



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية



أطروحة

مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص حكومات مقارنة

الإصلاحات السياسية وانعكاساتها على التنمية السياسية في دول
المغرب العربي: دراسة مقارنة بين تونس والجزائر 2011-2023

إشراف الأستاذ:
د. إنزارن عادل

إعداد الطالب:
عيدات عبد الغني

- لجنة المناقشة -

رئيسا	جامعة مستغانم	أستاذ	أ.د بوعلام حمو
مشرفا ومقررا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر-أ-	د. إنزارن عادل
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر-أ-	د. ظريف شاكر
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر-أ-	د. بوغازي عبدالقادر
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ	أ.د جعوب محمد
ممتحنا	جامعة الجزائر 3	أستاذ	أ.د حقاني حليلة

السنة الجامعية: 2024-2025

شكر وتقدير:

الحمد لله حمدا كثيرا أشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، والحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وأعبر عن كثير من المودة والإحترام لدكتور إنزارن عادل على إشرافه على هذا العمل والذي كان فضله كبيرا في تقديم النصائح والتوجيهات والمرافقة وتشجيعه المستمر لي طيلة سنوات التكوين راجيا من المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما أتقدم بأصدق التشكرات إلى الأساتذة أعضاء المناقشة كل بإسمة ورتبته على قبولهم مناقشة هذا العمل من أجل تصويبه.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة التكوين في مسار الدكتوراه على المجهودات المبذولة.

كما لا يفوتني أن أقدم كل الشكر والامتنان لعمال مكتبة الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مستغانم وكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بجامعة قرطاج بتونس الشقيقة.

عيدات عبدالغني

إهداء:

الحمد لله في السراء والضراء وفي كل وقت وحين.

إلى الذين قال عنهم المولى عز وجل وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا

إلى أبي وأمي وجدتي حبا واحتراما وتقديرا وعرفانا بفضلهم علي.

إلى كل إخوتي وفقهم الله لما يحبه ويرضاه.

إلى عائلتي الصغيرة زوجتي وإبنتي أنفال.

إلى خالتي وأبنائها.

إلى سجاد ابنة أختي رحمها الله.

إلى جدي بوجمعة رحمه الله.

إلى جدي الحاج رمضان والحاجة مباركة رحمهما الله وكل شهداء جائحة كورونا.

إلى كل الأساتذة الذين درسوني في مختلف الأطوار.

إلى كل زملائي في دفعة 2021/2020 وأخص بالذكر صديقي توفيق مسون وكل أفراد

عائلته على طيبتهم وكرمهم.

إلى محمد بركات وعبد الرحيم حناني وكل الأصدقاء.

مقدمة

شهد العالم العربي جملة من التحولات خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين؛ وهو ما شكل بذلك حدثاً إستثنائياً بعد الانتشار الكبير للحركات الاحتجاجية التي حملت جملة المطالب من بينها القيام بعمليات إصلاح سياسي، ومما لا شك فيه أن هذه المطالب كانت نتيجة لتراكمات قديمة نمت بشكل متسارع لتعبر في الأخير عن واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي صعب أدى بوضع الجماهير في مواجهة أنظمة الحكم التي اتسم حكم غالبيتها بالطابع التسلطي وغياب الآليات الديمقراطية.

وتعد دول المغرب العربي المحطة الأولى لانطلاق الثورات حيث كللت الثورة في تونس وليبيا بسقوط النظام في كلا البلدين بينما عرفت الجزائر والمغرب حركات احتجاجية، وعلى إثر تلك الأحداث أثرت مسائل دراسة موضوع الإصلاح السياسي بشكل كبير بين مختلف شرائح المجتمع من صناع القرار وساسة وأكاديميين مجدداً رغم المحاولات العديدة السابقة من قبل أطراف دولية بضرورة تطبيقه وتوسيع هامشه، حيث أعادت تلك الحركات الاحتجاجية النظر في محاور هامة مثل المشاركة السياسية ونزاهة الانتخابات وإعطاء المكانة الهامة لدور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

فقد باشرت تلك الدول في إطلاق ورشات للإصلاح السياسي بوصفها محاولة لقطع الصلة مع الممارسات القديمة والمضي قدماً في بناء إصلاحات سياسية جديدة تستجيب لتطلعات الأفراد من جهة ومحاولة إعطاء آليات عمل جديدة للمؤسسات السياسية باعتبارها نوعاً من الاستجابة للضغوطات التي طرحها البيئة الخارجية بفعل تأثير عولمة قيم الديمقراطية من جهة أخرى، وتعتبر تونس والجزائر من بين الدول التي شهدت عمليات إصلاح سياسي واسعة إذ تعد أحد مخرجات الحركات الاحتجاجية.

أولاً-أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب الدافعة لاختيار موضوع الدراسة والتي يمكن وضعها على النحو الآتي:

1-الأسباب الذاتية:

لظالما كانت الرغبات الذاتية أحد مصادر الإلهام بالنسبة لأي باحث من أجل تحقيق الإنجاز، وفي هذا الشأن يشكل الانتماء جانباً مهماً في اختيار المجال البحثي الذي يريد التطرق إليه الباحث باعتبار أن الإنسان ابن بيئته وهو ما دفع الباحث لاختيار دراسة تتعلق بدول المغرب العربي، إضافة لذلك فإن هذه الدراسة تمثل إستمرارية في الكتابة لما سبق حول موضوع الإصلاح السياسي خلال المراحل الدراسية السابقة.

2- الأسباب الموضوعية:

ارتبط اختيار موضوع الدراسة بتوافر دوافع موضوعية لعل أبرزها الاهتمام المتزايد والكبير الذي حظي به موضوع الإصلاح السياسي في الوطن العربي؛ وذلك في دراسات العلوم السياسية من طرف مؤسسات علمية ومراكز بحثية ما شكل ذلك عنصر جذب للتطرق له بهدف البحث والتعمق في الإصلاحات السياسية التي باشرت بها كل من تونس والجزائر لمعرفة حدودها ودورها في تفعيل التنمية السياسية مع الوقوف على أهم العراقيل التي واجهت البلدين في تحقيق المطالب المرجوة.

ثانيا- أهمية الدراسة: يكتسي موضوع الإصلاح السياسي والتنمية السياسية وارتباطه بتونس والجزائر أهمية كبيرة على المستويين الآتين:

1- الأهمية العلمية:

تظهر الأهمية العلمية للإصلاح السياسي باعتباره يشكل أحد قضايا البحث المعاصرة على مستوى النخب العلمية والسياسية بسبب ما أنتجته السياقات الدولية، وارتبط الإصلاح بمتغير التنمية السياسية الذي يعتبر حقلًا من حقول علم السياسة الذي عرف اهتمامًا واسعًا في الدراسات الأكاديمية في منتصف القرن الماضي لغاية الوقت الحالي والذي اهتم بدراسة كيفية تطوير النظم السياسية.

2- الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية للدراسة كونها جاءت في وقت شكل منعرجا هاما وحاسما بالنسبة للنظام السياسي في تونس والجزائر وكذلك الجماهير لاغتنام الفرصة من أجل بناء وتشديد دولة ديمقراطية، والتي كانت في وقت سابق صعبة للغاية والتأسيس لمؤسسات وممارسات جديدة، كما تبرز أهميتها في كون تونس والجزائر لا تعيشان بمعزل عن العالم حيث ارتبطت مرحلة الدراسة بمجموع التحولات على المستوى الخارجي نتيجة لانتشار موجة العنف بدول الجوار على غرار ليبيا وانتشار للحركات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل بالنسبة للجزائر والتي دفعت بدق ناقوس الخطر حول تلك التهديدات، وهو الأمر الذي زاد من حدة الضغط ودفعت النخب الحاكمة للاهتمام بشكل كبير بعمليات الإصلاح السياسي.

ثالثاً-أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تهدف الدراسة على مستوى العملي إلى فحص مدى وصول تطبيقات الإصلاح السياسي، وذلك عبر ربطها بمؤشرات التنمية السياسية لمعرفة تطور أداء النظام السياسي في تونس والجزائر من خلال تحليل طبيعتها وتقييم نجاعتها وقدرتها في التغلب على الهشاشة والضعف الذي لازم المؤسسات السياسية لعقود من الزمن.

-تهدف الدراسة إلى تقديم الإضافة المرجوة للمهتمين بدراسة النظم السياسية من خلال النتائج المتوصل إليها حيث يمكن للباحثين الاستفادة منها، كما تهدف لأن تكون تراكمًا في هذا المجال من أجل إيجاد صيغ يتم من خلالها الوصول لتعميمات في مسائل الإصلاح السياسي والتنمية السياسية بالنسبة للدول العربية. رابعاً-أدبيات الدراسة:

عند مراعاة واقع الدراسات التي تهتم بالإصلاح السياسي والتنمية السياسية بالنسبة لتونس والجزائر فهي قليلة جدا، حيث نجد هناك العديد من الدراسات قد عالجت أحد المتغيرين مع ربطها بدولة واحدة منهما، أو وجود حيز مقارنة بين البلدين لكن خارج إطار متغيرات الدراسة وعلى هذا الأساس فإن أدبيات الدراسة تحمل في طياتها دراسات لها صلة مع الموضوع البحث وهي على النحو الآتي:

الدراسة الأولى: crises and sequences in political development

يعد أهم المراجع، صدر الكتاب سنة 1971 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل مجموعة من المؤلفين الذين يعتبروا أهم الباحثين في حقل التنمية السياسية على غرار جوزيف لامبارا وميرون فينر على سبيل المثال لا الحصر، حيث يتناول الكتاب بشكل مفصل للأزمات التي تعترض تحقيق التنمية السياسية والنتائج المترتبة عنها.

الدراسة الثانية: للمؤلف محمد الطيب اليوسفي بعنوان "الدولة الغنيمة من سقوط بن علي إلى مآزق الانتقال الديمقراطي الصادرة عن دار النشر **pr factory leadres** سنة 2023.

بحثت هذه الدراسة في المسارات التي عرفتها تونس بعد نجاح الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 حيث عالجت ثلاث محاور هامة ورئيسية في بناء الجمهورية الجديدة، تطرقت في المحور الأول للرحلة الانتقالية وتداعيتها على الحياة السياسية حيث شهدت هذه المرحلة الصراع بين نخب النظام القديم مع النخب التي أنتجتها الثورة بعد انتخاب المجلس التأسيسي، وما أوجدته الأحزاب الحاكمة "الترويكا" من

صعوبات في إيجاد سياسات لتغلب على الواقع الاجتماعي والاقتصادي، أما المحور الثاني من الدراسة فقد تناول مرحلة بناء المؤسساتي والذي كان مع بداية العمل بدستور 2014 والانتخابات البرلمانية والرئاسية التي شكلت بها تونس نموذجا مميزا لعملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، فيما تطرق المحور الثالث والأخير لمرحلة المناكفات السياسية التي تزامنت مع فترة حكم الرئيس قيس سعيد والتي أدت لاتخاذ التدابير الاستثنائية سنة 2021، لكن رغم ما تقدمت به الدراسة إلا انها لم تعرض مسار الإصلاحات السياسية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد وما تبعها من تأثيرات على مستوى المؤسسات السياسية الرسمية والمؤسسات غير الرسمية والتي شكلت مرحلة جديدة في تراجع المسار الديمقراطي.

الدراسة الثالثة: the arab spring five years later

هو كتاب للمجموعة المؤلفين يحتوي على العديد من المقالات وهو عبارة عن دراسة تقييمية بعد خمس سنوات من نهاية الحركات الاحتجاجية بالوطن العربي، حيث خص هذا الكتاب في معظم أجزائه مقالات تتطرق للوضع في مصر لكن في مقابل ذلك لم يمنع من دراسة تناول واقع تونس بين فترتي 2011 و2016 من خلال مسألتين جد هامتين الأولى تتعلق بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الإستقرار بالتركيز على فشل الحكومات المتعاقبة في معالجة قضية البطالة، والمسألة الثانية أزمة التوزيع بين المناطق في تونس، لكنه لم يتناول مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لتلك المرحلة وهي مرحلة التوافق السياسي الكبيرة بين مختلف الفواعل السياسية في صياغة الدستور وبناء المؤسسات السياسية.

الدراسة الرابعة: للمؤلف عمر بوجلال بعنوان إدماج المقاربة التشاركية الصادرة عن دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي سنة 2017.

تناولت الدراسة الإصلاحات السياسية في الجزائر منذ بداية التعددية سنة 1989 حيث حاولت قياس مدى انفتاح النظام السياسي في فتح قنوات المشاركة السياسية، وقد خلصت الدراسة أن النخب الحاكمة في الجزائر لم تملك أي جدية كبيرة في إشراك مختلف الفواعل داخل المجتمع في المساهمة في بلورة رؤى إصلاحية تعبر عن غالبية الجماهير بل كان إشراك تلك الفواعل هو بمثابة تكتيكات لإدخالها في عملية الإصلاح لكي تكتسب الشرعية، كما توصل الباحث إلا أن الفواعل غير الرسمية تتميز بنوع من الهشاشة على مستوى البناء المؤسساتي الأمر الذي جعلها في حالة تبعية للفواعل الأخرى القوية في المجتمع في

إشارة لسلطة، رغم أهمية الدراسة فقد ركزت على معرفة طبيعة العلاقة بين النخب الحاكمة مع الفواعل عند وضع سياسات إصلاحية وحدود مشاركة الفواعل لكن لم تعطي الآليات التي يتم بموجبها إنشاء بيئة تشاركية تعطي فيها النخب مزيد من الحرية والمشاركة حتى تؤدي الفواعل غير الرسمية أدوارها بشكل ديمقراطي تجعل عملية الإصلاح السياسي تعبر في مجملها عن توجهات المجتمع بأكمله وليس نخبة الحاكمة فقط.

الدراسة الخامسة: مقال لسليمانى مباركة، آفاق تفعيل الإصلاح السياسي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، ع.13 سنة 2016، تطرقت الدراسة لمسارات الإصلاح السياسي في الجزائر من خلال محطات مختلفة بدءا من مرحلة التحول الديمقراطي سنة 1989 مع التركيز على الإصلاحات التي جاءت بعد سنة 2011 وذلك بالتطرق لإصلاحات القوانين العضوية والدستور، كما عالجت المعوقات التي حالت دون تحقيق الإصلاحات المرجوة وقدمت بالمقابل آفاق تحقيقها، غير أن الدراسة رغم تقديمها للحلول إلا أنها أغفلت مسألة تأسيس لثقافة سياسية بين النخب السياسية فيما بينها وبين النخب والجمهور كونها الوسيلة التي تحدد أهداف المشتركة للمجتمع بشكل توافقي.

الدراسة السادسة: the arab spring will it lead to democratic transitions ?

هو كتاب جماعي للمجموعة من المؤلفين يتناول الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية منطلقا من إشكالية هي هل ستؤدي تلك الأحداث فعلا إلى انتقال ديمقراطي، وينقسم الكتاب في تقسيمه إلى ست أبواب كل باب يحمل دراستين، تناول الكتاب التأثير الإقليمي لظاهرة الاحتجاجات على مصالح القوى الكبرى والدوافع الاقتصادية ودور شبكات التواصل الاجتماعي ودور المجتمع المدني وتساعد ظاهرة الإسلام السياسي ومسألة العنف مع الوقوف على حالي ليبيا وسوريا.

تناول الكتاب تونس في دراسة تناولت الجهات الفاعلة في الثورة والانتقال السياسي بعد مرحلة زين العابدين علي، وقد تطرق للجزائر بدراسة تناولت تأثير الانتفاضة على الواقع الداخلي ومعرفة الأسباب التي أدت للحركات الاحتجاجية مطلع سنة 2011 ونسق الذاكرة لنظام في التعامل معها ومسألة استعصاء عملية التغيير والهاجس الأمني الذي سيطر على مخيلة الجزائريين، غير أنه ركز بشكل كبير على توصيف الظاهرة الاحتجاجية في الوطن العربي ولم يتطرق لعملية الإصلاح السياسي كأحد مخرجاتها.

خامسا-إشكالية الدراسة:

إن التفكير الجاد لتجاوز الإصلاحات السياسية الشكالية بعد نهاية الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر سنة 2011 دفع بالعديد من الأطراف السياسية إلى دعوة النخب الحاكمة للقيام بإصلاحات تتماشى مع ما هو معمول به في الدول الديمقراطية، وهو الأمر الذي دفع بشدة للحديث عن جودة مخرجات الإصلاحات السياسية ودورها في تقديم الإضافة المرجوة منها في تطوير المؤسسات والممارسات السياسية وبناء على ما سبق تحاول الدراسة معالجة المشكلة البحثية الآتية:

كيف أترث الإصلاحات السياسية في تونس والجزائر على مسألة التنمية السياسية؟

بعد إثارة الإشكالية البحثية يمكن وضع الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

-فيما تمثل الحركات الرئيسية الدافعة نحو عملية الإصلاح السياسي في تونس والجزائر؟

-ما هي طبيعة الإصلاحات السياسية المعتمدة في تونس والجزائر لتفعيل التنمية السياسية؟

-ما هي المعوقات التي واجهت الإصلاح السياسي في تفعيل التنمية السياسية؟ وكيف السبيل لتحقيقها؟

سادسا-فرضيات الدراسة.

ومن خلال الأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية تحت الاختبار:

-تكتسب السلطات في الجزائر وتونس درجة عالية من الفصل بعد القيام بإصلاحات سياسية.

-كلما قلت مساحة الحرية والمشاركة وضعفت فعالية وكفاءة النظام السياسي كلما تقلصت الثقة بين

المواطن والمؤسسات السياسية مما يؤدي لظهور اضطرابات وتحديات يصعب على الدولة معالجتها.

-كلما ازدادت جودة الإصلاحات السياسية كلما ظهرت فرص أكبر لتحقيق غايات التنمية السياسية.

-كلما كانت هناك إصلاحات سياسية في ناتجة عن توافقات سياسية بين النخب السياسية كلما ساهم

نجاحها في تحقيق التنمية السياسية.

سابعا-مناهج ومقاربات الدراسة:

يحتاج البحث العلمي الرصين والهادف إلى ضرورة استعمال المناهج والاقترابات العلمية في الدراسة

قصد الوصول إلى الحقائق العلمية، ولا شك أن زاوية أي بحث لا تقتصر على الوقوف عند منهج أو مقرب

واحد معين بل تتطلب الاعتماد على عدة مناهج واقترابات حتى تتحقق الموضوعية وانطلاقا من ذلك

استعملت الدراسة ما يلي:

1- المناهج.

- المنهج التاريخي: لا يمكن معرفة حقائق الظواهر إلا من خلال الرجوع للماضي وما يقدمه من معطيات حول الدراسات المراد معالجتها، فوجوده يساعد في معرفة تلك الظواهر إن تطورت أم لا وهو ما دفع لتوظيفه على مستوى النظري من خلال عرض المسار التاريخي لمفاهيم الدراسة. وعلى المستوى العملي من خلا سرد تاريخ البلدين ومراحل تطور نظامهما السياسي وما تخلل ذلك من سلوكيات وممارسات، حتى تسهل معرفة ما إذا كانت عملية الإصلاح السياسي خلال فترة الدراسة قد ساهمت بتطوير التنمية السياسية أم لا.

- المنهج المقارن: إن طبيعة الموضوع تفرض استعمال هذا المنهج لما يقدمه من أهمية كبيرة في دراسة الظواهر السياسية من خلال الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف، ولا شك أن عمليات الإصلاح السياسي التي قامت بها تونس والجزائر تتطلب معالجتها من هذا المنطلق حتى يمكن الوصول لبناء نتائج وتعميمات وإظهار الفوارق فيما بينهما.

- المنهج الإحصائي: تحتاج الدراسات في العلوم السياسية خاصة منها المقارنة عند التأكيد على صدقية نتائجها أو عند تقديم حججها وبراهينها في ترجيح فكرة معينة؛ إلى المنهج الإحصائي وما يقدمه من جودة للبحوث، ولهذا فقد تم الاعتماد على هذا المنهج في الدراسة المقدمة باعتباره أحد الأدوات التي تم الاستناد إليها في عملية تحليل انعكاسات الإصلاح السياسي على تفعيل التنمية السياسية في تونس والجزائر خاصة عندما عاجت مسائل المشاركة الانتخابية والتمكين السياسي للمرأة وعدد جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومقارنتها بين البلدين أو مقارنتها في إطار الدولة الواحدة من أجل إعطاء صورة حقيقية عن واقع تلك الإصلاحات.

- تقنية السيناريو: تعنى الدراسات المستقبلية بأهمية بالغة في الوقت الحالي لدى الباحثين في مختلف الحقول العلمية نظرا لما تتحه من احتمالات حول الظواهر موضع الدراسة، وعلى هذا الأساس تم الاستعانة بتقنية السيناريو في الدراسة لتنبؤ بمستقبل الإصلاح السياسي في تونس والجزائر وإمكانية تحقيق الأسس التي تقوم عليها التنمية السياسية.

2- الاقترابات:

-اقتراب تحليل النظم: يأخذ هذا الاقتراب في تحليله بالتركيز على النظام بوصفه وحدة تحليل رئيسية تبحث في إطار علاقته مع بيئته الداخلية والخارجية عن الاستمرار والاستقرار، حيث تم توظيفه في الدراسة عند تعرض كل من النظامين السياسيين التونسي والجزائري لجملة من المطالب كانت مدخلاتها على شكل حركات احتجاجية من البيئة الداخلية وضغوط دولية على المستوى الخارجي والتي دفعت النخب الحاكمة للتكيف والاستجابة للوضع، وذلك بوضع مخرجات تمثلت في إقامة إصلاحات سياسية وهو الأمر الذي أدى بالدراسة لتحليلها بناء على مؤشرات التنمية السياسية لمعرفة مدى تحققها في البلدين.

-إقتراب النخبة: يقوم هذا الإقتراب على وحدة تحليل رئيسية تقوم على النخبة بوصفها فاعلا رئيسيا في العملية السياسية نظرا للقدرات التي تمتلكها داخل المجتمع وقدراتها على التأثير في النظم السياسية، وقد تم الأخذ بهذا الاقتراب في الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة بين النخب السياسية فيما بينها في تونس والجزائر ومحاولة فهم مدى جدية النخب الحاكمة في إحداث تنمية سياسية عبر جملة من الإصلاحات السياسية.

-الإقتراب القانوني: تم الاستعانة به لدراسة المواد الدستورية والأوامر والقوانين المنظمة للأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني في تونس والجزائر، وذلك عبر المقارنة في إطار الدولة الواحدة بمقارنة قانون بسابقه أو دستور أو في إطار ثنائي بين البلدين، ومدى تطابق الممارسات مع القواعد القانونية لمعرفة دور الإصلاحات السياسية في المساهمة في التنمية السياسية من خلال تنمية القوانين وتطوير المؤسسات السياسية والمسائل المتعلقة بالمشاركة السياسية.

-إقتراب الدولة والمجتمع: تم إستخدامه من أجل معرفة العلاقة بين كل من النظام السياسي التونسي والجزائر مع مجتمعاتهما أي معرفة العلاقة التي تربط المؤسسات الرسمية مع المؤسسات الغير الرسمية داخل المجتمع من أحزاب سياسية ومجتمع مدني لمعرفة وجود توافق وتعاون أم لا في عملية بناء الإصلاح السياسي وتفعيل التنمية السياسية

ثامنا-حدود الدراسة.

تشمل حدود الدراسة في الإطار الجغرافي كل من تونس والجزائر، بينما يمتد المجال الزمني للدراسة منذ سنة 2011 والذي تزامن مع نجاح الثورة التونسية المندلعة في ديسمبر 2010 وأيضا مع ظهور الحركة الاحتجاجية في الجزائر مطلع يناير 2011، وهو المجال الزمني الذي عرفت فيه الحركات الاحتجاجية

تناميا كبيرا في الوطن العربي وينتهي مجالها الزمني مع نهاية سنة 2023، وتجدر الإشارة إلا أن السيناريوهات الاستشرافية في الدراسة لم يتم تحديدها بحيز زمني.

وتاليا فإن سبب اختيار الفترة الزمنية للدراسة نابع عما شهدته تونس والجزائر من عديد المحطات في الإصلاح السياسي، والتي شملت القوانين والدساتير والمؤسسات الرسمية والإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات غير الرسمية على غرار الأحزاب السياسية والمجتمع المدني إضافة للمحطات الانتخابية.

تاسعا-تقسيم الدراسة:

انتظمت الدراسة في خطاطة متمثلة في مقدمة وخاتمة وأربعة فصول، ويمكن التعرض بشكل موجز للفصول على النحو الآتي:

يعالج الفصل الأول الإطار العام لمفهوم الإصلاح السياسي والتنمية السياسية حيث يتطرق المبحث الأول للإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي من خلال وصف المفهوم وسياقاته التاريخية وعلاقته بالمفاهيم المشابهة له وإبراز أهم العوامل الداعية لإقامته، بينما المبحث الثاني يعالج التنمية السياسية، كما يتطرق المبحث الثالث لآليات الإصلاح السياسي لتفعيل التنمية السياسية.

أما الفصل الثاني فجاء بغرض فهم عملية الإصلاح السياسي إذ يعرض المبحث الأول السياقات التاريخية لتطور النظام السياسي في تونس بدءا من كيف تكوين الدولة وتطور النظام في عهدي الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي. والأمر ذاته مع الجزائر إذ نتطرق الدراسة لتطور النظام السياسي خلال المرحلتين الأولى المتعلقة بنظام الحزب الواحد والثانية بمرحلة التعددية الحزبية لتبسيط وفهم واقع النظام في تلك المرحلة تحضيرا للتطرق للأسباب الدافعة نحو عملية الإصلاح السياسي.

أما الفصل الثالث يعالج واقع الإصلاحات السياسية وتأثيرها على التنمية السياسية خلال الفترة ما بين 2011 و2023، حيث يتطرق المبحث الأول للإصلاح القانوني والمؤسسي، بينما المبحث الثاني يتطرق لتأثير الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية، في حين يعالج المبحث الثالث تأثير الإصلاحات السياسية على ديمقراطية العملية الانتخابية.

أما الفصل الرابع والأخير من الدراسة يبحث في آفاق مستقبل الإصلاح السياسي لتفعيل التنمية السياسية، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث مترابطة فيما بينها حيث يتطرق المبحث الأول للمعوقات التي اعترضت الإصلاح السياسي في تفعيل التنمية السياسية في تونس والجزائر، بينما يتمحور المبحث الثاني في

إيجاد الحلول بطرح بدائل لتجاوز قصور الإصلاحات، فيما اختتمت دراسة الفصل بوضع سيناريوهات مستقبلية بخصوص الإصلاح السياسي وتفعيل التنمية السياسية في تونس والجزائر.
عاشرا-صعوبات الدراسة:

إن أي دراسة علمية تود الوصول لحقائق علمية ومعرفية لا تخلو من وجود صعوبات تعترضها، وبما لاشك فيه أن موضوع دراسة انعكاسات الإصلاح السياسي على التنمية السياسية في تونس والجزائر يعد موضوعا متشعبا نظرا لتعدد الزوايا البحثية باعتبار التنمية السياسية تحمل العديد من المؤشرات المنضوية تحتها، وهو الأمر الذي صعب من عملية التحكم في الموضوع حيث حاول الباحث بكل جهد وقدر الإمكان ضبط الموضوع لكن رغم ذلك هناك صعوبات يمكن ذكرها على النحو الآتي:

-ندرة الكتّابات الدارسة لموضوع الإصلاح السياسي والتنمية السياسية بين الجزائر وتونس في إطار المقارنة ما بعد 2011.

-حادثة بعض الأحداث أدت لشح الدراسات حولها كالتدابير الاستثنائية سنة 2021 في وما تبعها من عملية إصلاح سياسي حيث دفعت الباحث للتركيز على مواقع الأنترنت.
-وجود إختلافات في معلومات بعض المراجع وهو الأمر الذي أدى إلى تقصي الحقيقة من خلال الرجوع للمصادر الرسمية.

الفصل الأول

الإطار العام لمفهوم

الإصلاح السياسي والتنمية

السياسية

يشكل التطرق للإطار المفاهيمي والنظري الذي تتمحور حوله الدراسة أهمية كبرى في الوقوف على الدلالات العلمية والمعرفية لمتغيرات الدراسة باعتبار أن البحوث العلمية الرصينة والدقيقة تقوم على ضبط المفاهيم بغية الإلمام بكافة الجوانب البحثية لإعطاء تفسيرات وتحليلات معينة التي من خلالها تمكن الباحث من الوصول إلى استنتاجات.

ومن خلال ذلك نجد أن الإصلاح السياسي والتنمية السياسية يعتبران من المواضيع الجديرة بالدراسة خصوصا في ظل ما شهده العالم العربي عموما ودول المغرب العربي خصوصا في السنوات الأخيرة من تغيرات مست الأبنية والنظم السياسية المغربية حيث برز المفهومين بوصفهما أحد المطالب السياسية التي طالبت بها الجماهير لتعزيز صرح الديمقراطية.

تعالج الدراسة في هذا الفصل بداية الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي من خلال عرض السياقات التاريخية لعملية الإصلاح وتعريفاته، وعلاقته بالمفاهيم الأخرى التي تتداخل معه إضافة لعوامل البيئة الداخلية والخارجية ذات التأثير الإصلاح السياسي، ثم عرض مفهوم التنمية السياسية لإعطاء الدلالات اللغوية والأبعاد المعرفية وعرض أهم المداخل المفسرة للتنمية السياسية والأزمات التي تعاني منها التنمية السياسية باعتبارها مفهوما يرتبط بشكل كبير مع دول العالم الثالث.

يتطرق المبحث الثالث للآليات الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية بداية بعرض دور الفواعل الرسمية في عملية الإصلاح السياسي لتفعيل التنمية السياسية على غرار النخب الحاكمة ودور المؤسسة العسكرية ودور البرلمانات باعتبارها أحد أدوات صنع القرار بالإضافة لدور الأطر القانونية ممثلة في أسمي القوانين ألا وهو الدستور كونه حاملا لحقوق وحریات الأفراد ومبينا لطبيعة العلاقة بين السلطات ولا يختلف الحال بالنسبة للنظام الانتخابي في رسم معالم تشكيل المؤسسات سواء على الصعيد المركزي أو المحلي، ثم التطرق لدور الفواعل غير الرسمية بعرض أدوار الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإعلام في نشر الوعي السياسي ودعم المشاركة السياسية والعمل على إيصال مطالب الجماهير لجانب الرسمي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي.

لقد شكل الاهتمام بالإصلاح السياسي حيزاً كبيراً خلال العقود القليلة الماضية وتعزز بشكل كبير عقب التحول الذي عرفه العالم بعد نهاية الحرب الباردة وأحداث سبتمبر 2011 بالولايات المتحدة الأمريكية والتأثيرات التي صاحبها على الصعيد العالمي بضرورة تحقيق قيم الديمقراطية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹، وهذا لم يكن الاهتمام من به فقط طرف النخب السياسية بل شكل موضوعاً جديراً بالدراسة لدى الدراسات العلمية والأكاديمية.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي.

يعتبر الإصلاح السياسي موضوعاً متجدد في العلوم السياسية وكذلك بين أوساط الساسة باعتباره يحمل الكثير من السياقات وقبل التطرق إليه وجب معرفة الدلالات اللغوية لمفهوم الإصلاح. وللإحاطة بمفهوم الإصلاح "ré from" وجب الوقوف على التعريف اللغوي للفساد corruption أولاً قبل كل شيء، فقد جاء تداوله في السياقات الأدبية على أن الفساد من أصل فسد ويقال فسد الشيء يفسد فساداً فهو فاسد وأفسده ففسد هي ضد المصلحة والفساد يعني أخذ المال ظلماً ويعني التلف والعطب ولغوياً يعني الجذب والقحط.² يقول ابن فارس "صلح الشيء صلاحاً هو بذلك خلاف للفساد"، ويقول ابن منظور "الإصلاح نقيض الفساد والاستصلاح نقيض الاستفساد وأصلح الشيء بعد فساده أقامه وأصلح الدابة أحسن إليها فصلحت³."

عند النظر إلى أغلب تعاريف اللغوية للإصلاح لا نجد هناك إجماعاً حول المفهوم بكافة أبعاده، حيث الوصول لتعريف موحد جعل العديد من الباحثين يتأثرون بمرجعيتهم والدليل على ذلك في الفكر العربي اكتفوا بالقول أنه ضد الفساد، بينما المرجعية الأوروبية خصوصاً في اللغتين الإنجليزية والفرنسية

¹ Kamleh khatib, How Promotion of Political Reform by the European Union is Perceived in the Arab World: The Cases Of Lebanon and the Palestinian Territories, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm,2009,p03.

² أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.13.

³ أويب فايزا الضمور، فقه الإصلاح والتغيير السياسي (الأردن: دار مأمون للنشر والتوزيع، 2011)، ص.18.

فكلمة reform تشير إلى تعريف آخر للإصلاح بإعطاء دور آخر لشيء أي بمعنى إعادة صياغته ليظهر بمظهر جديد.¹

والإصلاح في الدين مقصود به صلاح العباد بالأمر والنهي عن المنكر، فأصلاح المعاش والعباد في طاعة الله ورسوله ولا يتم ذلك إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث بهذا الأمر صارت هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس.²

ونجد أن كلمة الإصلاح تكررت كثيرا في الشريعة بين ما نزل في آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية حيث صور الإصلاح بأنه فكرة للتهديب والتجديد وهو الهدف الذي سعى إليه الكثير من الرسل في الرسائل الإلهية خلال الفترات الزمنية السابقة بأنهم المصلحون جالبوا الخير للبشرية من خلال إصلاح علاقة الناس مع الله وتطوير المجتمعات نحو الأفضل³، ونجد من الأمثلة الدالة على ذلك في القرآن الكريم فيها هو النبي موسى وهو يعرض أخاه هارون بقوله: "اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ" وروى القرآن أيضا عن نبي الله شعيب لقوله تعالى عز وجل " قَالَ قَالَ يَقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقْنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"⁴، ولقوله تعالى أيضا " إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"⁵.

وعند تتبع المسار التاريخي للإصلاح السياسي نجده قد مثل أحد القضايا الهامة للمجتمعات رغم اختلاف الحقب الزمنية، حيث تعود بداياته لحضارات ما قبل الميلاد والأفكار التي قدمها فلاسفة

¹همسة قطان خلف الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 15.

²مبروك ساحلي، "الإصلاح السياسي في دول شمال إفريقيا دراسة حالة (تونس، المغرب و الجزائر)"، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع. 225 (2018)، ص. 2.

³ طارق رمضان، الإصلاح الجذري الأخلاقيات الإسلامية والتحرر، ترجمة أمين الأيوبي (لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011)، ص. 25.

⁴ سعيد عبد العظيم، الديمقراطية ونظريات الإصلاح في الميزان (دار الإيمان للنشر الطبع والتوزيع، مصر، 2004)، ص. 4.

⁵القرآن الكريم، سورة البقرة الآية. 62.

الحضارة الإغريقية ونجد أبرزهم كل من أفلاطون وأرسطو الذين كانت لهم كتابات في الموضوع مثل العدالة والمساواة ومسألة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع مروراً إلى أحد أشهر فلاسفة عصر النهضة الإيطالي نيكولا ميكافيلي (Niccolò Machiavelli) الذي كانت له أفكار إصلاحية في مؤلفه الأمير شكل بها أحد المراجع بالنسبة للحكام إضافة لإسهامات كارل ماركس (karl marx) (heinrich) في القرن العشرين.

كما شكلت الثورات التي قامت في بريطانيا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أحد النماذج للمطالبة بعملية الإصلاح السياسي ومحاربة كل أشكال الاستبداد والقهر والتي كانت انعكاساتها إيجابية فيما بعد بالتأسيس لدول ديمقراطية¹، والتي انبثق عنها مواثيق خاصة بحقوق وحرية الأفراد. أما على مستوى العالم العربي فقد ظهر الفكر الإصلاحي مع جيل من الباحثين والرواد رغم اختلاف توجهاتهم الفكرية الذين أسسوا لأفكار إصلاحية متعددة المداخل خلال فترات زمنية متفاوتة، نجد من بين الذين عملوا في مجال الإصلاح الديني كل من محمد عبده ورشيد رضا إلى جانب أفكار جمعية العلماء المسلمين الجزائرية ودورها في محاربة أشكال الأمية وغرس القيم الدينية ومواجهة الحملات التبشيرية للمستعمر الفرنسي، كما نجد المفكر الجزائري مالك ابن نبي الذي ركز في مقارنته الإصلاحية على العامل الحضاري ودوره الهام في نقل المجتمعات العربية نحو التطور والولوج مع الأمم المتقدمة.²

وفي سياق آخر نجد أن مفهوم الإصلاح السياسي قد لقي العديد من التعريفات، حيث جاء في معجم مصطلحات عصر العولمة بأنه يعني خلق الأداة الفعالة للإصلاح أي الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود ومتى وكيف تفرض الاحترام وحدود هذا الاحترام.³

¹ إيناس ضياء مهدي، "دور نظام الحكومة الالكترونية في الإصلاح السياسي لمؤسسات الدولة"، مجلة جامعة جيهان، م.5، ع.2 (2021)، ص.47.

² محمد أبوerman، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المقاربات، القوى، الأولويات الإستراتيجيات (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص.30.

³ عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية، اقتصادية، واجتماعية ونفسية وإعلامية)، www.kotobarabia.com، 2003، ص.51.

وعرفته الموسوعة السياسية بأنه "تعديل لا يأخذ الطابع الجذري في شكل الحكم أو في العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بذلك مخالف للثورة بحيث ليس سوى مجموعة العمليات التي تحمل في مضمونها تحسين على مستوى النظام السياسي، تلك تحسينات تعد بمثابة تدعيم للمحاولة لسد مواطن قصور النظام لمنعه من الانهيار.¹

ونجد في تعريف آخر ضمن قاموس المصطلحات السياسية وصف الإصلاح السياسي بأنه تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد، فالإصلاح السياسي يعتبر ركن هام وأساسي نحو تحقيق الحكم الراشد كونه الأداة لتطبيق القانون وتكريس الشفافية وإعطاء هامش للمشاركة الشعبية في رسم السياسات و اتخاذ القرارات وإقامة العدل من خلال المحاسبة والمساءلة، فهو يمثل أيضا تجديد الحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ولصيغتها الدستورية والقانونية بما يسمح من وجود توافق عام للدستور وسيادة القانون وفصل السلطات وتحديد العلاقات فيما بينها وهو التعريف الذي تبنته الأمم المتحدة لإدارة الحكم بالمنطقة العربية.²

كما عرف في أشغال مؤتمر الإصلاح العربي الذي انعقد بمدينة الاسكندرية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة ما بين الممتدة بين 12 إلى غاية 14 مارس من سنة 2004 بأنه كافة الخطوات التي تقوم بها كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص من أجل المضي بالمجتمعات دون وجود أية عوائق لرسم معالم النظام الديمقراطي.³

ويعرفه علي الدين هلال وفق رؤية تاريخية بأنه مجموعة من التدابير المتخذة من قبل صانعي القرار في سبيل دعم الشرعية السياسية والبحث عن بيئة سليمة لتطوير المؤسسات السياسية وزيادة الاستقرار

¹ عبد الوهاب الكيلي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج.1 (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دس ن)، ص.206.

² ستار شدهان شياع الزهيري، الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد 2003 وأفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2015)، ص.07.

³ مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص.3.

داخل المجتمع، بينما في الوقت الراهن فهو يمثل جملة من الإجراءات وخطوات من أجل الانتقال من نظم تتميز بنوع من الممارسات التسلطية نحو نظم قائمة على قواعد التمثيل والمشاركة السياسية.¹ كما عرفه الأستاذ خالد تلعيش بأنه عملية تغيير في الأبنية المؤسسية ووظائفها وأهدافها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته، كما هو كذلك تغيير يحصل داخل النظام بما يسمح بتطوير كفاءات النظام السياسي في بيئته الداخلية والخارجية.² كما ينظر برهان غليون للإصلاح السياسي بأنه يعد بمثابة دعوة صريحة للعودة للعمل الجاد لتطبيق القانون ولن يتأتى ذلك إلا بوجود الشفافية داخل المجتمع بين من يقودون عملية الإصلاح السياسي ومن يردونه، ولن تكتسب عملية الإصلاح فعالية إلا بوجود الشفافية في تحديد الأهداف الكبرى وذلك من خلال وجود إجماع من أجل استرجاع أو إعطاء فاعلية للنظم التي فقدت فاعليتها³ لكن تتم تلك العملية من دون وجود تغييرات جذرية على الأسس التي يقوم عليها النظام. في حين يقدم صامويل هنتغتون (samuel huntington) تعريفا للإصلاح السياسي بأنه عملية تغيير على مستوى القيم وأنماط السلوك وتوسيع نطاق الولاء بين كافة الأمة والعمل على عقلنة البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة واعتماد مقاييس الكفاءة، حيث يرى أن الإصلاح يجب أن يأخذ مستويات العمق ليلا مس بذلك جميع مناحي الحياة السياسية آخذاً بذلك مبدأي التدرج والشفافية مع التركيز على المضمون وليس الشكل باستخدام آليات متعددة لعل أبرزها الشفافية⁴، بمعنى أن يعطي صانع القرار هامش الانفتاح على الجمهور سواء تعلق الأمر بتقديم المعلومات له أو المشاركة إلى جانبه في رسم سياسات الإصلاح.

¹ عيسى عبد الباقي، الصحافة والإصلاح السياسي دراسة في تحليل الخطاب (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط. 2، 2017)، ص. 15.

² خالد تلعيش، إستراتيجية القيادات في صنع القرارات وإدارة الأزمات مع التطبيق على الحالة الجزائرية: الحراك الشعبي 2019 وجائحة كورونا (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2021)، ص. 141.

³ عمر بوجلال، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ص. 76.

⁴ أمين عواد المشاقبة، المعتمم بالله داود علي، مرجع سابق، ص. 40.

واستنادا إلى ما سبق يمكن وضع تعريف إجرائي للإصلاح السياسي بأنه جملة التعديلات التي تشترك فيها أطراف متعددة من فواعل رسمية وأخرى غير رسمية بهدف معالجة النقائص على مستوى المؤسسات والقوانين وما تطرحه التحديات على مستوى الداخلي والتأثيرات الخارجية بهدف زيادة هامش المشاركة السياسية.

المطلب الثاني: علاقة الإصلاح السياسي بالمفاهيم المشابهة له.

يملك مفهوم الإصلاح السياسي العديد من نقاط التقاطع مع بعض المفاهيم داخل حقل العلوم السياسية، ونجد من بين تلك المفاهيم التحديث السياسي والتغيير السياسي والتحول الديمقراطي وهي جميعا تعبر في فحواها عن التحولات التي تقع على مستوى النظام السياسي رغم الاختلافات الحاصلة في نقاط التركيز على أنها تنصب غايتها في إعطاء كفاءة وفعالية لنظم السياسية¹، وعلى هذا الأساس تحاول الدراسة توضيح العلاقة مع المفاهيم السابقة الذكر على النحو الآتي.

أولا-علاقة الإصلاح السياسي بالتحول الديمقراطي.

شهد العالم خلال فترة زمنية سابقة موجة التحول الديمقراطي اجتاحت العديد من الدول التي كانت تتبع تحت طائلة الأنظمة الشمولية والديكتاتورية، ليصبح بعدها موضوع التحول الديمقراطي أحد المواضيع التي نالت حظا وافرا من الاهتمام من قبل الباحثين والمفكرين؛ الذين كانت لهم إسهامات في مجال التنظير، ومما لا شك فيه أن الإرهاصات الأولى في التحول الديمقراطي كانت من قبل صامويل هنتغتون في كتابه موجات التحول الديمقراطي الذي ساهم بشكل مفصل في شرح فكرة التحول الديمقراطي الذي عرفها العالم عبر فترات متعاقبة منذ 1828.

عرف صامويل هنتغتون التحول الديمقراطي أنه "عبارة عن مجموعة حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى نظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية"²، كما يعد جوزيف شومبيتر (joseph shumpeter) من بين المفكرين الذين ساهموا في الكتابة عن الموضوع حيث عرفه بأنه "عملية تشير لتطبيق القواعد

¹ المرجع نفسه، ص.07.

² صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص.83.

الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد وموضوعات لم تشملهم من قبل".

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن عملية التحول الديمقراطي تهدف في الأساس لبناء شرعية الحكم من خلال نظام سياسي جديد يحتوي على مجموع القيم كالمشاركة السياسية، والعمل وفق ما تنص عليه السلوكيات الديمقراطية داخل البيئة السياسية بناء على علوية القانون في العلاقة التي تربط بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة، كما تظهر مؤشرات التحول الديمقراطي داخل النظام السياسي من خلال النقاط الآتية:

-احترام مبدأ التداول السلمي للسلطة من طرف النخب السياسية.

-شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها.

-احترام حقوق الأفراد المدنية والسياسية.

-حيازة المحكومين على القدرة في إمكانية تغييرهم للحكومة وفق الآليات السلمية عبر فترات

زمنية منتظمة.¹

وتظهر القيمة الجوهرية لمفهوم التحول الديمقراطي ببعده القيمي ويحدث التحول وفق مسار محدد؛ الغرض منه إقامة نظام ديمقراطي يجعل من نجاح المسار التحول يكون يحاكي فيه قيم الفكرية للقيم الديمقراطية الغربية من مؤسسات وقيم وثقافة سياسية.

فعند دراسة التحول الديمقراطي نجد أنه يقوم على مراحل:

-الانتقال إلى نظام ديمقراطي يكون عبر مراحل معينة تكون انطلاقتها بانهيار النظام التسلسلي وصولاً

لأكبر مرحلة وهي الترسخ الديمقراطي.

-تنوع أنماط التحول باختلاف البيئات فهناك التحول السلمي التي تعبر فيه الجماهير عن مطالبها

بالطرق القانونية، وهناك التحول العنيف المؤدي لقيام توارث في حين هناك التحول التدريجي.

إن استعراض أهم مراحل التحول الديمقراطي يدفع لتبسيط عملية الفهم في طبيعة العلاقة بين

المفهومين والفصل فيها، وهو ما يقود لمعرفة الاختلاف بين مفهومي الإصلاح السياسي والتحول

¹ سلوى السعيد فراج، رشا عطوة عبد الحكيم، "انعكاسات الإصلاح السياسي على التمكين السياسي للمرأة المصرية في الفترة من (2014.2020)"، مجلة البحوث المالية والتجارية، م.22، ع.4 (2021)، ص.10.

الديمقراطي، فالأخير لديه حدود لمراحل على نقيض الإصلاح السياسي الذي يعبر عن عملية مستمرة هادفة في الأساس لإعطاء فاعلية لنظام سياسي.¹ في كل مرة يتعرض فيها النظام لتراجع في أداء وظائفه.

ثانيا- علاقة الإصلاح السياسي بالتحديث السياسي.

ارتبط تاريخيا التحديث بالطفرة الكبيرة التي شهدتها القارة الأوربية في جميع الميادين مند بداية القرن السابع عشر لغاية القرن التاسع وعشر وما ألقته من انعكاسات كبيرة على الصعيد العالمي بدأ انتشار مظاهر التسويق له عبر القارات الأخرى لتظهر مع ذلك الكتابات حول مفهومه، وفي هذا الصدد نجد هناك عدة تعاريف أبرزها التعريف الذي قدمه مانفرد هالبرن (Halpern Manfred) حيث أشار له بأنه عملية التحول في جميع الأنظمة التي يحتاج لها الانسان لتنظيم مجتمعه سواء تعلق الأمر بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.²

لينتقل بذلك مفهوم التحديث لمجالات أخرى على غرار ما حصل في حقل علم السياسة الذي تناول مفهوم التحديث السياسي، حيث أشير له بأنه تنمية القدرات الحكومية بهدف زيادة فاعليتها وأدائها بغية تحقيق المطالب الملقاة على عاتقها، فالتحديث يتطلب لتحقيقه وجود عنصرين مترابطين في الحياة السياسية، الأولى تلك التي تمس التحولات السياسية في مصادر السلطة ومراكزها ذلك من خلال المتابعة بالانتقال من النمط التقليدي لنمط الحديث، والثانية تلك التي تتعلق بتحولات الأفراد بضرورة أهمية عملية التحديث والنتائج المترتبة عنها.

- وبناء على التعريف المذكور يمكن وضع ثلاث نقاط رئيسية تميز التحديث السياسي:
- الحفاظ على دور الدولة بوصفها فاعلا لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التحديث.
- القضاء على المظاهر التقليدية المسيطرة على بنية المجتمع واستبدالها بروابط حديثة.

¹مسلم بابا عربي، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، دفا تر السياسة والقانون، ع.9 (جوان 2013)، ص.245.

²، عبد الواحد الجاسور ناظم، موسوعة علم السياسة (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.119.

-تشجيع النخب الحاكمة للمشاركة السياسية باعتبارها أحد الأدوات الرامية لإحداث مجال التنسيق والتفاهم مع مكونات المجتمع.¹

هذا ويعد التحديث السياسي أحد المظاهر التي تقوم عليها أسس التنمية السياسية من جهة ومن جهة أخرى فهو يشكل أحد مخرجات الإصلاح السياسي بصورته الحداثية التي يتم طرحها بالمعنى المثار حالياً في إطار التسويق السياسي للخطابات الغربية²، وعليه فإن الإصلاح السياسي والتحديث السياسي يلتقيان في نقطة تقاطع مشتركة؛ تعد أحد الأهداف التي يسعى من ورائها كلا المفهومين تتجسد في زيادة أداء الأنظمة السياسية بما يسمح له باكتساب الفعالية ومجابهة التحديات المطروحة أمامه في إطار تفاعلات مع بيئته، ويكون ذلك من خلال إيجاد صيغ مناسبة للحكم وتطوير العلاقات بين المؤسسات السياسية فيما بينها والأفراد مع المؤسسات من جهة أخرى.

غير أنه يختلف الإصلاح السياسي عن التحديث السياسي كون هذا الأخير يعالج قضايا ذات أبعاد عكس الإصلاح السياسي الذي يقف عند حد إجراء تعديل على مستوى القوانين والممارسات لزيادة معدلات بعض الجوانب ذات البعد السياسي في المجتمع على غرار توسيع مجال الحقوق والحريات ومسائل متعلقة بالأحزاب السياسية.³

ثالثاً-علاقة الإصلاح السياسي بالتغيير السياسي.

يعد التغيير سمة لازمت المجتمعات مند بداية تكوينها لغاية يومنا هذا، فلا يوجد مجتمع يسوده السكون بل هناك تغييرات تختلف من بيئة لأخرى كل على حسب درجتها ومجالها، فلطالما تم اللجوء للتغيير من قبل الأفراد بحثاً عما هو أفضل كنتيجة حتمية للتحويلات الذي يعرفها المجتمع على مستويات عدة.⁴

¹سهم زروال، الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحويلات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص.21.

²صونية العيدي، واقع الممارسة المواطنة في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر: دراسة ميدانية ببعض ولايات الشرق الجزائري (بسكرة، باتنة، سكيكدة)، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاجتماعية 2014)، ص.37-38.

³سهم زروال، مرجع سابق، ص.21.

⁴داليا عادل شيت، التغيير السياسي وأثره في الواقع الاجتماعي العربي بعد عام 2011 دراسة حالة مصر (الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2022)، ص.16.

لقد جاء وصف مفهوم التغيير في معجم الوسيط من الناحية اللغوية على أنه تبديل الشيء على عكس ما كان في حاله الأول، فهو كلمة مصدرها من الفعل غير أي حوله ويقصد به في اللغة الإنجليزية change، ومن الناحية الاصطلاحية يعني مجموع التحولات التي تطرأ على البنى والأهداف وما يحدثه من تأثير في إعادة بناء مراكز القوة والنفوذ داخل الدولة¹، أي بمعنى إعادة النظر في مسألة تشكيل المؤسسات ووضع حد لبعض الممارسات السياسية السابقة التي لا تتماشى مع متطلبات التغيير نحو الأفضل.

ولا يختلف تعريف التغيير عن غيره من المفاهيم في حقل علم السياسة فهي كثيرة ومتشعبة، كما لا يمكن الحديث عن عملية التغيير فهو يحتاج لظروف موائمة لإحداثه حتى يمكن الإطلاق عليه تلك الصفة وبناء على ذلك يكمن وضع شروط التغيير في:

- وجود وضع سياسي معقد يجعل من عملية التغيير ضرورة حتمية لا بديل عنها كغياب الاستقرار السياسي، أزمة التداول السلمي على السلطة، عدم وجود قوانين تحفظ الحقوق والحريات.

- أن يكون التغيير السياسي بالمعنى الإيجابي أي تقديم الإضافة المرجوة لتحل بذلك سلوكيات وممارسات جديدة كأن يتم إحلال مثلاً الاستقرار السياسي محل العنف أو الانتخابات الشرعية في محل الانتخابات الشكالية.

- أن يكون التغيير السياسي له خطط واستراتيجيات تعطيه الاستمرارية فعادة بعض التغييرات يتم التراجع نظراً لوجود عدة أسباب، وبالتالي لا يمكن القول بأنها عملية تغيير تنسم بالموضوعية.² واستناداً إلى ما سبق؛ فإن ذلك يتطلب أولاً قبل كل شيء توفر العنصر الفكري ووجود القابلية المجتمعية بمختلف مكوناتها حتى تتهيئ الظروف المناسبة لإقامة التغيير السياسي بالمعنى الحقيقي.

وتظهر أوجه التداخل بين الإصلاح السياسي والتغيير السياسي حيث أنه في كثير من الأحيان يكون الإصلاح عامل مغذي للتغيير السياسي، مما لا يجعل الإصلاح السياسي يعبر بضرورة في كل الأحوال عن التغيير، ذلك الأمر يبعث لطرح تساؤلات عن مدى التغييرات التي تنضوي تحت دائرة

¹قراءات نظرية التغيير السياسي المفهوم والأبعاد، تقرير صادر عن المعهد المصري لدراسات السياسة والإستراتيجية (2016)، ص.3.

² فتحي معيني، دور النخبة التونسية في التغيير السياسي 2011-2017، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2019)، ص.51.

التغيير السياسي، ففي كثير من الأوقات يتم استحداث تغييرات على الحياة السياسية تكون تحمل صفات رمزية أو تكون تجميلية بالمعنى السياسي إن صح التعبير مما يجعل وجود تداخل حول تصنيف تلك الممارسات على اعتبارها إصلاحات أم تغييرات.¹

أما عن العلاقة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية كونهما يمثلان متغيرات الدراسة فهما يعدان مفهومين ديناميين لم يحدث إجماع تعريف موحد لهما نظرا لتعدد الكتابات ويشتركان في هدف تطوير النظم السياسية ويعملان على إضفاء الكفاءة عليه، فكثيرا ما ارتبط الإصلاح بالأخيرة ليمثل بذلك أحد مخرجات عمليات التنمية السياسية مما جعل تصنيفه لدى البعض بأنه متغير تابع فيما رأى آخرون بوصفه أحد الأليات الرئيسية التي يكون لها الأثر على مسألة التنمية السياسية فعزاه البعض على أنه متغير مستقل.

وعلى النقيض تظهر نقاط الاختلاف بين المفهومين فالإصلاح السياسي هو عملية جزئية داخل النظام السياسي لديها نهاية مسار بينما التنمية السياسية هي عبارة عن مراحل مستمرة تسير وفق إيديولوجية معينة، وبالتالي هي جزء من سياسات التنمية ولا تختص بالدول المتخلفة فقط.² ويتضح من خلال دراسة المفاهيم ذات العلاقة مع الإصلاح السياسي يبدو أنه من الصعب تحديد مفهوم مقارب له؛ نظرا لكون الإصلاح السياسي يأخذ في طابعه العديد من المؤشرات التي تندرج تحت المفاهيم المشابهة وبهذا يشكل الإصلاح السياسي أحد الخطوات الهامة لتحقيق التنمية السياسية والتغيير السياسي.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي.

إن القيام بعملية إصلاح سياسي في دول العالم الثالث بشكل خاص تتعدد وتتنوع أسبابها نتيجة للتفاعل الحاصل بين النظم السياسية مع بيئتها التي تؤثر عليها، وهو الأمر الذي جعلها في حالة بحث دائم عن كيفية صيغ مناسبة لها، وعليه تنقسم الأسباب المؤدية للإصلاح السياسي إلى عاملين هما على النحو الآتي:

¹ محمد عارف محمد عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا) رسالة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2012)، ص ص. 24-25.

² جهيدة ركاش، إلياس قسايسية، "الإصلاح السياسي والتنمية السياسية: دراسة في الأطر الفكرية والمقاربات النظرية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، م. 1، ع. 3 (2013)، ص ص. 13-14.

أولاً- دور العامل الداخلي في عملية الإصلاح السياسي.

تلعب البيئة الداخلية دوراً مهماً في الضغط على النخب الحاكمة من أجل اتخاذ تدابير إصلاحية على مستويات عدة، ولعل أبرزها ما يتعلق بالشأن السياسي ولا شك أن المصادر الدافعة للقيام به كثيرة ونجد منها:

1- تردي الأوضاع الاقتصادية.

تطرح القضايا ذات البعد الاقتصادي بوصفها محركاً أساسياً، والتي من شأنها التأثير على مستوى الأوضاع الاجتماعية كما تؤثر أيضاً على مستوى الجانب السياسي، فالوضع الاقتصادي هو في المحصلة نتاج لجملة سياسات عامة يتم وضعها من قبل النخب الحاكمة. وبالتالي فإن تراجع الأوضاع الاقتصادية يؤدي للتصدع في طبيعة العلاقة الرابطة بين الطبقة الحاكمة والحكومة فتصبح علاقة يسودها انعدام ثقة في السياسات الموضوعة ما يؤدي لتراجع شرعية النظام السياسي¹.

تؤدي الأوضاع الاقتصادية المزرية لزيادة معدلات الطبقات الفقيرة داخل المجتمع، وهو الأمر الذي يدفع الجماهير للعب دور المعارضة بطرح مطالب سياسية في مقدمتها القيام بإصلاحات سياسية تكفل الأفراد حقوقهم وحررياتهم، تلك المطالب تدفع النخب الحاكمة لأخذ زمام المبادرة بالإصلاح السياسي لتفادي المواجهة المباشرة كمحاولة لاستباق الأحداث واحتواء الغضب الشعبي.

2- حالة التصدع على مستوى النظم التسلطية.

يتفق الكثير من الباحثين الدراسيين للنظم السياسية أن البدء بعملية الإصلاح السياسي يرتبط بشكل كبير بتراجع سيطرة النظم التسلطية نتيجة لوجود انشقاقات وحالات الصراع فيما بينها ما يؤدي إلى فقدان الآليات المتفق عليها حول طريقة الحكم، تلك الصراعات تدفع بترسخ قنوات بأن وجودها لم يعد يجدي نفعاً².

ذلك التراجع يزيد من ضغط المعارضة على النخب الحاكمة، حيث تشعر تلك الأخيرة أنه من بالغ الصعوبة الاستمرار في الحكم بنفس الممارسات لما يشكله ذلك من تهديد حقيقي على أسس النظام

¹ شريف البوشي، الإنتقال الديمقراطي العوامل والمراحل والأشكال (المعهد المصري لدراسات السياسية، 2019)، ص 2-3.

² عيس عبد الباقي، مرجع سابق، ص 24.

من الانهيار ويدفع لمزيد من الاغتراب السياسي داخل المجتمع، فدق ناقوس الخطر يدفع بالخب الحاكمة للمسارعة في أخذ زمام المبادرة للقيام بعمليات إصلاح سياسي كأحد الإجراءات لحماية مصالحها إذا اتبعت توجهها يغلب عليه الطابع الديمقراطي¹ أو قد تأخذ نهجا مغايرا في الحالة التي تصبح غير قادرة على مجابهة ما يحصل من تغيير في المجتمع من ضغوطات الأمر الذي يدفعها للتخلي عن الحكم لصالح قوى سياسية أخرى تحل مكانها لتقوم بعملية الإصلاح السياسي.

ثانيا-العامل الخارجي ودوره في عملية الإصلاح السياسي.

تلعب العوامل الخارجية دورا مهما في الضغط على الدول من أجل القيام بإصلاحات سياسية ويمكن إدراجها فيما يلي:

1-تأثير التحولات الدولية بعد أحداث سبتمبر 2001.

لقد شهد العالم بتاريخ 11 سبتمبر 2001 أحد أكبر الهجمات الإرهابية بعد تبني تنظيم القاعدة تفجير مبنى التجارة العالمي والبنتاغون في مدينة نيويورك بالولايات الأمريكية أسفرت عن 3000²، ليشكل بذلك الحدث تغييرا في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه دول العالم بعد أن اتخذت خطابا جديدا يرمي إلى الإصلاح السياسي باعتباره أحد الآليات المساعدة على تكريس قيم الحكم الراشد. احتوى المشروع الإصلاحي للولايات المتحدة الأمريكية على خطط واستراتيجيات للدول التي تعرف تراجعاً في مستويات الديمقراطية؛ والتي تصنف ضمن الدول التي تشكل خطراً عليها للدفع بها نحو الانخراط في مشروعها الرامي لإقامة إصلاحات على مستوى أنظمة الحكم وحماية حقوق الإنسان، حيث أطلقت مشاريع إصلاحية على غرار مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع الأوساط الجديد، وهي مشاريع الهدف منها العمل على وضع هندسة جديدة للمنطقة وهي فكرة تعود للرئيس جورج بوش الابن³، لكن الملاحظ أن المقاربة الأمريكية في عملية الإصلاح السياسي استندت على أسس براغماتية لخدمة مصالحها ولم يكن مشروعاً جدياً لمساعدة الدول ويظهر ذلك في أكثر من حالة؛ فقد استعملت حقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل بوصفها أحد الذرائع لغزو العراق سنة 2003 لكن

¹Mark r Thompson,off the endangered list Philippine democratization in comparative perspective,comparative politics,vo.128,n.02 (1996) ,p.181.

²Rajiv jhangiani , Psychological concomitants of the 11 September 2001 terrorist attacks: A review, Behavioral Sciences of Terrorism and Political Aggression,Vol.2, issue.1 (2010) ,p.38.

³محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.14.

السبب المباشر كان هو تغيير النظام السياسي لصدام حسين وكذلك نفس الحال بالنسبة للتدخل في أفغانستان.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي ساهم هو كذلك بدعواه للمساعدة في إجراء الإصلاح السياسي والتعاون المشترك مع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث أطلق العديد من المبادرات على غرار المبادرة الألمانية الفرنسية سنة 2004 الرامية إلى تغيير الأوضاع وفتح مجال لشراكات تعاونية في مختلف المجالات من أجل إرساء دعائم الإصلاح السياسي.¹ حيث بلغت قيمة المساعدة المالية سنة 2004 للمبادرة الأوروبية لديمقراطية وحقوق الإنسان 132 مليون أورو، كما تم إنشاء سنة 2011 الصندوق الأوروبي لديمقراطية الذي يعمل على تشجيع المنظمات التي تعمل في مجال البحث عن نسب قياس الديمقراطية التي من شأنها المساهمة والمساعدة على عملية الإصلاح السياسي.² عند فحص السياسات الدافعة نحو تبني القيم الديمقراطية على الأسس الغربية التي نادى بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، تبرز الحقيقة غير المعلنة وهي حماية مصالح الطرفين ومصالح الحلفاء الاقتصادية والجيوسياسية تحت مسميات الإصلاح السياسي.

2- ضغوط المؤسسات الدولية.

لقد أدت التغييرات الحاصلة في العالم عقب نهاية الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفيتي إلى بروز فواعل جديدة في حقل العلاقات الدولية أثرت بشكل كبير على عمليات الإصلاح السياسي وقد ظهر ذلك جليا في الدور الذي لعبته وتلعبه المؤسسات الدولية عند تقديم المساعدات المالية والتقنية والتكنولوجية للدول المستفيدة؛ مقابل وضع جملة من القيود تحت مبدأ المشروطة السياسية³ وذلك بإلزامها على إجراء إصلاحات سياسية جذرية تسمح بانتهاج قيم ديمقراطية تحرص فيها الدول المستفيدة للمساعدات على توسيع المشاركة السياسية والانتقال إلى نظم التعددية الحزبية والسياسية.

¹ مباركة سليمان، "السياسة الأمريكية والأوروبية اتجاه الإصلاح السياسي في المنطقة العربية: الجزائر والمملكة المغربية نموذجا"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع.12 (2019)، ص ص.182-183.

² أسيا لعمرائي، "دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، م.12، ع.17 (2021)، ص ص.66-67.

³ Bonnie campbell , "Governance, institutional reform & the state: international financial institutions & political transition in Africa", **review of African political economy**, vol.28, issue.88, (2001), p.168.

إن وضع الشروط السياسية للمؤسسات الدولية مقابل تقديم قروض مالية قد يكون عاملاً سلبياً لدول المستفيدة بسبب التبعية التي قد تنتجها إن بقيت أوضاعها الاقتصادية على حالها، لأن القضاء على المشاكل الاقتصادية يتطلب استمرارية اللجوء إليها لتخلص من الأزمات المجتمعية الأمر الذي يزيد من حجم المديونية وهو ما يجعل الدول المستفيدة عرضة لإملاءاتها بحيث ينجر عن ذلك احتكار القرار الاقتصادي والسياسي لتنصاع في الأخير لتطبيق سياساتها وبرامجها¹، كالحث على تقليص مستوى الإنفاق والدعم الحكومي وإعادة هيكلة المؤسسات، تلك الشروط تنسجم مع قيم الغرب الليبرالي لأن تلك المؤسسات في حالة تبعية له من حيث صناعة القرار بسبب الدعم المالي الذي يمنحه لها لتسيير شؤونها.

كما تلعب المنظمات غير الحكومية الناشطة على المستوى الدولي دوراً مهماً في عملية الإصلاح السياسي، وهنا يكون بالإمكان الإشارة للمنظمات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وما تصدره من تقارير سنوية عن تلك الأوضاع التي تستعملها بوصفها وسيلة ضغط على الحكومات من أجل تصحيح وتصويب سياساتها.

3- ظاهرة المحاكاة.

لقد أدى نجاح بعض الدول في القيام بعملية الإصلاح السياسي إلى تأثير العديد من الدول للسير على خطاها، وهو الأمر الذي دفعها إلى استيراد تلك التجربة ونقلها على واقعها من أجل فتح أكبر مجال للحريات ودمقرطة النظام السياسي، وفي هذا السياق نجد أن صامويل هنتغتون قد أشار له في معرض حديثه عن التحول الديمقراطي وتشبيه ذلك بكرات الثلج حيث أن نجاح بعض الدول في إقامة تحول ديمقراطي قد يشكل نموذجاً سياسياً من شأنه أن ينقل العدوى لدول أخرى اعتقاداً بأن تبني إصلاحات سياسية سيساهم في القضاء على المشاكل العالقة وقيم معالم نظام ديمقراطي ويحقق التنمية السياسية.²

كما ساهمت التطورات الحاصلة على المستوى التكنولوجي وغزو الفضاء الافتراضي لحياة الإنسان الذي لم يعد من السهل الاستغناء عنه لما يقدمه من معلومات ونقله لكثير من الأحداث، مما سبب

¹ آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص. 69.

² شريف البوشي، مرجع سابق، ص. 15.

انعكاسات على المجتمعات المتخلفة وذلك بسبب نقله للتطور الحاصل في العديد من المجالات للبلدان المتقدمة ما خلف تأثيرا كبيرا على حياة الأفراد في تلك المجتمعات بطرحهم العديد من الأسئلة حول الفروقات بينهم وبين نظرائهم في الدول المتقدمة¹، وهو الأمر الذي دفع بهم للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وفتح المجال أمام مزيد من الحقوق والحريات حتى يقف المواطن على نفس القدر من المساواة مع ما هو موجود في تلك الدول.

المبحث الثاني: ماهية التنمية السياسية.

يعد موضوع التنمية السياسية أحد المجالات البحثية الذي لقي رواجاً كبيراً ضمن حقل علم سياسة منذ زمن بعيد لما يشكله من أهمية كبيرة، وذلك بسبب ارتباطه بشكل كبير ومباشر بتطوير النظم السياسية وهو ما جعل الدراسة تخوض في ماهية المفهوم.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية.

قبل الحديث عن تعريف التنمية السياسية والإمام بجميع جوانبها يستدعي الأمر التعرّيج على مفهوم التنمية والوقوف على تعريفه بشقيه اللغوي والاصطلاحي، بداية يعود أصل تسمية كلمة التنمية من النماء أي بمعنى الازدياد التدريجي ويقال في اللغة العربية نما المال أي كثر ويستخدم المفهوم لمعرفة التحسينات على مستويات عدة، غير أنه يجب التمييز بين مصطلحي النمو (croissant) والتنمية (développement) حيث يشير المصطلح الأول لحالة التقدم المجتمعات التي تتم بصفة عفوية دون تخطيط مسبق من طرف الدولة، بينما يعني المصطلح الثاني مجموعة العمليات الرامية لزيادة معدلات النمو داخل الأفراد وفق جدول زمني محدد وفي إطار خطط استراتيجية مدروسة.²

التنمية بالمعنى الاصطلاحي هي مجموع العمليات التي تتضافر فيها الجهود بين كل من الأفراد داخل المجتمع والحكومة بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء على

¹ ضاوية بوزريدة، رياض بوريش، " تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م.9، ع.2 (2020)، ص. 427.

² إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم - مناهج وتطبيقات (لبنان: المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، 1996)، ص.59.

المستوى الفردي أو الجماعي والمساهمة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التطور وهو التعريف الذي تبنته هيئة الأمم المتحدة.¹

وتعرف أيضا التنمية بأنها عملية تقوم على أسس حضارية تستهدف العديد من المجالات داخل المجتمع بهدف تحقيق الرفاهية لجميع مكوناته، وتبحث في مضامينها نحو تطوير قدرات الأفراد وتعمل كذلك على استخراج الموارد التي يحوز عليها المجتمع من أجل استغلالها واستثمارها في تحقيق الانتاجية²، ومن خلال التعاريف يتضح أن التنمية عملية جوهرية تتم داخل المجتمع وهي عبارة عن حلقات مترابطة فيما بينها تؤثر كل واحدة في الأخرى فلا يمكن تصور أن تحدث تنمية في مجال محدد دون غيره.

تعود البدايات الأولى لدراسة التنمية إلى دراسة ثنائية التنمية والتخلف بالنسبة لدول العالم الثالث من طرف المفكرين الغربيين ليس من باب تقديم دراسات هادفة تمثل في تقديم الحل لإخراج المجتمعات النامية من المشاكل العالقة فيها، بل كانت دراسات تهتم بالدرجة الأولى بأجندة الدول الغربية خصوصا منها الاقتصادية من خلال سعيها في كيفية الاستفادة من الموارد التي تتمتع بها تلك الدول.

أما بالنسبة للتنمية السياسية فتعود دراساتها إلى نهاية الأربعينيات ومستهل الخمسينات من القرن الماضي بوصفها أحد الحقول في علم الاجتماع التي تطرقت لها من زاوية البحث في قضايا التغيير الاجتماعي، حيث لم تخرج في دراساتها الأولى عن ثنائية الانتقال من المجتمع الزراعي نحو المجتمع الصناعي الذي يمثل قيم الحديثة.³

وتم استخدام مفهوم التنمية السياسية بشكل دقيق في سنوات الستينيات باعتبارها آنذاك وصفا لعملية التحديث السياسي الذي تزامن مع ظهور الدول النامية حديثة الاستقلال ما دفع لتكون محور

¹ محمود الغرايبة، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية (الأردن: دار يافا العملية لنشر والتوزيع، 2010)، ص.58.

² أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة لنفط (الكويت: عالم المعرفة، 1982)، ص.16.

³ عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج.1 (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1986)، ص.52.

اهتمامات الباحثين من أجل وضع تصورات في كيفية تطوير مجتمعاتها من الناحية السياسية حتى تصبح بذلك نموذجاً متطوراً وفق الرؤية الغربية، وتنصر في العائلة الدولية التي تملك قيمها دون الوقوع في الخيارات التي تدفعها لتبني النهج الشيوعي لتفادي التخطيط المركزي وغيرها من الأمور السلبية التي من شأنها عرقلة المسار نحو التقدم.¹

وارتبطت توظيف المفهوم مع حقبة المدرسة السلوكية والتغيير الكبير الذي أحدثته في علم السياسة حيث شكلت بذلك صدمة منهجية في دراستها للظواهر السياسية، ذلك التوجه الفكري صاحبه اهتمام كبير في دراسة التنمية السياسية فزاد الاهتمام بالموضوع ضمن السياقات الأكاديمية والدراسات المعمقة للمراكز البحثية.

عرف حقل التنمية السياسية ثراءً في الكتابات من قبل المفكرين حيث تعددت الأفكار والمقاربات ونجد بين الكتابات على سبيل المثال لا الحصر على غرار غابرييل ألوندي (Gabriel Almond) وجيمس كولمان (James Coleman) اللذين كانت لهم دراسة بحثية لمشكلات التخلف سنة 1960، وليونارد بندر (Leonard binder) في مؤلفه التنمية السياسية في المجتمع المتغير، لوسيان باي (Lucian pye) ودانيل بيل (Daniel Bell) حيث عالج الأول دراسة بعنوان السياسة وشخصية بناء الأمة، فيما كان الثاني دراسة متعلقة بالأزمات المصاحبة لعملية التحول في الدول الغربية² وقد مثلت الدراسة المقدمة من طرف الباحثين بمثابة دعوة صريحة لمزيد من الاهتمام بالموضوع.

رغم الاهتمام الكبير من الدراسات فلا يزال مفهوم التنمية السياسية يصطدم بمجموعة الصعوبات التي تحول دون الوصول لتعريف جامع مانع، مرد ذلك وجود أسباب تاريخية تتعلق بالجانب الإيدولوجي حيث الإرهاصات الأولى عند تحديد المفهوم تبناها رجال الدولة وصناع القرار السياسي عبرت في مجملها عن تحليلات سياسية دون وجود مناهج علمية رصينة، كما نجد أيضاً أن

¹Damien kingsbury , **political development** (new york: routledge taylor & francis group , 2007) ,p.10.

²فادي محمد جديد، "دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الجمهورية العربية السورية"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م.37، ع.2، (2021)، ص ص.398-399.

الدراسات التي قدمها الباحثون والمفكرون أظهرت تحيزا واضحا لقيم الغربية متجاوزين في ذلك الأبعاد والخصوصيات التي تميز الظواهر المتعلقة بالتنمية السياسية في الدول النامية.¹

كما يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم التي يكتنفها الغموض والتعقيد في نظر العديد من الباحثين ويظهر ذلك بوضوح من خلال الخلط الحاصل بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى المرادفة له على سبيل المثال نجد التحديث السياسي الانتقال والإصلاح السياسي، علاوة على ذلك فإن مفهوم التنمية السياسية يحتوي على مفاهيم فرعية غامضة وهي في الأساس مفاهيم تنتمي لجوانب متعلقة بالإيدولوجية والفلسفة وهو الأمر الذي يجعلها عملية صعبة القياس والخضوع للملاحظة العلمية ونشير هنا في المثال لقضايا العدل والمساواة²، وبالتالي إن وجود استعصاء في ضبط الإطار المفاهيمي هو أحد المشاكل الذي لا يعترض التنمية السياسية لوحدها بل يشكل حقل علم سياسة بشكل عام.

بالرغم من تنوع التعاريف المقدمة لتنمية السياسية ما يلاحظ هو عدم إيجاد تعريف متفق عليه وهذا ما دفع بعض المفكرين لنظر للموضوع بنوع من الريبة في مقدمتهم كل ميرون فينر **myron weiner** وجوزيف لامبارا **(joseph laplombara)** الذين أكدوا استحالة الوصول لإجماع حقيقي حول تقديم مفهوم واحد لتنمية السياسية وفق أطر منهجية باعتبارها مفهوما مرنا ومراوغا.³ وبما أن التنمية السياسية عرفت عدة تعاريف ما استدعى الدراسة أن تضع تعاريف لباحثين والمفكرين الغربيين إلى جانب التعريفات الذي قدمها الباحثين العرب.

يذهب غابرييل الموند في تعريفه للتنمية السياسية بأنها تعني "قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنوي والتخصص الوظيفي اللذان يشيران إلى العمليات التي تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصا، كما يطرح تعريفا آخر لها بأنها استجابة النظام السياسي لتغيرات البيئة الداخلية أو الخارجية"، وتبرز فكرة التمايز عند الموند حيث يرى أن النظم الغربية أكثر النظم تحديثا وتمثل نموذجا رائجا للتطور فهي تركز

¹ عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص ص. 85-86.

² ميلود حاج عامر، التنمية السياسية فهم الأصول والتأويلات السياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية (الأردن: دار الخليج لنشر والتوزيع، 2022)، ص. 32.

³ عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص. 87.

الفصل الأول: الإطار العام لمفهوم الإصلاح السياسي والتنمية السياسية

في أداء وظائفها السياسية على مبدأ العمومية عكس ما تقوم به النظم التقليدية لدول المتخلفة.¹ وقد حدد الموند في معرض حديثه عن نظرية التحديث بأن التنمية السياسية تحتاج لوجود معايير تمثل في وجود التمايز بين الأدوار السلط واستقلالية النظام الفرعي، كما شدد على مفهوم تكريس التافة العلانية القائمة على فصل المؤسسات السياسية لدولة مع الجانب الديني.²

قدم لوسيان باي تعريفا للتنمية السياسية يركز على عشر عناصر رأى بأنها هامة وضرورية حيث نظر إليها: "بأنها عملية اجتماعية تحمل جوانب متعددة تستهدف الوصول لما وصلت إليه المجتمعات الغربية من تصنيع وتحديث سياسي، ومؤكدا بأنها أحد المتطلبات الهامة للوصول تنمية اقتصادية، كما تحمل في مضامينها بناء الدولة الرامية في أساسها لإحداث تنمية إدارية وقانونية وتعبئة الجماهير بهدف الحصول على مشاركة سياسية واسعة آخذة في ممارستها قيم الديمقراطية من أجل تحقيق الاستقرار واكساب النظام السياسي درجة عالية من الفعالية.³

وتشارك لوسيان باي مع غابرييل الموند ففي نفس الطرح عندما لخص تعريفه لتنمية السياسية واعتبر أنها عملية جوهرية تستند على ثلاث جوانب هامة:⁴

- تزيد من قدرة النظام في إطار علاقته مع البيئة المحيطة به.
- تحقق أكبر قدر من المساواة للأفراد في علاقتهم مع النظام السياسي.
- تحقيق التمايز وإعطاء مزيد من التخصص لمؤسسات والأبنية في النظام السياسي.

وقدم صامويل هنتغتون منتصف الستينيات تعريفا لتنمية السياسية لكنه لقي الكثير من النقد حينما اعتبرها أنها تعني كل شيء، ثم عاود صامويل الاهتمام بالموضوع لينتقد تطور الخطي الذي

¹ عبدالله الزعيلات، التنمية السياسية في الأردن وأفاق أدوار الشباب، دراسة إستطلاعية (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2021)، ص ص 24-25.

²Gabriel almond,bingham powell,comparative poltics a developmental approach,(usa:brown and company,1966), p.299.

³ناصر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص 138.

⁴ المرجع نفسه، ص 40.

تناولته نظرية التحديث ليعد طرح مفهومها بأنها تعني تطور النظم السياسية بشكل الذي يسمح لها التعامل مع ضغوطات التبعئة الاجتماعية والمشاركة السياسية.¹

ويرى صامويل هنتغتون أن التنمية السياسية تقوم على ثلاث ركائز أساسية هي على النحو الآتي:²
-رشادة السلطة **rationlization of authority**: هو أن تستند السلطة في وجودها على تطبيق القواعد القانونية بما يضمن المساواة والعدالة وإقرار الحقوق والحريات داخل المجتمع ومحاربة كل الممارسات ذات التأثير السلبي التي من شأنها تفكيك النسيج المجتمعي مثل الصراعات العرقية والدينية.

-التمايز السلطوي **differenation**: ويقصد به هنتغتون إلزامية وضع حد لكل سلطة داخل النظام السياسي بما يحقق فصل بين السلطات أو التعاون فيما بينها وبما يسمح لكل سلطة بأن تؤدي وظيفتها دون أن تكون هناك عوائق تحد من أداء مهامها.

-المشاركة السياسية **political participation**: هو فتح المجال أمام الجماهير لأداء الدور المنوط لها وذلك للتعبير عن تفضيلاتها، ويكون ذلك من خلال فتح قنوات أمام المشاركة في الأحزاب السياسية وتوسيع دائرة المشاركة في الانتخابات.

ويذهب جيمس كولمان في تعريفه لوجود ثلاثة عناصر لفهم التنمية السياسية انطلاقاً من الإطار التاريخي الذي عاشته القارة الأوربية ويتعلق ثانيهما بالمنظور النمطي الذي يطرح تلك الثنائيات (تقليدي حديث، صناعي زراعي، متقدم متخلف) والعنصر الثالث يرى بأن التنمية السياسية عملية مستمرة يبرز فيها المجتمع الأوربي النموذج المثالي فيها.³

وتم توظيف التنمية السياسية من قبل غابرييل الموند وجيمس كولمان داخل النظرية الوظيفية في طابعها الكلاسيكي معللين في ذلك لتفاعل الذي يطرأ في العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي حيث

¹ نصر الدين باقي، النخبة السياسية الجزائرية ومعضلة التنمية السياسية دراسة في العوائق والأليات (1995-2019)، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022-2023)، ص. 48.

² أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص. 15-16.

³ عبد الرحمن بروق، صونيا العيدي، "التنمية السياسية النشأة والمفهوم"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع. 5 (2013)، ص. 87.

يؤثر كل طرف منهما في تأطير المجموعة الذي يعمل لأجلها، كما أن الفكرة التي حملها الموند في تحليله لتنمية السياسية بأنها عملية بطيئة لكنها تلامس جميع المجتمعات دون استثناء.¹

وقدم دانا وارد (Dana Ward) تعريفاً لتنمية السياسية بقوله "بأن تحرز أكبر قدر ممكن من التمايز بين الوظائف وتحقق التكامل في الأبنية والأدوار، في ظل نظام سياسي مستقر وشرعي مؤسس على الرشادة تأخذ فيه المشاركة السياسية حيزاً كبيراً²، أما دافيد أبتير (David Apter) يرى التنمية السياسية عملية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.³

بعد تقديم أهم التعاريف للباحثين الغربيين يمكن وضع تعاريف خاصة بالباحثين والمفكرين العرب ولعل من بين أهم التعريفات المقدمة لتنمية السياسية نجد التعريف الذي قدمه عبد الحليم الزيات الذي رأى بأنها عملية سوسيو تاريخية تحمل أبعاداً عديدة غايتها إقامة نظام سياسي متطور مصدر مرجعيته تكون بناء على أفكار تقدمية تتماشى مع واقعه الاجتماعي والثقافي، ويرى الزيات بأن النظام العصري يجب أن يتوفر على مجموعة المؤسسات السياسية تحمل خاصيتين الأولى متعلقة بحالة التمايز من الناحية البنائية وثانياً التكامل من الناحية الوظيفية، كما تحوز في الوقت ذاته على أغلبية الجماهير وتجسد تطلعاتها وتسعى جاهدة لخلق البيئة المناسبة لإشراك الأفراد بشكل فعال الأمر قد ينبثق عنه التكامل في شقيه الاجتماعي والسياسي ويحدث حالة من الاستقرار السياسي.⁴

أما الباحث أحمد وهبان يرى بأنها عملية متعددة الجوانب تسعى لتحقيق القيم العليا للمواطنة والاستقرار داخل المجتمع الواحد، وخلق مناخ لدفع بالجماهير نحو المشاركة السياسية وتهيئة الظروف المناسبة للحكومة حتى يسمح لها بتطبيق القوانين والسياسات داخل أقاليمها وفق ما يقتضيه الدستور شريطة امتلاكها للشرعية، مع الحرص على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إضافة لزيادة

¹ طيب مولود زايد، علم الاجتماع السياسي (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007)، ص.92.

² نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية دراسة إستراتيجية استنباطية (الأردن: جبهة للنشر والتوزيع، 2007)، ص.98.

³ فادي محمد جديد، مرجع سابق، ص.399.

⁴ عبدالحليم الزيات، مرجع سابق، ص.155-156.

كفاءتها من أجل التوزيع العادل للقيم والموارد الاقتصادية التي تمتلكها¹، لكن ما يلاحظ من تعريف وهبان أن التنمية تتم وفق عملية تدريجية تأخذ بعداً زمنياً معيناً تتم من خلاله الانتقال إلى مجتمعات حديثة.

يلاحظ من خلال التعاريف المقدمة لتنمية السياسة بأنها مفهوم ديناميكي أي في حالة تطور مستمر نتيجة لوجود اختلاف في بنية الأنظمة الاجتماعية والسياسية والسياقات التاريخية لدول الأمر الذي يجعلها عملية نسبية من الصعب إصدار أحكام حول مدى وصول دول للقمة دون دول أخرى وهو ما وقع فيه بعض الباحثين، فالتباينات الفكرية والثقافية في دول الغربية لا يمكن إسقاطها على الدول النامية.²

بناء على ما سبق يمكن تعريف التنمية السياسية بأنها عملية مكتملة الجوانب الغرض منها التحول نحو بناء نظام سياسي قائم على قواعد قانونية ومؤسسية عصرية تعزز الفصل بين السلطات وتحقيق التداول السلمي على السلطة إلى جانب توسيع دوائر المشاركة السياسية للأفراد بما يرسخ قيم المواطنة ويحقق الاستقرار داخل المجتمع.

المطلب الثاني: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.

إن استعمال المدخل يعد بمثابة الخطوة الهامة والضرورية الذي من شأنه أن يعطي الدراسة خصوصيتها حيث يقوم بتحديد العناصر البحثية المراد معالجتها، وعلى هذا الأساس إن الأخذ بمدخل الصحيح لدراسة حتما سيكون انعكاساته ايجابية عند تحديد النتائج، ويقف نجاح المدخل على عاملين رئيسيين أولاً توافق المدخل مع القضية البحثية، أما العامل الثاني يتعلق حول قدرة المدخل على إعطاء تحاليل وتفسير لقضية البحثية حتى يتم توجيهها على الصعيد الامبريقي والنظري.³

¹ خديجة توفيق الرحية، "إشكالية التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، م.35، ع.1 (2019)، ص.283.

² وداد غزلاني، "التنمية السياسية إشكالية المفهوم والتوظيف في الفكر الغربي والعربي-دراسة مقارنة"، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، م.8، ع.2 (ديسمبر 2014)، ص.38.

³ هشام لويثي، التنمية السياسية بالوطن العربي دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنوية والإصلاح السياسي، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2010-2011)، د ص.

وبناء على ذلك فإن دراسة التنمية السياسية تفرض سياقات بحثية متنوعة من أجل ضبطها هذا ما يجعلها لا تقف عند حد مداخل واحد لدراستها بل نجدتها متنوعة هذا لتداخلها الكبير مع مجالات أخرى الأمر الذي يجعل منها موضوع متفرع، بالتالي وجب التطرق لأهم تلك المداخل والتي يمكن إدراجها النحو الآتي:

أولا- المدخل القانوني.

يعد المدخل القانوني من أقدم المداخل التي تمّ توظيفها في دراسات علم السياسة على وجه العموم وحقل السياسة المقارنة على وجه خاص، فهو بذلك ينتمي للمدرسة الكلاسيكية، وتشكل القاعدة البنائية التي يقوم عليها في حدود دراسته للظواهر بالتركيز على الجوانب القانونية أي بمعنى تطابق الأفعال مع ما هو موجود في القواعد القانونية، وبالتالي البحث عن مدى شرعية الأفعال والمؤسسات والعلاقات من عدمها.¹

ينطلق المدخل القانوني عند دراسته لتنمية السياسية وفق نظرة متمثلة بأن النظام السياسي المتطور هو ذلك النسق الذي يمثل مجموعة القواعد والقيم القانونية التي تحملها مجموعة المؤسسات المنضوية بداخله والتي تحمل في طابعها الجانب الرسمي الذي يعطيها صلاحيات تكفل لها بالتمتع بتطبيق سلطة الإكراه والقهر في المجتمع.

وتأسيسا على ذلك فإن الرؤية الرئيسية للتنمية السياسية وفق وجهة نظر رجال القانون هو البحث عن تأسيس دولة القانون الذي يشكل الأداة الكفيلة الناظمة للمجتمع على نحو تجعل مختلف شرائحه على مسافة واحدة سواء تعلق الأمر بالطبقة الحاكمة أو المحكومة وفق قواعد قانونية متفق عليها سابقا²، ولتحقيق ذلك يتطلب وجود هندسة دستورية محكمة تعزز من وجود كيان الدولة وحضورها عبر وضع وظيفة كل مؤسسة ونطاق حدودها بالنحو الذي لا يسمح بأن تكون هناك تجاوزات التي من شأنها أن تضر بحريات الأفراد داخل المجتمع حتى تكون هناك ترسيخ لقيم العدالة والمساواة.

¹ محمد شليبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات (الجزائر: الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، 1997)، ص. 117.

² بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص. 52.

لكن رغم ما يقدمه هذا المدخل من إيجابيات عدة في تنظيم المجتمع إلا أن هذا لا يمنع من وجود انتقادات يتم توجيهها إليه بوصفه مدخل يشوبه القصور عند توظيفه في مسائل الإنمائية بسبب عدم إلمامه بكافة جوانب الظاهرة راجع هذا لتركيزه الكبير على الجوانب المعيارية في ظل غياب الاهتمام بالنشاطات الغير الرسمية باعتبارها ذات تأثير كبير جاعلا بذلك نطاق دراسته تعمل وفق إطار محدد وضيق مقتصر على الدولة ومؤسساتها الرسمية، فهذا المدخل وفق الطرح الذي يقوم عليه يمثل دعوة لرفض الإبداع، وحصص نطاق التحليل فقط عند القاعدة القانونية لأن التركيز الكبير على ما هو رسمي قد يمنع من وجود حقائق أخرى خارج هذا الإطار تتمثل في التأثيرات الثقافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية عند دراسة التنمية السياسية.

كما أنه لا يمكن التعويل على هذا المدخل بشكل كبير باعتباره سبيلا لتطور النظام السياسي وتحقيق التنمية السياسية وهذا راجع للصراعات الحاصلة في المجتمع التي قد تعطي القواعد القانونية خطا آخر بالانحياز لخدمة جهة معينة، حيث قد يفضي تفوق نخب سياسية على حساب أخرى في المجتمع إلى جعلها الطبقة الفائزة في الصراع الدائر، وبالتالي تصبح متحكمة في عملية وضع القواعد القانونية وفق ما تقتضيه مصلحتها حيث تسعى جادة للعمل نحو جعل تلك الطبقة خاضعة لها الأمر قد ينتهي في الأخير إلى عدم تحقيق قيم العدالة والمساواة وعلوية القاعدة القانونية.

رغم الانتقادات الموجهة للمدخل القانوني لا يمكن إلغاء دور المدخل في دراسة التنمية السياسية بل هو أحد المداخل لا يمكن الاستغناء عليه نتيجة لدور الذي يقوم به في تنظيم المجتمع غير أنه يبقى بحاجة أخرى لمداخل أخرى التي بإمكانها المساهمة.

ثانيا- المدخل الماركسي.

يأتي المدخل الماركسي لي طرح أفكار مغيرة لتلك التي قدمها المدخل القانوني حيث يطرح أفكاره حول النظام السياسي بأنه يمثل تعبيرا عن الأوضاع الاقتصادية داخل المجتمع، ويربط أنصاره بأن تطور النظام مرهون في تجسيده لتوجهات الطبقة البروليتريا أي طبقة العاملة التي ترى بأنها القادرة على قيادة المجتمع من المرحلة الاشتراكية نحو أكبر درجة من الرقي والتطور التي يصل لها المجتمع وهي المرحلة الشيوعية، وهو ما يتطابق مع الطرح الذي أبداه التحليل المادي التاريخي بالتأكيد على أهمية

¹ محمد شليبي، مرجع سابق، ص.118.

العوامل الاقتصادية في البناء الطبقي وما ينتج عنه من بلورة لمصالح الاجتماعية بين الطبقات الذي ينجم عنه نمو ووعي طبقي¹ يؤدي لظهور الصراعات بين الطبقات لتتنصر في الاخير الطبقة العمالية وتحقق التطور المنشود لدولة.

تمثل الفكرة الرئيسية للمدخل الماركسي بالنسبة لقضية التنمية السياسية على أساس أن الديكتاتورية طبقة العمالية هي في الأصل دولة ديمقراطية والتي تحقق نسبة كبيرة من الإنجازات والامتيازات لكونها تمثل الغالبية الكبرى من المجتمع، بذلك تحقق ديمقراطية اشتراكية حيث يكون فيها العمال يتمتعون بالعديد من الحقوق من بينها امتلاك وسائل الانتاج التي تعطيهم دافعا نحو تسيير اقتصاد البلاد، ومن هذا المنطلق فهم من يتولون زمام الحكم ويسيطرون على الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية² والذي يمثل في حد ذاته بيت القصيد الذي تتمحور حوله أهداف العملية التنموية وهو ما يمثل بذلك أساس تطور النظام السياسي.

غير أن التصور المقدم من طرف المدخل الماركسي لم يخلو من أية عيوب بل لاقى أيضا انتقادات والمتمثلة في أن تركيز النظام السياسي حول طبقة معينة دون النظر للطبقات المتفاعلة داخل المجتمع بما لا يتيح الفرصة لها بالمشاركة في السلطة هو تعارض مع قيم التنمية السياسية القائمة على أساس معيار الانجاز وليس على أساس الانتماء الطبقي، إضافة لذلك فإن تجسيد مصلحة تلك الطبقة قد يكون عاملا سلبيا في غياب المساواة وظهور حالات التمايز الطبقي.

كما يبرز عند تحليل المدخل الماركسي هو توظيف عامل واحد هو العامل الاقتصادي بني حوله الترتيب الطبقي داخل المجتمع إضافة للإنتاج بوصفه مؤشرا للقياس ليعبر بذلك عن نظرة واحدة تتركز على أهمية البعد الاقتصادي وهو الأمر الذي أدى لإغفال عوامل أخرى ذات التأثير الكبير مثلا كالعامل الاجتماعي³، غير أن هذا المدخل رغم ما تلقاه من انتقادات ساهم في وضع نظرة لتنمية السياسية خارج الطابع القانوني المؤسسي وذلك بالاهتمام بالصراعات الحاصلة في المجتمع.

¹ باقي نصر الدين، مرجع سابق، ص.53.

² بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص.55-56.

³ هشام لويشي، مرجع سابق، د ص.

ثالثا- المدخل البنائي الوظيفي.

لقد أحدثت الثورة السلوكية حالة من الصدمة المنهجية في حقل علم السياسة عامة وسياسة المقارنة بوجه خاص بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبح النظام محور الدراسات والاهتمامات لدى الباحثين والمفكرين الذين خلصوا من مرحلة الدراسة المركزة على القوانين والدساتير نحو مرحلة جديدة من البحث.

ولعل من بين السياقات البحثية الجديدة ما جاءت به البنائية الوظيفية الذي يرجع أصل فكرتها إلى تأثر علماء الاجتماع بالتطور الكبير الذي حصل في العلوم البيولوجية لتنتشر فكرة المحاولة البحث على إيجاد سياقات أفضل من شأنها إيصال العلوم الاجتماعية لحدود الحقول العلمية لتبدأ عملية المحاكاة بين علماء السياسة.

فقد تم توظيفها من قبل الأنصار المؤيدين لها في حقل السياسة المقارنة فكانت البداية مع غابريل أmond المنظر الأول للبنائية الوظيفية الذي جاءت أبحاثه بناء على أفكار دايفيد إيستون (David Easton) الذي سبقه في نظرية تحليل النظم في منشور حمل النظم السياسية المقارنة، هذا لتعرف انتشارا ومحاولة تطويرها ليحل بذلك مفاهيم جديدة خلال هذه المرحلة حيث جاء مفهوم النظام بديلا لمفهوم الدولة والوظيفة مكان السلطة والأدوار حل المناصب والأبنية بدل المؤسسات.¹

ينطلق الاقتراض الرئيسي الذي تقوم عليه البنائية الوظيفية في دراسة التنمية السياسية بأن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتميز بكل الخصائص السياسية الذي يحوز عليها المجتمع الحديث وتمثل في توافر الخصائص البنائية وكذلك المتطلبات الوظيفية التي تمنحه القدرة على التفاعل والتكيف مع المعطيات والتحديات التي تطرحها البيئتين الداخلية والخارجية من جهة، ومن جهة أخرى تساعده في البقاء والاستمرار على تأدية وظائفه² وهذا يحتاج إلى توافر سمة معينة من العمليات والمؤسسات والقيم المتطورة.

إن النظام السياسي حسب المدخل البنائي لا ينشط في حلقة مفرغة بل جزء مرتبط من نسق كلي هو النسق الاجتماعي الكلي، وعلى هذا الأساس تقوم جوهر عملية التنمية السياسية حسب

¹ محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 184.

² هشام لوئشي، مرجع سابق، د ص.

المدخل البنائي الوظيفي على ثلاث جوانب رئيسية وفقا لتحديد الذي طرحه أmond وباول هي على النحو الآتي:

1- قدرات النظام: هي تعني بذلك السلوك والأداء المحدد لكفاءة وفعالية النظام النامي (العصري) في بيئته الداخلية والخارجية وقد حددها أmond وباول بخمس قدرات يمكن تناولها فيما يلي:

أ- القدرة الإستخراجية: تتمثل في قدرة النظام السياسي على استخراج الموارد المادية والبشرية المتوفرة له عبر البيئة الداخلية والخارجية نظرا لميزات التي توفرها الأخيرة لإدارة المجتمع للوصول لتحقيق أهدافه.

ب- القدرة التنظيمية: وهي تشير بذلك إلى قدرة النظام السياسي على التحكم في سلوكيات وعلاقات الأفراد وعملية التغلغل داخل المجتمع وفق ما تقتضيه التشريعات دون وجود تضيق على الحقوق والحريات.

ت- القدرة التوزيعية: وهي تعني قدرة النظام السياسي على توزيع السلع والخدمات والوظائف داخل المجتمع بالشكل الذي يسمح بتحقيق العدل والمساواة بين الأفراد داخل المجتمع.

ث- القدرة الرمزية: وهي تعني بذلك توظيف النظام السياسي لمجموعة الرموز بما يسمح له بالحصول على كسب تأييد من قبل المواطنين وتكون الرموز على شكل خطابات تستذكر ماضي وبطولات الأمة كالأحتفالات بالأعياد الوطنية وغيرها من الرموز ذات التأثير على المشاعر.¹

ج- القدرة الاستجابية: وتتمثل في العلاقة بين المدخلات القادمة من البيئتين الداخلية والخارجية مع المخرجات ومدى قدرة النظام على الاستجابة لما تطرحه الأوضاع المتغيرة التي تتطلب إجراءات.

2- وظائف التحويل: يقصد بها دراسة الطريقة التي يتم بموجبها تحويل المدخلات الموجهة لنظام نحو مخرجات، فهي تأخذ بذلك على شكل قرارات وسياسات وقد تم تحديدها عبر عمليات معينة تمثل في التعبير عن المصالح وتجميعها، صياغة القواعد والعمل على تطبيقها، الاحتكام إلى القواعد عند الفصل في المنازعات إضافة إلى القيام بعملية الاتصال السياسي.

¹ كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الريعان لنشر والتوزيع، 1987)، ص ص 107-

3-وظائف التكيف والحفاظ على استقرار النظام: تتمثل في اتخاذ الآليات والأساليب من طرف النظام السياسي للتكيف مع التغيرات المتدفقة سواء من البيئة الداخلية أو من البيئة الخارجية بهدف إحداث توازنات للحفاظ على أداء وظائفه وكذلك من أجل استمرارية بقاءه ولعل من بين العمليات المتاحة أمامه هي عملية التجديد والتنشئة السياسية.¹

رغم الإثراء الذي قدمه هذا المدخل والذي شكل أحد تراكمات في دراسة التنمية السياسية والذي حاز على اهتمام العديد من الباحثين إلا أنه يمكن الإشارة لبعض الجوانب السلبية للمدخل، حيث من بين الانتقادات الموجهة أنه جاء ليمثل دعوة صريحة للمحافظة على الوضع القائم من خلال الاهتمام الدائم بسبل الاستقرار²، وبالتالي فهو يعد مدخلا منحازا للنموذج الغربي الذي يرى نفسه بأنه النموذج المثالي المتطور مستبعدا في ذلك دراسته النظم التي هي في حالة تغير مثل الدول النامية إضافة لإهماله القيم والمعايير.

رابعا-مدخل العملية الاجتماعية.

تقوم أفكار هذا المدخل على وحدة تحليل رئيسية لدراسة التنمية السياسية مبنية على العملية الاجتماعية التي تحدث في المجتمع مثل تطور المنظومة التعليمية، أنظمة الاتصالات، درجة التمدن والتعمير ومدى ارتباطها بعملية التحديث في الدولة عكس ما طرحته البنائية الوظيفية بالتركيز على النسق³، حيث يحاول هذا المدخل إعطاء تفسيرات للعلاقة بين المتغيرات الاجتماعية ومحاولة قياسها إمبريقيا ومعرفة تأثيراتها فيما بينها، لكن ما هو ملاحظ أن هذا المدخل مختلف عن سابقه كونه أقل تجريدا فهو بذلك قابل لعملية الفحص التجريبي⁴.

إن تطور العمليات الاجتماعية ووجود معدلات عالية قد يكون أحد الوسائل لتحقيق التنمية السياسية حيث يدفع للمشاركة الشعبية والانخراط في السياسات الحكومية؛ مما يؤدي لتجاوز بعض

¹ بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص.64.

² نصر محمد عارف، إستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي-النظرية-المنهج (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص.280.

³Robert a packenham , "Approaches to the Study of Political development",**world politics**,vol.17,issue.1 (octber 1964) ,p.117.

⁴ هشام لويشي، مرجع سابق، د ص.

المشكلات داخل المجتمع ذلك بالقضاء على بعض المظاهر السلبية على سبيل مثل الانقسامات الدينية واللغوية والطائفية.¹

كما لا يختلف هذا المدخل عن سابقه في وجود مواطن الخلل كونه قد اهتم كثيرا بالمجتمعات التي تعرف مستويات كبيرة من النمو فيما تم تجاهل الدول التي تعرف مستويات أقل في نسبة النمو، إضافة إلى الصعوبات التي يصطدم بها الباحثون في كيفية الربط بين المتغيرات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تندرج ضمن العملية الاجتماعية.²

خامسا-المدخل التاريخي المقارن.

ينطلق تحليل هذا المدخل لتنمية السياسية عبر وحدة تحليل قائمة على دراسة المجتمع ككيان متماسك يكون فيها الاهتمام على مقارنة مجتمعين أو أكثر من خلال دراسات امبريقية أساسها التاريخ لفهم تطور المجتمع.

وقد كان لهذا المدخل أنصار في دراسة التنمية السياسية على غرار كل روستو (Walt Rostow) بلاك وإيزنستاوت الذين أكدوا وجوبية الوصول لتطور المجتمع يكون عبر المرور بمراحل معينة ،حيث طرح روستو ثلاث نقاط رئيسية ليتمكن المجتمع من تحقيق التطور والتنمية السياسية هي أن تتوفر كافة السبل لتعزيز الهوية داخل المجتمع لتقوية بناء الأمة، ووجود سلطة عقلانية تقود الدولة والمساواة كأحد الأساليب لقيام مجتمع حديث. ويرجع روستو لعدم تحقيق التنمية السياسية في بعض الدول للفوارق بين المجتمعات في مواجهة المشاكل المطروحة للعناصر الثلاثة التي طرحها، وفي هذا يشير أنه لتجاوز المشاكل يتوجب البدء بالترتيب الذي قدمه لمعالجة المشاكل المرتبطة بالهوية ومن ثم السلطة وأخيرا المساواة.³

بعد معرفة أهم مداخل يتضح جليا وجود تعدد زوايا النظر لقضايا التنمية السياسية رغم الانتقادات الموجهة لكل مدخل غير أن هذا لا يمنع من وجود علاقة تكاملية فيما بينهم من أجل تفعيل التنمية السياسية حيث تعرف العديد من الدول مصاعب عدة في تحقيقها نتيجة لوجود أزمات مرتبطة بها وهو ما يدفع لدراستها.

¹ Robert a packenham,op cit ,p.117.

² هشام لويشي، مرجع سابق، د ص.

³ ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص ص.144-145.

المطلب الثالث: الأزمات المرتبطة بالتنمية السياسية.

تصطدم التنمية السياسية في الكثير من البلدان بمجموعة الأزمات، وتأخذ دول العالم الثالث منها النصيب الأكبر وتعتبر تلك الأزمات عبارة عن حلقات مترابطة فيما بينها تؤثر واحدة في الأخرى كما تمثل أحد المعوقات التي تشكل حجر عثر للانتقال من التخلف نحو التحديث، وقد تبين تصنيف عدد الأزمات من باحث لآخر وهو ما دفع لتطرق إليها على النحو الآتي:

أولاً- أزمة المشاركة.

تعد المشاركة أحد المتطلبات الهامة في الوقت الحالي لأي دولة تنشُد المضي قدماً نحو بناء دولة قوية حديثة، فالمشاركة هي العملية يتم بموجبها إعطاء الأفراد المجال الكافي لأداء أدوار هامة في الحياة السياسية سواء كان الأمر مباشراً وغير مباشر من أجل المساهمة الفعالة وذلك بفتح النقاشات لتحديد الأهداف الجماعية للمجتمع وكيف السبيل لإنجازها.¹

كما تعد أحد محاور التنمية السياسية المهمة فإهمالها قد يؤدي إلى اختلالات في كفاءة عملياتها، ويعد النظام السياسي بمثابة صانع الأساليب التي تدفع نحو إقامة مشاركة سياسية حقيقية في ظل تواجد القنوات الاتصال السياسي المساعدة على غرار الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني.²

تبرز أزمة المشاركة على وجه التحديد في دول العالم الثالث نتيجة لسيطرة النخب الحاكمة على الحياة السياسية وذلك بالنظر إلى المطالب التي ينادي بها الأفراد في المجتمع بضرورة توسيع دوائر المشاركة في إدارة شؤون الدولة بأنها غير مشروعة، حيث تسعى بشتى الوسائل إلى عدم إعطاء هامش لتحقيق أهدافها وترى نفسها الجديرة بامتلاك صناعة القرار وبالتالي اقتصر القرار على أقلية معينة³، حيث يتجلى ذلك في عدة ممارسات من بينها افتقار الكثير من الدول لنظم الانتخابية القادرة على حماية التمثيل إضافة إلى جوانب أخرى متعلقة بالتضييق على الأحزاب السياسية من خلالها نشاطاتها وعمليات

¹ ياسمين أيمن وأخرون، " المشاركة السياسية كحور من محاور التنمية"، أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية تداعيات الحراك (القاهرة: دار المرآة للإنتاج الثقافي، 2019)، ص.114.

² عائشة عباس، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجاً (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص.28.

³Myron Weiner, "Political Participation: Crisis of the Political Process", **crises and sequences in political development**(usa: by Princeton University Press, 1971), p p.187-188.

التزوير التي تطال الانتخابات¹، تلك الممارسات بمرور الوقت تدفع العديد من الأفراد إلى عدم الاهتمام والإكترت لما يحدث في الحياة السياسية .

ولن يتم تجاوز أزمة المشاركة السياسية إلا من خلال انفتاح النظام السياسي على بيئته وذلك بالسهر على إحداث ترسانة قوانين تسمح بمشاركة الفرد في الحياة السياسية وتساهم بإحداث شعور لدى الفرد بأنه يحظى بأهمية كبيرة في المجتمع بتعبير عن آرائه وتوجهاته²، حيث إن حدث ذلك سيزيد بلا شك مستوى المشاركة السياسية وينعكس بالإيجاب على تطوير المؤسسات السياسية وكذلك في المساهمة لإقامة دعائم الديمقراطية التشاركية وتحقيق الاستقرار السياسي.

ثانيا- أزمة الشرعية.

تمثل أزمة الشرعية بأنها مجموعة التوجهات السلبية الذي يحملها المواطنين في دولة اتجاه النخب الحاكمة بسبب عدم قبولهم لطريقة الحكم وكذلك للأدائها حيث ينتج عنها في المحصلة تراجع مستوى التأييد، وي طرح لوسيان باي عند توصيفه لأسباب أزمة الشرعية بأنها مرجعها الأساس يعود للأبعاد الدستورية التي أنتجت عدم وجود توضيح فيما يخص حد كل مؤسسة في تأدية مهامها وكذلك غياب آليات تكريس التداول على الحكم وأسسها التي تستند عليها³.

وقد أثارت أزمة الشرعية جدلا واسعا داخل الأنظمة السياسية من بلد لآخر لكن بنسب كبيرة لدى العديد من دول العالم الثالث عند تحديد وتشخيص من يمتلك الأحقية الحكم، حيث تبنت في وقت مضى نخب اختلفت طبيعتها في قيادة السلطة مستندة في طرحها لعوامل تاريخية وأيدولوجية قد أفرزتها السياقات تكوين تلك الدول بعد الاستعمار عبر ترويج لشرعية حكمهم⁴ والتي كان لها تأثير سلبي على مسار قيام تلك الدول لتحديثات كبيرة على مستوى المؤسسي وعلى مستوى مصالح الافراد في المجتمع.

¹Mansoor akbar kundi, **crisis of poltical development and human rights violation**, pak for peace studies (april 2009), p.03.

²حسين علوان البيج، المشاركة السياسية: الأهمية، الأنماط، الأبعاد (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020)، ص.39.

³Lucian w bye, "the legitimacy crisis", crises and sequences in poltical devlopment, op.cit, pp.135-136.

⁴حميد السعدون، التنمية السياسية والتحديث "العالم الثالث (العراق: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2011)، ص.59.

ويرى عبد الحليم الزيات بأن وجود أزمة الشرعية قد يؤدي لإضعاف الارتباط بين النخب الحاكمة وبقية المحكومين ما قد يفضي لما يلي:

-إن أزمة الشرعية تؤدي لعدم وجود حلول سياسية من طرف النخبة الحاكمة من أجل الاستمرار في الحكم الأمر الذي ينتج عنه تزايد أزمة المشاركة السياسية.

-وجود أزمة الشرعية ينتج عنه غياب البناء المؤسساتي الذي يعطي صفة الاستقرار والاستمرار القادرين على تأطير وتنظيم العملية السياسية في المجتمع.¹

ثالثاً- أزمة الهوية.

تطرح أزمة الهوية باعتبارها أحد المواضيع الهامة في المجتمعات النامية مرد ذلك بالدرجة الأولى لغياب ثقافة المواطنة وعجز الأنظمة السياسية في توظيف قدراتها لتحقيق مجتمع متماسك ومتربط يعيش داخل بوتقة واحدة بسبب التنوع الهوياتي داخل المجتمع كالتنوع الثقافي والديني واللغوي وما يحمله ذلك الثراء من انعكاسات سلبية ينتج عنها سيطرة الانتماءات الضيقة كالانتماء لقبيلة أو الدين التي ينتسب لها الفرد بدل من الولاء للحكومة المركزية.²

إن مسألة تكوين ولاء وطني للأفراد يعد من أبرز المعضلات التي تؤرق حكومات العالم الثالث نتيجة لتعدد لصراعات التي تخلقها مسألة الهوية داخل المجتمع الأمر الذي من شأنه أن يكون عاملاً مهدداً للاستقرار ومؤدياً لنشوب حروب أهلية³، حيث يبرز في هذا الجانب العديد من الأمثلة فأزمة الهوية كانت سبباً رئيسياً في تقسيم دولة السودان لدولتين شمال السودان المسلم وجنوبه المسيحي، وكذلك الصراعات الطائفية الموجودة في العراق بين السنة والشيعة.

تشكل أزمة الهوية أحد المعوقات الكبيرة بالنسبة للنظم السياسية لكي تصبح عصرية وبالتالي فهي تحتاج للعمل بوصفها وحدة غير متجزئة يسود فيها شعور مشترك بين جميع الأفراد بمدى أهميتهم

¹ عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ج.2 (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص ص. 64-66.

² أحمد وهبان، مرجع سابق، ص ص. 25-26.

³ حميد السعدون، مرجع سابق، ص 58.

داخل الرقعة الجغرافية التي يعيشون فيها مع تسخير كافة الوسائل والإمكانات المتاحة للقضاء على جميع أشكال الانتماءات الطبقية.¹

رابعاً- أزمة التوزيع.

تعد أزمة التوزيع أحد المشاكل العويصة التي تواجه تطوير النظم السياسية لما تفرزه من انعكاسات ترتبط بشكل وثيق ببعض أزمات التنمية السياسية فنجدها تلتقي مع أزمة المشاركة نظراً لانعدام الأطر القانونية التي تدفع بمشاركة الأفراد نحو صياغة سياسات عامة هادفة أو عندما تفتقر تلك النظم لوضع استراتيجيات جذابة لاستقطاب الجماهير فإن ذلك قد يتسبب في عدم معرفة النفاص التي يحتاجها المجتمع مما يجعلها دائماً تخضع لمركزية الشديدة لنخب الحاكمة.²

كما تشترك أزمة التوزيع مع أزمة الشرعية عندما لا يعد بمقدور النظام السياسي إقامة العدالة والمساواة فتظهر فئة معينة على مستوى المجتمع تحتكر الموارد والخدمات في مقابل تبقى شريحة كبرى على الهامش وغالبا ما يكون ذلك الاحتكار بيد أقليات تتعاون مع بعضها البعض (نخب عسكرية، نخب سياسية، نخب المال والأعمال).³

وتأسيساً على ذلك فإن أزمة التوزيع تشكل خطراً داهماً يهدد أي نظام سياسي وهو ما يجب أن ننفطن له أي قيادة حاكمة بإعطاء أولويات قصوى لمسألة التنمية السياسية كونها تراعي بالأساس الأخذ بمسائل تطبيق المسألة والشفافية والاحتكام لروح القانون دون أي تمييز سواء بين المواطنين وحتى مع الأجانب الموجودين دون إقصاء⁴ لوصول إلى مجتمع متجانس سياسياً مع إدراك القيادة وغالبية المجتمع على حد سوى بأهمية التحديات التي تواجهها في مسار الانتقال نحو التغلب على حالات التخلف.

¹ نداء صادق الشريفي، مرجع سابق، ص ص 115-116.

² شيماء الشراوي وأخرون، "أزمة التوزيع وإعادة التوزيع بعد سبع سنوات من حراك طالب بالعدالة"، أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك، مرجع سابق، ص 88.

³ محمد شطب عيدان الجمعي، "النخبة السياسية وأثرها على التنمية السياسية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع 4، (2009)، ص ص 148-149.

⁴ مبروك كاهي، "التنمية السياسية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع"، مجلة تحولات، ع 1، (2018)، ص 87.

خامسا- أزمة التغلغل.

يقصد بالتغلغل أو بمعنى الإختراق على حد وصف جوزيف لابلومبرا مدى امتثال المجتمع لما يصدر من طرف الحكومة المركزية من تشريعات وسياسات عامة في مختلف المجالات من أجل إحكام السيطرة على كافة أقاليم الدولة بمختلف تكويناتها حتى تلك المناطق التي تشهد نزاعات إثنية أو قبلية بواسطة أساليب مشروعة¹، كما يستدعي تحقيق التغلغل في بعض الأحيان استعمال العنف باعتباره أحد أدوات الضبط وفق القوانين والتشريعات المعمول بها على صعيد المحلي أو على مستوى ما أقرته القوانين الدولية لحماية الأمن الوطني لتحقيق المصالح العليا الوطنية يحدث ذلك عند قضايا تحصيل الضرائب وتحقيق الأمن العام وتطبيق برامج التعليم والاقتصاد التي بفضلها تصل الحكومات لتحقيق الاستقرار السياسي².

وتجسد أزمة التغلغل رهانا بالنسبة للنظم السياسية في مدى تحقيق التكامل بين جموع أفراد المجتمع داخل الدولة لغرس قيم روح المواطنة والتأخي فيهم، وهو الأمر الذي من شأنه يربط العواطف بين النخب الحاكمة والمواطنين، بيد أن هذا الأمر يتلاشى إذا تم النظر لموضوع التغلغل بالنسبة للدول النامية التي تعرف الكثير من الاضطرابات على مستوى بناء المؤسسات الرسمية بسب عمق الفجوة الحاصل بين المحكومين والنظام السياسي.

ففضية رسم وضبط الحدود وتوفير الأمن لا يعكس في كل الأحوال القضاء نهائيا على أزمة التغلغل ما لم تكن هناك خطط واستراتيجيات رشيدة تخضع لتحريض جيد ودراسة متأنية من شأنها تقديم إضافات تنموية على المستوى القريب أو المتوسط، ولا يكن على حساب الأجيال القادمة إضافة للعمل على إحداث حركة نحو التحضر بتعزيز هامش الحريات والقيم عبر كافة أقاليم الدولة دون إقصاء مما قد ينجم عن هذه الممارسات تحقيق سبل التنمية السياسية المطلوبة³.

¹Joseph Iaplombara , "Penetration: A Crisis of Governmental Capacity," **crises and sequenes in poltical devlopment**, op,cit, p.209-210.

² مينا سمير، "التنمية السياسية وأزماتها..أزمتي التغلغل والتكامل"، أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك، مرجع سابق، ص ص.40-41.

³ مبروك كاهي، مرجع سابق، ص.89.

المبحث الثالث: آليات الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية.

إن البحث عن السبل الناجعة لتحقيق التنمية السياسية في أي بلد يحتاج لمجموعة الجهود إصلاحية تختلف طبيعتها بهدف بناء مؤسسات سياسية عصرية وتحقيق الأهداف المجتمعية المرجوة وعلى هذا يمكن وضع أهم الآليات المساهمة في ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: أهمية الفواعل الرسمية في تحقيق التنمية السياسية.

تحتل الفواعل الرسمية مكانة هامة وبالغة في عملية الإصلاح السياسي والتنمية السياسية نظرا للمركز الذي تحتله في عملية صناعة القرار ويمكن وضعها على النحو الآتي:

أولا- دور النخب في تحقيق التنمية السياسية.

تعود السياقات التاريخية في توظيف مصطلح النخبة للقرن السابع عشر وفق التقديم التاريخي لبوتومور لكن توظيفها داخل حقل علم سياسة كوحدة تحليل بناء على تحليلات فئوية داخل المجتمع بدء مع ثلاثينات القرن الماضي، فقد نشأت الكثير من الكتابات لدى العديد من أنصار نظرية النخبة على غرار موسكا، باريتو، رايت، ميلز الدين اختلفوا في تحليلاتهم لنخبة والتي جاءت كرد فعل على التحليل الماركسي¹ وانطلاقا من ذلك تعد دراسة النخبة أمرا بالغ الأهمية نظير ما تتمتع به من صنع القرار ورسم السياسات لتطوير المجتمع.

1- دور النخب الحاكمة.

تقوم النخب الحاكمة بمجموعة الوظائف التي تحمل طابعا تنمويا داخل المجتمع، وتتخذ على شكل إصلاحات سياسية سعيا للبحث عن إحداث توازن على المستوى السياسي والاجتماعي بغرض تحقيق الاستقرار، حيث تسعى جاهدة لبناء مؤسسات سياسية قوية تتميز بالتوزيع محكم للوظائف فيما بينها، كما تحاول تطوير العملية السياسية بإعطائها أبعاد تحديثة عصرية تتماشى مع رغبة الأفراد داخل المجتمع بناء على معايير تعطي للنخب شرعية في اتخاذ القرارات والتوجهات لنقل المجتمع نحو التغيير الإيجابي.²

¹أبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي (مقاربة إستراتيجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي)، (عمان: دار الشروق، 1998)، ص.42.

² ناصر باقي، مرجع سابق، ص.65.

وتحتاج النخب الحاكمة لحدوث ذلك العمل على تعبئة المجتمع وتحضيره لقيام بعملية التنمية السياسية يكون ذلك برسم الخطوط المتوسطة وطويلة المدى؛ وذلك عبر وضع برامج مختلفة تناسب مع توجهات الأفراد في المجتمع للوصول لأبعد الأهداف، كما إن تحقيق ذلك يستدعي توفير جميع سبل النجاح والتكاثف داخل المجتمع والابتعاد عن جميع الصراعات الحاصلة فيه والعمل لتسوية القضايا العالقة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

ولا يمكن أن تتحقق التنمية السياسية بدون وجود قنوات داخل المجتمع تعمل رفقة النخب الحاكمة، وهنا يتم الإشارة إلى النخب السياسية الأخرى التي تضم المعارضة لمواصلة التحديات المطروحة وتجسيد الخطط في أرض الواقع على شكل قرارات وسياسات عامة بالتنسيق مع كافة الفاعلين بالمجتمع، وعليه فالنخب الحاكمة يختلف نشاطها وفعاليتها وأدائها لتحقيق التنمية السياسية من مجتمع لآخر. فدور النخبة الحاكمة يعد عاملا حاسما لتحقيق التنمية السياسية لما تملكه من صلاحيات فهي تقوم بكافة المراحل المؤدية لها، كما تعد بمثابة المقوم لها بتصحيح لمساراتها وتصويبها مع استيعاب المشكلات التي تقف عائقا أمام تطبيق برامجها وهنا تبرز قيمة النخبة الحاكمة كقيمة اجتماعية يسند لها القرار في دور المحوري الذي تشغله في المجتمع.¹

2- دور النخب العسكرية.

يحظى الجيش بمكانة هامة داخل دواليب أنظمة الحكم إذا ما تم النظر لدور الذي يلعبه خاصة في الدول النامية فهو يحمل على عاتقه دورا فارقا بالنظر لجيوش المتوزعة عبر دول العالم المتقدم باعتباره يمثل أداة الضبط السياسي ويلعب دور ديناميكا في الحياة السياسية تارة يعبر عن جماعة ضغط في صناعة القرار عندما يكون متساويا مع السلطة السياسية أو أكبر نفوذا في بعض الأحيان عندما يمتلك صناعة القرار عندما تسمح له الفرصة.²

وفي هذا الصدد رأى صامويل هنتغتون بأن وصول المؤسسة العسكرية لسيطرة على الحياة السياسية مرده لوجود ضعف كبير حاصل داخل تركيبة المجتمع السياسي ويكون ذلك نتيجة ضعف المعارضة السياسية والأحزاب وجماعات المصالح زد عليه تدني مستويات المشاركة والتكوين السياسي لأفراد

¹ محمد شطب عيدان الجمعي، مرجع سابق، ص.143.

² حسان دواجي، "الجيش وعلاقته بالسلطة في الدول النامية"، تاريخ الاطلاع 2023/02/04، على الرابط: <https://2u.pw/GZBFVJqt>

الفصل الأول: الإطار العام لمفهوم الإصلاح السياسي والتنمية السياسية

بالإضافة لضعف المؤسسات الرسمية مجسدة في السلطة التشريعية والتنفيذية الأمر الذي يفتح المجال أمامها لبسط السيطرة على اتخاذ القرار.¹

كما تعد الجيوش الحامي الرئيسي لنظام السياسي من الزوال والانهيار عند الأزمات فيصبح دوره جوهريا بالحفاظ على مؤسسات الدولة من جهة ومن جهة أخرى مساهمته بقضايا الإصلاح السياسي لكونه يتمتع بتنظيم عالي من ناحية الإدارية والتسيرية لما يحتويه من نخب لديها مهارات تقنية وإدارية لها القدرة على إعطاء دفعة للحياة السياسية عبر المساعدة لاستتباب الأمن والمساهمة في بناء الدساتير.² غير أنه في النقيض تقوم النخب العسكرية بإعطاء لتدخلها في المجال السياسي صبغة شرعية مصحوبة بحجج فتقوم بعمليات الإصلاح السياسي نتيجة وجود فراغ الدستوري بعد انهيار النظام السياسي بعد إزاحته من طرف الجماهير او عقب الانقلابات العسكرية حين تعطي سدة الحكم بدعوى محاربة الفساد والقضاء على الأنظمة السلطوية والذهاب بالدولة لمرحلة انتقالية قبل إرجاع الشرعية للمدنيين، وهي حالة عرفتها الكثير من الدول الإفريقية مثل مالي، بوركينا فاسو وغيرها من الدول التي عانت أزمات الاستقرار السياسي.

ثانيا- دور البرلمان.

إن التطور الذي شهده مفهوم الديمقراطية كان له تأثير كبير على المجتمعات فقد أنشأت بذلك مؤسسات للنقاش وصنع القوانين وتحديد السياسات في كل ما يتعلق بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب، فالديمقراطية الموجودة بالدول الغربية ألفت بتأثيراتها على عديد من الدول حيث سارعت العديد منها لتبني خيارات ومعتقدات الديمقراطية على غرار البرلمانات.

وتختلف تسمية البرلمان في كثير الدول غير أنها تتشارك في الغايات فهو مؤسسة تشريعية تختص بمجموعة الوظائف كما تمثل التجسيد الحقيقي للتمثيل الشعبي باختيار من يمثلهم وينوب عنهم ويقدم اشغالاتهم للسلطة التنفيذية وبالنظر للتطورات الحاصلة في حياة الإنسان أصبح الدور المنوط للبرلمان كبيرا إزاء عمليات الإصلاح السياسي، فهو يمثل مجالا لمناقشة محتوى الدساتير وتقويمه ومعرفة انعكاساته

¹ طاشمة بومدين، مرجع سابق، ص.120.

² حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999)، ص.156.

الفصل الأول: الإطار العام لمفهوم الإصلاح السياسي والتنمية السياسية

على تطوير المؤسسات، كما له الهامش بإنشاء قوانين وتميئها ومعالجتها وتقديم مقترحات أثناء عملية الإصلاح السياسي؛ وتأدية الأداء الرقابي في إثراء ومعالجة القوانين والمعاهدات بما فيها قوانين الموازنة العامة التي تؤثر بشكل كبير على الحياة المعيشية للأفراد بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية، فأدواره لا تقف عند هذا الحد بل تتعداه لأدوار رقابية تمس عمل الحكومة وقياس فعاليتها عند تقييم مدى وصول تطبيق الأهداف المسطرة ومسألتها إن دعت الضرورة في حال وجود تجاوزات وهذه الأدوار قد تختلف من بلد لآخر.¹

ولتحقيق ما ذكر آنفا فالنجاح الأكبر لبرلمان يكمن بوجود أغلبية برلمانية تمثل جماعات حزبية متناغمة الطرح بين حزب سياسي معين أو عدة أحزاب إئتلافية ولا يكون ذلك إلا بوجود عملية انتخابية يوطرها نظام انتخابي عادل يحمي اصوات الناخبين والمرشحين، وفي نفس الوقت يفتح باب التنافس بين الأحزاب السياسية داخل الساحة السياسية بعيدا عن إثارة النزعات القبلية وطغيان الصراع الجهوي بين مناطق الدولة، كما يسمح الأغلبية الفائزة بصياغة برامجها وتنفيذه وقيادة الإصلاح السياسي في ظل وجود معارضة سياسية تكون في مواجهة الأغلبية لتغير فيها الأدوار بين المعارضة والأغلبية مما يعطي سمة من سمات التنمية السياسية المتمثلة في كفاءة المؤسسة.²

المطلب الثاني: الأطر القانونية للإصلاح السياسي وتأثيرها على التنمية السياسية.

أولا-الهندسة الدستورية.

إن عملية الإصلاح السياسي باعتبارها قضية جوهرية تمس جوانب كثيرة بحثا عن إحداث تغييرات الهدف منها إضفاء تحسينات على المستوى السياسي والاجتماعي، ولا شك أن التشريعات التي تقوم بصياغتها الدول لتنظيم مجالاتها تمثل أحد الجوانب المهمة في مقدمتها الدستور وما يحظى به من اهتمامات كبيرة باعتباره أسمى القوانين، فهو الذي يعبر عن قيم وهوية الدولة ويحدد تنظيم السلطات وعلاقات الأفراد وحدود حقوقهم وواجباتهم.

¹ حنا عيس، "مفهوم البرلمان وأهمية وجوده ووظائفه"، تاريخ الإطلاع 2023/02/17، على الرابط: <https://www.amad.ps/ar/post/389025>

² محمد العوادت، "كيف تتحول البرلمانات الديمقراطية إلى وسيلة للاستعصاء السياسي"، تاريخ الاطلاع 2023/02/20، على الرابط: <https://2u.pw/q4RvhTwL>

وغالبا ما تأتي الهندسة الدستورية في بعض الدول كمحصلة لعدم وجود الديمقراطية والتي تتحكم بموجبها السلطة على جميع منافذ صناعة القرار وكذلك على مفاصل الدولة ما يستدعي لقيام بعمليات إصلاح سياسي، هذا الأخير لا بد أن يمر لمعالجة موضوعية لكشف مواطن القصور، فهو يعد مصدرا لتكريس أبعاد التنمية السياسية ويكون ذلك عبر الحرص على تطبيق روح القانون والمساواة بين جميع الأفراد وتحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة دون احتكارها.¹ وبالتالي فإن تعديل الدستور قد لا يقتصر في جميع الأحوال على دول العالم الثالث بل قد يكون أيضا في الدول المتقدمة بهدف تعزيز التنمية السياسية.

كما أن تسارع الأحداث والتغيرات تفضي في كثير من الأحيان للبحث عن حلول وصيغ تشارك مع ما يطرح من أفكار جديدة داخل المجتمع أو تبني أفكار مستوردة تأتي من البيئة الخارجية نتيجة للفجوة الحاصلة بين الدستور القائم مع المتطلبات الجديدة الأمر الذي يدفع بإعادة النظر فيه إما بإدخال تعديلات من صلب النخب الحاكمة بمبادرة منها للحفاظ على مكاسب الحكومة بصورة سلمية أو بإنهاء العمل بالدستور بفعل انتشار الظاهرة الانقلابية أو الثورة داخل الدولة نتيجة للمطالب بضرورة التغيير النظام السياسي، ففي كلتا الحالتين تتغير القواعد الدستورية سواء بشكل جزئي أم بصفة جذرية تبحث فيها الشعوب آليات أخرى تعطي مجال أكبر لتفاعل بين الأفراد ومؤسسات الدولة أو بين المؤسسات فيما بينها.²

فالإصلاح الدستوري يكون بمثابة دفعة نحو إحقاق مظاهر التنمية السياسية فهو يساعد إن توفرت نوايا سياسية تغلب فيها المصلحة العامة لمعالجة مسائل المشاركة السياسية ويساوى فيها بين الأفراد في الحقوق والواجبات، كما تتجلى فيه مظاهر مبدأ الفصل بين السلطات مع إعطاء هامش التعاون والرقابة في حين تنفرد الهيئة القضائية بالحرية والاستقلالية بدون أن يمارس عليها أي ضغط.

¹ مسيح الدين تسعديت، "الإصلاحات الدستورية في الدول العربية بين الاستجابة للثورة واستباق القطيعة السياسية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، ع.3 (جوان 2017) ص.65.

² حسن البحري، "إنهاء الدستور، الموسوعة العربية"، تاريخ الاطلاع 2023/02/13، على الرابط:

<https://arab-ency.com.sy/law/details/26024/3>

ثانيا- دور النظم الانتخابية.

شغلت الانتخابات منذ نشأتها أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمعات الباحثة عن سبل تطوير مؤسساتها السياسية، فهي تمثل أحد الأدوات التي بحوزة الأفراد للتعبير عن خياراتهم وتوجهاتهم ودعامة لديمقراطية، فالعملية الانتخابية باعتبارها ظاهرة سياسية ومجتمعية في نفس الوقت تحتاج لقوانين تنظمها من مراحل الأولى لغاية إعلان النتائج.

النظام الانتخابي يقصد به الأداة التي يتم بموجبها تحويل الأصوات إلى مقاعد، وتبرز أهمية النظام الانتخابي بوصفه أحد الوسائل التي لها انعكاسات على مستوى المشاركة السياسية أو على مستوى النتائج، فعادة ما يتم تصميم النظم الانتخابية وفق عمليات مدروسة تراعي خصوصية المجتمع غير أنها في الجمل تهدف لزيادة تمثيلية بين مختلف الطبقات السياسية¹، كما يؤدي اختيار نظام انتخابي معين إلى التأثير على القوانين المنظمة للانتخابات ويكون ذلك بالتأثير على تقسيم الدوائر الانتخابية وهندسة أوراق الاقتراع وعملية وفرز الأصوات.

وتأسيسا على ذلك إن عملية الإصلاح السياسي الهادفة لتطوير المؤسسات والممارسات تسعى جاهدة للبحث عن إنشاء نظام انتخابي تنافسي يكون أكثر شفافية ويتسم بطابع العدل والمساواة ويعكس تركيبة البناء المجتمعي من ناحية التمثيل الجغرافي ويحفظ حقوق الاقليات الدينية والإثنية². وتاليا فإن المساواة الانتخابية وحفظ حقوق الآخرين في التمثيل تعد من أبرز الدلائل نحو الذهاب لإحداث تنمية سياسية حقيقية تعطي تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد في تقلد المناصب دون النظر للعرق والجنس والدين، فالمساواة ومبدأ الاستحقاق مما لا شك فيه تولد حالة الشعور بالرضا داخل نفوس المواطنين اتجاه النخب الحاكمة والمؤسسات السياسية وهو ما يضيف الكثير من الشرعية بالنسبة لنظام السياسي ويغذي بشكل كبير مسألة الاستقرار السياسي ويعزز من أواصر الوحدة الوطنية.

¹Aline pennisi and other, **evaluation and optimization of electoral systems**, Society for Industrial and Applied Mathematics (1999), p.05.

²Sarah birch and other, **Embodying Democracy Electoral System Design in Post-Communist Europe** (new York: palgrave macmillan, 2002), p.14.

المطلب الثالث: الفواعل غير الرسمية باعتبارها محركا للتنمية السياسية.

تعد الفواعل الغير الرسمية أحد الدعائم المساهمة في تحقيق التنمية السياسية فمن أجل لعب الدور المنوط لها فهي تحتاج لتوافر بيئة سليمة دون وجود مشاكل تمكنها من أداء وظائفها، ويمكن التطرق إلى أهم الفواعل على النحو الآتي:

أولا- دور الأحزاب السياسية.

إن وجود الأحزاب السياسية داخل المجتمعات الحديثة ضرورة حتمية لا غنى عنها لأنها تنظيمات تحمل أفكارا يتم تداولها كوسيلة لتعبير عن توجهات وتفضيلات تؤمن بها داخل المجتمع وتتخذها تيارات لنضال من أجلها، فمسألة وجود الأحزاب السياسية لم تعد حكرا على الدولة الغربية، بل أصبحت ظاهرة عالمية غزت جميع دول العالم ونظرا لاهتمام المتزايد بدراساتها فقد كثرت التعريفات نتيجة لوجود اختلاف الرؤى بين أوساط المفكرين والباحثين حول طبيعة نشأتها ووظائفها.

إن الحزب السياسي وفق التعريف الذي قدمه كلسن (kelsen hans) هو ذلك التنظيم الذي يضم مجموعة من الأفراد يشتركون في معتقدات سياسية واحدة هدفهم الأسمى للوصول لإدارة شؤون الدولة وقيادة السلطة أو العمل لتأثير على القرارات والسياسات.¹

إن المجتمعات التي تعرف ديمقراطية راسخة تحظى الأحزاب السياسية فيها بلعب أدوار مهمة في عملية التنمية السياسية، فهي التي تضع المجتمع في صورته الواقعية بنقل مجريات ما يدور على البيئتين الداخلية والخارجية وإبراز أهم التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، كما تعد بمثابة الشارح للقواعد المتعلقة بالحكم والقواعد المفسرة للعمليات الانتخابية وكذلك القوانين.

كما تساهم الأحزاب السياسية في تقمص أدوار ذات بعد ثقافي واجتماعي نظيرا للمساعدة المقدمة للمجتمع في تدريب وتأطير كوادر بشرية المؤهلة والقادرة على قيادة الدولة نحو التغيير، وتبرز الأهمية في وجود الأحزاب داخل الحياة السياسية لأي دولة بوصفها صمام الأمان في تكريس التعددية السياسية ومنع التسلط.²

¹ عبد الواحد جاسور ناظم، مرجع سابق، ص.169.

² هشام محمود الأقدحي، التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2015)، ص.291.

فإذا كان الإصلاح السياسي يحاول تحقيق القيم العليا للمواطنة والمشاركة السياسية للأفراد فإن الأحزاب السياسية كمؤسسة غير رسمية لا مناص منها في العملية، فهي تمثل أحد الأدوات الهامة لتحقيق أهداف التنمية السياسية نظير خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تدافع عنها وتحاول إخراجها من سياقها النظري لواقعها الفعلي عبر مختلف نشاطاتها، كما تعد الأحزاب السياسية بمثابة همزة الوصل بين الأفراد والنخب الحاكمة وذلك بنقل الانشغالات والمطالب المجتمعية لسلطات الحكومية بغرض تحقيقها، كما تضطلع بدور جوهري في الحياة السياسية من خلال عمليات النشر والدعاية لكسب التأييد والتعاطف السياسي لدى أوساط المجتمع لترويج أفكارها السياسية بهدف استقطاب منخرطين بالانضمام لها أو بهدف إقناع المجتمع الانتخابي لزيادة وعائها أثناء الاستحقاقات الانتخابية.¹

وتقوم الأحزاب السياسية أيضا بلعب أدوار رقابية عند تقييم السياسات العامة التي تصدرها الحكومات باعتبارها الكيان الذي يستطيع تخيص ومعالجة المخرجات لمعرفة الإيجابيات التي تهدف لإحداث التغيير المؤدي لإيجاد طفرة اقتصادية أو إصدار قوانين لها الأثر الجيد على حياة الفرد، كما تقوم أيضا برصد السلبيات والآثار المترتبة عنها لتفاديها وتجنبها فالتقييم يهدف دائما لمعرفة مدى تطابق البرامج مع الأهداف²، فهي بذلك تشكل ورقة ضغط على الحكومة أمام الرأي العام والجمهور المتابعة لشأن السياسي عند فشل الأخيرة في تجسيد برامج تنموية بما فيها التنمية السياسية لتبرر على أنها البديل الذي بإمكانه تقديم الحلول للمشاكل المستعصية للأمة لانتشالها من حالة التخلف والركود نحو التطور والرقى.

ثانيا- دور وسائل الإعلام والاتصال.

لقد كان للعوامة الأثر الكبير في الدفع بالعالم نحو خطوات متسارعة فقد شهد بذلك تطورات تكنولوجية لم يسبق لها مثيل كان لها الفضل في إحداث نقلة نوعية في حياة الإنسان بغرض تلبية

¹ تيسير عماري، "الأحزاب والإصلاح السياسي"، تاريخ الاطلاع 20/02/2023، على الرابط: <https://alrai.com/article/10438467>

² أحمد خميس احمد، مصطفى أحمد فؤاد، "دور الأحزاب في صنع السياسات العامة"، تاريخ الاطلاع 24/02/2023، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=82070>.

الفصل الأول: الإطار العام لمفهوم الإصلاح السياسي والتنمية السياسية

حاجاته، ويعد الإعلام بمختلف أشكاله أحد مظاهرها فالإعلام لطالما اعتبر السلطة الرابعة بعد السلطات المتعارف عليها نظرا للمكانة الذي يحتلها في أي دولة كانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية. فالإعلام حسب سمير حسن هو أحد "أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجماهير بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عند القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية"¹.

انطلاقا من التعريف المقدم فالإعلام هو الوسيلة التي تلامس وتحاكي الجمهور وتعبّر عن إبداء رأيها وتصنع الرأي العام فهو يمثل الجسر الذي يقوم بعملية تحويل المعلومات والأفكار ويعمد لتغيير قناعات الجماهير، كما تبرز قيمته الكبرى بتفرده في نقل التنوع الحاصل داخل المجتمع من آراء سياسية واقتصادية واجتماعية. وبالتالي فهو يعد منارة لرأي الأخر وفضاء لنقاش الحر ويسهم في بناء صرح الديمقراطيات ويشكل كذلك حيزا للتعبير بصفة مباشرة عن دوق الجماهير وآراءهم لإيصالها لصانع القرار.²

ويساهم الإعلام بشكل لافت في تأدية الوظائف التنموية حيث يؤدي وظيفة التحسيس والتعبئة داخل المجتمع عبر إطلاق حملات التوعية للمواطنين قصد معرفتهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية، وأيضا إحاطة الأفراد بالمعلومات عما يجري من حولهم على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما يلعب دورا كبيرا في محاربة المعوقات التي تقف أمام تفعيل التنمية السياسية من خلال الكشف عن الأمور التي يحدث حولها تعميم مثل الانتهاكات التي تحصل في المجتمع كالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وقضايا الفساد والتزوير والمحسوبية وغيرها من الممارسات السلبية؛ واضعا إياها أمام مرأى الجميع من أجل معالجتها.³

¹ إبراهيم عمر يحياوي، تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على العملية التعليمية في الجزائر (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016)، ص.24.

² طالب قاسم الشمري، "دور الإعلام في بناء التنمية السياسية"، تاريخ الاطلاع 2023/03/04، على الرابط: <https://2u.pw/4IVsxMyk>

³ محمد محسن العامري، عبدالسلام محمد سعدي، الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي (مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2010)، ص.8.

كما يمكن للإعلام أن يكون شريكاً يستند إليه من أجل تحقيق أهداف المجتمع حيث يعد الأداة التي تلجأ إليها الحكومات لشرح الخطط التي ترسمها إزاء تحسين المستويات الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الشروحات المفصلة للقوانين والمراسيم التي تحدثها إضافة للأزمات التي تعترض المجتمع فهو يعطي صورة ما تقوم به الحكومة بشكل شفاف، فوجوده بوصفه همزة وصل لا شك أنه سوف يساهم في تقوية العلاقة بين النخب الحاكمة والمحكومة ويدفع الأخيرة للتمسك والإيمان بالمنهج الذي تتخذه النخب الحاكمة مما يؤسس لعقد اجتماعي بين الحكام والمحكومين قوامه وجود شرعية سياسية تحظى بالرضى الأمر الذي يقود إلى تحقيق استقرار سياسي، ولن يستطيع الإعلام لعب الدور المنوط له من أجل المساهمة في تحقيق التنمية السياسية إلا من خلال توافر تشريعات قانونية تعطيه هامش حرية التعبير.

ثالثاً- المجتمع المدني.

ثمة اتفاق عام بين مختلف شرائح المجتمع عبر كافة دول العالم من صناع القرار والنخب العلمية والمواطنين حاجة المجتمعات الحديثة لتنظيمات المجتمع المدني وما يشغله من أهمية كبيرة بداخلها، فإذا تم النظر لمفهوم المجتمع المدني فهو محاط بالالتباس على المستويين النظري والعملي فقد أدرجت العديد من التسميات والتوصيفات المرادفة له كإقطاع الثالث في إشارة للمكانة الذي يحتلها بعد القطاعين العام والخاص أو القطاع الغير خاضع لضرائب.

إن المجتمع المدني يعبر في الجمل العام عن مجموعة التنظيمات الناشطة في المجتمع المنفصلة عن الدولة فيما يخص التسيير والخاضعة لها من ناحية القوانين والتي تلعب دوراً وسيطاً بين الدولة والأفراد، فهو الذي يضطلع بمسؤوليات عدة لعل أبرزها السهر على تنظيم الأفراد ضمن تنظيمات من أجل خلق هامش للأفراد للمشاركة في المجال العام¹، ويختلف المجتمع عن المدني عن الأحزاب السياسية فهو لا يهدف للوصول السلطة، بل يمكن أن يتقمص دور الجماعات الضاغطة أو المصلحية في بعض الأحيان. ويتسم المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص الذي يتمتع بها فهو الرابط الذي يجمع الأفراد على أساس تطوعي دون إجبارهم على ذلك فيما يخص العضوية، كما يعتبر مجالاً يضم العديد من المكونات المجتمعية كل حسب توجهاتها فنجد فيه الاتحادات العمالية والنوادي بختلاف نشاطاتها والجمعيات ذات

¹ عبد الحسين شعبان، المجتمع المدني سيرورة وسيرورة (لبنان: أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، 2012)، ص.8.

الطابع الديني.¹ كل واحدة من تلك المكونات تنشط في مجالها كما تتفاعل مع مكونات أخرى داخل المجتمع.

يعد المجتمع المدني أحد الفواعل غير الرسمية المعني بالمساهمة في عملية التنمية السياسية كونه يرمي في أبعاده لتطوير المجتمع، فلا يمكن أن تتم تلك العملية على عاتق الحكومات لوحدها بل هي بحاجة للمجتمع المدني الذي يعتبر شريكا هاما الذي بإمكانه أن يتعاون معها بهدف التغيير على المستوى الفكري والاجتماعي لا سيما في نقاط التداخل التي تجمعها كمساهمة المجتمع المدني في غرس ثقافة المشاركة السياسية والتنشئة السياسية والمساهمة في عمليات الإصلاح السياسي التي تقودها عبر إصدار وجهات النظر الخاصة به.

كما يمكن أن يلعب دورا رقابيا بينه وبين الحكومة من خلال البحث كلاهما عن تحسين الأداء كل واحدة منهما، حيث تكون رقابة المجتمع المدني في رصد ومتابعة النشاطات الحكومية والتعقيب عليها بناء على أسس موضوعية خصوصا ما تصدره الحكومة من سياسات تنموية على مستوى السياسي بينما في المقابل تمارس الحكومة نفس الشيء على المجتمع المدني عند الحد لا يسمح بالتدخل في شؤونها بما لا يفقدها استقلاليتها.²

ويحتاج المجتمع المدني لأن يكون فاعلا ويؤدي الوظيفة التي جيء من أجلها وهي مدى توافر الدولة على بيئة تشريعية تكفل قيام مجتمعات مدنية قوية بداية من مسار التأسيس لغاية مدى ديمقراطية الممارسة عند نشاطها في الواقع حتى تكون حيزا لتعبير عن التطلعات بكل مصدقيه وتحقيق أهداف المجتمع، كل هذا لا بد أن يمر قبل ذلك بعملية إصلاح سياسي قصد تهيئة الجو المناسب لنشاطاته. من خلال ما سبق يمكن القول إن التنمية السياسية لن تتحقق إلا من خلال توافر كل العناصر السابقة باعتبارها تشكل حلقات مترابطة فيما بينها لا تنفك عن بعضها حتى تؤدي كل واحدة الدور المنوط بها بفعالية ولن تعرف تلك الجهود نشاطا في واقعها الفعلي إلا من خلال عملية الإصلاح السياسي.

¹ ثامر كامل محمد الخرزجي، مرجع سابق، ص.109.

² عثمان محمد الخشت، المجتمع المدني والدولة (مصر: نهضة مصر لطباعة والنشر والتوزيع، 2006)، ص.85.

خلاصة الفصل الأول.

على ضوء ما تم التطرق في الفصل المتعلق بالإطار النظري والمفاهيمي للإصلاح السياسي والتنمية السياسية تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن وضعها في النقاط الآتية:

- يعتبر مفهوم الإصلاح السياسي والتنمية السياسية من المفاهيم المعقدة وصعبة الضبط بحيث لم يحدث إجماع حول تعريف محدد لهما بسب تعدد زوايا البحثية من طرف الباحثين والمفكرين إضافة إلى التداخل والتشابك مع مفاهيم أخرى في علم السياسة يجعل في بعض الأحيان من بالغ الصعوبة معرفة حدود المفهوم.

- يرتبط الإصلاح السياسي عادة بسد النقائص على مستوى المؤسسات السياسية والممارسات أيضا، بينما التنمية السياسية فإنها ظاهرة لا تقتصر على المجتمعات المتخلفة بل هي مرتبطة أيضا بالمجتمعات المتقدمة بوصفها عملية مستمرة تستهدف تطوير أداء النظام السياسي، كما أن ظاهرة التنمية السياسية لا تقتصر بالضرورة على علم سياسة بل أصبحت مجالاً بحثياً لعلم الاجتماع.

- إن تحقيق مقاصد التنمية السياسية القائمة على زيادة المشاركة السياسية وزيادة التمايز السلطوي وبناء دساتير وقوانين عصرية تتماشى مع مطالب الجماهير تتطلب عملية إصلاح سياسي واسعة تراعي إشراك جميع الفواعل الناشطة في المجتمع.

الفصل الثاني

طبيعة النظام السياسي

ومسببات الإصلاح السياسي

في تونس والجزائر

إن مجال المقارنة يستدعي الإلمام بكافة جوانب الظاهرة المراد معالجتها من أجل الوصول لدراسة علمية رصينة وموضوعية، فقبل إجراء المقارنة لفهم طبيعة الإصلاحات السياسية في تونس والجزائر ومدى الوصول لتفعيل لتنمية السياسية تحتاج الدراسة إلى التطرق لفصل جد مهم يعطي صورة عن عامة عن طبيعة المؤسسات السياسية والممارسات قبل قيام الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر وذلك من خلال دراسة لنظام السياسي في البلدين والتطورات التي عرفها منذ الاستقلال.

يتناول الفصل الثاني لمسألة تطور النظام السياسي في تونس والجزائر، بداية يتناول المبحث الأول طبيعة النظام السياسي في تونس منذ استقلال في المجال الزمني منذ 1956 لغاية سنة 2010 في شقين يعالج الأول مرحلة حكم الرئيس الحبيب بورقيبة والشق الآخر يقف عند مرحلة زين العابدين بن علي، في حين يعالج المبحث الثاني تطور النظام السياسي الجزائري في مرحلة الأحادية وذلك في الإطار الزمني للفترة الممتدة من 1963 لغاية سنة 1989 الذي تزامن مع بداية مرحلة التحول الديمقراطي والتأسيس للتعددية الحزبية والمرحلة الثانية منذ الأخذ بالتعددية لغاية العهدة الثانية لرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أما المبحث الثالث تعالج الدراسة فيه الحركات الرئيسية الدافعة نحو حدوث الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر وردود الفعل الدولية والعربية اتجاهها.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في تونس (1956-2010).

إن الغرض من التطرق لنظام السياسي في تونس قبل قيام الثورة هو من أجل إعطاء صورة عامة عن طبيعة الوضع السائد في تلك الفترة على مستوى ممارسات النخب وسير المؤسسات السياسية وموقع الأحزاب من أجل الوصول فيما بعد لاستنتاجات متعلقة بتطور أداء النظام السياسي.

المطلب الأول: قراءة في تكوين الدولة التونسية.

تقع جمهورية تونس في شمال القارة الأفريقية نتوسط ليبيا من الجنوب الغربي والجزائر في الشق الغربي تبلغ مساحتها 163610 كم مربع عاصمتها تونس وتعد أحد دول المغرب العربي، كان يطلق عليها قديما اسم ترشيش ومعنى ذلك الاسم البربري هو البرزخ كما عرفت أيضا باسم المغرب الأدنى بسبب القرب الجغرافي مع دار الخلافة¹، فتونس لها إرث تاريخي كبير حيث تعاقبت عليها العديد من الحضارات منذ قبل الميلاد².

تميز تونس بموقعها الجغرافي الجذاب نظرا للقرب الجغرافي مع القارة الأوربية فهي لا يكاد يفصلها عن جزيرة صقلية 140 كم وسردينيا 200 كم، كما تحظى بشريط ساحلي مميز مطل على البحر الأبيض المتوسط طوله 1300 كم، كما يقطع تونس خط العرض السابع والثلاثون الممتد إلى شبه الجزيرة الايبيرية³.

تعرف تونس عدم وجود توازن في مسألة التوزيع السكاني حيث المناطق الساحلية تحظى بكثافة سكانية عالية إذا ما تم مقارنتها بالمناطق الأخرى وترجع الأسباب المؤدية لذلك إلى عوامل اقتصادية تتمثل بتركز الصناعات والسياحة بالمدن الكبرى وكذا فرص العمل، بينما شبه منعدمة في الأرياف

¹ عبد الحميد حسين حمودة، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي مند الفتح الإسلامي وحتى قيام الدولة الفاطمية (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2006)، ص. 12.

² راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 (القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011)، ص. 07.

³ محمد الهادي الشريف، تعريب محمد الشاوش، محمد عجينة، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال (تونس: دار سراس للنشر، ط. 3، 1993)، ص. 8.

الفصل الثاني: طبيعة النظام السياسي ومسببات الإصلاح السياسي في تونس والجزائر.

الأمر الذي دفع العديد بالنزوح لتمدن في المناطق الشمالية¹، وتعد تونس دولة صغيرة مقارنة بالدول المغاربية من حيث التعداد السكاني.

شكل رقم (01): أعمدة بيانية تمثل تطور عدد السكان في تونس ما بين 2013-2022.



المصدر: المعهد التونسي للإحصاء.²

يعد البربر السكان الأوائل الذين عاشوا ببلاد المغرب والبربرية في مضمونها اللغوي تشير إلى تخطيط الكلام ويقصد بالشخص البربري بمعنى الجاهل الذي ينتمي إلى فسيفساء الشعوب المتعددة الموجودة في بلاد المغرب الغير خاضعة لسلطان روما.³ وتجدر الإشارة إلى أن تونس عرفت توافد العديد من الحضارات بحثا عن التوسع أمثال الفينيقيين والرومان واشتهرت بحضارة قرطاجنة التي كان لها الفضل الكبير في التأسيس لحركة تجارية كبيرة بفعل إطلاها على حوض البحر الابيض المتوسط، وارتبطت تسمية تونس مع الفتح الإسلامي وذلك خلال القرنين السابع والثامن بعد سقوط قرطاجنة في يد المسلمين سنة 698 م حيث أسسوا مدينة تونس، لتتحول فيما بعد تونس إلى أحد الدول التي انتشر فيها

¹ عائشة عباس، مرجع سابق، ص.81.

² عدد سكان تونس تاريخ الاطلاع 10 ماي 2023، على الرابط:

<https://ar.tradingeconomics.com/tunisia/population>

³ عبد الحميد حسين حمودة، مرجع سابق، ص.16.

دور العلم الدينية والدينيوية بفعل توهج الحركة الثقافية العربية مع بداية القرن الثالث وأواخر القرن السادس عشر.¹

نجد الدليل على توهج الحركة العلمية في تونس هو إسهامات كل من جامع عقبة بمدينة القيروان وكذلك الجامع الشهير جامع الزيتونة بالإضافة لذلك فقد عرفت الحقبة الحفصية انتشار كبير وواسع للمدارس التعليم والمكتبات الحاملة لمختلف العلوم والتخصصات منها ما تعلق بالدين والطب وعلوم النحو واللغات بفضل انفتاحها على الحضارات الأخرى²، حيث كانت حركة علمية لتبادل بين الدول وهو ما زاد من تعلم الأفراد داخل المجتمع في تلك الحقبة.

اصطدمت الحقبة العلمية المتوهجة بعد مدة من الزمن بظهور صراعات حيث شهدت بداية القرن السادس عشر صراع حول مقاليد السلطة أثناء فترة الدولة الحفصية بعد اشتداد الصراع بين الأخوين أبي عبد الله محمد الحسن وأخيه حيث سارع كل واحد منهما إلى طلب يد العون من قوة خارجية، حيث الأول طلب الدعم من الأسبان فيما ذهب الثاني لحليفه العثماني وبذلك أصبحت التربة التونسية مسرحا لصراع الاسباني العثماني لتتمكن الأخيرة بالنهاية من التغلب على النفوذ الاسباني سنة 1574. عرف التواجد العثماني في تونس ثلاث مراحل كبرى مختلفة من الحكم كان أولها مرحلة الباشوات في الفترة بين 1574-1591 حيث كانت سلطة تعيين الحاكم بحوزة السلطان العثماني، تلتها مرحلة الدايات خلال الفترة بين 1591-1630 فالحاكم هنا كان يخضع في سلطة تعيينه لديوان الجيش الانكشاري، وتميزت هذه المرحلة بالتسيب والانفراد بالسلطة بعد سيطرة عثمان داي أولا ومن ثم يوسف داي، والمرحلة الأخيرة هي مرحلة البايات التي سيطرت عليها العائلة المرادية والحسينية وعرفت بمرحلة التقهقر وانتهت بالإمضاء على معاهدة باردو مع الجانب الفرنسي.³

شكلت تلك المعاهدة حقبة جديدة من الاستعمار ففي 12 ماي 1881 لم تدخل القوات الفرنسية للأراضي التونسية بغرض الحماية، بل مثل ذلك امتداد لسياسة فرنسا الامبريالية في حوض البحر

¹ كمال موريس شربل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي (بيروت: دار الجيل، 1998)، ص. 136.

² ضيف شوقي، عصر الدول والإمارات ليبيا تونس صقلييا (القاهرة: دار المعارف، 1992)، ص. 9.

³ راغب السرجاني، مرجع سابق، ص ص. 16-18.

الأبيض المتوسط نظرا للإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها دول الشمال الإفريقية¹، وقد عكست تلك الحالة التنافس الكبير بين أقطاب القارة الأوروبية بفعل التوجه الذي حصل في المجالات العلمية والثقافية جراء الثورة الصناعية بهدف البحث عن إيجاد مواد أولية لسد احتياجاتها الاقتصادية.

وجدت الدول الامبريالية نفسها أثناء سياستها التوسعية في مواجهة مباشرة مع الحركات التحررية للدول المستعمرة التي اختلفت في طبيعتها وتركيبيتها وأيدولوجيتها في التعاطي مع قضاياها الوطنية، حيث اتخذت الكثير من الدول التي كانت تحت طائلة الحماية والانتداب لمسار العمل السياسي السلمي الهادف لنيل استقلالها دون أية عمل مسلح على غرار تونس².

إن الطابع السلمي للقضية الوطنية التونسية كانت بوادرها على يد الشيخين محمد السنوسي والشيخ المكي بن عزوز اللذين أسسوا لميلاد أعمال سياسية قادمة بالرغم من نفي الشيخين لفرنسا، لكن ما يجب الإشارة إليه أن العمل السياسي الحقيقي بدأ سنة 1908 بعد تأسيس على حبه للحزب السياسي تونس الفتاة³ لكن هذا الأخير لم يبق طويلا في قيادة الحزب حيث كان له نفس مصير سابقه غير أن هذا الأمر لم يحبط من عزيمة التونسيين لأن تلك التراكبات السياسية دفعت لتأسيس حزب الدستوري.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في عهد بورقيبة (1957-1987).

لقد شكل مسار الحركة الوطنية في تونس شكلا جديدا في تبني أفكار سياسية جديدة ضد الاستعمار الفرنسي، فقد شكلت اللبنة الأولى للحركة بسواعد أبنائها أصحاب التوجه العربي الإسلامي على غرار علي باشا حنابة وعبد العزيز الثعالبي سنة 1908 وميلاد بوادر الاهتمام بالقضية الوطنية لينتج فيما بعد ظهور الفكر الاستقلالي وظهور المقاومات الشعبية كنهج لاسترجاع سيادة تونس من الاستعمار الفرنسي.

غير أن المتتبع لمسار تكوين الدولة التونسية يرى الارتباط الكبير بين الحركة الوطنية والدور التاريخي للحزب الدستوري الذي نضال سياسيا بالرغم من الاختلافات الفكرية الحادة التي حصلت بين

¹ خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ-الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج.3 (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005)، ص.7.

² على إدريس، نمط بناء الدولة وأثره على الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2021/2020)، ص.82.

³ راغب السرجاني، مرجع سابق، ص.26.

أعضائه حول طبيعة التعاطي مع القضية الوطنية بين تبني العمل السياسي والطرح الذي رأى اللجوء إلى الحل العسكري، هذا ولد حالة من الانشقاق بين قياداته أصحاب التوجه القومي العربي وبين أصحاب المد الفرانكفوني لينتهي الصراع لصالح مجموعة الشباب الحزب الدستوري الجديد.¹ ساهم مد الحركة الوطنية التونسية في الضغط على فرنسا بالأساليب السياسية والذي توج سنة 1954 بقبول رئيس الحكومة "بيير مينداس" فكرة الاستقلال الداخلي التي رحب بها الحزب الحر الدستوري الجديد بقيادة بورقيبة لتتشكل بذلك أول حكومة تونسية سنة 1955، حيث ساهمت قيادة بورقيبة للحكومة في تلميع صورته وإبراز نفسه على أنه شخصية انفتاحية لفرنسا.²

شكل تولى بورقيبة للحكومة ضربة لتيار العربي وأتباعه بسبب النجاح الذي حققه في إقناع الفرنسيين بضرورة الاستقلال الداخلي خصوصا مع تلقي فرنسا لهزيمة ديان بيان فو وتوجه الثورة الجزائرية سنة 1954، تلك الظروف ساعدت بورقيبة بالتسويق على أنه شخصية اعتدالية ولا تشكل خطرا على المصالح الفرنسية في تونس، على إثر ذلك تبني سياسة المراحل ليقابل هذا الطرح بمعارضة أخرى من قبل التيار اليوسفي الذين أصروا على مواصلة المقاومة حتى نيل الاستقلال متأثرين بالثورة الجزائرية.³ إن التجاذبات السياسية والأيدلوجية للوجهين البارزين في المعتزك السياسي التونسي لم تعرف طريق الود رغم الوصول لتحقيق الاستقلال الذاتي، حيث شكل صالح بن يوسف منافسا قويا والذي شكل خطرا وتحديا لبورقيبة بالرغم من أنهم كانوا أصدقاء لسنوات عدة.⁴

مثلت فكرة الاستقلال الداخلي لتونس خطوة هامة نحو نيل الاستقلال الكلي وهو ما كان سنة 1956 حيث جاءت في توقيت مهم ومفصلي في تاريخها تزامن مع اجتياح موجات التحرر العديد من دول العالم الثالث، قادت تلك الموجة أحزاب وطنية وحركات مسلحة قادت العمل النضالي وقادت

¹فاطمة قوال، التحول السياسي في تونس وإشكالية البناء الديمقراطي، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2018/2019)، ص ص. 29-30.

²Jean la couture « **bourguiba habib (1903-2000)** », encyclopædia universalis consulte le 29 mars 2023, <https://www.universalis.fr/encyclopedie/habib-bourguiba/2-fondateur-de-l-etat-tunisien/>.

³عزيمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 65.

⁴Derek hopwod, **habib bourguiba of tunisia the tragedy of longevity**(usa: St. Martin's Press, Inc., 175 Fifth Avenue, 1992),p.80.

أيضا مسار المفاوضات مع الدول الاستعمارية مشكلة بذلك مرجعا تاريخيا ورمزا بطوليا للشعوب المضطهدة.

لم يختلف الحزب الدستوري بعد الاستقلال عن نظرائه في دول العالم الثالث، فقد واصل الدور القيادي في الساحة السياسية التونسية بعد استلام الحبيب بورقيبة الحكم ليصبح أول رئيس لتونس المستقلة بعد انتخابه من قبل أعضاء المجلس التأسيسي، وليشكل بذلك تفوق الحزب الدستوري انتصارا متجدد في مواجهة التيار الأخر بقيادة صالح بن يوسف خصوصا بعد جمع الرئيس لصلاحيات رئاسة الحكومة مع الاستحواذ على كل من وزارتي الخارجية والدفاع.¹

وفي جهة أخرى إن قيام الجمهورية التونسية شكلا انتصارا لمجلس القومي التأسيسي الذي كان له الفضل الكبير في عملية الانتقال من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، حيث جاء الإعلان الرسمي عن ذلك من طرف المجلس التأسيسي بتاريخ 25 جويلية 1957 بعد إلغاء لنظام الملكي بصفة رسمية والسير على نهج الديمقراطية معللين في طرحهم بأن النظام الملكي لم يكن يقوم على أسس شرعية حقيقية بل كان مجرد نظام استبدادي وتكريسا للملكية المطلقة، وبذلك شكل الإعلان محطة هامة نحو تأسيس دولة قانونية فنية تستند على الشرعية مما مهد لإنشاء دستور جديد لدولة التونسية.²

بعد وصول بورقيبة للحكم سعى جاهدا لترقية تونس إلى مصف الدول العلمانية التي تتصف بطابع الحداثة بفعل تركيبته الثقافية، حيث شكلت المرأة أحد المواضيع التي ناضل لأجلها على الصعيد المحلي والخارجي وتبيننا لذلك فقد صدرت "مجلة الأحوال الشخصية الصادرة سنة 1957 لتعطي مجالاً لها وذلك بصياغة جملة من القوانين التي من بينها منع تعدد الزوجات والمساواة مع الرجل في طلب الطلاق".

ولم يتوقف بورقيبة في إطار الإصلاحات عند ذلك الحد بل امتد الأمر لإصلاح المنظومة التعليمية حيث أصدر قانون في نوفمبر 1958 يقضي بمجانبة التعليم الذي أتاحه لكافة فئات وشرائح المجتمع

¹ سمير باهي، الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغط الدولية: دراسة لنموذجي تونس وليبيا، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2017/2018)، ص.110.

² معتز القرقروري، النظام السياسي التونسي (تونس: مجمع الأطرش لكّاب المختص، 2020)، ص ص. 117-118.

التونسي¹، تزامن ذلك مع إلغاء التعليم الزيتوني وربطه بالتعليم العمومي هذا في إطار توحيد المناهج التعليمية.

وتبعاً لتلك الإصلاحات ثم إنشاء أول دستور لتونس بعد الاستقلال سنة 1959 جاء مضمونه ليوضح مكانة رئيس الجمهورية حيث نصت المادة 39 منه بتحديد مدة العهدة الرئاسية بخمس سنوات قابلة لتجديد لثلاث مرات، كما أفرد الدستور لرئيس صلاحيات كبرى جسدت النظام الرئاسوي إن صحة التعبير نظراً لصلاحيات المخولة له باعتباره هو من يحدد الخطوط الطويلة والعريضة لإستراتيجية الدولة على مستوى الداخلي والخارجي، كما أعطى له الحق في تعيين المناصب المدنية السامية كالحكومة والسفراء والقناصل وكذا المناصب العسكرية انطلاقاً من المادة 49 وصولاً لمادة 55 منه.² وبالتالي إن المرحلة الأولى لتكوين النظام السياسي التونسي لم تخرج عن نظيرتها في القطر العربي في إعطاء صلاحيات كبرى لرئيس الجمهورية.

إن مسار تطور ونشأة الأنظمة السياسية العربية عبر مراحلها المتعددة باختلافها طبيعتها سواء تعلق الأمر بالنسبة للجمهوريات أو الممالك نجدها حاولت دائماً إعطاء شرعية لحكمها وذلك بربطها بعدة مصادر تختلف من بلد لآخر لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن، تلك المصادر نابعة من أفكار متعلقة بجانب الايدولوجي.³ كالحزب القائد المساهم في عملية التحرر أو من خلال مصدر عقائدي يشمل المسار الديني لدولة مثل ما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية، واستناد على ذلك قام نظام حكم بورقبيية على مقومات شكل من خلالها شرعية لحكمه، بداية من مكانة الحزب الدستوري في النظام السياسي التونسي الذي فتح له المجال للهيمنة على جميع مفاصل الدولة ليؤسس بذلك شرعية تاريخية بفعل المسار التاريخي الذي حققه الحزب في الدفاع عن القضية الوطنية وفي إسقاط النظام

¹ رنا العاشوري سعدي، "التجربة الديمقراطية في تونس هاجس متأصل ومسار متعثر"، مجلة المستقبل تاريخ الاطلاع 31 /03/ 2023، على الرابط: Users/USER/Downloads/mustaqbal_434_rana_al3ashori_als3di.pdf.

² سمير باهي، مرجع سابق، ص 111.

³ بدر الدين بن عمراوي، أسس الشرعية السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي في المغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب) أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2017)، ص 125.

الملكي إضافة إلى دوره في رسم معالم النزعة التحديثية داخل المجتمع خصوصا ما تعلق بالخطاب السياسي الذي مارس فيه الحبيب بورقيبة¹ الدور الكاريزمي المهم كما عبر عنه ماكس فيبر .
نتيجة لسياساته وممارساته تعرض بورقيبة لمحاولة اغتيال سنة 1962 بأث بالفشل بعد أن خطط لها ونظمها وشارك فيها بعض المؤيدين ممن بقوا من التيار اليوسفي بمشاركة أيضا لبعض الضباط والتي كان الهدف منها إسقاط الحكم التسلطي، أدى إحباط العملية للوصول بسرعة إلى المتورطين وتقديمهم للمحاكمة وكان أثر محاولة الاغتيال خطوة أخرى نحو تشديد الخناق على مجال الحريات وكبح وجود معارضة سياسية في تونس.² حيث ثم القضاء على فكرة التعددية الحزبية بعد الإعلان الرسمي في سنة 1963 بأن الحزب الدستوري الحر هو الحزب القانوني الذي يمثل كيان الدولة وهو مصدر السلطة لتحتكر بذلك الحياة السياسية وتحتزل في حزب واحد.

ليتولى فيما بعد بورقيبة تكريس حكمه على تونس مدى الحياة بعد الإقرار الدستوري الذي صدر سنة 1975 والذي تنافى مع القيم الدستورية التي أسس عليها دستور 1959، حيث شكل بذلك أمرا استثنائيا عزز الهوة الموجودة في العلاقة بين الحاكم والمحكومين في اختيار من يمثلهم وفق مبدأ التداول السلمي على السلطة.³ فالقرار مثلا تناقضا كبيرا بين الخطاب السياسي المعلن في سنة 1957 من طرف المجلس التأسيسي عند مناهضته للحكم الملكي.

ذلك الإعلان اصطدم بالعديد من العقبات بعد أن شكلت الجبهة الداخلية ضغطا كبيرا على نظام حكم بورقيبة خصوصا مع تنامي الحركات الاسلامية في المجتمع، دفعت تلك الضغوط بورقيبة إلى الرضوخ للأمر الواقع ليعلن سنة 1981 قبوله لتعددية السياسية في المقابل وجود شروط مسبقة لتأسيس متمثلة في أن لن تكون الأحزاب داعمة لأشكال العنف وليس لديها امتداد خارجي فيما يخص الدعم المالي، شكل هذا القرار بمثابة انفراج عن بعض الأحزاب السياسية التي كان يمارس عليها كل أشكال التضييق ولم تنشط بفعل الرقابة الشديدة عليها على غرار حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب

¹ زكرياء مقيدش، دور المواطنة في إرساء عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021/2020)، ص. 195.

² فاطمة قوال، مرجع سابق، ص. 34.

³ رنا العاشوري سعدي، مرجع سابق، ص. 158.

الشيوعي وحركة الوحدة الشعبية.¹ وما إن انتظرت الأحزاب السياسية تطبيق التعددية الحزبية حتى ظهر العكس بعد أن ثم العدول عن تطبيقها بسبب ظهور مجموعة الحركات الاحتجاجية المناهضة لبورقوية بسبب تدني الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتونسيين بعد غلاء الأسعار خصوصا المواد الاستهلاكية الأساسية نتج عنها انتفاضة الخبز سنة 1984 التي كانت تمهيدا وإنذار شديد لسقوط نظام حكمه². يذكر أن أحداث الانتفاضة انطلقت من مدينة دوز أحد ضواحي مقاطعة قبلي في 29 ديسمبر 1983 أدت لدخول في صدامات بين المتظاهرين وعناصر الأمن الوطني التونسي، لتعرف المظاهرات تطورا حيث لم تبقى محصورة في منطقة دوز بل اجتاحت كثير من المدن التونسية وكانت سببا في انتشار العنف أدت لسقوط العديد من الضحايا، حيث دفع ذلك الوضع السلطات التونسية لإعلان حالة الطوارئ³ والتي كان الهدف من ورائها استعادة السلم في الشارع والحفاظ على الممتلكات والأرواح بين صفوف المتظاهرين وعناصر الأمن التونسي غير أن مسار الانتفاضة لم يتوقف كونه ارتبط بالعامل الاقتصادي المتدهور.

لتواصل الأزمة الاقتصادية سنة 1986 بعد تراجع مداخيل الفوسفات كما هو الحال بالنسبة لعديد الدول المصدرة للبترو، وهو ما دفع الحكومة التونسية للجوء للمؤسسات الدولية لطلب المساعدة المالية بسبب ارتفاع المديونية الخارجية سنة 1986 التي وصلت 5 مليار دولار، غير أن الطلب التونسي كان مرهونا بما تمليه تلك المؤسسات ذات التوجه الغربي من شروط⁴، فقد تم وضع مجموعة الشروط مقابل تقديم الدعم من بينها مطالبة الحكومة التونسية بإحداث إصلاح هيكلي على مستوى العديد من المجالات لاسيما السياسية منها.

¹ فضيل التهامي، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي، تونس نموذجا-الجزء الأول"، تاريخ الاطلاع 06/04/2023، على الرابط <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369593>.

² زينب قليبي، التحول الديمقراطي في العالم العربي: دراسة مقارنة بين تونس ومصر 1987-2013، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات والدولية، 2017-2018)، ص.60.

³ وجدي بن مسعود، "أحداث الخبز 1984: انتفاضة كسرت حاجز الخوف من الشارع في نفوس "التونسيين" تاريخ الاطلاع 08/04/2023، على الرابط: <https://tunigate.net/posts>.

⁴ حمزة نش، التغيير السياسي في الحيز السياسي العربي أنموذج تونس بعد 2010، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2019-2020)، ص ص.82-83.

رغم إقرار بورقيبة للإصلاحات غير أن تلك المطالب لم تلبى كاملة، تلك الإصلاحات كانت تحمل مضمونين هي محاولة إعادة بعث الاقتصاد التونسي من جديد من أجل حدوث تنمية اقتصادية لتكون سدا امام عودة الحركة الاحتجاجية للمتظاهرين، أما المضمون الثاني كان عدم نية بورقيبة التنحي من السلطة.

في المحصلة إن حكم بورقيبة كان نظام شمولي يدعو لقيم الحداثة، كما غلبه عليه النزعة البراغمية وعدم الثبات في بعض السياسات هذا ما جعله لا يتميز بصفة الجمود ولا الاستقرار الأيدلوجي إذا تعلق الأمر بنظير الاختيارات من رأسمالي إلى اشتراكي كوربوراتي.¹

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في مرحلة زين العابدين بن علي (1987-2010).

شكلت التراكمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة لمرض بورقيبة حالة من عدم الثقة في قدرته على الاستمرار في الحكم، وهو ما حصل بعد أن أخذ الوزير الأول زين العابدين بن علي زمام المبادرة لتنحية شخص عمر نحو ثلاثين عاما في الحكم مستدلا بنص المادة 57 التي نثت بحجزة عن تأدية مهامه، حيث تم تعجيل قرار عزل الرئيس وفق التقرير الذي أعده سبعة أطباء تونسيين جاء فيه استحالة إكمال مهام الموكلة له كرئيس للجمهورية.²

أعلن بن علي في نوفمبر 1987 عن ميلاد دولة ديمقراطية ناشئة، كما حاول تقديم نفسه على أنه رجل المرحلة، حيث سارع إلى بعث رسائل طمأنينة وهدوء فاتخذنا من الخطاب الديمقراطي الرامي لأحداث تعددية سياسية منهجا وقام بنقد الممارسات السابقة لرئيس الحبيب بورقيبة وحاول قطع الصلة مع كل السياسات التي خلفها من ورائه والتي من بينها إلغاء الرئاسة مدى الحياة.³

كما انفتح على المعارضة من خلال خطاباته لكسب توافق الأحزاب السياسية وإضفاء شرعية لحكمه، حيث نظم لقاءات مكثفة مع تشكيلات المعارضة التي كانت مقيدة في عهد الحبيب بورقيبة والتي كان من ورائها دخول قانون الأحزاب السياسية حيز التنفيذ⁴، هذا الأخير ساهم بإنشاء أحزاب

¹عزيمي بشارة، مرجع سابق، ص ص. 63-64.

²فاطمة قوال، مرجع سابق، ص 35.

³الحسين لرقط، تأثير بناء التوافق السياسية على عملية الترسخ الديمقراطي في تونس 2010-2019، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم سياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020)، ص 65.

⁴سمير باهي، مرجع سابق، ص 115.

جديدة على غرار التجمع الاشتراكي التقدمي، والحزب الاجتماعي من أجل التقدم، وحزب الاتحاد الديمقراطي.

شكل هذا القرار خطوة إيجابية لأن تونس لم تعرف التعددية الحزبية نتيجة غياب الإرادة السياسية وكذلك بسبب ظهور المتكرر للحركات الاحتجاجية التي ساهمت في حجب الحوار الداعي لتبني قيم سياسية أخرى، ثم الاعتراف بالتعددية الحزبية في ماي 1988 مع وضع شروط لتأسيسها حيث جاء القانون واضحاً بعدم منح الموافقة للأحزاب السياسية ذات الخلفية الطائفية أو الدينية أو على أساس لغوي التي من شأنها التأثير على تماسك المجتمع، لكن الملاحظ في القانون أنه منح وزير الداخلية صلاحية غلق مقرات الأحزاب في حالة الضرورة إذا كان هناك خطر يهدد سلامة وأمن البلد¹، ليلقى ذلك الإجراء معارضة حزبية من تيارات ذات التوجه الديني والعربي القومي التي نظرت للموضوع بأنه يمسه ويحد من عملية تأسيسها.

ومواصلة لمسيرته قام بن علي بإشراك جميع ممثلي الفئات السياسية فضلا عن ممثلي المجتمع المدني وأعد ما سمي آنذاك بالميثاق الوطني الذي تم توقيع عليه بتاريخ 7 نوفمبر 1988 بهدف الاتفاق على منهج موحد لرؤى السياسية²، ولم يقف عند هذا الحد بل واصل مسيرة التغيير وذلك بإعطاء الطابع الديمقراطي لممارسته حيث قام بالعبو الرئاسي عن المعتقلين السياسيين في مقدمتهم قيادي التيار الإسلامي والماركسي، كما رفع الحظر عن الوسائل الإعلامية على غرار بعض الصحف التي كانت تعارض نظام الحكم، حيث ساهمت تلك الإجراءات بخلق نوع من الرضا لدى الجماهير والتي زادت من شعبيته لترتفع معه الآمال في بناء دولة ذات طابع مؤسسي قائمة على العدل واحترام الحريات³. لكن بمرور الوقت أثبت الواقع أن الخطاب الديمقراطي الذي تبناه بن علي كان لا يتعدى أوراقه بل كانت له دوافع شخصية سعى من ورائها لتثبيت بالسلطة بكافة الأشكال، لأن الإصلاحات التي كان يتوق لها التونسيون سرعان ما تبددت بعد أول اختبار ديمقراطي في رئاسيات سنة 1989 كان

¹ غنية شلغيم، "ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع.27 (2016)، ص.455.

²Lazhar bouony, "relations de pouvoir et démocratie consensuelle en tunisie: propos sur le pacte national", *annuaire de l'afrique du nord*, vol.36 (1997), p.340.

³فاطمة قوال، مرجع سابق، ص.36.

فيها بن علي الطرف الوحيد المترشح وكأن الأمر أشبه بحالة استفتاء حول مدى قبول شخص من رفضه والتي حصل فيها على غالبية أصوات الشعب التونسي بنسبة قدرت 99,67%¹، وهذا لم تختلف الانتخابات التشريعية من نفس السنة عن نظيرتها الرئاسية وذلك بعد تفوق حزب الدستوري الديمقراطي بنسبة بلغت 80,7% ما يعادل 141 مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان الموزعة على 189 مقعدا بالرغم من المشاركة السياسية المحدودة المتمثلة بتواجد ست أحزاب سياسية فقط.² إن النتائج المحصلة للحزب بينت تأثير الرئيس عليه ونية النخبة الحاكمة في جعله قوة مهيمنة على الحياة السياسية وأداة مساعدة لترويج لسياساته والدفاع عن برنامجه والعمل على تحقيقها في أرض الواقع.

وإذا تم تحليل نتائج الانتخابات الرئاسية عبر مختلف مراحلها يظهر أنها ارتبطت بشكل مباشر بالدستور التونسي الذي قتل مسألة المنافسة على هرم السلطة وذلك بوضع شروط تعجيزية للترشح، حيث كان من بين شروط ترشح تزكية 30 عضوا من البرلمان وهو ما لم يكن متاحا في ظل سيطرة التجمع الدستوري الديمقراطي رغم تقدم بعض المرشحين من بينهم المنصف المرزوقي وعبد الرحمن الهاني مرة ليجد بن علي نفسه مرشحا وحيدا في انتخابات 20 مارس 1994³، لتصبح بذلك مجرد انتخابات شكلية حيث تم التجديد له لعهدة رئاسية للمرة الثانية مدتها 5 سنوات بعد حصوله على نسبة 99,27% تزامن ذلك مع سيطرة الحزب الديمقراطي الدستوري مرة أخرى على جميع مقاعد البرلمان.⁴ إن شرط التزكية شكل أحد أساليب الاقصاء بطريقة قانونية بفعل وجود قوة سياسية تابعة لرئيس جعلت استحالة وجود منافس حقيقي له، ضف لذلك شكل تنظيم العملية الانتخابية من طرف وزارة الداخلية أحد العوامل السلبية في عدم ظهور كتل سياسية جديدة.

رغم تعديل شروط الترشح للانتخابات الرئاسية التي أقيمت سنة 1999 كمشاهدة لتبويض المسار الانتخابي وإضفاء طابع الشفافية، والتي جاء في مضمونها هو أن يكون المرشح رئيسا أو أمينا عام لحزب مع وجوبية حصوله على مقعد واحد في المؤسسة التشريعية⁵، غير أن الواقع لم يحدث شيئا جديدا.

¹ بدر الدين بن عمراوي، مرجع سابق، ص. 208.

² فتحي معيني، مرجع سابق، ص. 126.

³ سمير باهي، مرجع سابق، ص. 120.

⁴ Guilain denoex, "tunisie : les election presidentielles et legislatives 20 mars 1994, magherb-machrek", **La Documentation française**, vo.13, no.145 (1994), p.49.

⁵ سمير باهي، مرجع سابق، ص. 120.

لقد أدى تعلق بن علي بالحكم إلى اتباع نفس الطريق الذي سلكه سلفه بورقيبة كمحاولة لرئاسة تونس مدى الحياة وذلك بعد أن قام بتعديل الدستور سنة 2002 الذي وافق عليه الشعب التونسي في 26 ماي 2022، ليعيد مرة أخرى هيمنته على الدستور بعد تعديل الفصل 39 الذي فتح له باب الترشح لعهدة رابعة سنة 2004، كما تم الرفع فيه من سن الترشح إلى 75 سنة وهو ما أكده الفصل 1.40¹

كما نص التعديل الدستوري على استحداث مجلس المستشارين كثاني غرفة في البرلمان بعد مجلس النواب، يتكون من أعضاء منتخبين من المجالس المحلية وأعضاء يختارهم الرئيس من النخب المهنية والكفاءة العلمية الناشطة في المجتمع التونسي²، إضافة لذلك منح الدستور الرئيس سلطة موازية للمؤسسة التشريعية وذلك بحق المبادرة بالقوانين وعرضها على البرلمان، وقد ظهر تأثيره جليا بعد التعديل حيث جل القوانين لم يعرف لها الرفض من قبل الهيئة التشريعية فعلى سبيل المثال القوانين الصادرة سنة 2002 البالغ عددها 123 قانونا تم المصادقة عليها كلية بالإجماع.

ونهيك عن ذلك قام بتعديل الفصل 38 الذي عبر صراحة عن مكانة الرئيس الممثل الرئيسي لسلطة التنفيذية بمساعدة جهاز حكومي يترأسه وزير أول، والفصل 41 الذي أكد على أنه الضامن للوحدة الترابية³، ليؤكد التعديل الذي باشره نحو تعميق مكانة مؤسسة الرئاسة في النظام السياسي نظرا لصلاحيات الواسعة التي سمحت بتحكمه في جميع السلط مشكلا بذلك نظام رئاسوي بامتياز⁴.

ولم يكتفي بن علي بالتعديلات الدستورية لحماية نظام حكمه والسيطرة على الحياة السياسية، بل عمل على خلق نخبة موالية له من مثقفين ورجال أعمال وفنانين لإعطاء صبغة الشرعية لحكمه، الملاحظ أن ظاهرة إنشاء نخبة تساعد على تكريس الحكم ليست حكرا على نظام بن علي بل هي سمة منغرسه في جميع

¹ أمينه هكو، "مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية"، تاريخ الاطلاع 2023/04/14، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar>.

² لطفي طرشونة وآخرون، "منظومة التسلط في النظام السياسي قبل ثورة"، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، بيروت، 2012)، ص.48.

³ الحسين لرقط، مرجع سابق، ص ص.67-68.

⁴ سهام زروال، "الإصلاح الدستوري في تونس بعد 2011: الرهانات والسياقات الجديدة"، مجلة الفكر، ع.14 (2017)، ص.438.

الأنظمة السياسية العربية، لأن النخبة الموالية كثيرا ما ربطتها علاقة زبائنية مع النخب الحاكمة¹ حظيت بموجبها بمكانة مرموقة داخل المجتمع سواء بمنصب أو امتيازات أخرى مادية مقابل الدفاع عن وجهة نظر الطبقة الحاكمة.

ذاك الإنتاج للنخبة الموالية قابله في النقيض قمع للمعارضة السياسية التي كانت تنتقد نظام الحكم ومخرجاته وذلك بعد أن مرس عليها التضييق وتعرض قيادتها إلى الكثير من التهميش كما تعرضت لمحاكمات سياسية خصوصا منها الأحزاب الإسلامية على سبيل المثال حركة النهضة التي زج بكوادرها نحو السجون وفي بعض الأحيان ثم الدفع بهم لمغادرة الأراضي التونسية والعيش بالمهجر.² فالمتتبع للمسار التاريخي للحركة الإسلامية ونشاطها يلحظ أنه كانت تكن الكثير من العداء لحكمي بورقيبة وبن علي اللذين كثيرا ما أسأؤوا لقيم الإسلامية وشعائرها³.

لتتوسع دائرة الاضطهاد بالنسبة للأحزاب الإسلامية بعد أن تم توظيف موضوع الإسلام السياسي كأحد أجندة السياسة الخارجية التونسية، وذلك بالترويج للخطر المحدق الذي قد يلحقه الاسلامين في حال وصولهم لسلطة مستغلا بن علي انفتاح الغرب عليه وكذلك الأمر بالنسبة لإعطاء صورة سوداء عنهم في الداخل⁴.

أما الأحزاب السياسية المعارضة الأخرى لم يختلف وضعها عن الأحزاب الإسلامية فقد تعرضت هي أيضا للاختراق من طرف أجهزة الاستخبارات التي استعملها بن علي للقضاء على فاعليتها، فتارة عمل على خلق صراعات داخلية بين مناضليها كانت تفضي في كثير الوقت للانشقاقات على غرار الحزب الشيوعي والتجمع الاشتراكي التقدمي⁵، وتارة بوضع ضغط على نشاطاتها باستعمال أدوات القمع والجهاز البيروقراطي وذلك بعدم منح التراخيص لإقامة التجمعات الخاصة بها.

في المجمل كان ينظر للمعارضة بصفة عامة بالنسبة لبن علي بأنها تمثل أحد العراقيل التي تقف بوجه التنمية وأن جودها سيضعف قيم الحداثة المتحصل عليها لأنها تولد مجموعة من الأفكار الاستتصالية

¹ فتحي معيني، مرجع سابق، ص ص.98-99.

²Leila simona talani, *the arab spring in the global political economy* (new york: palgrave macmillan, 2014), p.149.

³ راغب السرجاني، مرجع سابق، ص.52.

⁴ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص.27-28.

⁵ فتحي معيني، مرجع سابق، ص.126.

يقودها مجموعة الأفراد الأصوليين "إسلام فوبيا" وهي مبررات ثم الاستناد عليها لتبرير لاستمرار آلة القمع في وجه المعارضة من أجل مواصلة خطط التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي.¹ أدى إقصاء المعارضة إلى تمييع التنافس الحزبي حيث عمد بن علي بناء انتخابات تشريعية أو محلية على المقاص، لذلك مثلت الكثير من الأحزاب المشاركة في الانتخابات عبر مختلف مراحلها بمثابة لعب دور المشارك فقط²، حيث كان يتم تقسيم المقاعد وفق ما تتم هندسته سلطة بن علي خصوصا في مجلس النواب ومجلس المستشارين لتمرير القوانين دون وجود أي عراقيل تحد من السير السليم لعمل تلك المؤسسات السياسية.

إن الهدف من وراء ذلك كان القضاء على كل القيم الداعمة لوجود تعددية سياسية تبادلية فيها الآراء والأفكار البديلة عن تلك التي طرحها الحكم الفردي لبن علي، وذلك بخلق مجتمع تابع إن صح القول على جميع الأصعدة الثقافية والفكرية³ أي بالمعنى جيل موجه ومطيع يرى بأن التغيير هو بداية انحطاط الدولة، كما لم تقف تلك الممارسات عن هذا الحد بل راحت لأبعد من ذلك حيث استعمل كافة الأساليب لسيطرة والتحكم على تنظيمات المجتمع المدني وذلك من خلال تتبع كل نشاطاتها. إن البدايات الأولى لم تكن إلا مناورة سياسية لتكشف فيما بعد عن غلق الحياة السياسية التي طوق بن علي حكمه بموجبها على البلاد، فمثلا بذلك نسخة مشابهة لحكم سالفه بورقيبة حيث كان علمانيا محضا أشبه بحكم أتاتورك لتركيا، لكن ما ميز حكم بن علي هو تغول الدولة البوليسية على كافة المجالات⁴. هذا نظرا للكاريزما والخلفية الأمنية له وهذا ما أكدته التقارير الدولية حيث جاء في أحد تقارير ويكليكس بتصنيف تونس كدولة قعوية تغيب فيها الحريات ولا تحترم فيها حقوق الإنسان⁵. وبالتالي يمكن القول إن مرحلة بن علي كانت أكثر استبداد مرس فيها السيطرة على كافة المجالات الاقتصادية

¹ مسلم بابا العربي، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2014/2015)، ص. 226.

² فتحي معيني، مرجع سابق، ص. 103.

³ لطفي طرشونة، مرجع سابق، ص. 31.

⁴ راغب السرجاني، مرجع سابق، ص. 61-62.

⁵ زكرياء مقيدش، مرجع سابق، ص. 199.

والاجتماعية والسياسية مشكلة بذلك مجموعة التراكمات كان لها تأثير كبير في تنامي شعور بضرورة التغيير.

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي في الجزائر (1962-2010).

إن دراسة النظام السياسي في الجزائر بعد الاستقلال هو من أجل إبراز لطبيعة الوضع السائد في تلك الفترة على مستوى ممارسات النخب السياسية وسير المؤسسات السياسية وموقع الأحزاب السياسية من أجل الوصول فيما بعد للوصول لاستنتاجات فيما يتعلق حول تطور أداء النظام السياسي.

المطلب الأول: قراءة في تكوين الدولة الجزائرية.

تقع الجزائر شمال القارة الأفريقية تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط يحدها شرقا الجمهوريتين العربيتين التونسية والليبية، جنوبا مالي والنيجر وموريتانيا، غربا المملكة المغربية والصحراء الغربية، كما تعد أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة التي تقدر 2381741 كم مربع.¹

تأتي حدودها الفلكية على مستوى دائرة عرض 36/42 درجة شمالا وخط الطول 3/13 شرقا وتحظى بموقع هام يمثل البوابة الإفريقية باتجاه أوروبا، كما تتوزع الجزائر على ثلاث مناطق جغرافية تتميز كل واحد منها بخصوصيات معينة وتشكل الصحراء الكبرى أغلبية مساحتها بالإضافة إلى السلسلة الساحلية الممتدة بنحو 1200 كم مربع الواصلة لجبال الأطلس والهضاب العليا التي تتوسط المنطقة الساحلية والجنوبية.²

ولا تختلف الأصول الأولى لشعب الجزائري عن نظيره التونسي فجدوره تعود أيضا إلى البربر، حيث يرى المفكر عبد الرحمن بن محمد الجيلالي على حد تعبيره بأنهم ساميون من أبناء مازينغ بن كنعان مستدلا في رأيه بالتصريح الذين أدلوه به لعمر بن الخطاب بعد فتح مصر بأنهم السكان الأصليون لشمال افريقيا.³

¹ حلیم میشل حداد، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم: 21-22 تاريخية -جغرافية-وأدبية: تونس الجزائر (الجزائر: edito creps int، 1998)، ص.103.

² محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم (الجزائر: دار الهدى، د س ن)، د.ص.

³ عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام (بيروت: دار مكتبة الحياة، ط.2، 1965)، ص. 49.

تعد نوميديا النواة الأولى لتكوين الدولة الجزائرية بقيادة ماسينيسا "Massinissa" الذي قام بتأسيس الدولة بمدينة قسنطينة سنة 203-148 ق م، فقد حاول جاهدا لإنشاء دولة قوية تنافسية عبر ترسانة عسكرية حملت أكثر من 5000 جندي على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، كما كان أيضا مهتما بتطوير مجالات الزراعة والتجارة وشم في وقته إصدار أول عملة نقدية تحمل اسمه، غير أن حكمه لم يعمر طويلا بسبب الصراعات السياسية التي وقع فيها عندما تحالف مع الروم لإسقاط قرطاجة بدوافع طمعيه وهو ما لم يحدث بعد غزو الروم لنوميديا إلى جانب قرطاجة.¹

لم تختلف الجزائر عن تونس فقد عرفت هي كذلك المد الفينيقي الذي كان باحثا عن وضع مراكز تجارية في شمال إفريقيا بسبب تركيز نشاطاتهم على الصناعات التقليدية كالخزف والطين وغيرها من المنتجات التي اشتهرت بها الحضارة القادمة من بلاد لبنان، وقد وصلت إبداعاتهم لكثير من المدن الجزائرية يمكن ذكرها على سبيل المثال لا الحصر هي (الجزائر، سكيكدة، القل، شرشال، جيجل، تادلس) والتي شكلوا فيها فضاءات تجارية وأنشؤا علاقة ذات طابع سياسي مكنتهم من السيطرة على المنطقة.²

في المقابل اختلف الاحتلال الروماني للمنطقة عكس ما فعله الفينيقيين لأن خطته الاستراتيجية كانت ترمي بالأساس لاستنزاف ثروات المنطقة واستغلالها، كما انتهج سياسة التفريق وتغذية الصراعات بين القبائل لتبني حكمه كما قام بفرض الضرائب على السكان وتوظيف الأهالي البربرية في المشاريع الزراعية وأعمال البناء.³ ومن الناحية الإيجابية كان تأثير التوسع الروماني بارزا بعد اكتساب السكان للمهن.

ولم تحافظ الامبراطورية الرومانية على نفوذها الكبير في شمال إفريقيا فاسحة المجال أمام تواجد الواندليون ذو الأصول الجرمانية في الفترة ما بين 429-534 م، حيث كان السبب الرئيسي في وصولهم لشمال إفريقيا هي عندما استعان بهم الحاكم بونيفاس لدعم حكمه، واشتهر الواندليون بسمات العنف

¹عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص ص. 12-

.13

² عبد الرحمن بن محمد الجليلي، مرجع سابق، ص. 69.

³ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص. 18.

والوحشية وسلب الممتلكات وتدمير الحضارات¹. ولم يكن الونداليون آخر حقبة في العهد ما قبل الإسلامي بل كان هناك البيزنطيون الذين غزوا شمال إفريقيا 534-647 م حيث وجهوا صعوبات عدة في السيطرة على البربر الذين قاموا بثورات ضدهم بالرغم من السياسات الناعمة في بادئ الأمر لاحتواء الوضع وكسب ود السكان لكن تلك الثورات كانت سببا في بث الصراعات والانشقاقات داخل قيادات الجيش منبهة بذلك الإحتلال الذي عمر حوالي 113 سنة.²

وبذكر الدراسة لتاريخ القديم يستدعي الأمر الوقوف على أهم محطة تاريخية من محطات الجزائر وهي وصول العرب المسلمون لمنطقة شمال إفريقيا بعد عدة محاولات لسيطرة عليها، وقد كان على رأس القادمين عقبة بن نافع الذي أسندت له مهمة الفتح والذي كان له الفضل في تأسيس مدينة القيروان برفقة زهير بن قيس البلوي وصولا للمناطق الجزائرية فيما بعد.³

لعب عقبة بن نافع دورا هاما في نشر تعاليم الدين الإسلامي واللغة العربية لسكان الأصليين من البربر، كما أحدث المسلمون في عهده عدة تغييرات مست البنى الاجتماعية والثقافية بفعل توهج الحضارة الإسلامية الممتدة من شبه الجزيرة العربية، غير أن هذا لم يشفع لهم فقد كانت مقاومة من البربر وأتهم عقبة بالإسراف في الحكم وعدم المساواة بين العرب والبربر مما سبب الكثير من الخلافات نشبت خلالها حروب أدت إلى وفاته.⁴ وتواصل المد الإسلامي بعد دخول العثمانيون إلى الجزائر سنة 1519 تحت مسمى التحالف لمواجهة الهجمات الإسبانية بقيادة عروج وخير الدين بربروس بغرض الحماية.⁵ لأن الهجمات الإسبانية كانت تحمل في طياتها خلفية دينية وحركة توسعية لغزو شمال إفريقيا.⁶

¹ يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر القديمة والوسيطة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2009)، ص 63-64.

² عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 23.

³ يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر القديمة والوسيطة، مرجع سابق، ص 87.

⁴ علي الصلابي، عقبة بن نافع.. من قادة الفتوح في شمال إفريقيا، تاريخ الاطلاع 2023/05/17، على الرابط:

[/https://www.aljazeera.net/blogs](https://www.aljazeera.net/blogs)

⁵ إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 52.

⁶ مبارك بن محمد الهلاي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث (الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964)، ص 30.

وقد قسمت الجزائر إداريا في العهد العثماني لمناطق يحكمها البايات وهي مقسمة لأربع مناطق على النحو التالي:

- دار السلطان: المتواجدة بالجزائر والمتصلة مباشرة بالداي.

- المقاطعة الشرقية: وهي مدينة قسنطينة.

- المقاطعة الغربية: مدينة وهران ومقاطعة التيطري: الواقعة بمدينة المدية.¹

ولقد دفعت الخلفيات الاقتصادية لفرنسا اتجاه الدولة العثمانية والجزائر خصوصا بعد تراكم الديون لتفكير في احتلال الجزائر بالإضافة لذلك دعمت تلك الفكرة النظرة الدينية العدائية اتجاه الشخص العربي المسلم، كما كان من وراء الاحتلال نظرة استشرافية لصناع القرار الفرنسيين لإيجاد سبل لضم الجزائر لفرنسا وجعلها أحد المقاطعات، كل تلك العوامل دفعت لقيام فرنسا بحملة عسكرية على السواحل الجزائرية.

أسفرت الحملة العسكرية إلى إضعاف الأسطول الجزائري والوصول لسواحل الجزائرية في جوان 1830 واستسلام الداوي حسين باشا لنظرائه الفرنسيين بعد مفاوضات قام فيها المستعمر الفرنسي بكثير من التجاوزات وذلك لعدم احترام بنود المفاوضات وسبب استسلام الداوي إلى طرد الأتراك المقيمين بالجزائر في مقدمتهم الجيش الانكشاري.²

وشملت الاتفاقية المبرمة بين الطرفين الجزائري والفرنسي بتسليم حصن القصبة بالإضافة إلى المواقع العسكرية الأخرى المؤدية للعاصمة دون أي اشتباكات عسكرية مع ضمان الطرف الفرنسي بسلامة داي وأسرته وتسهيل له عملية الترحيل خارج الجزائر مع المحافظة على حرية الشعائر الدينية لشعب الجزائري وعدم المساس بها ليكون الدخول الفعلي بتاريخ 5 جويلية 1830.³

وكرر فعل على الاحتلال الفرنسي للجزائر ظهرت البوادر الأولى للحركة الوطنية تبنها القيادي حمدان خوجة إلى جانب مزيج من أعيان القبائل وبعض الطبقات البورجوازية تحت مظلة أول حزب سياسي سمي آنذاك بلجنة المغاربة، حيث سعى مناضلوه لتعريف به وتحسيس كافة شرائح المجتمع بغية

¹ شارل رويرو اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيس عصفور (بيروت: منشورات عويدات، 1982)، ص. 12.

² أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992)، ص. 18-19.

³ مبارك بن محمد الهلالي الميلي، مرجع سابق، ص ص 325-326.

تشكيل وعي مجتمعي بأهمية القضية الوطنية وذلك بالترويج لأفكارهم عبر مختلف الأماكن والمدن بضرورة العمل الأنجع لطرد المستعمر.¹

ولم يقف الشعب الجزائري عند هذا الحد بل كانت هناك ثورات شعبية مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي، وقد صنف الدكتور بشير بلاح المقاومة لصنفين صنف تميز بالتنظيم والتأطير على مستوى الإداري وعلى مستوى تركيبة الجيش وأشار إلى ذلك لثورة الأمير عبد القادر وأحمد باي والتي قدر عمرها الزمني بسبعة عشر سنة بعد الإحتلال، فيما افتقر الصنف الثاني لعدم وجود الخصائص التي تميزت بها الأولى وهي التي جاءت بعد سنة 1847 ونجد في ذلك ثورة القبائل ثورة سيدي الشيخ، الزعاطشة.²

ومع مطلع القرن العشرين ونتيجة لكثرة الثورات المسلحة ظهر جيل مسيس غير من خططه الاستراتيجية وسلك طريق العمل السياسي، حيث شهدت تلك الفترة ثراء وتنوع الايدولوجيات في كيفية التعاطي مع القضية الوطنية على سبيل الذكر ظهور التيار الإدماجي بزعامة فرحات عباس والتيار الاستقلالي عبر فتراته المتلاحقة الذي تخنضت تكويناته التاريخية وتجادبته الفكرية إلى بعث الثورة التحريرية سنة 1954 ضد المستعمر.

تلك الصحوة السياسية وجدت في مقابلها ظهور جيل اصلاحي مدافعا عن التوابث الوطنية تمثل في جمعية علماء المسلمين بقيادة العلامة عبد الحميد بن باديس وأتباعه مثل البشير الابراهيمي والعربي التبسي الذين حاولوا بكل جهد جهيد الدفاع عن توابث الأمة الجزائرية من الطمس.³

كانت قمة توهج القضية الجزائرية الدافعة نحو الاستقلال مع اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 التي جابت ربوع أرجاء الجزائر بقيادة جيش التحرير عسكريا وجناحها السياسي جبهة التحرير الوطني الذي ناضل بالقضية داخليا وخارجيا ليتكامل النجاح بعد سبع سنوات ونصف من المقاومة، ليعلن

¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900-1930، ج.2 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط4 المنقحة، 1992)، ص.29.

² بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 - 1989، ج.1 (الجزائر: دار المعرفة، 2006)، ص.71.

³ يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص ص.73-74.

الاستقلال في 5 جويلية 1962 بعد استفتاء شعبي أعلن فيه الشعب الجزائري خيار الحرية واسترجاع السيادة الوطنية.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في عهد الأحادية الحزبية (1962-1989).

لقد أنتج استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي سنة 1962 عن قيام دولة ذات سيادة ضمت مؤسسات سياسية جديدة قاطعة بذلك كل صلة مع كل الفترات الزمنية السابقة، وهو ما دفع لتناول النظام السياسي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1962 إلى غاية تبني التعددية الحزبية.

أولا - مرحلة بن بلة (1963-1965).

بعد الاستقلال مباشرة تبنت الجزائر مجموعة الخيارات السياسية والاقتصادية وهي حالة مشابهة لما فعلته دول العالم الثالث حديثة الاستقلال، كان أبرزها الأخذ بنظام الحزب الواحد بقيادة جبهة التحرير الوطني وهذا بسبب إرثها التاريخي خلال الثورة التحريرية داخليا وخارجيا في رسم معالم الدولة .

عرفت البدايات الأولى لاستقلال الجزائر عدة صعوبات بسبب الصراع بين النخب فيما بينها، حيث شكلت أزمة صائفة 1962 أول الصدمات كاشفة عن عمق الأزمة السياسية بسبب الصراع بين الحكومة المؤقتة بقيادة بن خدة وأحمد بن بلة الذي كان مدعوما من طرف جيش الخارج المتواجد على الحدود، لينتهي الصراع بترجيح كفة أحمد بن بلة فيما بعد هذا الأخير قام بتأسيس المكتب السياسي لجبهة التحرير بتلمسان أتبعه دخول جيش الحدود للجزائر العاصمة.¹

ساهمت الصراعات السياسية بين قادة الثورة التاريخيين في توسيع رقعة الانقسامات فكان الحل الديمقراطي هو الأنسب بعد اللجوء للانتخابات للفصل بين النخب المتصارعة لاختيار المجلس التأسيسي، حيث تم في سبتمبر 1962 اختيار أحمد بن بلة رئيسا لأول حكومة بعد الاستقلال وأسندت مهمة رئاسة المجلس التأسيسي لفرحات عباس، وبعد مرور سنة تم إجراء انتخابات رئاسية لسد شغور منصب رئيس الجمهورية ليم بتاريخ 15 سبتمبر 1963 انتخاب بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية.²

¹ بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة صباح ممدون كعدان (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص.9.

² أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر (الجزائر: شركة دار الأمة، ط.2، 1999)، ص.21.

كان الغرض من وضع مجلس تأسيسي منتخب منذ البداية هو من أجل تشكيل دستور جديد لدولة الجزائرية المستقلة وهو ما لم يحدث بعد أن تمت صياغة مواده خارج المجلس لأن الحزب هو من تكفل بوضع خطوطه العريضة، كما ألغيت له صفة مناقشته واقتصر الأمر على التصويت وهي حالة تعكس الصبغة غير القانونية في وضع التشريع الأسمى لبناء الدولة المستقلة.¹

ومما يجب التنويه إليه أن الاختلاف بين النخب السياسية كان حول السلطة وليس حول الأيدولوجية الذي كان سببا في التخلي عن أهم مبادئ مؤتمر الصومام سنة 1956، وهي إقرار العمل بالقيادة الجماعية الذي تخلى عنه بعض القيادات أبرزها بن بلة الذي انفرد بحزب جبهة التحرير الوطني ما أدى لتراجع شرعية الحزب وانحرافه عن الأهداف التي رسمت أثناء الثورة لتخرج أحزاب أخرى عن الحزب الواحد على غرار محمد بوضياف الذي أسس حزب الثورة الاشتراكية وأيت أحمد لحزب القوى الاشتراكية.²

لقد منح الدستور الجزائري لسنة 1963 صلاحيات كبيرة لرئيس بن بلة فقد جمع صلاحيات كثيرة لشخصه مشكلا بذلك حكم الفرد الواحد، تجسد ذلك من خلال نص المواد 39 لغاية المادة 59 من ذات الدستور ولعل المادة التي جعلته محورا لنظام السياسي ما نصت عليه المادة 59 التي ترى بأنه في حالة وجود خطر يهدد من سلامة استقلال الأمة بإمكان الرئيس بصفة استثنائية اتخاذ قرارات مصيرية للأمة.³

وبموجب ذلك حاول الرئيس بن بلة تكريس هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلط بما فيها مؤسسة الجيش أو البقاء معها في خط موازي حيث قام بجملته التغييرات بناء على تصورات وفلسفة حكمه القائمة على إضعاف معارضييه من السلطة أو مواليه من داخل السلطة⁴، ومن المظاهر الدالة على

¹ كريمة بلهوارى، النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2014، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2017)، ص. 132.

² محمد العربي الزيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962 (د م ن: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص. 217.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963 الصادر في 10 سبتمبر 1963 المواد 39 إلى 59، تاريخ الاطلاع 2023/05/19، على الرابط: <https://www.el-mouradia.dz/assets/texts/constitution/1963.pdf>

⁴ محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2008)، ص. 84.

ذلك إقالتة لوزير الداخلية أحمد مدغري على خلفية الصراع حول من يعين ولاية الجمهورية، وفي إطار سياسة التوازن أعطى العسكريين حقائق وزارية، لكن من بين الأشياء التي أزمّت العلاقة الكلاسيكية بين العسكري والسياسي في النظام السياسي الجزائري هي تأسيس بن بلة لميليشيات تابعة له بهدف حماية النظام من قوة أخرى معارضة له.

كما حاول بن بلة خلق شعبية لدى الشعب الجزائري خصوصا في مناطق الأرياف ضد أقرب منافسيه هواري بومدين قائد الأركان خصوصا عندما طبق سياسة التسيير الذاتي¹، حيث لم تكن تلك الخطوة ناجحة بل شكلت عائقا لتوسع شعبيته بعد تحكّم بعض الطبقات البرجوازية في المجال الفلاحي وأصبحت الأراضي الصالحة لزراعة في يد أقلية متحكمة في وسائل الإنتاج وحتى في اليد العاملة الجزائرية العاملة عندها وهي حالة مماثلة لما كان يفعله المعمرين.²

بالإضافة إلى ذلك واجهت فترة بن بلة عدة مشاكل أهمها توارثه لجهاز إداري لم يرقى لدور المنوط له في تقديم الخدمات بالشكل الجيد خاصة بعد مغادرة الكوادر الفرنسية المؤهلة التي كانت تقوم بالأعمال الإدارية حيث أصبحت الإدارة عبارة عن كيان شاغر³، في حين شهد الوضع الاجتماعي تزايد كبير للأشخاص الذين لا يملكون مناصب عمل بحوالي بمليونين بعد الاستقلال، ويعود السبب في ذلك للمنشأة التي تركها الأوروبيون ذات الطابع الحيوي والربحي في مجال الصناعات التي افتقدت لطبقة عاملة جزائرية مؤهلة تسد هجرتها نظرا لعدم وجود مورد بشري مؤهل.⁴

ثانيا-مرحلة حكم هواري بومدين (1965-1978).

لم تكن ممارسات بن بلة كفيلة لبقائه في الحكم بالرغم من الإرث النضالي والتاريخي ضمن الحركة الوطنية والثورة التحريرية، حيث لم يمكث إلا 3 سنوات في الحكم ليتم اعتقاله من طرف الجيش في إطار ما سمي بالتصحيح الثوري الذي قاده العقيد هواري بومدين.⁵

¹ محي الدين عيمور، الجزائر الحلم والكابوس (بيروت: دار الفارابي، 2005)، ص.44.

² أبو جرة سلطاني، مرجع سابق، ص.28.

³ روبرير ميرل، مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر (بيروت: منشورات دار الأدب، د س ن)، ص.7.

⁴ بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص.31.

⁵ إلياس بوكراع، الجزائر الرعب المقدس (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار anep، 2003)، ص.74.

فور إعلان ترقية بن بلة ثم مباشرة التعليق العمل بدستور 1963 وهو ما بدا في بادئ الأمر انفراج الحياة السياسية وتحرير المؤسسات من الشلل الذي أصيبت به وعودتها للعمل بعد ما كانت جميع السلطات في يد بن بلة، كما مثل ذلك الإجراء العودة للعمل الجماعي الذي أقرته الثورة والمواثيق وبموجب ذلك أنشئ مجلس الثورة بقيادة الهواري بومدين كهيئة تقود المرحلة وفق الأمر الصادر بتاريخ 10 جويلية 1965.¹

لكن فترة الرئيس بومدين لم تختلف عن سابقه فقد شكل هو أيضا محورا النظام السياسي الجزائري بسيطرته على جميع مفاصل الحكم بعد جمعه لعدة وظائف من بينها رئاسته للحكومة والأمانة للحزب جبهة التحرير الوطني، كما مكنته سلطته الكاريزمية الذي كان يتمتع بها في بسط سيطرته على مؤسسة الجيش.² إن تركيز السلطات في يد الرئيس غيب تواجد السلطات المتعارف عليها في الأعراف الدستورية، فحتى مجلس الثورة كان دوره محدودا بفعل سيطرة الحكومة بقيادة رئيسها "هواري بومدين بعد حيازته على اختصاصات ووظائف ذات صبغة التشريعية بتفويض من المجلس إلى جانب السلطة التنفيذية.³ كما إن غياب المؤسسات والتفكيك البنوي لها لما يكن يهدف لقطع العمل بها بل لإنشاء مؤسسات جديدة داخل النظام السياسي الجديد تسعى إلى إعادة الشرعية الثورية وبناء دولة قوية تحفظ فيها خيار التوجه الاشتراكي لدولة.⁴

تأكيدا على سبق امتدت هيمنة الرئيس وتحكمه في السلط بعد صدور دستور 1976 المستوحى من الميثاق الوطني لسنة 1975 الذي كرس أحادية السلطة لرئيس وذلك بجمعه لصلاحيات تشريعية وتنفيذية وتوليه أيضا تقسيم المهام الوزارية، نهيك عن تمتعه بحق المبادرة بإعداد مقترحات القوانين بالنسبة للمجلس الوطني و هامش التشريع بالأوامر عند العطل البرلمانية وهو ما جعل المجلس الوطني في

¹ صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2015)، ص.72.

² عيسى عوير، التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر (1989-2015)، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2022)، ص.175.

³ صالح بلحاج، مرجع سابق، ص.79.

⁴ عبد الرزاق صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008)، ص.51.

حالة تبعية له نظرا لتمتعه بصلاحيات حل البرلمان¹، وتجدر الإشارة أنه في فترة بومدين ثم إنشاء أول برلمان منتخب لمدة خمس سنوات في 25 فيفري 1977 والذي تشكل من 261 عضوا.² تلك الصلاحيات ساهمت في احتكار السلطة من طرف بومدين الأمر الذي جعل مسألة الاستقرار السياسي تعترضها جملة من الصعوبات والتي من بينها ظاهرة الانقلاب، حيث كانت أول محاولة قام بها الطاهر الزبيري في ديسمبر 1967 ضد هواري بومدين لكنها بات بالفشل لتتبعها محاولات أخرى فيما بعد³، تلك المحاولات الفاشلة المتكررة لإسقاط حكم بومدين كان لها تبعات على مستوى تركيبة الجيش ولم يكن هذا المبرر كافيا لفعل ذلك بل الضرورة الحتمية في نظر بومدين كانت تهدف لتطوير المؤسسة الأكثر قوة ما دفع للاستعانة بالضباط الجزائريين القادمين من الجيش الفرنسي الحائزين على مجموعة الخبرات قصد الاستفادة منهم⁴ رغم الانتقادات الموجهة لخياراته بدعوى أن ذلك يشكل خطرا على المؤسسة العسكرية داعين إياه إلى تدارك الأمر بتطهير المؤسسة من إرث القوة القديمة المستعمرة.

في المقابل ثم إزاحة بعض القيادات العسكرية المشاركة في الثورة التحريرية من المناصب السامية والحجة في ذلك هو فقدانها لتعليم الأكاديمي الخاص بالسلاح والحرب والأمور التقنية، وهو ما لم يتقبله الكثيرين وكان له انعكاس على مجلس الثورة الذي عرف استقالات من أعضائه هم علي محساس وبشير وبومعزة وعبد العزيز زرداني.⁵ وقد بلغ عددهم 11 عضوا في الفترة الممتدة بين 1965-1975.⁶ عرفت فترة بومدين إصدار أول قانون للبلدية سنة 1967 يعنى بتسيير شؤون التنمية المحلية ينتخب أعضائه من طرف الحزب الواحد، تلاه فيما بعد قانون الولاية سنة 1969 الذي كانت طريقة انتخاب أعضائه بنفس طريقة المجالس الشعبية البلدية، لكن اختلف في مدة العهدة واشتراكا في السلطة

¹ سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963 و1976 (الجزائر: الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، 2013)، ص 277-278.

² عبد الرزاق صغور، مرجع سابق، ص 78.

³ صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 77.

⁴ محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 87.

⁵ كريمة بلهوارى، مرجع سابق، ص 107.

⁶ لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 76.

الوصائية لوالي المعين من طرف السلطة المركزية، أما تطبيق البرنامج بالنسبة للمجالس فقد كان وفق ما يحدده الحزب من استراتيجيات.¹

أما المجال في الاقتصادي ركز بومدين على الصناعة كأحد المجالات الحيوية للقضاء على البطالة بهدف المساهمة في الدفع بعجلة التنمية وجعل الجزائر قوة اقتصادية ناشئة²، وصاحب ذلك التوجه الاعتماد على سياسة التخطيط التنموي لهوض بالواقع المزري الذي خلفه الاستعمار بوضع مخططات مربوطة بمدة زمنية على النحو الآتي: الثلاثي الأول 1967-1969-، المخطط الرباعي الأول 1970-1973، والرباعي الثاني 1974-1977.³ كما ساهم تدفق المال بسبب ارتفاع أسعار النفط في مرحلة السبعينيات وما صاحبها من ظروف إقليمية لتحقيق الوعود التي أطلقها بومدين.⁴ بالإضافة إلى ما سبق ثم في عهده إطلاق مشروع الثورة الزراعية وتشييد القرى ضمن المخطط الاشتراكي بهدف تشجيع الفلاحين لهوض بالقطاع الفلاحي وإنشاء التعاونيات.⁵ وبالتالي إن مرحلة بومدين كانت تهدف لبناء أسس اقتصادية حقيقية ومتمينة في مختلف القطاعات الهامة لتحقيق نمو اقتصادي بعد ما وجد الاقتصاد الجزائري منهاكا بعد خروج المستعمر الفرنسي.

ثالثا-مرحلة حكم الشاذلي بن جديد (1979-1992).

بعد وفاة هواري بومدين في ديسمبر 1978 ثم تداول اسمي محمد الصالح يحيوي وعبد العزيز بوتفليقة لخلافته، لكن ما حدث لم يكن متوقعا بعد اتخاذ المؤسسة العسكرية لموقف مغاير وذلك بعد أن وقع الاختيار على الشاذلي بن جديد لكونه الأكبر سنا في ضباط السامين للمؤسسة الجيش مما أهله بين أوساط صناع القرار المؤسسة لتقديمه كمشرح للأمانة العامة حزب جبهة التحرير الوطني ومن ثم تزكيته فيما بعد لمنصب رئيس الجمهورية سنة 1979.⁶

¹ بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص.43.

² إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص.95.

³ عامر هني، "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ع.4 (2018)، ص.2016.

⁴ Ahmed aghrout, redha m bougherira, **algeria intranston reforms and development prospects** (london: routledge curzon, 2004), p.24.

⁵ عبدالرزاق صغور، مرجع سابق، ص.51.

⁶ عيسى عوير، مرجع سابق، ص.176.

بعد انتخاب الشاذلي لرئاسة الجمهورية قام بالعفو عن أحمد بن بلة وبعض المعارضين السياسيين في المقابل قام بإزاحة كل من يعارض سياسته في الإدارات والحكومة وحزب جبهة التحرير بسبب الخيارات الجديدة المتبعة في إطار الإصلاحات الهيكلية بعد الرفع الجزئي عن احتكار الدولة للمجال الاقتصادي¹، كما حاول رد الاعتبار للحزب الجبهة التحرير الوطني لتمكينه من لعب دور المنوط له في الحياة السياسية.²

عرف حكم الشاذلي بن جديد أصعب الفترات الاقتصادية والسياسية على غرار الكثير من دول العالم المصدرة لنفط بعد تراجع أسعارها، حيث كانت لها انعكاسات على كافة مناحي السياسات العامة التي سطرت لها الحكومة مما سبب مشاكل اجتماعية للفرد الجزائري.³ إن تراكم الأزمات السياسية والاقتصادية دفعت الجماهير لانتفاضة في أكتوبر 1988 ضد نظام حكم شاذلي عبر كافة أنحاء البلاد، حيث ربطت الجماهير الفشل الإداري والاقتصادي والسياسي بحزب جبهة التحرير الوطني ودعت لضرورة التغيير وإعادة هندسة بناء الحياة الحزبية والسياسية والمنظومة الاقتصادية.⁴

شكلت تلك الانتفاضة لحظة فارقة ومفصلية في تاريخ الجزائر بعد إقدام شاذلي بن جديد على القيام بإصلاحات سياسية بداية بوضع دستور جديد بتاريخ 23 فيفري 1989 نقل الجزائر من مرحلة الأحادية نحو التعددية الحزبية ومن الشرعية الثورية لشرعية الدستورية، وشكل ذلك الإجراء نهاية حقبة الأحادية الحزبية التي دامت نحو 27 سنة من سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني على الساحة السياسية.⁵

¹ سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1989، ج. 2 (الجزائر: الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، 2013)، ص. 13.

² عبد الرزاق صغور، مرجع سابق، ص. 86.

³ Ahmed aghrout ,redha m bougherira, op. cit, p.1.

⁴ ليل سيدهم، دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي بالجزائر 1989-2016، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2017)، ص. 126.

⁵ James d le sueur, **algeria since 1989 :between terror and democracy** (canda : fernwood puplishing, 2010),p.3.

تضمن دستور (1989) مسألة مبدأ الفصل بين السلطات وأعطى لهم صفة السلطة بدل الوظيفة عكس دستور 1976، كما تم إنشاء مؤسسات دستورية جديدة على غرار المجلس الدستوري الذي يعنى بالفصل في مدى دستورية القوانين حيث شكل بذلك حدا لقطع الطريق أمام تصادم السلطات من الناحية النظرية غير أن الواقع لم يكن كذلك فيما بعد، زد على ذلك ثم إدراج بعض الحقوق المدنية والسياسية كحق إنشاء الأحزاب وهو ما نصت عليه المادة أربعين.¹

وفي الجانب الاقتصادي بعد فشل سياسة التخطيط التي دامت ثلاث عقود بعد الاستقلال اتجهت الجزائر نحو تغيير النهج الاقتصادي أخذاً بذلك التوجه نحو اقتصاد السوق من أجل عودة الاستقرار الاقتصادي² بعدما تلاشت قيم الاشتراكية لدى الكثير من الدول التابعة لإتحاد السوفييتي وحلول محلها قيم الليبرالية وظهور المؤسسات الدولية.

في المحصلة شكلت فترة الشاذلي مرحلة جديدة في تاريخ النظام السياسي الجزائري بسبب التحول الديمقراطي وفتحها لمجال التنافس السياسي بدخول لاعبين جدد لساحة السياسة يختلف تكويناتهم الفكرية والثقافية بعيدا عن سيطرة الحزب الواحد، كما كانت الفترة التي أعلن فيها القطيعة مع احتكار الحزب الواحد لدولة باعتباره هو من كان يحدد سياساتها ويقوم بتوجيهها.

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي في عهد التعددية الحزبية (1989-2010).

أدى التحول الديمقراطي في الجزائر لميلاد لعديد من الأحزاب السياسية في ظل حاجة الجماهير للاستماع لخطاب سياسي غير الذي كانت تسمعه وتوقها لاعتناق أفكار سياسية جديدة تؤمن بها غير ما كان يروج له، لكن الديمقراطية الناشئة في الجزائر سرعان ما واجهت صعوبات عدة.

أولا- مآزق التحول الديمقراطي وانتشار ظاهرة الاستقرار.

مثلت المحطة الأولى لانتخابات المحلية سنة 1990 بمثابة أول امتحان لديمقراطية في بناء مؤسسات تمثيلية تضم تيارات سياسية مختلفة، وفي أجواء مختلفة استغل التيار الاسلامي ظروف التحول الديمقراطي وعولمة الإسلام السياسي بعد نجاح الثورة في إيران وغيرها من التجارب لكسب تعاطف

¹ سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، ج.2، مرجع سابق، ص. 73.

² Mohamed saad, hakim meliani and mahfoud benosman, **transition & development in algeria : economic, social and cultural challenges** (uk: intellect ltd, 2005) , p.19.

الجمهير، حيث نجح في كسب رهان محليات جوان 1990 بعد حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية المجالس 850 بلدية و32 مجلس ولائي متفوقة على حزب جبهة التحرير الوطني.¹ شكل فوز الجبهة الإسلامية في الانتخابات المحلية إنذارا شديدا للهجرة لتيارات الحزبية الأخرى وكذلك بالنسبة لقيادات الجيش عن وجود حزب قوي قادم لساحة السياسة وهو ما تعزز بعد فوز الجبهة مرة أخرى في الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي أقيمت في 26 ديسمبر 1991 رغم تغيير قانون الانتخابات 06-91 وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية.² أصبح اكتساح الجبهة الإسلامية لساحة السياسة أمر واقع ومسلم به لدى عامة الجماهير وهذا ما لم تتقبله النخبة العسكرية التي رأت من الضروري عدم السماح لوصول التيار الإسلامي للبرلمان في ظل الخطاب الترويجي له بإقامة نظام سياسي ديني، دفعها ذلك للعب دور بارز لإفشال العملية الانتخابية وهو ما حصل بعد أن أخذ القرار الشاذلي بتوقيف المسار الانتخابي أتبعه بعد أيام تقديم استقالته لتدخل الجزائر في حالة شغور مؤسساتي. أدى توقيف المسار الانتخابي إلى دخول الجزائر في حالة من العنف بدأت بحظر الحزب الفائز واعتقال الكثير من قادته، حيث ساهم ذلك الوضع بانتشار السلاح ودخول الجيش في مواجهة ظاهرة الحركات الإرهابية المسلحة وهو ما سبب الذعر بين أوساط المواطنين وخلف الألاف من القتلى.³

وعليه فإن البوادر الأولى لديمقراطية بات بالفشل لعدم وجود آلية تداول السلمي على السلطة، كما أن الانتخابات بوصفها أحد مؤشرات التنمية السياسية كانت بهدف مواكبة ما يحدث على الصعيد الخارجي من تغييرات⁴، لتثبت أول تجربة في ظل التعددية تواصل الصراع بين مختلف النخب أدخلت الجزائر في حالة عدم استقرار وأدت لغياب مؤسسات سياسية تعكس تطلعات الأفراد وقيم التحول الديمقراطي.

¹ فتيحة ناير بن رقية، التحولات الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في المنطقة المغاربية دراس حالة: الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2017)، ص. 344.

² إسماعيل قيرة وأخرون، مرجع سابق، ص. 97.

³ عبد الرزاق صغور، مرجع سابق، ص. 103.

⁴ عيسى عوير، مرجع سابق، ص. 274.

ولسد حالة الشغور المؤسسي والحفاظ على كيان الدولة ثم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري الذي أوكلت له القضايا ذات الطابع التشريعي كتعويض للبرلمان المنحل باعتبار أن الحياة السياسية لا تقبل الفراغ¹، كما استقرت قيادات المؤسسة العسكرية على اسم محمد بوضياف لرئاسة مجلس الأعلى للدولة لمعرفة بدوالب الحكم، هذا الأخير بعد توليه مهمة رئاسة المجلس حاول القيام بمجموعة التغييرات بدء بإعادة إنتاج الاستقرار السياسي، كما قام ببناء كيان سياسي ضم العديد من الشخصيات السياسية والنقابية والجمعيات من أجل التنسيق والتواصل معها لإيجاد حل للأزمة السياسية، كما كان ضمن أجندته محاسبة الأشخاص المتسببين في تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد استثناء حالة الفساد وهو ما فتح الباب على مصراعيه في مواجهة معارضييه، كما بدا خطرا داهما على المؤسسة العسكرية بسبب قناعته في تغيير بعض إشارات الجيش لينتهي المطاف باغتياله أمام مرئ الشعب الجزائري.²

إن تدخل الجيش في الحياة السياسية لم يتوقف بالرغم من النص الدستوري لسنة 1989 الذي حدد المهام المنوطة لجيش في الدستور بحماية التراب الوطني، ليعد الجيش الكرة بتعين على كافي كونه أحد أعضاء المجلس الخمسة بعد اغتيال محمد بوضياف لتعود أيولوجية الشرعية الثورية بدل الشرعية الدستورية للعمل حتى ثناء الظروف المواتية لتنظيم انتخابات رئاسية تمكن من عودة المؤسسات لحالتها الطبيعية، هذا ما أدى لمعارضة كبيرة من طرف الأحزاب السياسية لطريقة تكوين المجلس والتي اعتبرته أنه يقع خارج الدستور.³ من خلال تتبع مسار التحول الديمقراطي يمكن اعتبار المرحلة السياسية ما بين سنتي 1989 لغاية 1995 كانت الصعبة على صعيد استقرار المؤسسات السياسية والتي أبانت عن صعوبة التعامل مع مقتضيات المرحلة الأولى لتعددية السياسية.

ثانيا- مرحلة حكم اليامين زروال (1995-1999).

إن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة ظلت وطيدة بعد دعم المؤسسة لمرشح اليامين زروال في الانتخابات الرئاسية سنة 1995 كحالة لاستتباب الأمن والاستقرار وعودة تشكيل المؤسسات السياسية من جديد، بعد نجاح اليامين زروال دعوى إلى بعث الحوار مع كل أطراف مجتمع الجزائري وهو ما

¹ ليلي سيدهم، مرجع سابق، ص. 132.

² نعيمة ولد عامر، التنمية والاستقرار السياسي، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021)، ص. 337.

³ عيسى عويبر، مرجع سابق، ص. 134.

كان بعد عقد مؤتمر الوفاق الوطني سنة 1996 الذي شاركت فيه مجموعة الأحزاب السياسية من أجل معالجة الدستور وإعادة بناء المؤسسات من جديد.¹

البداية كانت بتعديل دستور الجمهورية الذي تم وفق ظروف انتقالية لم يكن يعرف النور لولا تراجع مكانة الجزائر الدولية بعد انتشار ظاهرة الإرهاب وعدم وجود استقرار سياسي، ذلك الوضع جعل الجزائر عرضة لنقد من قبل القوى الغربية الامر الذي دفع بالنخبة لإسراع في صياغته رغم الانقسامات الحزبية حول مسألة تعديله.²

دخل الدستور حيز التنفيذ بعد استفتاء الشعب على مضمونه، حيث جاء ليعلن صراحة عن تأسيس الأحزاب السياسية وفق شروط وضعها المشرع عكس توصيف دستور 1989 الذي وصفها بالجمعيات، كما نص على حق تأسيس جمعيات المجتمع المدني في المادة 43 وضرورة التأكيد على العمل الجماعي ودعمه من طرف الدولة.³

وخلافا لدستور 1989 قيد التعديل لسنة 1996 مدة حكم رئاسة الجمهورية بعهدة قابلة لتجديد مرة واحد فقط، وأعاد تداخل السلط بعد إعطاء الحق لرئيس بالتشريع بالأوامر، وتجنبنا لأي فراغ مؤسستي وحرصا على الحفاظ كيان مؤسسات الدولة قام بإنشاء برلمان متكون من غرفتين بعد استحداث مجلس الأمة إلى جانب المجلس الشعبي الوطني مكون من تلت يعينهم رئيس الجمهورية في حين ثلثين ينتخبون من قبل المجالس المحلية البلدية والولاية⁴. وتميز الدستور بعودة سمة المنغرسه داخل بنية النظام السياسي الجزائري القائمة على تفرد السلطة التنفيذية وسيطرتها على باقي السلطات من خلال قدرة الرئيس على حل البرلمان في المادة 129 بعد ان ألغاه في دستور 1989.⁵

¹ نفسية رزيق، الترسخ الديمقراطي في الجزائر المشكلات والأفاق، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص.154.

² كريمة بلهوارى، مرجع سابق، ص. 249.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي 96-438 مؤرخ في 7 ديسمبر 1996 المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، ج.ر، ع.76، 8 ديسمبر 1996، المواد 42، 43.

⁴ فرجة زنبط، أحمد بن قسيمة، "قراءة في التعديلات الدستورية لسنة 1996"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، م.2، ع.4، (2018)، ص.314.

⁵ سعيد بالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج.2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.س)، ص.16.

وعرف التنظيم القضائي ازدواجية القضاء بإنشاء مجلس الدولة من أجل النظر في الاجتهادات الإدارية، تكونت تركيبة المجلس من الرئيس ومساعدين موزعين على أقسام وقد حدد القانون العضوي رقم 01-98 لكيفية عمله و الآليات التنظيمية لتسييره¹، كما نص التعديل الدستوري على قيام هيئة عليا مختصة في محاكمة رئيس الجمهورية ضد الأفعال المصنفة ضمن الخيانة العظمى إلى جانب رئيس الحكومة أثناء تأديتهما لمهام الموكلت إليهما.²

أما بخصوص المجلس الدستوري فقد تم زيادة عدد أعضائه لتسعة لرئيس صلاحية تعيين رئيسه وعضوين آخرين، فيما ينتخب أربعة من البرلمان اثنين لكل مجلس، وعضو لمحكمة العليا، وعضو من مجلس الدولة لعهددة حددها المشرع بست سنوات غير قابلة لتجديد مع تجديده كل ثلاث سنوات.³ بعد التعديل الدستوري كانت الحاجة الماسة لعودة المؤسسات السياسية، حيث تم تنظيم انتخابات تشريعية لخلافة المجلس الوطني الانتقالي في ظروف جديدة ميزها تغيير قانون الأحزاب والانتخابات، فاز فيها التجمع الوطني الديمقراطي 156 مقعدا وهو حزب حديث النشأة.⁴ مما طرح فحوى الكثير من التساؤلات نظرا لعمره في الساحة لسياسية الجزائرية والذي ربطه البعض بأنه حزب الإدارة وأنه النخبة الحاكمة الجديدة في حد ذاتها.

ما يكمن فهمه بالنهاية خلال فترة حكم اليامين زروال هو بحث النخبة الحاكمة عن إيجاد حل للأزمة السياسية بالرغم من السياسات المتبعة لإعادة الشرعية السياسية والانفتاح مع الفرقاء السياسيين لتكاتف وتحقيق سبل التعاون، لكن ذلك لم يكن كافيا لأن مرحلته صاحبها الدخول في موجة عنف أترث بشكل كبير على مسار الإصلاحات، ومازدا عمق الأزمة فشل الحكومات المتعاقبة في تلبية تطلعات الأفراد بسبب المشاكل الاقتصادية التي اعترضت عمل الحكومة الامر دفع بزروال لدعوة بإقامة انتخابات رئاسية مسبقة.⁵

¹ حسين طاهري، التنظيم القضائي الجزائري (الجزائر: دار هومه لطباعة والنشر والتوزيع، ط.2، 2008)، ص. 15.

² نفسية رزيق، مرجع سابق، ص.155.

³ حسني بوديار، الوجيز في القانون الدستوري (الجزائر: دار العلوم لنشر، 2003)، ص.107.

⁴ كريمة بلهوارى، مرجع سابق، ص.250.

⁵ عبد الرزاق صغور، مرجع سابق، ص.110.

ثالثا- مرحلة حكم عبد العزيز بوتفليقة (1999-2010).

إن إصرار اليايمين زروال لتخلي عن السلطة دفع لإقامة انتخابات رئاسية مسبقة سنة 1999، حيث عرفت تلك الانتخابات ترشح سبعة مرشحين لهم باع في النضال السياسي قبل أن ينسحب ستة منهم ليلة الانتخابات، وجاءت النتائج بفوز المرشح عبد العزيز بوتفليقة بنسبة بلغت 73,79% متحصلا على 7442139 صوت.¹

عقب الانتخابات تحدث الرئيس بوتفليقة لوسائل الإعلام بأنه لا يريد أن يكون ثلاث أرباع رئيس في إشارة لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ملحا بأن قيادته لعهدته الرئاسية ستكون وفق ما يملكه دستور له من صلاحيات ، كما صرح بأنه جاء ليجد حلا للأزمة الأمنية والاقتصادية التي تمر بها الجزائر²، وجاءت خلفيات تصريحاته بناء على خبرته الكبيرة في المناصب التي تقلدها سابقا وعلاقاته الجيدة مع بعض القوى الخارجية.

قام بوتفليقة بعد تنصيبه بإطلاق مشروع الوثام المدني سنة 1999 في ظل التخوف من فشله بعد فشل من قبل قانون الرحمة لليامين زروال ، لكن مشروع القانون حاز على ثقة البرلمان وكان الهدف من المشروع استرجاع السلم والأمن والاستقرار واستعادة الجزائر لمكانتها الدولية.³

وبهدف تطبيق المشاريع الإصلاحية ذات البعد السياسي والاقتصادي أقام بوتفليقة تحالفات مع أحزاب وطنية على غرار حزب الجبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني وكذلك حركة مجتمع السلم بالإضافة إلى أحزاب أخرى تبنت برنامجه، حيث مهد مسار التوافق السياسي بين الأحزاب السياسية لعودة الاستقرار السياسي لي طرح بعدها المشروع الثاني المتمثل في المصالحة الوطنية الذي وافق عليه الشعب الجزائري بهدف العيش في كنف السلم بين جميع مكوناته.⁴

ومما يجب الإشارة إليه أن التعديلات الدستورية كانت علامة مسجلة عبر المحطات المختلفة لرؤساء الجزائر كنوع من الخصوصية السياسية ، حيث لم يخرج بوتفليقة عن سابقه حيث أقدم على تعديل

¹Mohamed benchicou, **bouteflika une imposture algérienne** (la Algérie: edtion le matin, 2003), p.19.

²Mohamed sifaoui, **bouteflika le roitelet, le megalomane le chef de clan** (france: l'intrigant ..., éditions encre d'orient,2011), p.22.

³Yahia h zoubir, redha m bougherira, op. cit, np.

⁴ محمد بوضياف، مرجع سابق، ص. 230.

الدستور سنة 2008 الذي لم يمرر للموافقة عليه من طرف الشعب واكتفى البرلمان بتصويت عليه، وقد بررت الأحزاب السياسية المساندة له ذلك بضرورة استكمال مسار المصالحة الوطنية.¹ جاء التعديل ليوقف أمام تطبيق التداول السلمي لسلطة ويؤكد معضلة الديمقراطية في الجزائر بعد فتح العهود الرئاسية وبموجب ذلك سمح التعديل بترشح بوتفليقة لعهدات أخرى دون تقييد، كما نصت المادة 77 على تعيين الرئيس للوزير الأول وهو الطرح الذي رأى ضرورة استكمال برنامج الرئيس الذي سطره سنة 1999، كما نص على التعديل وجوبية تعزيز مكانة المرأة² الأمر الذي شكل خطوة إيجابية لتمكين المرأة في الحياة السياسية وإشراكها إلى جانب الرجل بالرغم من الخصوصية الاجتماعية العربية عموما والجزائرية خصوصا في النظر للمرأة بتلك النظرة التقليدية القائمة على أسس الإبعاد والتهميش.

وتميزت العلاقة بين السلطات في فترة بوتفليقة بين 1999 لغاية 2010 بالتبعية نظرا لهامش القوة الدستورية الممنوحة له بالتدخل في مهام السلطة التشريعية من خلال إصدار التشريع بالأوامر رغم موافقة البرلمان عليها، كما حاز أيضا في التعديل على حق حل البرلمان هذا ما جعل الهيئة دائما تحت طائلة التهديد، ومن مظاهر القوة أيضا تقريره للسياسة الخارجية وتوجيهها دون الرجوع إلى أي سلطة معينة.³ وبالتالي عند تقييم التعديل لسنة 2008 نجده كان إمتداد لما سبق مشكلا بذلك النظام الرئاسي كأحد مظاهر الحكم الأمر الذي كان له انعكاس سلبي على الحياة السياسية فيما بعد.

ما يمكن استنتاجه عند الدراسة النظام السياسي الجزائري مند تأسيس الدولة عقب الاستقلال إلى غاية نهاية العهدة الثانية لعبد العزيز بوتفليقة هو أن عملية التأسيس لنظام ديمقراطي شابها العديد من العثرات مرد ذلك لصراع النخب داخل النظام باختلاف تنوعها على السلطة، وهو ما جعل النظام السياسي غير مستقر بفعل ديناميكية القوانين والساتير، الأمر الذي ساهم في سيطرة السلطة التنفيذية على باقي السلطات وجعلها أداة تعكس وجهة نظرها وسياساتها وجعل الحياة السياسية منغلقة بفعل

¹ فاتح خننو، "الإصلاح الدستوري في الجزائر: جدلية التوافق والتعارض بين النصوص القانونية والواقع السياسي"، المجلة الجزائرية لدراسات السياسة، م.4، ع.1 (2017)، ص.121.

² نفسية رزيق، مرجع سابق، ص.158.

³ الطيب بته، "مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري على ضوء الدساتير المتعاقبة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م.6، ع.1 (2021)، ص.551.

حصرها في لاعبين سياسيين معينين شكلت بذلك تراكمات كان لها انعكاس على مجالات أخرى مما أدى إلى ظهور الحركات الاحتجاجية فيما بعد.

المبحث الثالث: توصيف أسباب عملية الإصلاح السياسي في تونس والجزائر وتداعياتها.

لقد تعددت الأسباب لفهم مطالب الحركات الاحتجاجية في المغرب العربي عموما وتونس والجزائر بالتحديد، فالقاسم المشترك بين الشعوب كان البحث عن إصلاحات سياسية عميقة تعكس تطلعاتهم ويكون لهم دورا مهم في عملية التغيير والحرية في تقرير من يحكمهم وفق القواعد الديمقراطية المتعارف عليها، وهو ما جعل الدراسة نتطرق لأسباب التي كانت كفيلة لخروج الشعبين لشارع.

المطلب الأول: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للإصلاح السياسي في تونس والجزائر.

لعبت العوامل الاجتماعية والاقتصادية دورا هاما في تحريك الشعوب بالمنطقة العربية وهو ما جعل تونس والجزائر لا تستثنى منها، فتلك العوامل مست بشكل مباشر حياة الأفراد نظير التأثير الذي أحدثته سواء كان من الناحية الإيجابية أو السلبية، بناء على ذلك نتطرق للدراسة للأسباب الاجتماعية ومن ثم للأسباب الاقتصادية.

أولا- الأسباب الاجتماعية للإصلاح السياسي في تونس والجزائر: تندرج ضمن المسببات الاجتماعية عاملين مهمين يمكن وضعهما على النحو التالي:

1- تأثير الحركات الاحتجاجية.

شكل عام 2011 عاما مفصليا في المنطقة العربية بفعل التأثير الذي أحدثته الحركات الاحتجاجية لكسر قيد الأنظمة التسلطية والانفتاح نحو مزيد من الديمقراطية التي لطالما كانت عصية لسنوات والتي لم تكن مطروحة ضمن أجندتها¹، طرحت العديد من الكتابات التي تطرقت للحركات الاحتجاجية والتي اختلفت توصيفاتها لما حدث في العالم العربي حيث تهاطلت التسميات لظاهرة التي اجتاحت الأنظمة، غير أن تسمية "الربيع العربي" كانت الأكثر تداولاً ومما يجب توضيحه أن مصطلح "الربيع العربي" ارتبط بالوسط الاعلامي، ويعود التوظيف الأول له للكاتب

¹Eva bellin and ohter; edited by clement henry& jang ji-hyang"amodest trnasfomation:political change i, the arab world after the arab spring "the arab spring (usa: Palgrave Macmillan , 2013), p.35.

الأمريكي مارك لينش في مجلة السياسة الخارجية (foreign Policy) ضمن مقال عالج التظاهرات بالوطن العربي مختاراً توقيتاً بالغ الأهمية تزامن مع توهج الحركة الاحتجاجية في تونس.¹ بداية لم يكن أحد يتوقع أحد أن يكون إضرام الشاب محمد البوعزيزي النار في جسده يوم 17 ديسمبر 2010 بمدينة سيدي بوزيد كرد فعل لظلم الذي تعرض له من قبل الإدارة التونسية إزاء قمع نشاطه التجاري إدنا لبداية الحركة الاحتجاجية في تونس²، والتي حاول بن علي بكل جهد لإيقافها وتدراك ما حدث بعد زيارته لبوعزيزي في المستشفى غير أن التراكمات تجاوزت الحدث ولم يعد الأمر تحت السيطرة بعد وفاة الأخير ما أدى لتوسع دائرة المطالب الشعبية فلم تفلح التغييرات الحكومية ولا بعض السياسات المنتهجة لاحتواء الوضع، فقد كانت الوسيلة الأولى لتصدي للمتظاهرين هي استعمال العنف وهو ما كان بالفعل الأمر الذي أدى لحدوث حالة وفيات³. فوق الثورة كان قويا متجاوزا النظام السياسي لأن هدف الثورة كان راديكاليا بحثا عن إيجاد نخبة جديدة غير النخبة الحاكمة الموجودة بناء على عدة منطلقات ساهمت في تفجير الوضع.⁴

لم تكن حادثة البوعزيزي الأولى فعند تتبع مسار الحركات الاحتجاجية نجد هناك الكثير من الاحتجاجات سبقت الثورة لم يحفظ نظام بن علي الدرس منها، ولعل من الأمثلة ما وقع سنة 2008 بمدينة قفصة بعد التلاعب بنتائج مسابقة التوظيف التي نظمتها شركة فسفاط قفصة والتي كان فيها التوظيف مبني على المحسوية، حيث استمرت لمدة طويلة وطالت أعمال العنف المناطق المجاورة لها مثل أم العرائس، المظيلة، زنوش، المتلوي.⁵

إن التأثير الكبير لثورة في نفوس الجماهير دفع بن علي لإعلان حالة الطوارئ في 9 يناير لكن هذا لم يمحط من عزيمية المتظاهرين الذين واصلوا ثورتهم ضد النظام التسلطي مرددين عبارات سياسية قوية

¹ حسن محمد الزين، الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط (بيروت: دار القلم، 2013)، ص. 59.

² Ibrahim fraihat, **unfinished revolution:yemen, libya, and tunisia after the arab spring** (usa: yale university press, 2016), p.58.

³ راغب السرجاني، مرجع سابق، ص. 92.

⁴ أحمد عبد التواب الخطيب، محمود خليفة جودة، الحركات الاجتماعية وثورات الربيع العربي: دراسة الحالة المصرية، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017)، ص. 11.

⁵ الهادي التيمومي، موسوعة الربيع العربي في تونس 2010-2020: 2011 سنة كل المخاطر، ج. 1 (تونس: دار محمد علي لنشر، ط. 2، 2020)، ص. 39.

"DEGAGE" أي "يسقط النظام"، ما ميز الثورة التونسية انتشارها في كافة المدن ووقعها كان ليلا ونهار اجتمعت فيها كل الأطياف التونسية ولعب فيها الإتحاد التونسي لشغل دورا مهما وكان حضور المرأة علامة مسجلة، دفع تلاحم الشعب التونسي بين علي وعائلته للهروب من تونس والتوجه نحو المملكة العربية السعودية بتاريخ 14 يناير 2011. يرتبط هذا التاريخ بنجاح الثورة وفتح المجال أمام الشعوب العربية للتحرر وكسر حالة الجمود وذلك بالخروج لشوارع للمطالبة بالتغيير.²

إن تأثير الحركات الاحتجاجية كان له وقع على الجزائر التي لم تكن بمعزل عما حدث في تونس فقد شهدت هي أيضا ظهور حركة احتجاجية مطلع يناير 2011 بعد شروع الحكومة في زيادة أسعار بعض المواد الاستهلاكية التي جاءت ضمن قانون المالية لتلك السنة مثل الزيت والسكر أسفرت عن مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين توزعت على مناطق الغرب والوسط لتصل فيما بعد لمنطقة القبائل وولايات الشرق الجزائري وشكلت احتجاجات العاصمة استثناء نظرا للظروف الأمنية التي شهدتها من قبل.³ تلك الاحتجاجات لم تشهد مشاركة كبيرة للمتظاهرين مقارنة بتونس بسبب غياب آليات التأطير والتنظيم، هذا الغياب مرده لضعف مستوى الثقافة السياسية للمحتجين الذي شكل عائقا أمام توحيد المطالب وصبها في قالب توافقي واقتصرت على مطالب اجتماعية كتحسين الظروف المعيشية.⁴

غير أن اللحظة الفارقة في تاريخ الجزائر خلال القرن الواحد والعشرين هي تلك الهبة الشعبية التي خرجت فيها مختلف فئات المجتمع الجزائري بتاريخ 22 فيفري سنة 2019 كأحد أشكال الرفض ضد ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة داعية منه العدول عن الأمر، حيث تم اختيار يوم الجمعة لتظاهر باعتباره يوم راحة في الجزائر حتى تتحقق المطالب وعرفت المظاهرات أرقاما قياسية في عدد المتظاهرين.

¹ المرجع نفسه، ص. 55.

² فيصل عبد الغفار، الربيع العربي (الأردن: الجنادر للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 03.

³ عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير 2011 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، فبراير، 2011)، ص. 7-8.

⁴ مباركة سليمان، "أفاق تفعيل الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات، ع. 22 (2016)، ص. 201.

أخذت بعد ذلك المظاهرات مطالب أخرى تمثلت في طلب رحيل النخب الحاكمة ومحاربة كل الأشخاص الذين تبوؤوا المسؤوليات وكانت لهم شبه فساد وتقديمهم للعدالة من أجل محاكمتهم، واستمر الضغط لأسابيع متتالية تبعتها مظاهرات خلال أيام الأسبوع على غرار المظاهرات التي عرفتها مختلف الجامعات الجزائرية حتى تحقق الهدف بعد استقالة الرئيس بوتفليقة في شهر أبريل من ذات السنة، لتنتقل بعدها حملة الاعتقالات مست العديد الشخصيات من سياسيين ورجال أعمال الذين كان لهم تأثير كبير في عملية صنع القرار وكذلك الاستفادة من امتيازات في الاستثمارات والمشاريع.

2- إنتشار ظاهرة البطالة.

تزخر دول المغرب العربي بطبيعة مجتمعتها الذي يغزوه الطابع الشبابي لكن ذلك لم يمنع من وجود تأثيرات سلبية، حيث أدى التزايد الكبير لشباب إلى ظهور أزمة البطالة الناجمة عن عدم توفر مناصب الشغل بسب غياب سياسات تشغيلية الأمر الذي جعلها قوة معطلة.

تونس رغم قلة عدد سكانها عانت من أزمة البطالة طيلة عقود من الزمن فكانت البطالة لا تقتصر على غير المتعلمين بل انضم إليهم خريجو الجامعات، فقد بلغت البطالة سنة 2010 حوالي 14% وبلغ معدل الشباب من المجتمع التونسي ما نسبته 16 % سنة 2010 حيث كانت النسب العالية في المدن الواقعة غربا وجنوبا.¹

أما في الجزائر فقد بلغت نسبة البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء عقب احتجاجات مطلع جانفي 2011 10% وكان لشباب العاطلين الحصة الكبرى، فحسب الديوان شكل حاملي الشهادات نسبة مقدرة 10,8% بالمائة في حين بلغ عدد البطالين دون شهادة حوالي 2,8%.²

ويعد العامل الحاسم في تنامي ظاهرة البطالة هو ذلك التمايز الديمغرافي في تونس والجزائر والفوارق المجتمعية وذلك بسب تركيز بعض النشاطات الاقتصادية ذات الطابع الحيوي في مناطق معينة التي كانت عاملا في تهيمش وإقصاء الشباب، إضافة للانعدام المرافق والخدمات جعلت كثير من المناطق

¹Mongi Boughzala et autre, hafez ghanem editor, "youth employment and economics transtion in tunisia" **the arab spring five years later** (Washington : the brookings institution, 2016), p p. 153-158.

² الديوان الوطني للإحصائيات التونسي، "النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2011"، تاريخ الاطلاع 2023/06/16، على الرابط: <https://www.ons.dz>.

الفصل الثاني: طبيعة النظام السياسي ومسببات الإصلاح السياسي في تونس والجزائر.

يقبع سكانها في دوائر الفقر فعلى سبيل الذكر في تونس نجد أن المدن الغربية والأرياف لم تحظى باهتمام كبير مثل المدن الساحلية، تلك الفوارق دفعت الكثير من الشباب لتبني الخيار الثوري ضد نظام الحكم لحاجتهم لمتطلبات تفتح مجال التوظيف وتساوي بينهم¹. إلى جانب نسب البطالة ثم رصد بعض المظاهر السلبية نجد من بينها إقصاء أصحاب الكفاءات العلمية المنحدرة من المناطق الداخلية من تبوء مناصب عليا بعد الاستحواذ الرهيب عليها من طرف المتمركزين بالمناطق الساحلية الشيء الذي زاد من هوة الاحتقان الاجتماعي².

أما الجزائر من الأسباب التي ساهمت في انتشار ظاهرة البطالة هي أزمة الهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن الكبرى للبحث عن نمط معيشي آخر تتوفر فيه المرافق وفرص العمل، أدى ذلك لوجود اختلال في التوزيع السكاني بين المدن الجزائرية كانت نتائجه تكس الأفراد بأرقام كبيرة داخل المناطق الشمالية إذا ما تم مقارنتها بمناطق الداخلية والجنوب³.

جدول رقم (01): يمثل نسبة البطالة في الجزائر وتونس بين سنتي 2007-2010.

البلد/ السنة	2007	2008	2009	2010
الجزائر	%13,80	%11,30	%10,2	%10,00
تونس	%12,4	%12,4	%13,3	%14,0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات تجميعية.

عند تحليل نسب البطالة قبل الحركات الاحتجاجية يظهر التفاوت النسبي والضعف بين الجزائر وتونس، ما يدفع مباشرة للحديث عن غياب السياسات التشغيلية الناجعة لتقليص من نسب البطالة وكذلك افتقار النظامين التونسي والجزائري لخطط اقتصادية بديلة خارج الاقتصاد الأحادي المبني

¹ بشير رياض، "التفاوت التنموي في تونس .. قبل الثورة وبعدها"، مجلة المستقبل العربي، م.40، ع.468 (2018)، ص.79.

² الأزهر الماجري، الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والاحتواء (تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011)، ص.26.

³ الهواري العابد، أثر إصلاحات سياسات العامة في محاربة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021-2022)، ص.141.

بالدرجة الأولى على الريع البترولي والعائدات التي تقوم على السياحة بتونس ضف إلى ذلك تزايد خريجي الجامعة ساهم باتساع الهوة بين سوق العمل وعدد طالبي العمل.

ثانيا- الأسباب الاقتصادية للإصلاح السياسي في تونس والجزائر.

لقد تزامن وصول بن علي سنة 1987 لسلطة مع سياسة الانفتاح الاقتصادي لتونس القائمة على التحرر الاقتصادي خصوصا بعد الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة، لكن تلك الطفرة لم تدم طويلا فقد شهد الاقتصاد التونسي سنة 2008 تراجعا كبيرا أثر على نسبة النمو الذي لم يتخطى حاجز 3,8%، ومن الأسباب الرئيسية لهذا التراجع هو مخلفات الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة التي اجتاحت أوروبا فكانت لها انعكاساتها سلبية على الاقتصاد التونسي بعد تفاقم الديون الخارجية، كما نجم عن تلك الأزمة زيادة معدلات التضخم وما صاحبه من تأثيرات سلبية على الفرد التونسي بتراجع قدرته الشرائية.² تلك الأزمة أبانت عن ضعف الاقتصاد الذي تحكمت فيه أقلية محيطة بالرئيس بن علي بنسبة بلغت 40% من الاقتصاد التونسي متحكمة في العديد من المجالات الحيوية الموزعة على استيراد السيارات، شبكات الهاتف والإنترنت، ميدان السياحة باعتباره عمود الفقري للاقتصاد التونسي وهذا بناء على دراسة استقصائية قام بها صحفيون تابعون لصحيفة "لوفيقارو le figaro" الفرنسية³، كما جاءت تقارير ويكليكس لتؤكد ذلك بعد أن تم تسريب معلومات من طرف دبلوماسيين أمريكيين عاملين لدى السفارة بتونس بوجود فساد رهيب داخل المحيط الرئاسي المتمثل في النهب الكبير للمال العام عن طريق ممارسات خاصة في البنوك، كما شهدت فترة حكمه أيضا تنامي ظاهرة تبيض الأموال واختلاس الأراضي⁴ دون وجود آليات رقابية تحد من تفشي احتكار الثروة لصالح أقلية تلك الممارسات الجائرة أدت لاحتقان اجتماعي بين مكونات الشعب التونسي.

¹ حمزة بوزيدي، الإستمرارية والتغيير في النظم السياسية المغاربية بعد 2011: دراسة مقارنة بين تونس والجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022/2021)، ص. 203.

² عبد اللطيف حناشي، تونس من الثورة التائهة إلى الإنتقال الديمقراطي العسير (تونس: سوتيميدا للنشر والتوزيع، 2019)، ص. 15.

³ مصعب شنين، مرجع سابق، ص. 108.

⁴ الهادي التيمومي، موسوعة الربيع العربي في تونس 2010-2020، ج. 1، مرجع سابق، ص. 46.

الفصل الثاني: طبيعة النظام السياسي ومسببات الإصلاح السياسي في تونس والجزائر.

ولم تختلف الجزائر عن تونس فقد عرفت هي أيضا انتشار كبير للفساد لدى الأشخاص الرسميين الذين شغلوا مناصب عليا في الدولة إلى جانب رجال الأعمال المقربة من مؤسسة الرئاسة، حيث تم استغلال الوضع الاقتصادي الجيد والمريح جراء مداخيل الكبيرة المحققة من عائدات البترول والغاز للقيام بعملية النهب والسرقة للمال العام بكميات كبيرة تزيد عن ملايين الدولارات على غرار مشروع طريق السيار شرق غرب، قضايا سونطراك، قضايا الخليفة.¹

إن استثناء الفساد في تونس والجزائر بكافة أوصافه وفي جميع الميادين لم يكن قبل الحركة الاحتجاجية بل منذ استرجاع الدولتين لاستقلالهما، وهو ما يعكس غياب آليات الرقابة والمحاسبة بسبب تواطؤ العديد من رجالات الدولة في شبه الفساد مما جعل عملية التصدي له عملية مستبعدة لأن الإقدام على ذلك قد يكن له تأثيرا على النشاطات التي يقومون بها ما جعل تطبيق القوانين حبيسة النص التشريعي دون وجود لها على أرض الواقع.²

-جدول (02): ترتيب الجزائر وتونس حسب مؤشر الفساد CPI بين سنتي 2008-2010.

البلد	السنة	مؤشر CPI	الرتبة	عدد الدول
الجزائر	2008	3,2	92	180
	2009	2,8	111	180
	2010	2,9	110	178
تونس	2008	4,4	62	180
	2009	4,2	65	180
	2010	4,3	66	178

المصدر: 3. CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX.

عند ملاحظة الجدول يتبين أن تونس والجزائر عانت بشكل كبير قبل الحركات الاحتجاجية من تفشي ظاهرة الفساد في جميع القطاعات، فالتقرير الذي تصدره منظمة الدولية لشفافية يتم وفق معايير تضعها المنظمة وتكون الدولة أكثر فسادا عندما يقترب مؤشرها إلى الصفر وتكون أقل فسادا كل ما

¹حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص.206.

²المهراوي العابد، مرجع سابق، ص.138.

³Transpanrcey internaional, CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX, consulte le 17/06/2023, <https://www.transparency.org>.

اقتربت نحو المائة، وهنا تبرز حقيقة لامناص منها هي وجود حلقة متشابكة بين النظامين الاقتصادي التونسي والجزائري الذي شابهما الكثير من الفساد بعد سيطرة لفئة قليلة أوليغاركية إن جاز التعبير كان لها هامش كبير من الامتيازات القانونية والاستثمارات سمح لها بالسيطرة على الثروة، هذا الأمر غدى بشكل كبير في خلق عدائية للمواطن العادي اتجاه النخبة وأصبح يرى الحل الوحيد لاسترجاع قيم المساواة وتقسيم العادل لثروة هو الخروج لتظاهر تعبيرا عن رفضه لأشكال التميز والقهر والمناداة بحاسبة المتسببين بأعمال الفساد ومحاکمتهم.

المطلب الثاني: الأسباب السياسية ودور وسائط التواصل في الإصلاح السياسي في تونس والجزائر.

لم تقف الأسباب عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل هناك أيضا تراكمات سياسية كان لها تأثير كبير في رسم توجهات جديدة للجماهير اتجاه النظامين السياسيين في تونس والجزائر، هذا إلى جانب تأثير وسائط التواصل الاجتماعي وهو ما يتم تناوله فيما يلي:

أولا- الأسباب السياسية للإصلاح السياسي في تونس والجزائر.

تخطى المؤسسات السياسية داخل المجتمعات بأهمية كبيرة بمختلف مستوياتها وتركيباتها، فهي تشكل المركز الرئيسي والموزع للأدوار داخل النظام السياسي، فهي من تقود عملية الإصلاح والتنمية السياسية الهادفة لقيام الحضارات المبنية على الأسس الحديثة، وتشير المؤشرات التي تقيس كفاءة وفعالية المؤسسات مدى توفر هذه الأخيرة على الأساليب الديمقراطية كدورية الانتخابات، موقع الأحزاب في اللعبة السياسية، تفعيل أسس الديمقراطية التشاركية الرامية لفتح المجال أمام الأفراد لصنع القرارات والسياسات عن طريق المجالس المنتخبة.¹

تعد الأسباب وراء تأزم الوضع السياسي في البلدين هو نفسه مآل إليه واقع جل الدول العربية فيما تعلق بافتقار للآلية انتقال السلطة وتداول عليها بطريقة ديمقراطية والتي كان لها الأثر المباشر في ميلاد الحركات الاحتجاجية، حيث ارتبط الحكم بنخب سياسية معينة تحكمت في دواليب السلطة دون إفساح

¹عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: الموارث التاريخية والأسس التوافقية والمحددات التاريخية (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.133.

المجال أم الأحزاب السياسية أو النخب سياسية أخرى لتقلد الحكم¹، هذا ما جعل انتقالها بشكل سلمي وديمقراطي صعب المأمورية لعدم قابلية النخبة الحاكمة بالتفريط في السلطة حيث كانت تنظر لخروجها من السلطة هو بمثابة نهاية نفوذها وتعطل لمشاريعها الاقتصادية.

لم تعرف تونس منذ استقلالها وجود خيارات ديمقراطية على صعيد قيادة الدولة فقد شهدت تداول شخصين لسدة الحكم تقاسمها لمدة 53 سنة تخللتها ايدولوجية واحدة لحزب مهيمن على الساحة السياسية بالرغم من وجود التعددية في عهد بن علي، فالسلطوية في تونس استعملت كافة السبل لتعزيز مكانتها وشرعيتها عبر السيطرة على جميع منافذ التغيير السلمي للحكم وذلك بالتحكم بالعملية الانتخابية في المجمل بتغيير نتائجها وجعلها واجهة براقعة أمام الرأي العام المحلي والدولي تستند عليها لدعم شرعية حكمها.²

وبسبب تلك الممارسات ثم قطع الطريق أمام وجود مشروع بديل بسبب التضييقات التي كانت تتعرض لها الأحزاب السياسية خصوصا منها الشخصيات المحسوبة على التيار الإسلامي، وكذلك المتابعات التي لاحقت الاتحادات الوطنية في مقدمتها الإتحاد التونسي لشغل إضافة للاختراق الأجهزة الأمنية للجمعيات الوطنية وهي عوامل كانت مخالفة لآليات الدستور.³

وفي نفس السياق لم يختلف الحال بالنسبة للجزائر فموضوع تناقل السلطة بطريقة ديمقراطية ظل محل تعثر منذ البواكير الأولى للدولة الجزائرية بعد الاستقلال وذلك بوجود علاقة وطيدة بين العسكري والمدني في فترة الأحادية وإمساك النخبة العسكرية بزمام صناعة القرار السياسي، فبدأ التداول شكل أحد المعوقات السياسية وأحد مكامن الضعف لنظام السياسي الجزائري، فالشرعية حول من يحكم وفق الأساليب الديمقراطية كانت لها تبعات سلبية على مسار الحياة السياسية.⁴ لأن تأشيرة الفوز برئاسة الدولة كانت تخضع لمعايير تضعها نخبة الجيش وفق لتطلعاتها وإستراتيجياتها ومدى توافق الشخص مع توجهاتها.

¹ الهواري بلحاج، "ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها"، مجلة الدراسات الحقوقية، م.9، ع.2 (2022)، ص.482.

² محمد زيتوني، الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية: دراسة حالي تونس ومصر 2011-2014، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018)، ص.174-175.

³ فتحي معيني، مرجع سابق، ص.133.

⁴ نوال بلحربي، طرق إنتقال في النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020)، ص.362.

(03): يمثل طريقة انتقال السلطة في تونس والجزائر.

البلد	الرئيس	طبيعة انتقال السلطة
تونس	الحبيب بورقيبة	بسب مرض
	زين العابدين بن علي	ثورة ضد نظام الحكم
الجزائر	أحمد بن بلة	انقلاب
	هواري بومدين	وفاة
	شاذلي بن جديد	الاستقالة
	محمد بوضياف	الاغتيال
	علي كافي	تعيين
	اليامين زروال	انتخابات
	عبد العزيز بوتفليقة	استقالة

المصدر: من إعداد الطالب.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو تعثر انتقال السلطة في تونس والجزائر قبل الحركة الاحتجاجية مؤكدة سمة واضحة لم تخرج عن الإطار العربي لنخب الحاكمة هو الفشل الذريع في تبني الديمقراطية الحقيقية خصوصا بعد التحول الديمقراطي الذي شهده العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، فالإجراءات بالتحول نحو التعددية الحزبية وغيرها من القيم الغربية كانت مجرد ركب لموجة تغيير كواجهة براقة للخطاب السياسي في البلدين.¹

ثانيا- دور وسائل التواصل الاجتماعي في الدفع بالحركات الاحتجاجية.

أدى التطور المتزايد لثورة المعلومات عبر العالم بحثا عن تطوير مستويات الاتصال بين الأفراد إلى إنشاء فضاءات لتبادل الأفكار والمعتقدات السياسية والاجتماعية، وإذا ثم البحث عن أكبر تجمعات افتراضية للأفراد فلن يكون هناك أفضل من مواقع التواصل الاجتماعي التي شكلت حيزا خصبا لذلك في المنطقة العربية كحالة جديدة واستثنائية قدمت نفسها كمنافس حقيقي للإعلام التقليدي بمختلف

¹ سيد أحمد كبير، مرجع سابق، ص. 276.

أنواعه، حيث شكلت بذلك طفرة جديدة داخل سياق المجتمعات المغاربية بمساهمتها الكبيرة في تغيير النظرة النمطية للمشاهد في اتجاه بعض القضايا والسياسات.¹

أخذت مواقع التواصل الاجتماعي مكانة كبيرة لدى كافة المجتمعات العربية حيث استهدفت بشكل كبير فئة الشباب، فعن طريق مواقع التواصل الاجتماعي ظهرت معضلة الدول العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما ساهمت بدورها بنقل ما يجري في العالم جعلت المواطن العربي يضع مقارنات عما تعيشه المجتمعات الأخرى خصوصا منها المتطورة والتي تعرف مستويات عالية من الرفاه الاجتماعي والدخل الفردي العالي والتي تحوز على ديمقراطيات راسخة منذ مئات السنين تلك العوامل جعلته يتأثر² ما كون له أفكار جديدة أنهت حاجز الخوف الذي كان يمتلكه و غيرت بداخله مفاهيم وتصورات ووسعت بعده الفكري وعرفته بمكان القوة الداخلية التي يتمتع بها.

إن الجزائر وتونس قبل الحركات الاحتجاجية لم يكن يعرفان أي نشاط إعلامي خاص على مستوى القنوات التلفزيونية والإذاعية، فتونس شهدت طيلة عهد بن علي التحكم في كل ما يبث من طرف الإعلام التقليدي الموزع على البث التلفزيوني والإذاعي وكان تحرير أخبارها لا يخرج عن توجهات بن علي، فحتى البث الإذاعي الذي كان يديره القطاع الخاص ملك للمقربين من الرئيس فعلى سبيل المثال إذاعة شمس "FM" كانت تعود ملكيتها لابنة الرئيس سيرين وأيضا إذاعة موزاييك "FM" كانت تحت إشراف صهر الرئيس محمد الماطري³، كما مثل الإعلام الجماهيري منبرا في تونس لنخبة الحاكمة في الدعاية والترويج لسياسات وإبراز النجاحات المحققة قصد الحصول على المزيد من الطاعة وزيادة نطاق التأييد والتفاف الجماهير حول قيادته، وتارة استعمل كأحد أدوات التخويف والترهيب ضد المواطنين التونسيين وضرب المعارضة السياسية ببث مشاهد لمعارضين وذكر محاكمتهم على شاشات التلفاز⁴، وهو

¹Mohamed zayani and ohter," Arab Media, Political Stagnation, and Civil Engagement: Reflections on the Eve of the Arab Spring" **media evolution on the eve of the arab spring**, (New York: palgrave macmillan, 2014) , p.15.

²راندان عاشور عبد العزيز، دور واقع شبكات التواصل الاجتماعي في تدعيم الصورة الإعلامية لرئيس الدولة في ظل إنذاع الثورات العربية (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص. 57.

³فاطمة قوال، مرجع سابق، ص. 107.

⁴ محمد سامي بوراوي، من الاستبداد إلى الثورة: تحليل لفترة حكم بن علي لتونس من منظور علم النفس السياسي (تونس: مكتبة علاء الدين، 2019)، ص ص. 100-101.

حالة مماثلة إذا ثم مقارنة وضع الإعلام في تونس مع الجزائر فهذه الأخيرة عرفت التعدد إلا في الصحافة المكتوبة قبل الحركة الاحتجاجية سنة 2011 بالرغم إقرار التحول الديمقراطي سنة 1989 أما المجال السمعي البصري ظل أحد الأدوات المتحكم فيها والمحتكرة من طرف الدولة.¹ جاءت مواقع التواصل الاجتماعي كرد فعل قوي لحالة الانسداد والاحتكار العمومي والتحكم في المعلومة وحصرها في وجهة النظر نظام بن علي الذي كانت له رقابة شديدة على مقاهي الانترنت ومستخدمي الانترنت في المنازل، حيث ثم اللجوء إلى الفضاء الافتراضي كأحد الوسائل لتعبير عن الرفض والامتناع الكبير للمظاهر السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لتتبلور بعدها أفكار أنتجت مطالب سياسية.² ومن الأشياء الإيجابية لمواقع التواصل في تعاطيها مع الحركات الاحتجاجية مساهمتها في سرعة توثيق الأحداث وعرضها على الشبكة افتراضيا، تلك التوثيقات ساهمت بانتشار الواسع لفكرة الثورة وإسقاط النظام.³

وحدت مجموعة من الشباب الجزائري نفس الشيء الذي لجأت إليه مجموعة الشباب العربي عند قيامها بالحركات الاحتجاجية سنة 2011 باختيار الفايسبوك كوسيلة للتواصل والتأطير وتنظيم شعارات ومواعيد المسيرات وتحسيس الجماهير عبر المنشورات والرسائل الشخصية في الموقع، حيث شكل أنداك الفايسبوك بديلا للتلفزيون العمومي على حد تعبير الصحفي عبد الرحمن سمار⁴، لكن المشكل أنها لم تصل لتعبئة الجماهير بشكل كبير مقارنة بسنة 2019 مع الحراك الشعبي التي عرفت فيه نشاطا غير مسبوق في عملية التعبئة والتغطية لمختلف الأحداث والتعريف بسلمية المطالب على مستوى الداخلي والخارجي.

¹ ياسين ريوح، "النشاط الإعلامي في الجزائر: من الأحادية إلى تحرير القطاع السمعي البصري"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.29 (2017)، ص.270.

² jean pierre filiu, **the arab revolution** (New York, Oxford University Press, 2011), p p. 43-44.

³ الأزهر الماجري، مرجع سابق، ص. 17.

⁴ هشام موفق، "الإنترنت توثق احتجاجات الجزائر"، تاريخ الاطلاع 2023/06/20، على الرابط:

[.https://2u.pw/SIMxxvZo](https://2u.pw/SIMxxvZo)

وبهذا شكلت وسائط التواصل قوة ضاربة هزت أجراء الأنظمة التسلطية وأحدثت حالة من التوتر داخل أركانها بنقل الآراء والتجمعات لرأي العام العالمي بصورة تخلو من أي تعميم أو تزييف للحقائق والمعطيات حتى يسمع صوت الشعوب المضطهدة.¹

ومما سبق شكلت تلك العوامل تراكما أنتج في النهاية لزيادة وعي الجماهير بالتغيير والبدء في علاقة جديدة مع النخب الحاكمة ثم فيها التخلي عن حواجز الخوف ومثلث بذلك انتصارا لشعوب المضطهدة وفاز الشباب فيها خصوصا في تونس الذي أزاح نظام تسلطي دام لعدة سنوات تلاه الشعب الجزائري مؤكداً أن الشعب مصدر جميع السلطات.

المطلب الثالث: ردود الفعل اتجاه الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر.

إن الحركات الاحتجاجية التي عرفتها دول المغرب العربي خصوصا تونس والجزائر لم تبقى حبيسة الشأن المحلي بل اتسع نطاق تأثيرها حيث كان لها صدى ومخرجات من قبل البيئة الخارجية، لأن النظام السياسي لا يمكنه العيش بمعزل عن بيئته الخارجية وفق طرح دايفيد إستون في نموذج النظام، فقد تباينت الآراء والأصداء والتعليقات الرسمية لقادة الدول بما فيها العربية والغربية اتجاه ما حدث.

أولا- رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تكن المرة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية التي تراقب فيها عن كثب من أحداث وتحولات في شرق الأوسط وشمال أفريقيا، فالحالة الفجائية للحركات الاحتجاجية أحدثت تغييرا في المعادلة السياسية للولايات المتحدة باعتبارها فاعلا رئيسيا في حقل العلاقات الدولية، فهي بذلك نظرت للعملية من ناحية التأثير والتأثر ولذلك كانت مواقفها متباينة.²

في الوهلة الأولى مع بداية الثورة التونسية لم تبدي الولايات المتحدة الأمريكية أي موقف رسمي وثابت اتجاه ما حدث أمنيا وسياسيا، غير أن الأحداث المتسارعة لثورة وانتشار صدها العالمي ألقوا بظلالها على مسار العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس، الأمر الذي دفعها لاستدعاء السفير

¹Saba bebawi and ohter, A Shift in Media Power : The Mediated Public Sphere during the 'Arab Spring', **Social Media and the Politics of Reportage The 'Arab Spring** (uk: palgrave macmillan, 2014) ,p.123.

²ناهدة حسين علي الأسدي، ربيع الثورات العربية اسبابه وتحولاته (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014)، ص.32.

التونسي لديها في سابقة أولى كانت مخرجاته حث نظام الحكم لبن علي اختيار الحل العقلاني والتعامل مع الجماهير بنوع من السلمية وأخذ مطالبهم بجدية فالتوجه الأمريكي كان محايدا لكن مع انهيار بن نظام بن علي اتخذت موقف مؤيد لثورة التونسية.¹

غير أن النظرة الأمريكية اختلفت مع الجزائر إذا ما تم مقارنتها بتونس وذلك لعدة اعتبارات، فالجزائر بعد أحداث 2001 والهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت شريكا بارزا مع الغرب في مكافحة الإرهاب هذا للخبرة التاريخية التي تتمتع بها في التعامل مع تلك الظاهرة مما حولها بأن تحظى بمكانة هامة في إستراتيجية الشرق الأوسط وما ميزها أيضا هو عنصر الجذب لكونها لديها مقدرات طبيعية، بالتالي كانت نظرة اتجاه الجزائر بأنها تشكل أحد القوى التي بإمكانها التصدي للإرهاب.² دعى الخطاب الرسمي الأمريكي إلى التعامل بسلمية مع الاحتجاجات سنة 2011 أتبعه زيارة "جون بيرنان" بعد شهور للجزائر وجاءت التقارير الأمريكية باستحالة اندلاع موجة حركة احتجاجية في الوقت الذي تحتاج فيه العديد من الدول العربية لكن جاء في التقرير إمكانية وقوعها في المستقبل³ وهو ما حصل بالفعل بعد قيام الحركات الاحتجاجية سنة 2019 حيث كان الموقف الأمريكي واضحا لعدة اعتبارات سياسية وبدى منحازا للمطالب الجماهير من خلال حث السلطات الجزائرية إلى احترام حق المتظاهرين.

ثانيا-رد الفعل الأوروبي.

أسس التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري بين الإتحاد الاوروي وشمال إفريقيا لعلاقة مبنية على أساس المصالح المشتركة، وبناء على ذلك فالإتحاد الأوربي قدم لتونس كما أسلفت الدراسة الذكر سابقا امتيازات اقتصادية مثل إعفاء بعض السلع التونسية المصدرة للقارة الأوربية من دفع الرسوم الجمركية في مقابل تعزيز نظام حكم بن علي، إضافة إلى وضع اتفاقيات بينهما تقضي بحاربة تدفق

¹عبدالنور ناجي، "موقف القوى الغربية من الحركات الاحتجاجية والثورات الشعبية في المغرب العربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.1 (2011)، ص.36

²عربي بومدين، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول"، مجلة سياسات عربية، ع.25 (2017)، ص.40

³عبدالنور ناجي، "موقف القوى الغربية من الحركات الاحتجاجية والثورات الشعبية في المغرب العربي"، مرجع سابق، ص.36.

الأشخاص من القارة الإفريقية للقارة الأوروبية بطريقة غير نظامية وهو الحال الذي سار مع جميع الدول المغاربية.

لتكشف الثورة التونسية عن مدى ازدواجية التعامل مع الأحداث في الوطن العربي، ففي البداية اتخذت الدول الأوروبية موقفا متأنيا في إطار حسابات خوفا من تعثر مصالحها الاقتصادية، لكن بعد سقوط نظام بن علي اتضحت المواقف البراغماتية الأوروبية في التعاطي مع الثورة التونسية حيث رحبت بما ألت إليه الاوضاع وذلك عبر الدول المحورية لأوروبا مثل فرنسا التي رفضت استقبال بن علي إلى جانب ألمانيا وبريطانيا التي كانت أنداك مشجعتين للانتقال الديمقراطي.¹

أما الجزائر بعد أيام من احتجاجات 2011 كان الموقف الفرنسي إزاء ما حدث قد اتسم بنوع التأييد بطريقة غير مباشرة لنظام السياسي الجزائري بالرغم من الحيادية المعلنة من طرف الجانب الرسمي بعدم جواز الخوض في المسائل المتعلقة بمسائل الغير وفق ما جاء على لسان الناطقة باسم الخارجية الفرنسية "ميشال وليماري"، كما قدم سفير فرنسا بالجزائر تقريرا مفصلا عن الحركات الاحتجاجية في الجزائر أمام البرلمان الفرنسي بأنها لم ترق لمطالب سياسية بل عبرت عن مطالب اجتماعية وأخرى تمس التحسينات الاقتصادية وهو العكس ما حصل في تونس.² أما الموقف الفرنسي اتجاه الحركات الاحتجاجية سنة 2019 اتسم بالترث عبر تتبع ما جرى من تطورات، وقد رأى بأن الجزائريين هم من يقررون مستقبلهم مما دفعه لتأييد إكمال مسار العملية الانتخابية الذي تم تأجيله، أما المفوضية الأوروبية فدعت إلى حماية واحترام حق المتظاهرين في تعبير عن آرائهم.³

مما يكمن ملاحظته من تباينات على مستوى الرسمي للقوى الغربية يجعل التفكير بحزم في الأفكار التي طرحها المفكر نعوم تشومسكي الذي رأى بأن حقوق الإنسان والحريات والقيم الداعية لديمقراطية لا تأخذ بعين الاعتبار من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إذا تضارب ذلك مع مصالحها

¹ خليل سامي أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن، ع.3564، تاريخ الاطلاع 2023/06/23، على الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741>.

² عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص.41.

³ بلال التليدي، "حراك الجزائر وتناقضات الموقف الدولي"، تاريخ الاطلاع 20 مارس 2024، على الرابط: <https://2u.pw/PsrEg9Rw>.

السياسية والاقتصادية¹، فالمتبع لتاريخ مواقف الولايات المتحدة الأمريكية يرى بأنها إذا تساوت مصلحتها مع وجود نظام سلطوي فهو قد يحظى بكثير من الحماية ومن الأمثلة على ذلك دعم نظام الاستبدادي لترويجيلو في جمهورية الدومينكان وكذلك تقديم اليد العون للجيش في عملية الانقلاب في كوبا سنة 1956².

ثالثا-رد فعل روسيا.

اتخذ الموقف الرسمي الروسي نوع من التباين والهدوء في بعض القضايا لعدة اعتبارات نظرا لما تمثله المنطقة العربية الموزعة على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تعد ضمن اجندة روسيا الهامة، فهي كانت داعمة لعملية الاستقرار ضمينا وفق ما تقضيه الحسابات السياسية الداخلية والخارجية، لأن الحسابات الداخلية كانت مخافة من انتقال عاصفة التغيير لأراضيها ومطالبة بعض الأقاليم بالاستقلال عنها وقد نظر الطرف الروسي بأن الثورات جسدت الفشل الأمريكي الذي كان يهدف لنشر الديمقراطية في العالم.

أما في الجانب الخارجي ما تحمله العلاقات التاريخية بين روسيا والمنطقة العربية عموما وخاصة الجزائر وروسيا كشريكين إستراتيجيين في القضايا ذات البعد السياسي والاقتصادي والعسكري وحجم أموال التي تضخ لروسيا جراء التبادلات، هذا ما دفع الطرف الروسي لعدم الاكتراث حول ما حدث في الجزائر سنة 2011 كنوع من التضامن الضمني مع السلطة القائمة معبرة بوضوح عدم التدخل في الشأن الجزائري، في حين أن الثورة التونسية لم تنل ذلك الاهتمام الكبير من قبل صنع القرار في روسيا.³ ومع تطور الأحداث في دول المغرب العربي لم يتغير الموقف الروسي في الحراك الشعبي سنة 2019 حيث دعمت توجهات السلطات الجزائرية من أجل ضمان استقرار البلاد ورأت أن حل الأزمة السياسية يكمن في دفع بالحوار الذي أساسه الاحترام المتبادل للأفكار والآراء السياسية.

¹ وهاب حدرباش، الثورات العربية بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية، اطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017)، ص.166.

² جيمس بتراس، الثورة العربية والثورة المضادة امريكية الصنع، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2012)، ص.16-17.

³ نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمه، "الموقف الروسي من الثورات العربية، الموقف الروسي من الثورات العربية: ليبيا ومصر وسوريا أنموذجا"، مجلة سياسات عربية، ع.12 (2015)، ص.115-116.

رابعاً-رد فعل الجامعة العربية.

لم يكاد ينفك الموقف العربي الصادر عن الجامعة العربية في مستهل انطلاق الحركات الاحتجاجية بالوطن العربي عن الارتباط والصلة الوطيدة بين الانظمة و الجامعة، فالخارجت الأولى لم تولي اهتمام كبير وذلك بعد ما دعى أمينها العام عمرو موسى لحل توافقي يجمع الفرقاء التونسيين لوقف ما يجري هناك.

وبعد ما مضى شهر على انتصار الثورة كان للجامعة رأي مخالف للأول بعد أن عقدت الجامعة لقاءات عاد أمينها العام معلنا المساندة والتضامن مع الشعوب العربية في الدفاع عن مطالبها المشروعة الرامية لرفض كل أشكال النظم الديكتاتورية.¹ وبناء على ذلك رأى الاستاد محمد زيتوني بأن موقف الجامعة العربية اتجاه تونس لم يمكن حازماً نظراً لفجائية الأحداث هذا الامر دفع الجامعة لتعاطي مع موضوع تونس بنوع من التريث وقد صنفه ضمن خانة الحياد السليبي بعدم التدخل في شؤون الداخلية لتونس²، بينما في المقابل اتسمت الكثير من المواقف العربية بالصمت اتجاه الحركات الاحتجاجية في الجزائر سنة 2019 خصوصاً بالنسبة لدول الجوار تونس والمغرب.

- خلاصة الفصل الثاني.

بعد تناول طبيعة النظامين السياسي في تونس والجزائر قبل وقوع الحركة الاحتجاجية مع نهاية سنة 2010 وطبيعة النخب السياسية ومسارات المتعاقبة للحكم خلال مرحلتين الأحادية والتعددية الحزبية، والتي عرفت ممارسات لم تكن عند مستوى التطلعات للجماهير في البلدين تحولت فيما بعد بجملة من التراكمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ألفت بضلالتها على المستوى العلاقة بين النخب والجماهير هذه الأخيرة سارعت للمطالبة بمزيد من الحريات ومستوى تمثيلي يتسم بالديمقراطية دون إقصاء، وبعد الدراسة ثم التوصل لمجموعة الاستنتاجات يمكن وضعها في النقاط التالية:

-اختلفت طبيعة الحركة الاحتجاجية التونسية عن نظيرتها في الجزائر بجانب جوهري أفضى لعملية تحول ديمقراطي انتهت بسقوط النظام السياسي ورحيل النخبة الحاكمة بينما لم تصل الحركة الاحتجاجية

¹ فيصل شلال عباس المهداوي، "موقف جامعة الدول العربية من ثورات العربي في شمال أفريقيا"، مجلة الأستاذ الباحث للعلوم الانسانية والاجتماعية، م.2018، ع.225، ص.81.

² محمد زيتوني، "موقف المنظمات الدولية الحكومية من قضايا التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية بعد الربيع"، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية، م.2019، ع.2، ص.2149.

في الجزائر لحد الثورة وهذا ناتج لعدم تصاعد ضغط الحركة الاحتجاجية لحد المطالبة بتغيير الجدري لنظام بحيث لم يكن هناك انتشار كبير للعنف عكس تونس التي سقطت فيها بعض الوفيات.

-اختلفت الحركة الاحتجاجية في تونس والجزائر في عامل المدة فالأولى دامت لمدة سبعة وعشرين يوما بينما الثانية لم تدوم أكثر من عشر أيام أما الحركة الاحتجاجية لسنة 2019 امتدت لعدد من الأسابيع أما النقطة الجوهرية لنظام السياسي الجزائري تتمثل في خبرته في التعامل مع الحركة الاحتجاجية وذلك راجع لنسق الذاكرة التي يتمتع بها.

-شكلت الحركة الاحتجاجية في تونس والجزائر بوادر التغيير في العالم العربي عموما وبداية التغيير السياسي في شمال إفريقيا إذا انتقل تأثيرها لكل من ليبيا ومصر والمغرب ليتم التحول فيما بعد لمشرق العربي وسوريا والخليج العربي البحرين واليمن.

- إن طبيعة الثقافة السياسية والوعي السياسي في تونس تميز بنوع من النضج والاستثناء في الوطن العربي وذلك بسبب وجود شباب أطر عملية الثورة هذا ما ساعد بشكل كبير في تلاحم كافة شرائح المجتمع التونسي في تجميع المطالب والتسويق لها لدى الرأي العام المحلي وكذا أمام الرأي العام الدولي.

- إن من بين نقاط التلاقي والتقاطع بين الحركة الاحتجاجية في تونس والجزائر أنها أبانت عن حقيقة الانغلاق المجتمعي وانسداد الأفق للمشاركة السياسية للأفراد داخل المؤسسات السياسية والتوق الكبير للجماهير لرؤية تحب جديدة تحكمها.

- شكلت الاحتجاجات في تونس والجزائر نتاجا لفشل النخب الحاكمة في تطبيق آليات الحكم الديمقراطي والدفع بالبرامج التنموية لهوض الاقتصادي، فالطفرة الاقتصادية التي شهدتها الدولتين عبر مراحل زمنية متفاوتة اقتطفت ثمارها فئات محيطة بدواليب السلطة في البلدين مما جعلها فئة متحكمة في الثروة هذا ساهم في زيادة الاحتقان الاجتماعي الذي كان تأثيره واضحا في الاحتجاجات.

الفصل الثالث

واقع الإصلاح السياسي في

تونس والجزائر وتأثيره على

التنمية السياسية

لقد عرفت تونس والجزائر على غرار دول المغرب العربي عمليات الإصلاح السياسي بدأت مع سنة 2011 نظرا بجملة التحولات التي مست الأنظمة السياسية العربية، انطلاقا من ذلك تخوض الدراسة في الفصل الثالث الإصلاحات السياسية في تونس والجزائر في الفترة الممتدة بين 2011 و2023 بناء على مؤشرات التنمية السياسية لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف والنقاط المشتركة بين البلدين.

جاءت هندسة الفصل من ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول الإصلاح المؤسسي والقانوني في تونس والجزائر بداية بالتطرق للمرحلة الإنتقالية في البلدين، ومن ثم التعرض لحدود التوافق في الهندسة الدستورية وظروف صياغتها والوقوف على مخرجاتها وذلك بالتعريج على مسألة الفصل بين السلطات والحقوق والحريات، فيما يعالج المبحث الثاني تأثير عملية الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية من خلال التطرق للأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإعلام وكذلك مساهمتهم في عملية التنمية السياسية بالإضافة لتطرق للتمكين السياسي للمرأة في تونس والجزائر، أما المبحث الثالث تعالج فيه الدراسة الانتخابات باعتبارها أحد الوسائل لتحقيق التنمية السياسية وذلك بالتطرق للجوانب المهمة في العملية الانتخابية بدءا بدراسة القوانين المنظمة للانتخابات وكذلك طبيعة النظام الانتخابي المعمول به في تونس والجزائر بالإضافة للإدارة الانتخابية وعلاقتها بتكريس العدل والمساواة أما المطلب الأخير نتطرق الدراسة فيه لتأثير الإصلاح السياسي على ديمقراطية العملية الانتخابية سواء على بالنسبة الأحزاب السياسية أو فيما يتعلق بالمشاركة العامة وذلك من خلال التطرق للانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس والجزائر.

المبحث الأول: الإصلاح المؤسسي والدستوري في تونس والجزائر.

عادة ما تمر الدول التي تعرف تغييرات على مستوى الحكم بمجموعة إجراءات من أجل تحسين أوضاعها ومما لاشك فيه إن الإصلاحات الدستورية والمؤسسية هي من تتقدم تلك الإجراءات، وعلى هذا الأساس لم تخرج تونس والجزائر عن تلك القاعدة ما استدعى لتطرق لها في هذه الدراسة.

المطلب الأول: إدارة المرحلة الإنتقالية في تونس والجزائر.

أنجبت مغادرة زين العابدين بن علي للبلاد حالة شغور لمنصب رئيس الجمهورية حيث في خضم ذلك أعلن الوزير الأول في حكومة الرئيس بن علي محمد الغنوشي رئاسته لدولة بصفة مؤقتة وفق ما يقتضيه الفصل 56 من الدستور في ظل غياب الأثر القانوني لذلك المتمثل في عدم تفويض سلطته للغنوشي هذا ما فع بالأخير للاتحاق بالقصر الرئاسي لمباشرة مهامه ريثما يفصل المجلس الدستوري بحالة الشغور.¹

دفع الإجراء الذي أقدم عليه محمد الغنوشي حالة من الإستنفار والغضب وسط المعارضة السياسية، كما دفع بعض الخبراء في مجال القانون لوصفه بأنه سلوك هدفه الاستيلاء على السلطة وإجراء لا ينطبق مع نص الدستور كونه متعلق بشغور وقتي مما قد يفتح باب العودة لرئيس المخلوع زين العابدين بن علي²، حيث الفصل 56 من الدستور لم يكن يمثل البتة الوضع السائد نظرا لطريقة التي ترك بها بن علي السلطة فهو تخلى عنها بموجب ضغط الشارع ولم تتم بصفة إرادية تاركا بموجبها السلطة دون تفويض لوزيره الأول.³

وبعد الضغط الكبير تدارك المجلس الدستوري التونسي الأمر خشية أن يتفاقم الوضع وذلك بالعودة لتطبيق الفصل 57 من الدستور الذي نص في حالة الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية تسند رئاسة الدولة لرئيس مجلس النواب، وبمقتضى النص الدستوري تولى فؤاد المبرع رئاسة الدولة ليقوم هذا الأخير وفق الصلاحيات المخولة له بتكليف محمد الغنوشي بتشكيل حكومته ريثما يتم التحضير

¹ محمد الطيب اليوسفي، دولة الغنيمية: من سقوط بن علي إلى مآزق الإنتقال الديمقراطي (تونس): PR FACTORY-LEADERS، (2023)، ص.93.

² محمد زيتوني، إدارة المرحلة الإنتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس ومصر 2011-2014 دراسة مقارنة (تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2021)، ص.22.

³ الأزهري الماجري، مرجع سابق، ص.103.

لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في الأجل التي يحددها الدستور والمقدرة بستين يوم من تاريخ الشغور النهائي.¹

وبعد المشاورات السياسية التي أجراها الوزير الأول محمد الغنوشي قدم أعضاء حكومته بتاريخ 17 يناير 2011 ضمت بعض الوجوه من المعارضة السياسية، كما أطلق جملة من الوعود التي من شأنها أن تعيد الأمن والاستقرار للبلد، كما حرص أيضا على الالتزام بإطلاق سراح سجناء الرأي والعمل على تكوين لجان تحقيق ضد أعمال الفساد في حكم الرئيس بن علي والمتورطين بأعمال عنف ضد المتظاهرين المدنيين²، لتمثل تلك الإجراءات محاولة لإعادة الشرعية من جديد للمؤسسة التنفيذية بعد أن فقدتها وذلك من أجل كسب تأييد الجماهير الغاضبة.

لكن حكومة محمد الغنوشي المعينة شابهها الكثير من النقد بوجود حقائب وزارية ضمت عناصر محسوبة على النظام القديم من الحزب الدستوري الأمر الذي أثار حفيظة بعض أحزاب المعارضة بعد التعبير عن رفضها الدخول في حكومة ائتلافية بدعوى ذلك يمثل استمرار الوضع على ما كان في السابق، كما رأت أن توظيف بعض وجوه المعارضة كان الهدف منه كسب الوقت لتحكم في الشارع كحل ظرفي³ هذا ما دفع المعارضة لدعوة لفك الارتباط مع حقبة بن علي سواء من أشخاص وممارسات حيث نجد ممن أصروا على ذلك مصطفى بن جعفر.

غير أن حكومة الغنوشي الأولى لم تعرف الاستقرار بسبب الرفض الكبير من طرف عامة الشعب التونسي حيث أسفر ذلك عن قيام تظاهرات القصبية أين يوجد مقر الحكومة، فالأحداث المتسارعة عجلت برحيلها حيث تم الإعلان في 28 يناير عن إنشاء حكومة جديدة أشرف عليها نفس الشخص⁴ إلا أن حكومة الثانية لم تنجح في التحكم بالوضع لتعود الحركة الاحتجاجية بقوة تزامن ذلك مع انطلاق احتجاجات القصبية 2 التي تجتمع فيها قرابة 30000 محتج، ضمت مختلف شرائح الناشطة في الساحة

¹ الهادي التيمومي، موسوعة الربيع العربي في تونس 2010-2020، ج.1، مرجع سابق، ص. 89.

² عبد القادر عباسي، "مصطفى مرضي، النخبة السياسية ودورها في الإصلاح السياسي في الوطن العربي" تونس نموذجا 2010-2014"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، ع.10 (جوان 2018)، ص. 883.

³ فانسون جيسار، مصطفى بن جعفر الطريق العسير نحو الديمقراطية (تونس: دار بوجميل للطباعة والنشر، 2014)، ص. 131.

⁴ محمد الطيب اليوسفي، مرجع سابق، ص. 106-108.

التونسية والتي مارست ضغط هائل عليها مكثها في الأخير بدفع الوزير الغنوشي للاستقالة في 27 فيفري 2011،¹ حيث شكل رفض حكومتين للغنوشي تعبيراً جاداً عن إرادة الشعب بإحداث تحول ديمقراطي والقطيعة النهائية مع النظام القديم.

وعلى إثر استقالة الغنوشي تم تعيين الباجي قايد السبسي وزيراً أولاً نظير ما يتمتع به من خبرات في دواليب النظام السياسي التونسي وذلك بهدف استرجاع مسار المؤسسات السياسية والسعي نحو اختيار أشخاص غير متحيزين لقيادة المرحلة الانتقالية²، وشكل تعيين الباجي قايد السبسي حدثاً غير متوقعا بالنسبة للمواطنين التونسيين الذين كانوا يطالبون بفتح المجال أمام ظهور أسماء جديدة في الحكومة³، وبعد تعيينه أعرب الباجي عن عدم نيته الترشح لمجلس التأسيسي وأن حقبته لا تدعو لاستعمال القوة ضد المتظاهرين كرسائل طمأينة⁴، غير أن الوزير الأول لم يعلق قرار حالة الطوارئ بل استمر الأمر على نفس النهج وأصر على إعداد دستور جديد لتونس بعد انتخاب المجلس التأسيسي⁵. وتلبية للمطالب ثم حل الحزب الدستوري التونسي الذي ارتبطت به المأساة السياسية وبهدف إحداث القطيعة مع النظام السابق ثم إلغاء بالعمل بالدستور التونسي⁶.

إن الوزير المعين كان فاهماً لتطلعات الشعب التونسي حيث أتت التغييرات السياسية المستمرة كاستجابة للمطالب الملحة لمتظاهرين في القصبة وذلك بعد توصيته أعلن الرئيس المؤقت حل مجلس النواب والمستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحويل صلاحيات الكّاب العامون أو المكلفون

¹ ريكى هوستروب هوجبول وأخرون، الحوار الوطني في تونس عام 2013 (ألمانيا: برفوغ فونداشن، 2017)، ص 14.

² المولودي الأحمر، "خصائص الإنتقال الديمقراطي في تونس: راديكالية ناعمة قد تنتهي بالتوافق"، الحوار المتمدن، ع 4012، تاريخ الإطلاع 07/4 /2023، على الرابط: bit.ly/4aOHfrw.

³ الأزهر المجري، مرجع سابق، ص 135.

⁴ فانون جيسار، مرجع سابق، ص 135.

⁵ الهادي التيمومي، موسوعة الربيع العربي في تونس 2010-2020، ج.1، مرجع سابق، ص 104.

⁶ محمد زيتوني، إدارة المرحلة الانتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس 2011-2014، مرجع سابق، ص 24.

بالأمور ذات الطابع الإداري والمالي لتصرف في أمورها.¹ لتدخل تونس مرحلة التحول الديمقراطي والتي لا يمكن التطرق إليها دون الخوض في أهم محطة من محطات التي لعبت دورا أساسيا وكبيرا في رسم طريق الانفراج السياسي وبعث المؤسسات من جديد رغم ما أحدث حولها من لغط، وذلك بالحديث عن الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.² والصلاحيات التي أنيطت لها لسد الفراغ المؤسسي إضافة لانتخابات المجلس التأسيسي.

أولا- الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

لم يكن تأسيس هذه الهيئة وليد الصدفة بل كان نتاجا لجملة من التراكمات خصوصا بعد تأسيس لجان على غرار مجلس حماية الثورة الذي نشأ خارج الدستور والذي احتوت تركيبته على شخصيات بارزة وأحزاب سياسية سعت لتحمل المسؤولية كطرف رئيسي لإدارة المرحلة الانتقالية،³ ولجنة متعلقة بالإصلاح السياسي تأسست في حكومة محمد الغنوشي أنشئت لقيادة عملية الإصلاح السياسي والنظر في القضايا المتعلقة بالشق القانوني، كما تم تأسيس لجنة تحقيق في عملية نهب الثروة خلال فترة الرئيس السابق زين العابدين بن علي والتحقيق أيضا في مقتل المتظاهرين.⁴

ليتم في الأخير التأسيس بنص القانون على الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي باعتبارها هيئة مستقلة لا تخضع لأي تدخل من جهة معينة، تكونت من رئيس ونائب رئيس إلى جانب مجلس يضم شخصيات حزبية وقيادي الجمعيات والمنظمات الفاعلة التي كان الفضل في مرحلة الثورة بالإضافة لناطق رسمي لها ومقرر عام.

أعطيت للهيئة صلاحيات وفق ما أقره الفصل الثاني من المرسوم المنظم لها بأنها هيئة مكلفة باقتراح التشريعات التي لها علاقة بتنظيم الحياة السياسية ولعب الدور الجوهري المنوط لها في تحقيق

¹ الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 14 لسنة 2011 مؤرخ 23 مارس 2011 متعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، ر.ع، 20، 25 مارس 2011.

² محمد زيتوني، إدارة المرحلة الانتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس 2011-2014، مرجع سابق، ص.25.

³ محمد رضا الطيار، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية العربية في العالم العربي (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص.96.

⁴ محمد زيتوني، إدارة المرحلة الانتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس 2011-2014، مرجع سابق، ص.26.

أهداف الذي من أجلها ثار الشعب التونسي وإتباع المسار الديمقراطي للخروج من المرحلة الانتقالية والدخول في مرحلة الجمهورية الجديدة¹، أسندت رئاسة هذه الهيئة لعياض ابن عاشور²، فيما ترأس اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق ومحاربة الرشوة والفساد عبد الفتاح عمر³، وكلف سمير بودربالة بالإشراف على اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق والتجاوزات المسجلة بين الفترة الممتدة بين 17 ديسمبر 2010 لغاية نهاية سريان العمل بهذه اللجنة⁴. ومما يجب الإشارة إليه أن هذه الهيئة نجدها قد لعبت دورا هاما في إبداء الرأي والاقتراحات لتشريع القوانين للحكومة التونسية بعد حل البرلمان بغرفتيه حيث كانت لها الفضل في صدور أول قانون انتخابي بعد الثورة.⁵

ثانيا- انتخابات المجلس التأسيسي.

دفعت الصراعات السياسية وحلول الشك داخل الوسط السياسي بالرئيس المؤقت فؤاد المبزع لقطع الطريق أمام المتربصين من النظام القديم لتوقع من جديد مؤكدا عدم وجود بيئة مناسبة لإقامة انتخابات في ظل دستور 1959، كما حرص في خطابه على ضرورة توفر قوانين وهيئة مستقلة لإجراء الانتخابات تلك المعطيات دفعت لتأجيلها إلى غاية 23 أكتوبر 2011.⁶

شكلت انتخابات المجلس التأسيسي في تونس عملية بالغة الأهمية للانتقال من النظام القديم نحو معالم النظام الجديد، حيث كانت ضرورة حتمية انتخاب مجلس تعطى له صلاحيات تشريعية وبالدرجة

¹ الجمهورية التونسية، المرسوم رقم 6 سنة 2011، مؤرخ 18 فيفري 2011 متعلق بإحداث هيئة عليا لتحقيق اهداف الثورة، ر. ر، ع. 13، 1 مارس 2011، ص. 200.

² الجمهورية التونسية، أمر عدد 234 لسنة 2011 مؤرخ 19 فيفري 2011، المتعلق بتسمية عياض ابن عاشور رئيسا للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، ر. ر، ع. 14، 4 مارس 2011، ص. 233.

³ محمد رضا الطيار، مرجع سابق، ص. 97.

⁴ الجمهورية التونسية، أمر عدد 236 لسنة 2011، مؤرخ 19 فيفري 2011 متعلق بتعيين سمير بودربالة للجنة لاستقصاء الحقائق والتجاوزات، ر. ر، ع. 14، 4 مارس 2011.

⁵ سهام زروال، الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص. 175.

⁶ فتحي معيني، مرجع سابق، ص. 150.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

الأولى إسناده مهمة صياغة دستور جديد،¹ وقد بلغ عدد أعضاء المجلس التأسيسي 217 عضوا منتخبتين انتخاب عام حر ومباشر من بين القوائم المرشحة.²

شكل توافد المرشحين فيها علامة مسجلة وهو دليل على حالة الإقصاء الذي كان سائد من قبل وأيضا على رغبة المواطن التونسي في إجراء انتخابات بطريقة ديمقراطية يعبر فيها عن خياراته دون وصاية أو مصادرة لحقه الديمقراطي بالتزوير، نجحت الانتخابات التأسيسية بسبب تضافر الجهود بين المواطنين والنخبة الحاكمة ما سهل الأمر لبناء أول صرح مؤسسي ديمقراطي بعد الثورة التونسية.³ حيث بلغ عدد القوائم المقدمة لانتخابات المجلس 1624 قائمة، تم قبول 1516 في المقابل تم رفض 108 قائمة، شكلت القوائم المستقلة علامة مميزة في الانتخابات بعد أن بلغت مشاركتها 40%.⁴

. جدول رقم (04) نسبة المشاركة العامة في انتخابات المجلس التأسيسي في تونس 2011.

8289924	عدد الناخبين المسجلين
4308888	عدد المصوتين
4053148	عدد الأصوات الصحيحة
155911	عدد الأوراق الملغاة
99829	عدد الأوراق البيضاء
45 بالمائة	نسبة الناخبين
52 بالمائة	نسبة المشاركة

المصدر: عبد اللطيف الحناشي تونس من الثورة النائية إلى الانتقال الديمقراطي العسير، ص 81.

¹ عزيزة علوي، أثر التحولات السياسية على الاستقرار السياسي في مصر وتونس بعد 2011، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021/2022)، ص 189.

² محمد زيتوني، إدارة المرحلة الانتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس ومصر 2011-2014، مرجع سابق، ص 30.

³ فاطمة قوال، مرجع سابق، ص 78.

⁴ الحسين لرقط، مرجع سابق، ص 214.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

جدول رقم (05): النتائج النهائية لانتخابات المجلس التأسيسي بتونس 2011.

عدد المقاعد	إسم الحزب / القائمة المستقلة
89	حركة النهضة
29	المؤتمر من أجل الجمهورية
26	العريضة الشعبية
20	حزب التكامل
16	الحزب الديمقراطي التقدمي
5	القطب الديمقراطي الحداثي
5	حزب المبادرة
4	حزب أفاق تونس
3	البديل الثوري
مقعدين لكل قائمة	حركة الشعب
	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
مقعد لكل قائمة	الحزب الليبرالي المغاربي/حزب العدالة والمساواة /حزب النضال التقدمي/الحزب الدستوري الجديد/حزب الأمة الديمقراطي الاجتماعي/حزب الأمة الثقافي الوحدوي، الاتحاد الوطني الحر/ صوت المستقبل، المستقل/من أجل جبهة وطنية، الامل/الوفاء/النضال الاجتماعي/العدالة/الوفاء لشهداء

المصدر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ع.14 بتاريخ 21 فيفري 2012، ص.588.

عند قراءة نتائج انتخابات المجلس التأسيسي يتضح حصول حركة النهضة الحزب الممثل لتيار الإسلامي على أكبر عدد من المقاعد وهي المرة الأولى في تاريخ تونس لتتغير بذلك الخارطة السياسية والحزبية في أول انتخابات بعد الثورة، كما سجلت القوائم المستقلة نتائج جيدة بحصولها على 26 مقعدا محتملة بذلك المرتبة الثالثة، بينما لم تحصل الأحزاب اليسارية والعلمانية على النتائج المرجوة نظرا لتاريخها النضالي.

في الوقت الذي كانت تعيش فيه تونس عملية تحول ديمقراطي والانتقال لمعالم نظام سياسي جديد والتأسيس لجمهورية ثانية كما هو الحال في دول الجوار على غرار ليبيا ذلك الوضع كان له تأثير كبير على الجزائر بالنظر للمجريات والتحويلات الكبرى داخل الوطن العربي بصفة عامة، حيث دفعت تلك الأحداث الجزائر لإطلاق ورشة للإصلاحات السياسية نكحوة استباقية سنة 2011¹ تجنبا لأي انفلات أمني من شأنه أن يؤدي للفوضى ويدخل البلد في مرحلة العنف، لكن ما حدث في تونس من تغيير راديكالي أزاح نظام بن علي بفعل ثوري اختلف ما وقع في الجزائر خلال المرحلتين الأولى سنة 2011 والثانية سنة 2019.

بعد مدة زمنية من احتجاجات يناير 2011 خاطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الشعب الجزائري في أبريل 2011 معلنا عن إجراء جملة من الإصلاحات السياسية ترمي لإحداث تغييرات على مستويات عدة، وقد كلف بوتفليقة لجنة حوار برئاسة عبد القار بن صالح للتشاور والتباحث مع الفاعلين في الحياة السياسية قصد مواكبة التغييرات الحاصلة على المستوى الداخلي أو على المستوى القطر العربي²، وفي هذا الصدد طرح التيار المساند لسلطة بأن الإصلاحات ستكون مشابهة لما وقع سنة 1988 لأنها ستمس العديد من القوانين³. لتقابل بالتشكيك من طرف الأحزاب السياسية المعارضة حيث ذهب حزب القوى الاشتراكية على سبيل المثال إلى رفض اقتراح السلطة لدخول في مشاورات

¹عمراني كربول، مسلم باب عربي، "أبعاد تحقيق المواطنة على ضوء المبادرة الإصلاحية الجديدة في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، ع.12 (ديسمبر 2018)، ص.391.

²عمر طيب بوجلال، مرجع سابق، ص.132.

³عابد شارف، "تجربة الإصلاح في الجزائر.. درس إجهاض الديمقراطية"، تاريخ الاطلاع 2023/07/07، على الرابط:

[.bit.ly/4bdrhXU](https://bit.ly/4bdrhXU)

سياسية معتبرا إياها مهزلة سياسية بكل ما تحمل الكلمة من معنى وشكك الحزب في نية الإصلاحات السياسية معتقدا أنها جاءت ذات صبغة أمنية خوفا من وصول العنف للبلد.¹

بعد نهاية المشاورات وصلت اللجنة المكلفة إلى إعداد حصيلة مكونة من 76 صفحة إلى جانب ملحق مكون من 32 صفحة، كما أكدت اللجنة على أنها عملت بشكل حيادي من أجل إيصال الآراء والانشغالات لرئيس الجمهورية، هذا الأخير بعد الاطلاع على التقرير النهائي وضع مخطط لعملية الإصلاح السياسي بدءا بمعالجة وتنقيح القوانين العضوية من قبل لجنة مؤلفة من خبراء القانون الدستوري.² بهدف عرضها على البرلمان من أجل المصادقة عليها وبداية العمل بها.

ما يمكن استنتاجه من المشاورات السياسية أنها لم تفتح الباب لنقاش وطني جاد للوصول لورشة إصلاحات توافقية ترضي المعارضة والنخبة الحاكمة بل كانت جلسات استماع ذلك بسبب اللجنة التشاورية الذي اقتصر دورها على نقل الانشغالات وآراء المشاركين لرئيس فقط³، كما أنه من بين الدوافع التي كانت وراء الإسراع في عملية الإصلاح السياسي هي قطع الطريق أمام التنسيق الوطنية للتغيير والديمقراطية التي نادى لتغيير السلمي، حيث لم تتوقف بالرغم من توقف الحركات الاحتجاجية مستغلة بذلك الظروف الإقليمية وما نتج عنها.⁴ وعقب الاحتجاجات وبضغط من التنسيقية سألته الذكر قام رئيس الجمهورية بإعلان عن رفع حالة الطوارئ بعد إلغاء المرسوم التشريعي 93-02⁵ الذي دخل حيز التنفيذ بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992.

خرجت حزمة الإصلاحات السياسية الأولى على شكل جملة القوانين صادقت عليها السلطة التشريعية بعد شد وجذب بين أطراف السلطة والمعارضة شملت قانون الانتخابات 01-12، قانون

¹ فتحي بولعاس، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.35 (2012)، ص.19.

² حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص.279.

³ علاء الدين فرحات، عادل جارش، "الإصلاح السياسي في الجزائر: دراسة في المعوقات والأفاق"، مجلة الفكر، م.11، ع.2 (2016)، ص.82.

⁴ سعيد بوسبعين، جدلية الحركة الاحتجاجية والسياسة العامة في الجزائر من 1999 إلى 2011، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015)، ص.189.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر 01-11 المتضمن رفع حالة الطوارئ، ج.ر، ع.12، 23 فيفري 2011، ص.3.

الإعلام 05-12، قانون المنظم للجمعيات 12-06 والأحزاب السياسية 04-12 وقانون متعلق بزيادة حصص المرأة في المجالس المنتخبة 03-12، إلى جاني قانوني البلدية والولاية وقانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية¹، بيد أن تلك الإصلاحات لم تتمكن طويلا نظرا لتعثرها بسبب تراجع مستويات الديمقراطية التشاركية وتدمير المعارضة من عمليات التزوير في الانتخابات إلى جانب احتكار السلطة من طرف النخبة الحاكمة، دفعت تلك الممارسات لدخول الجزائر في مرحلة انتقالية إن جاز التعبير عنها مما جعل هناك مرحلة ثانية من الإصلاح السياسي اختلفت عن الأولى حيث حملت مطالب سياسية في مقدمتها رحيل بوتفليقة وإحداث القطيعة مع حقبة.

غير أن الوقائع اختلفت وتغيرت مع الحراك الشعبي بعد عدول عبد العزيز بوتفليقة عن الترشح واستقالته فيما بعد وتصويت البرلمان على حالة الشغور في 9 أبريل وتولي بن صالح رئاسة الدولة بصفة مؤقتة وفق الدستور لمدة 90 يوما، هذه المرحلة دفعت إلى بث شرح بين أوساط السياسيين وعامة الجماهير حول كيفية التعاطي مع الوضع الراهن، فالبعض منهم رأى ضرورة إقامة مرحلة بما يتماشى مع المعطى الدستوري وهذا ما أكدته مؤسسة الجيش في المقابل نجد الطرح الذي شكك في العملية السياسية معتبرا أن هذا التوجه ليس كافيا لحل الأزمة السياسية.²

طرح أنصار الحل الدستوري الالتزام بما جاء في الدستور والمرحلة الانتقالية تكون بعد الانتخابات الرئاسية يقودها الرئيس المنتخب الذي لديه الصلاحيات والإجماع والتزكية من طرف الشعب للقيام بعملية الإصلاح السياسي وفق ما تنص عليه قوانين الجمهورية واعتبروا أن المرحلة الانتقالية قبل الانتخابات ما هي إلا خطر من شأنه أن يهدم أسس النظام السياسي واضعين عديد الأسئلة من بينها كيف يتم تعيين أعضاء المجلس التأسيسي؟ وهل كل عضو معين سيكون له الرضى من طرف الجماهير؟ في حين طرح أنصار المجلس التأسيسي (الحل السياسي) العودة إلى نقطة الصفر والذهاب لانتخاب مجلس تأسيسي يؤسس لجمهورية جديدة وحديثة يتبنى المجلس من خلالها صياغة دستور توافقي، كما اعتبروا بقاء الوضع على حاله وفق وجهة نظرهم سيعيد إنتاج النظام من جديد الأمر الذي يؤدي لتميع

¹ حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص 279.

² سماعين جلة، "تقاطعات التغيير السياسي في الجزائر والمصالح الإقليمية للدول الكبرى"، مجلة السياسة الدولية، تاريخ

الاطلاع 2023/07/16، على الرابط: bit.ly/3QnsyDP.

عملية التغيير المنشودة، ونجد من بين أنصار هذا الطرح الكلفة السياسية المنضوية تحت البديل الديمقراطي.¹ وازداد هذا الطرح مع تأجيل الانتخابات الرئاسية من قبل المجلس الدستوري في جويلية 2019 بعد رفض ملفات بعض المرشحين، الأمر الذي دفع المجلس لتمديد فترة الرئيس المؤقت إلى غاية إقامة الانتخابات كونه هو من يقوم باستدعاء الهيئة الناخبة²، هذا الإجراء لقي معارضة شديدة باعتباره منافي لدستور.

لكن مع مرور الوقت سرعان ما تبددت تلك الأفكار ليم العدول عنها، بعد أن قامت المعارضة السياسية بالدعوة لعقد ندوة الحوار الوطني بين الأحزاب السياسية حضرت فيها بعض الشخصيات الوطنية إلى جانب تشكيلات المجتمع المدني كانت مخرجاتها اختيار المسار الدستوري حيث توحدت من خلالها الرؤى بضرورة انتخابات رئاسية تشرف عليها هيئة انتخابية مستقلة محايدة لا تخضع لأي طرف.³ دفعت الصراعات السياسية بالرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح لإطلاق هيئة للحوار والوساطة ترأسها كريم يونس إضافة لفريق لمعالجة الأزمة السياسية ضم فاعلين في الساحة السياسية من أجل التشاور حول كيفية التخطيط لإقامة انتخابات رئاسية، حيث عملت الهيئة لقاءات مكثفة مع 23 حزبا معتمدا و567 مشارك⁴، وتلقت اللجنة انتقادات من طرف المعارضين لسلطة الذين شككوا في قدرتها على إيجاد حل توافقي للخروج من الأزمة السياسية التي تمر بها الدولة الأمر الذي دفعهم لدعوة لمقاطعتها والامتناع عن الحوار معها بحجة أنها معينة من السلطة الحاكمة، إلا أن هذه الهيئة نجحت إلى حد كبير في بناء توافق سياسي رغم الانتقادات الموجهة إليها حيث خلصت في نهاية نشاطها إلى مجموعة التوصيات والاقتراحات من بينها تعديل القانون العضوي المنظم لانتخابات وضرورة تنظيم

¹ حسان زهار، "الجزائر جدل المرحلة الانتقالية يقسم الحراك، 19 جويلية 2019"، تاريخ الاطلاع 2023/07/17، على الرابط: bit.ly/3UISaBU.

² بوحنية قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الأمن، تقرير مركز الجزيرة لدراسات، (أوت 2019)، د ص.

³ حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص 286.

⁴ عبد الله بلغيث، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي"، تقرير مركز الجزيرة لدراسات (ديسمبر 2019)، ص 4.

انتخابات رئاسية بعد فشل الأولى¹، وكذلك ضرورة القيام بورشة إصلاحات بعد الانتخابات الرئاسية بهدف إعادة الشرعية المفقودة للمؤسسات الدستورية، كما حرصت اللجنة على إعادة هندسة دستور جديد يتم الموافقة عليه من طرف الشعب يكون مواكبا لتحديات المطلوبة.²

وقع الاختيار على تاريخ 12 ديسمبر 2019 لإجراء الانتخابات الرئاسية كأول انتخابات بعد الحراك الشعبي بدأت العملية قبل تاريخها بتسبيق لسكان البدو الرحل والجلالية الجزائرية المقيمة بالخارج وقد ضم السجل الانتخابي 24 مليون ناخبا³، جرت الانتخابات في ظروف استثنائية تم تعديل فيها قانون الانتخابات 08-19 والجديد في ذلك استحداث هيئة مستقلة تدير العملية الانتخابية⁴، جاء هذا الاستحداث بعد طلب المعارضة حتى تصان أصوات الناخبين وتحفظ حقوق المرشحين بهدف تعزيز مصداقية العملية وإعطائها طابع التنافس الجدي.

نظمت الانتخابات في أجواء سادها التوتر نوعا ما وطغى عليها الاختلاف والتباين هذا ما أدى لتأثير على الناخبين من بعض دعاة المقاطعة الذين استعملوا أدوات الترهيب والعنف في بعض الأحيان على سبيل المثال ما حدث في ولاية البويرة بعد إقدام المقاطعين على حرق مركز السلطة المستقلة ونقص المشاركة في ولايات القبائل، لكن رغم ذلك لم تؤثر تلك الأحداث على العملية برمتها بعد مشاركة 9 ملايين ناخب في الاقتراع.⁵

¹ نصر الدين باقي، مرجع سابق، ص. 224.

² حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص. 294.

³ محمد بركات، "الانتخابات الرئاسية لما بعد 22 فيفري 2019 تؤسس لجزائر جديدة"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، م. 4، ع. 2 (جانفي 2020)، ص. 215.

⁴ توفيق بوقرن، "السلطة الوطنية المستقلة لانتخابات كآلية لضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019"، مجلة أفق للأبحاث السياسية والقانونية، م. 3، ع. 6 (نوفمبر 2020)، ص. 141.

⁵ محمد سامي، "قراءة في ما وراء أرقام انتخابات الرئاسة الجزائرية"، تاريخ الاطلاع 2023/07/18، على الرابط: <https://www.aa.com.tr>.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

جدول رقم: (06) نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2019.

المرشح	عدد الأصوات	النسب المئوية
عبد المجيد تبون	4947523	58.13%
بن قرينة عبد القادر	1477836	17.37%
بن فليس علي	897831	10.55%
ميهوبي عز الدين	619225	7.28%
بلعيد عبد العزيز	568000	6.67%

المصدر: بيان المجلس الدستوري الجزائري فيما يتعلق بالنتائج النهائية لانتخابات الرئاسية 2019. وكالة الانباء الجزائرية 16 ديسمبر 2019 تاريخ الاطلاع في: 2023/07/18 على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/algerie>

من الملاحظات البارزة حول الاستحقاق الانتخابي هو حس المرشحين العالي بالمضي قدما نحو إعادة مؤسسات دولة بما فيها مؤسسة الرئاسة لحالتها العادية بعد الإعلان عن النتائج حيث لم يتم تسجيل أية طعون من قبل احد المرشحين معللين رأيهم أنهم لا يريدون عرقلة المسار الانتقالي الذي تعرفه الدولة وأن مصلحتها فوق أي اعتبار،¹ وبذلك شكل تنظيم الانتخابات الرئاسية فوزا للجناح الذي دافع على المسار الدستوري الرامي للحفاظ على استقرار الدولة وضمان استمرارها، غير أن الواقع لم يقف عند إقامة انتخابات بل التحديات المطروحة من وراء العملية في قيادة الرئيس المنتخب لعملية الإصلاح السياسي إذا مثل ذلك عقبة حاسمة للكشف عن مدى كفاءة النظام السياسي الجزائري.² وعقب الانتخابات أعلن الرئيس المنتخب عبد المجيد تبون أنه على دراية بمحجم المسؤولية المكلف بها وأنه سيعمل على تطبيق برنامجه الانتخابي الذي سطره كما شدد حرصه الكبير على الاستجابة لكل المطالب التي طرحها الجماهير.³

¹ عبد الحكيم حدافة، " الانتخابات الرئاسية في الجزائر..ردود الفعل ودلالات الأرقام"، تاريخ الاطلاع 2023/07/18، على الرابط: bit.ly/3UC6V55.

² حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص. 298.

³ نصر الدين باقي، مرجع سابق، ص. 227.

في المحصلة اختلفت تونس مع الجزائر في كيفية التغيير على مستوى السلطة عقب الحركة الاحتجاجية، فتونس استحدثت فيها لجان وفق تنظيم المؤقت لسلط العمومية ولم تكن ضمن الدستور ساهمت في الانتقال الديمقراطي عبر التشريع لتأسيس هيئة مستقلة للانتخابات وتشريعات متعلقة بالأحزاب السياسية والمجتمع المدني، كما أقامت تونس مجلسا تأسيسيا لبناء نظام سياسي جديد كتحول ديمقراطي شاركت فيه أحزاب سياسية لصياغة دستور جديد وتسيير المرحلة المؤقتة، بينما الجزائر واجهت الحركة الاحتجاجية الأولى بحزمة إصلاحات بهدف التحكم في الاستقرار أما في الثانية سنة 2019 لم تشهد الجزائر تحولا جذريا في نظام الحكم مثل ما وقع في تونس بالرغم من استقالة عبد العزيز بوتفليقة ولم تكن هناك إجراءات لذهاب مجلس تأسيسي بل تمسكت بالحل الدستوري وأقامت انتخابات رئاسية من أجل أن يقوم الرئيس باعتباره محور النظام السياسي بإقامة إصلاحات، كما أن حرص النخبة الحاكمة في الجزائر على إجراء الانتخابات الرئاسية راجع لنسق الذاكرة لنظام السياسي كما أسماه دافيد إيستون كونه يتمتع بمجموعة خبرات في مواجهة الحركات الاحتجاجية، وبالتالي فعملية التغيير مقارنة بتونس لديها خصوصيات تاريخية لتفادي ما وقع من قبل .

المطلب الثاني: حدود التوافق السياسي في عملية البناء الدستوري في تونس والجزائر.

شكل الإصلاح الدستوري في تونس والجزائر أهمية بالغة في الحياة السياسية لما يحتويه من حدود كل سلطة والعلاقات فيما بينها ومجال الحريات الدين كانوا محور الاحتجاجات، وعلى هذا الأساس ستقوم الدراسة بالتعرض لكيفية البناء الدستوري.

بعد انتخاب المجلس التأسيسي في تونس ثم إعداد مخطط لكتابة الدستور الجديد، حيث تم تقسيم أعضاء المجلس إلى ست لجان مكونة من 22 عضوا موزعة على الأحزاب السياسية بما يتوافق مع عدد مقاعدها، وقد حاز حزب النهضة على أربع لجان، فيما بقيت لجنتين وزعتا على حزب التجديد وحزب المؤتمر¹، ووزعت اللجان على عدة اختصاصات منها ما يتعلق بالديباجة والمبادئ الأساسية والمراجعة الدستورية، المسائل المنضوية تحت الحقوق والحريات، لجنة دراسة السلطات ودرجة تأثير كل سلطة

¹ محمد زيتوني، إدارة المرحلة الإنتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس ومصر (2011-2014)، مرجع سابق، ص.85.

على الأخرى، لجنة القضاء العدلي والإداري، لجنة الدراسة للهيئات الدستورية الأخرى المكلفة بمسائل التعددية الإعلامية وأمور السياسة والدين ولجنة تعنى بالأمور المحلية والإقليمية.¹ وقد كلفت كل لجنة بالعمل على صياغة محاور كل فصل أسند إليها في مسودة الدستور تحت إشراف وتنسيق هيئة مكلفة بالتنسيق والصياغة، هذه الأخيرة لها صلاحية التنسيق بين اللجان التأسيسية ثم بعدها تقوم بإعداد تقرير مفصل وشامل لدستور في جلسة عامة داخل المجلس التأسيسي للوصول لصيغة النهائية لدستور.²

لم تكن التجربة سهلة بالنسبة لحكومة الترويكا فقد تعرضت لنقد من طرف المعارضة بعد مرور عام على تأسيس أول مجلس منتخب بطريقة ديمقراطية متهمه إياها بعرقلة المسار الانتقالي وذلك بعدم الوصول لصيغة نهائية لدستور، كما حملت المعارضة ائتلاف الترويكا ما أُل إليه الوضع من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضعف أداء المستوى السياسي خصوصا بعد الوعود التي أطلقتها بعد انتخابها.³

وجدير بالذكر أن المجلس التأسيسي في تونس خلال المرحلة الانتقال الديمقراطي عرف نشره لأربع مسودات لدستور على شبكة الإنترنت وذلك للاطلاع عليها من قبل المواطنين، نسختين كانت في سنة 2012 ونسختين سنة 2013،⁴ حيث خلف التأخر في إعداد انطبعا سلبيا عن مدى جاهزية الائتلاف للإسراع في بناء دستور توافقي الأمر الذي أدى لحالة من الصرع السياسي.

وزادت حدة الصراع وتبادل الاتهامات بعد سلسلة الاغتيالات خصوصا بعد وفاة عضو المجلس التأسيسي محمد البراهمي في جويلية 2013، وصلت لحد المطالبة باستقالة حكومة الترويكا الثانية وحل المجلس التأسيسي وتشكيل حكومة توافق واستحداث لجنة خبراء لاستكمال ما تبقى من الوثيقة

¹ دنكان بيكاردا، "تونس الوضع الراهن لعملية وضع الدستور"، مركز مالكوم كير - كارينغي للشرق الأوسط، تاريخ الاطلاع 20/07/2023، على الرابط: bit.ly/3JBmxzg.

² حمزة نش، مرجع سابق، ص.136.

³ عائشة التايب، "الترويكا الحاكمة في تونس: حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات"، مجلة سياسات عربية، ع.1 (مارس 2023)، ص.75.

⁴ فاطمة قوال، مرجع سابق، ص.129.

الدستورية¹، وانتقل الصراع إلى داخل المجلس بين الائتلاف الحاكم ترويكما والمعارضة دفع بالأخيرة لتشتت أعضائها وعدم حضورهم لجلسات المجلس، وبسبب الاحتقان تم توقيف عمل المجلس لفترة تراوحت لمدة ثلاثة أشهر.²

أمام ذلك الوضع المعقد تدخل المجتمع المدني لقيادة جلسات الحوار والذي أدت مخرجاته في النهاية لتخلي الترويكما عن الحكومة مع بقاءها بالمجلس التأسيسي وتعويضها بحكومة جديدة ترأسها مهدي جمعة.³ واتضحت معالم التوافق بين الفرقاء السياسيين بعد أن نالت حكومة الأخير ثقة المجلس التأسيسي 148 صوتا داعما لعملها، وبعد تزكيته تعهدت الحكومة بقيادة المرحلة لغاية تنصيب المؤسسات السياسية إضافة إلى معالجة القضايا الأمنية الشائكة كظاهرة الإرهاب التي أثقلت كاهل حكومة ترويكما.⁴

وبعد المسيرة العسيرة تمت الموافقة على الدستور التونسي بعد أربع مسودات سابقة، حيث شكل ذلك الحدث تعبيرا عن رغبة الشعب التونسي في قطع الصلة مع دستور 1959، كما شكل ذلك توافقا حقيقيا بين كافة التشكيلات السياسية في الذهاب لمرحلة جديدة تحكمها القواعد الديمقراطية، وتجدر الإشارة أن الدستور تم التصويت عليه بالأغلبية المطلقة حيث صوت 200 عضو بنعم، فيما صوت 12 عضوا بلا واختار 4 منهم الامتناع.⁵

وشهدت تونس مرحلة ثانية من التعديل الدستوري بعد الدخول في أزمة سياسية بعد عشر سنوات من الثورة دفعت بالرئيس قيس سعيد لطرح استشارة إلكترونية أمام المواطنين، نظمت تلك

¹ الهادي التيمومي، موسوعة "الربيع العربي" في تونس 2010-2020، مارس 2013-جانفي 2014 حكومة الترويكما الثانية أو عندما تحافر الجراح الغائرة، ج.3 (تونس: دار محمد علي للنشر، 2020)، ص.69.

² عبد اللطيف حناشي، "الحوار الوطني في تونس: الأليات والمآلات"، تقرير مركز الجزيرة لدراسات (فيفري 2014)، ص.3.

³ فتحي الجراي، "الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي، تقرير مركز الجزيرة لدراسات (يناير 2014)، ص.4.

⁴ فتحي معيني، مرجع سابق، ص.166.

⁵ الهادي التيمومي، موسوعة الربيع العربي في تونس (2010-2020) ديسمبر 2011-مارس 2013 حكومة الترويكما الأولى ويوطوبيا الخلافة السادسة، ج.2 (تونس: دار محمد علي للنشر، 2020)، ص.107.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

الاستشارة وزارة تكنولوجيا الاتصال واشترط على المواطن لوضع اقتراحه إرسال رسالة نصية من الهاتف يكون فيها رقم تعريفه الوطني يحصل من خلالها على رقم سري من أجل الدخول للمنصة الموضوعية للاستشارة.¹

شكلت الاستشارة جدلا واسعا ما دفع بالمعارضة لمقاطعة العملية للتبعات التي قد تنجم وراء التعديل الدستوري الذي قد يسمح لرئيس بالاستحواذ على مقاليد الحكم وهو ما قد يعرقل مسار العملية الديمقراطية في تونس، ساهم في الاستشارة نحو 534915 شخص اقترح 38% منهم تعديل الدستور فيما ذهب 36,5% لتغيير دستور 2014 بدستور جديد وذلك حسب الأرقام المقدمة من طرف نزار بن ناجي وزير تكنولوجيا الاتصال التونسي.² لكن الملاحظ في هذه الاستشارة أنها استثنت الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

جدول رقم (07): يمثل نسب المشاركة العامة في استفتاء دستور تونس سنة 2022.

العدد/ النسب المئوية	المعطى الانتخابي
9278541	عدد الناخبين المسجلين
2830094	عدد المصوتين
2607884	عدد المصوتين "نعم"
148723	عدد المصوتين "لا"
56479	عدد أوراق التصويت الملغاة
17008	عدد أوراق التصويت البيضاء

المصدر: معزز القرقوري، النظام السياسي التونسي في ظل دستور 25 جويلية 2022 (الملاسات والمضامين)، ص. 132.

أما الجزائر شهدت ظروف تعديل الدستور حدثا مغايرا لم وقع في تونس فالتعديل لسنة 2016 جاء من قبل السلطة الحاكمة ولم يأتي بشكل توافقي مع المعارضة، بعد الانتهاء من ورشة الإصلاحات سنة

¹ نجاه فقيري، "الاستشارة الشعبية بتونس بين كفتين.. فهل ترحم الثالثة"، تاريخ الاطلاع 2023/07/24، على الرابط: [.bit.ly/49R6poc](https://bit.ly/49R6poc)

² علاء حمودي، "الحكومة التونسية تعلن نتائج الاستشارة الإلكترونية"، تاريخ الاطلاع 2023/07/24، على الرابط: [.bit.ly/4dhEQq](https://bit.ly/4dhEQq)

2012 عين بوتفليقة لجنة خبراء تعمل على تعديل الدستور في ماي 2013 لكن هذه اللجنة لم تنهي عملها بسبب توقيفها بعد تصاعد الاحتجاجات والثورات في المنطقة العربية ونظرا كذلك لقرب موعد الانتخابات الرئاسية في الجزائر ما دفع بتأجيل التعديل إلى ما بعد رئاسيات 2014.¹

بعد الانتهاء من الانتخابات الرئاسية 2014 في جو مليء بالصراعات سياسية خصوصا بعد مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتداعيات التغيير الحاصل في الوطن العربي عاد مشروع التعديل بعد توقيفه حيث تم الاستقرار على شخص مدير ديوان رئاسة الجمهورية أحمد أويحي لقيادة المشاورات التي شملت أحزاب سياسية وجمعيات ومنظمات وطنية بلغ عددها 150، مست أيضا الحزب المنحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ²، وتظهر النقطة السلبية في المشاورات مقارنة بالتجربة التونسية في دستور 2014 هي عزوف الكثير من الأحزاب السياسية المعارضة وبعض الشخصيات البارزة رافضة بذلك الجلوس مع السلطة لإعطاء مقترحات.³

تعرضت تلك المشاورات لكثير من النقد فعلى سبيل المثال لا الحصر رأى رئيس العدالة والتنمية عبد الله جاب أن خطوة التعديل الدستور جاءت لتمثل الطابع الديمقراطي للحوار والديكتاتوري للقرار بمعنى أن حملت صفة الطابع الاستشاري كنسخة طبقية الأصل لإصلاحات 2011، ولم تحمل طابع جدي تناقش فيه المسائل الحساسة في الدستور وأن الأطراف المشاركة فيه هم مجرد أرقام إحصائية تستنجد بهم السلطة لتبرير خطوتها أمام الرأي العام المحلي والدولي.⁴

إن رفض المشاركة من طرف بعض الأحزاب السياسية لم يمنع من توقيف العملية، حيث بعد المشاورات وضعت المسودة الخاصة بالتعديل لإثرائها ومن مناقشتها من طرف المجلس الدستوري الذي أقر بعد الاطلاع على فحواها جواز عرض التعديل على البرلمان فقط دون الاستفتاء الشعبي لأن ذلك لا يمس المواد الحساسة التي تتنافى مع بعض الأحكام كمبادئ التي تحكم المجتمع الجزائري وكذلك

¹ حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص. 280.

² عمر محوز، خديجة معمر، مرجع سابق، ص. 90.

³ أشرف طالب، "أويحي يستعرض التعديلات الدستورية بعد فشله في المشاورات"، تاريخ الاطلاع 2023/07/22، على الرابط: bit.ly/49Yf4Fe.

⁴ مروان الوناس، "الجزائر تطلق المشاورات السياسية حول الدستور"، تاريخ الإطلاع 2023/07/22، على الرابط: arbne.ws/3JC0RDi.

المسائل المتعلقة بالحقوق والحريات والتوازن بين السلطات،¹ ليتم التصويت على التعديل الدستوري من قبل البرلمان بعد عام ونصف من إطلاق المشاورات حيث مس التعديل الدستوري 138 مادة في حين تم هندسة 38 مادة جديدة.²

شهدت الجزائر مرحلة ثانية من التعديل الدستوري بعد انتخاب عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية خصوصا بعد أن قدم التزامات في حملته الانتخابية بالتأسيس لجمهورية جديدة وإطلاق إصلاحات سياسية تلي فيها مطالب الحراك الشعبي بمختلف أطيافه سواء القوى المجتمعية أو السياسية، واعتبر الهدف من إنشاء دستور جديد هو إحداث القطيعة مع مظاهر هيمنة حكم الشخص الواحد الذي كان له الأثر السلبي على مسألة التداول السلمي لسلطة وإعادة النظر في توزيع الصلاحيات بين السلطات ووضع حيز قانوني لنبد الممارسات الفاسد وتعزيز حريات الأفراد.³

بيد أن طريقة عرض مشروع مسودة تعديل الدستور جاءت مختلفة لما سبق الشيء الذي اعتبرته المعارضة السياسية في الجزائر انطلاقة متعثرة، جاء هذا بعد إصرار الرئيس على تقديم المسودة الخاصة بالدستور قبل الدخول في عملية حوار وطني من قبل لجنة الخبراء التي ترأسها أحمد لعرابة وهو نفس الشخص الذي أسندت له نفسه المهمة في عهد الرئيس السابق، وجاءت المحجة في البدء بتلك الطريقة لتجنب النقاشات العشوائية وعدم الإطالة في عمر العملية، وكلفت اللجنة بالسهر على رفع الملاحظات الخاصة بتعديل المسودة بهدف إخراج صيغة شاملة وتوافقية وتقديمها للسلطة التشريعية للتصويت عليها قبل الأخذ برأي الاستفتاء الشعبي.⁴ وكانت ردة فعل الأحزاب المساندة لرئيس مثل حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي الذي ساند في الانتخابات المرشح عز الدين ميهوبي هي قبول لمسودة الدستور ووصفها بمثابة خطوة هامة نحو عملية الإصلاح السياسي.⁵

¹ نفيسة بختي، "مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر"، مجلة البحث في الحقوق والعلوم السياسية، ع.4 (أكتوبر 2016)، ص.102.

² حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص.280.

³ عبد الله هوداف، مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقات وإنعكاساته على المشهد السياسي (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، جوان 2020)، ص.02.

⁴ محمد زيتوني، عبير بوعكاز، "قراءة تحليلية في التعديل الدستوري الجزائري 2020"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، ع.4 (جوان 2021)، ص.21.

⁵ عبد الله هوداف، مرجع سابق، ص.6.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

جدول رقم (08): يمثل نسبة المشاركة العامة في استفتاء تعديل الدستور في الجزائر سنة 2020.

المعطى الانتخابي	العدد/ النسب المئوية
عدد المسجلين في القوائم الانتخابية	24466618
عدد المصوتين	5661551
عدد الأصوات المعبر عنها	5024239
عدد الأصوات الملغاة	637308
عدد المصوتين ب "نعم"	3356091
عدد المصوتين ب "لا"	1668148
نسبة المشاركة	% 23,80

المصدر: ج.ج. د.ش، ج.ر، ع. 72 الصادرة بتاريخ ديسمبر 2020، ص. 4.

جاءت نتائج الاستفتاء بقبول الشعب لمضمون التعديل الدستوري بنسبة قدرت 66,80% بمجموع أصوات 3356091، في حين بلغت نسبة الناخبين الذين صوتوا بلا 33,20% بمجموع أصوات بلغ 1668148 فيما ألغيت 637308 ورقة، أما نسبة المشاركة فكانت ضعيفة حيث بلغت نحو 23,80%.

1

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النتائج النهائية لاستفتاء أول نوفمبر سنة 2020 حول مشروع تعديل الدستور، ج.ر، ع.3، 27 ديسمبر 2020، ص. 5.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

جدول رقم (09): يمثل طريق إعداد الدستور في تونس والجزائر خلال الفترة 2011-2023

البلد	السنة	مسار البناء الدستوري	جهة المكلفة بالإعداد	طريقة دخوله حيز التنفيذ
تونس	2014	توافقي	مجلس التأسيسي	تصويت المجلس
	2022	إستشارة الكترونية	رئاسة الجمهورية	إستفتاء شعبي
الجزائر	2016	لجنة مشاورات شكلية	رئاسة الجمهورية	تصويت البرلمان فقط دون عرضه للاستفتاء
	2020	لجنة مشاورات	رئاسة الجمهورية	استفتاء شعبي

المصدر: من إعداد الطالب.

ما يمكن ملاحظته عند دراسة كيفية إعداد الدستور نجد أن الحالة التونسية في سنة 2014 تميزت وشكلت حالة من الديمقراطية في مسألة التوافق السياسي بين جميع مكونات السياسية من نخبة حاكمة ومعارضة وكذا المجتمع المدني التي كان لها في الفضل في المساهمة وإبداء رأي دون أي إقصاء ولم تحتكر من أي سلطة بما فيها حكومة الترويكا كما كان دستورا جديدا لجمهورية جديدة، عكس التعديل الدستوري في الجزائر لسنة 2016 الذي جاء على شكل استشارة بادرت بها النخبة الحاكمة متحكمة في قواعد اللعبة ابتداء من أخذ الآراء والنقاشات بالإضافة إلى امتلاكها الآلة الانتخابية داخل البرلمان عند عرضه بسبب بوجود حزبي السلطة حزب جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي وأحزاب أخرى

موالية، في حين اشترك دستور الجزائر 2020 و2016 مع دستور تونس لسنة 2022 لكونهم جاؤوا بمبادرة من السلطة ولم تكن فيهم حضور للمعارضة بشكل فاعل.

المطلب الثالث: مخرجات الهندسة الدستورية في تونس والجزائر.

إن قياس قوة المؤسسات السياسية وسلامة الممارسات في أية دولة مربوط بجودة ما تنتجه الهندسة الدستورية في استحداث قواعد جديدة تتماشى مع المتغيرات الحاصلة في العالم، وبناء على ذلك يتطلب البحث في مسألة الإصلاح السياسي الوقوف على مخرجات الهندسة الدستورية في تونس والجزائر من خلال المسائل التي تدخل ضمن السياقات الرامية لتفعيل التنمية السياسية.

أولا-مسألة الفصل بين السلطات.

تميز الأنظمة السياسية الغربية بدرجة عالية من الديمقراطية وذلك بسبب خضوع سلطاتها لفصل فيما بينها، هذا ويشير مبدأ الفصل لعدم وضع وظائف الدولة في يد سلطة واحدة تكون محورا لنظام سياسي بل يكون تقسيم وفق وظائف محددة¹، وهذا يشكل مبدأ الفصل بين السلطات مظهرا من مظاهر الدولة العصرية وأحد مؤشرات التنمية السياسية.²

جاء الدستور التونسي لسنة 2014 وطرح معه الكثير من الأسئلة وسط النخب الأكاديمية والسياسية والقانونية حول تبني نظام سياسي هجين كمزيج بين النظام البرلماني والرئاسي أي بالمعنى الدقيق نظاما مختلطا مجسدا بذلك حالة استثنائية عربية في تلك المرحلة³، حيث كان توجه عملية بناء الدستور بذلك الشكل كتعبير وخشية مما وقع سابقا من سلبات النظام الرئاسي وما تبعه من استحواذ على السلطة.⁴

تكونت السلطة التنفيذية في دستور 2014 من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المنتخبين، هذا الأخير صلاحية تعيينه ليست من طرف رئيس الجمهورية كما كان في الدستور السابق لسنة 1959 بل

¹ محمد فيصل ساسي، "مبدأ الفصل بين السلطات وإستقلالية القضاء كضمانات لحماية الحريات العامة"، مجلة القانون والعلوم السياسية، ع.2 (جوان 2015)، ص.106.

² هشام جليل إبراهيم الزبيدي، مبدأ الفصل بين السلطات وعلاقته باستقلال القضاء (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2020)، ص.11.

³ محمد الطيب اليوسفي، مرجع سابق، ص.151.

⁴ الهادي التيمومي، موسوعة "الربيع العربي" في تونس 2010-2020، ج.3، مرجع سابق، ص.112.

هو ممثلاً عن الحزب أو القائمة الائتلافية المشكلة للأغلبية البرلمانية والذي له الحق وفق دستور 2014 بتعيين حكومته،¹ هذه الأخيرة تكون مسؤولة أمام البرلمان فقط، وبالتالي تم إبعاد هيمنة الرئيس من تدخل في أعمال الحكومة والهدف من ذلك هو تحسين أداء البرلمان والحكومة،² ومن مظاهر التحسين اعتبار الحكومة جهاز يقوم بتطبيق السياسة العامة لدولة وفق ما تحمله من برامج وسياسات مع وجود آلية المساءلة لمعرفة مدى وصول لنتائج المسطرة لقياس فعاليتها³، كما من بين الأشياء التي جاء بها دستور 2014 صعوبة حل البرلمان من قبل رئيس الجمهورية إلا وفق شروط معينة بعد الاستشارة مع رئيس الحكومة كما نص الفصل 4.77.

غير أنه في المقابل بعد الاستفتاء على تغير الدستور سنة 2022 والتحول لنظام الرئاسي أصبح لرئيس صلاحية تعيين رئيس الحكومة وطاقمه مع إنهاء المهام دون تدخل للبرلمان بالتالي أصبحت الحكومة أحد الأدوات في يد الرئيس لتطبيق سياسته العمومية مما يقع عائق المسؤولية أمامه⁵ ما يعني عودة سيطرة الرئيس على الحكومة.

بينما اختلفت البنية الدستورية في الجزائر حسب تعديل الدستوري 2016 بالنسبة لسلطة التنفيذية فيما يخص تعيين الحكومي حيث أعطى الدستور لرئيس الجمهورية صلاحية تعيين الوزير الاول بعد أخذ برأي الأغلبية البرلمانية⁶ أي لم يلزمه فبقي الإجراء يأخذ طابعا استشاريا فقط، أما دستور 2020 نص على تعيين الوزير الأول للحكومة من الأغلبية الرئاسية الفائزة بالانتخابات البرلمانية وهي الكتلة الداعمة لبرنامج رئيس وفي هذه حالة يتم تطبيق برنامج الرئيس، أما في حالة الثانية جاء تسمية وزير الحكومة في حالة صعود كتلة غير رئاسية تشكل هذه الكتلة رئيس حكومة وتسعى لتطبيق برنامجها.⁷ فالحالة الثانية في

¹ هنية قصاب، "عن ثنائية السلطة التنفيذية في الدستور التونسي لعام 2014"، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية، م.4، ع.2 (2019)، ص.722.

² حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص.256.

³ سهام زروال، "الإصلاح الدستوري في تونس بعد 2011 السياقات والرهانات الجديدة"، مرجع سابق، ص.442.

⁴ الهادي التيمومي، موسوعة "الربيع العربي" في تونس 2010-2020، ج.3، مرجع سابق، ص.113.

⁵ دستور الجمهورية التونسية المؤرخ بتاريخ 25 جويلية 2022، الفصل 101، 102.

⁶ محمد ضيف، "طبيعة نظام الحكم في ظل التعديل الدستوري"، مجلة المحكمة الدستورية، ع.2 (2020)، ص.172.

⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-422 متعلق بإصدار التعديل الدستوري، الرسمية، ج.ر، ع.82، 30 ديسمبر 2020، المادة 103.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

دستور 2020 الناجمة عن خروج وزير الحكومة (فوز الكحلة البرلمانية) هي أشبه لما كان في الدستور التونسي سنة 2014.

أما من بين النقاط المشتركة بين التعديلات الدستورية في الجزائر لسنتي 2016 و2022 ودستور 2022 في تونس هو تعبيرها عن النظام الرئاسوي الذي يكون فيه الرئيس محورا لنظام السياسي نظرا لصلاحيات الكبرى المسندة إليه والتي وصلت لحد التحكم في السلط التشريعية والقضائية، عكس دستور 2014 في تونس حتى وإن شابه القصور في بعض الجوانب كعضلة أنه لا يعطي الاستقرار الحكومي في بعض الأحيان نتيجة لعدم حصول الأحزاب لأغلبية إلا أنه أعطى هامش الحرية كل سلطة في النظام السياسي التونسي.

ومن مظاهر هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات الأخرى نجد تدخلها في عمل السلطة التشريعية، وذلك من خلال تدخلات رئيس الجمهورية في تونس والجزائر بالتشريع بالأوامر في دستور 2022 (تونس) ودستور 2020 (الجزائر) في حالة حددها الدستور وأيضا قدرته على حل البرلمان وهو إجراء يعد بمثابة الأداة في يد الرئيس من أجل الضغط لتمرير سياساته وبرامجه.¹

أما عن حدود السلطة التشريعية في مراقبة الأعمال الحكومة فقد شهدت تونس تغييرات كبيرة حول هامش الرقابة على الحكومة حيث أعطى دستور 2014 لمجلس النواب حق سحب الثقة من الحكومة بعد رفع لائحة اللوم ضدها، وقد وضع الدستور الإجراءات والحيز الزمني للتصويت عليها وذلك بالأغلبية المطلقة بعد إدراجها لدى رئاسة مجلس النواب وفي حالة أخرى عند رفض مجلس النواب عدم التصويت على تجديد ثقة الحكومة تستقيل الأخيرة مباشرة²، بينما في تعديل سنة 2022 نجد أن الرئيس قيس سعيد قد أضعف عمل البرلمان بعد إعطائه رقابة تكاد تكون شكلية مقدمة من طرف مجلسي النواب والمجلس الوطني للجهات و الأقاليم تكون لرئيس الجمهورية مسألة قبول الاستقالة أو رفضها أما في لائحة اللوم الثانية قد تجعل أحد غرفتي البرلمان عرضة للحل أو معا.³

¹ المرجع نفسه، المواد 142، 151.

² دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022، الفصل 80، 73.

³ آدم يوسف، "أي دور لبرلمان محدود الصلاحيات في النظام التونسي"، تاريخ الاطلاع 2023 / 07/30، على

الرابط: bit.ly/3UaZwZ2.

في المقابل كذلك نجد السلطة التشريعية في الجزائر قد حازت على آليات رقابية على الحكومة وذلك من خلال دستور 2016 و2020 الذي أعطى المجلس الشعبي الوطني حق متابعة عمل الحكومة عند تقديم بيان السياسة العامة¹ مع نهاية كل سنة، وذلك بإلزام الحكومة بتقديم محصلة عن مدى تطبيق الأهداف المحققة والصعوبات التي اعترضتها، حيث يتم مناقشة بيان المعد من الحكومة من قبل المجلس الشعبي الوطني الذي قد ينتهي بملتمس الرقابة شريطة التصويت عليه بالأغلبية حددها الدستور بثلثين والتي تسفر عن استقالة الحكومة.²

أما عن علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية فرغم إقرار دستوري تونس والجزائر باستقلالية القضاء إلى أن ذلك لم يمنع من تدخل السلطة التنفيذية ضمن عمل واستقلالية الجهاز القضائي، حيث نجد دستور 2022 الجديد في تونس اعطى هامش التدخل لرئيس الجمهورية في السلطة القضائية في تعيين القضاة بعد تقديم الترشيح من قبل المجلس الأعلى للقضاء³ بعدما في كانوا في دستور السابق (2014) يعينون بعد رأي المجلس الأعلى للقضاء لأخذ الموافقة حتى يخرج الامر الرئاسي بتعيين.⁴ وهي حالة مشابهة بالنسبة للجزائر حيث تعيين القضاة هو من صلاحيات الرئيس بعد إقرار الدستور بذلك إلى جانب تعيينات أخرى مثل رئيس مجلس الدولة والرئيس الأول للمحكمة العليا هذا إضافة إلى ترأسه للمجلس الأعلى للقضاء.⁵

وعليه رغم المطالب المطروحة لإيجاد سلط قوية لا تخضع لأي سلطة أو تحول أن تؤثر على عملها للمضي قدما نحو بناء ديمقراطية سليمة⁶ في تونس والجزائر، إلا أن الواقع يؤكد أن ذلك مزال مؤجلا

¹ حميد محديد، "حقوق الإنسان في ظل دستور 2020 و ضمانات حمايتها"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع.1 (2022)، ص.56.

² فتاح شباح، "آليات الرقابة البرلمانية على الحكومة في ظل التعديل الدستوري 2020، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، ع.1 (جوان 2022)، ص.712.

³ دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022، الفصل 120.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 16-01 المتضمن تعديل الدستور مؤرخ في 6 مارس 2016، ج.ر، ع.7، 7 مارس 2016، المادة 106.

⁵ السعيد براج، مولود بركات، "مدى إستقلالية القضاء في التعديل الدستوري 2020"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، ع.2 (2021)، ص.492.

⁶ Frank vibert, **the rise of the unelected democracy and new separation of powers** (uk: cambridge university pressn , 2007), p.15.

حيث أظهرت الإصلاحات أن كلا البلدين لم يخرجوا عن السمة التقليدية للأنظمة السياسية العربية والتي تؤكد أن السلط التشريعية والقضائية يمثلان أحد الأجهزة التابعة لرئيس.

ثانيا- واقع الحقوق والحريات في دستوري تونس والجزائر.

عرف مفهوم المواطنة حركية كبيرة في المفهوم والممارسة منذ أواخر القرن الثامن عشر لغاية وقتنا الحالي بسبب تطور التشريعات وأخذة حيز في صلب اهتمامات النخب السياسية كون عمليات الإصلاح تستهدف المواطن بدرجة الأولى بحثا عن المساواة داخل المجتمع¹، وتقاس مؤشرات المواطنة بما تتحه النخب الحاكمة من حقوق وحريات أساسية وعلى هذا الأساس كانت الحقوق والحريات من بين المطالب الرئيسية في تونس والجزائر من أجل تكريسها في الدستور والممارسات.

بداية انصب اهتمام المجلس التأسيسي في تونس عند صياغته لدستور 2014 بالتأسيس لباب خاص بحقوق الانسان عكس دستور 1959 الذي جاء ضمن الاحكام العامة وهو ما كان بالفعل بعد أن جاء في الباب الثاني من الدستور حاملا 28 فصلا بينما الدستور السابق كان متضمنا 17 فصلا فقط²، حيث نص على الحقوق المرتبطة بالحياة الشخصية على غرار الحق في الحياة والصحة والبيئة السليمة، كما أفرد الدستور هامش النفاذ إلى المعلومة بالإضافة توسيع حرية الفكرية والأكاديمية، كما اهتم بالفواعل الغير الرسمية مثل إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات، واهتم أيضا بحقوق المرأة ودوي الاحتياجات وحرص على عدم المساس بالفصول المتعلقة بالحقوق والحريات³.

أما دستور 2016 في الجزائر لم يخص باب كما الشأن في تونس، بل خصص له حتى دستور 2020 هذا وقد نص دستور 2016 على مسألة الحريات من المواد 32 لغاية 73 حيث أقر بعض الحقوق مشابهة لدستور التونسي سألقة الذكر مثل حق البيئة وحق الحياة والحرية العلمية وحرية الصحافة إلى جانب حق التظاهر السلمي والحصول على المعلومات وهي مواد جديدة لم تكون موجودة في تعديل

¹ على الخليفة الكواري وآخرون، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 29.

² عبد مولاة ماهر، حقوق الإنسان والحريات العامة في تونس جدلية التأسيس والتحديث (تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014)، ص. 46.

³ نزيهان بطيب، مرجع سابق، ص ص. 187-188.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

لسنة 2008¹، وتجدد الإشارة أنه تم دسترة المجلس الوطني لحقوق الانسان في دستور 2020 كهيئة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية تتولى عملية مراقبة أوضاع حقوق الإنسان وتسجل التجاوزات، كما تسهر في إطار العمليات التحسيسية بالحث على تفعيل حقوق الانسان وتنقل الانشغالات لرئيس الجمهورية ضمن تقارير سنوية².

وفي نقطة متصلة بالحقوق والحريات تعتبر حالة الطوارئ من الحالات التي يلجأ إليها الحكام سواء بهدف ضبط الأمن العام والحفاظ على الاستقرار وفي خضم عملية الإصلاح السياسي رفعت الجزائر حالة الطوارئ سنة 2011 بعد تطبيقه في ظل الأزمة الأمنية وسياسية إثر توقيف المسار الانتخابي، كما لم تستعن به النخبة الحاكمة في الحراك الشعبي سنة 2019 حيث فتحت المجال أمام التظاهر السلمي في العاصمة رغم الإجراءات الاحترازية لمنع دخول المتظاهرين القادمين من ولايات أخرى للعاصمة، عكس تونس التي عرفت بدورها إعلان حالة الطوارئ في فترات متفاوتة فالبلدية كانت سنة 2015 مع الباجي قايد السبسي لمدة ثلاثين يوماً بعد مقتل 40 سائحاً، والمرة الثانية بعد مقتل 12 من عناصر الأمن غير أن الأمر لم يتوقف حيث ازداد في عهدة الرئيس قيس سعيد اختلفت مدة كل حالة وسط تنديد من طرف جمعيات المجتمع المدني والإعلام التي رأت بأن ذلك يحد من تنقل الأشخاص وهو ما دعت إليه بعض المنظمات على غرار هيومن رايت ووتش (**human rights watch**) التي دعت لتقليل منها وعدم وضع قانون منظم لحالة طوارئ³.

كما لم تتوقف بعض الممارسات ضد الحقوق والحريات في عهدة الرئيس قيس سعيد جاء هذا بعد إصدار المرسوم 54 المتعلق بمكافحة الجرائم الالكترونية الذي احتوى على 38 فصلاً ضم إجراءات ضد حرية التعبير وسرعة النفاذ للمعلومة الموجه للصحفيين⁴، الذي سيشكل ذلك تأثيراً سلبياً على رصد

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 16-01 المتضمن تعديل الدستور من المواد 32 إلى 73.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-422 متعلق بإصدار التعديل الدستوري، المواد 211، 212.

³ وليد التليلي، "متى تنتهي حالة الطوارئ في تونس؟"، تاريخ الاطلاع 2023/10/18، على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/politics>.

⁴ الجمهورية التونسية، مرسوم 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 متعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية المتصلة بأنظمة المعلومات، ر.ع، 103، 16 سبتمبر 2022.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

المكتسب بعد الثورة لما يحتويه من عقوبات ضد كل شخص له خط تحريري خارج الحدود التي تضعها السلطة.

أما بالنسبة للجزائر بالرغم من عملية الإصلاح إلى أن واقع الحرية بعد 2019 سجل بعض حالات التضيق ضد الحريات الفردية بعد وجود ممارسات سلبية، حيث تم في ديسمبر 2022 غلق راديو M الذي كان ينتقد الحكومة في الجزائر وإدخال رئيسه القاضي احسان السجن، كما شهدت الساحة السياسية توقيف الناشط السياسي رشيد نكاز عن مزاوله أي نشاط وتعرضه للمحاكمة بالإضافة إلى للأزمة الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا خلفها هروب أميرة بواري إلى فرنسا عن طريق تونس هذا بعد صدور قرار بعدم مغادرتها الأراضي الجزائرية.¹

جدول رقم (10): الترتيب العالمي تونس والجزائر في مجال حقوق الإنسان بين 2015-2022.

السنة	الترتيب العالمي	الحرية الشخصية	الحرية الاقتصادية	الحرية الانسانية
2015	تونس 113	5,93	6,68	6,31
	الجزائر 146	5,15	5,09	5,12
2016	تونس 123	5,93	6,54	6,23
	الجزائر 152	4,93	5,15	5,04
2017	تونس 111	6,55	6,32	6,44
	الجزائر 152	4,93	5,15	5,05
2018	تونس 109	6,58	6,29	6,43
	الجزائر 155	5,28	4,99	5,14
2019	تونس 129	5,97	6,20	6,08
	الجزائر 155	5,20	4,77	4,99
2020	تونس 132	6,00	6,07	6,04
	الجزائر 154	5,42	4,97	5,20

¹ شربي ماسنسن، "بعد أربع سنوات من حراك 22 فيفري 2019 في الجزائر بين القمع القضائي وتعزيز الحكم الاستبدادي"، تاريخ الإطلاع 2023/10/17، على الرابط: [.bit.ly/3UBidX6](https://bit.ly/3UBidX6).

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

2021	تونس	116	6,82	5,97	6,46
	الجزائر	154	5,51	4,90	5,26
2022	تونس	113	6,36	6,06	6,25
	الجزائر	154	5,13	5,12	5,13

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات تجميعية من <https://www.cato.org/human-freedom-index>.

قبل تحليل الجدول لابد من الإشارة إلا أن الإحصائيات المقدمة تتم بالتنسيق بين معهد فريزر ومركز كاتو المختص في الأبحاث في الحرية الإنسانية وذلك بناء على مجموعة بيانات يتم أخذها من جهات رسمية قياسا على مؤشرات عديدة للوصول إلى معدل الحرية الانسانية الذي يكون من 0 إلى 10¹، إن الإحصائيات المتحصل عليها هي منذ سنة 2015 أي منذ بداية البناء المؤسساتي في تونس، حيث تظهر النتائج تراجع كبير للجزائر على مستوى الحريات إذا قارنها بتونس التي حصلت على مراكز متأخرة لكن في الترتيب العربي وصلت للمرتبة الأولى في بعض الأحيان خلال الفترة بين 2011 و2023 ما يعني لا يزال هناك تحديات أمام الدولتين في مجال توسيع الحريات الإنسانية.

المبحث الثاني: تأثير الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في تونس والجزائر.

شكلت المشاركة السياسية أحد المحاور الرئيسية للإصلاح السياسي في تونس والجزائر بعد العديد من المطالب التي نادى بضرورة إشراك الفواعل المجتمعية في عملية صنع القرار وإفرادها حيزا أكبر من الحرية للمساهمة في تفعيل التنمية السياسية، وعلى هذا الأساس تحاول الدراسة معرفة حدود الإصلاح فيما يتعلق بالمشاركة السياسية.

المطلب الأول: موقع الأحزاب السياسية في ظل عملية الإصلاح السياسي.

تعد الأحزاب السياسية أحد الفواعل غير الرسمية التي تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية السياسية نظرا لوظائف التي تقوم بها من تنشئة ورقابة لسياسات الحكومية ومساهمتها في عملية المشاركة السياسية وبناء على ذلك تعالج الدراسة الظاهرة الحزبية في تونس والجزائر.

¹Ian vasquez, tanja pornic, **the human freedom index a global meauserment of personal,civil and enomic freedom** (canada : the fraser institute, 2015) ,p.5.

أولا- تطور الأحزاب السياسية في تونس والجزائر بعد 2011.

شهدت تونس بعد ثورة 14 يناير 2011 وأحداث يناير في الجزائر عملية إصلاح المنظومة الحزبية لما تكتسيه من أهمية بالغة في الحياة السياسية، هذا بوضع قوانين جديدة لتأسيس الأحزاب بعد رفع العراقيل الإدارية السلبية الأمر الذي مثل خطوة هامة نحو خلق بيئة تعددية باعتبار ذلك الحق مكفول داخل البناء الدستوري للبلدين.

أدى الانفتاح السياسي في تونس إلى التخلي عن سياسة الإقصاء التي طالت العديد من الأحزاب السياسية والشخصيات في عهد الرئيس التونسي بن علي، حيث جاء المرسوم 87 المتعلق بالأحزاب السياسية في ظل حكومة الباجي قايد السبسي¹ ليضفي التعددية السياسية وذلك بعد الإعلان عن حق تأسيس الأحزاب السياسية لكل المواطنين شريطة أن لا يكون الغرض من تأسيسها الدعوى لخطاب العنف ونشر الكراهية مع ذكر البرنامج الحزب من طرف المؤسسين له، وأجاز القانون إمكانية وجود تحالفات انتخابية، كما أوكلت صلاحيات منح اعتماد نشاط الأحزاب للوزير الأول واعتبر القانون عدم الرد على طلب التأسيس في ظرف 60 يوما هو بمثابة تصريح لإعلان تأسيس الحزب.²

دفعت تلك الإصلاحات إلى ظهور عديد الأحزاب السياسية حديثة التأسيس حيث فاق عدد الأحزاب في تونس بعد الثورة 100 حزب دخل حيز النشاط السياسي حسب المعلومات الرسمية التي قدمتها وزارة الداخلية فيما تم رفض 145 حزبا لعدم التزامهم بالشروط الموضوعية³، ومثل العدد الهائل في طلب اعتماد الأحزاب السياسية وتأسيسها كنوع من التنوع الفكري والايديولوجي ورغبة في العمل السياسي الذي كان لا يسمح له بالخروج للعلن في إطار منظم ومهيكل حيث شكل بذلك حرية مكتسبة بعد الثورة.⁴ وارتفع عدد الأحزاب السياسية بشكل كبير مقارنة بمرحلة زين العابدين بن علي

¹الهادي التيمومي، موسوعة"الربيع العربي" في تونس 2010-2020، 2011 سنة كل المخاطر، ج.1، مرجع سابق، ص.108.

²الجمهورية التونسية، مرسوم 87 لسنة 2011 المؤرخ 24 سبتمبر 2011 متعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، ر.د، ع.74، بتاريخ 30 سبتمبر 2011.

³ أحمد القدوة، "100 حزب تنشط في تونس بعد الثورة"، تاريخ الاطلاع 2023 /07/30، على الرابط: <https://2u.pw/5QfncpHg>

⁴طاهر هاني، "تعدد الأحزاب السياسية في تونس نعمة أم نقمة"، تاريخ الاطلاع 2023/07/31، على الرابط: <https://2u.pw/HYxdrf2n>

الذي كانت الحياة السياسية تحتوي على تسعة أحزاب سياسية ناشطة كانت ثلاثة أحزاب فقط منها تشكل معارضة حقيقية¹، وبالتالي إن التزايد الحزبي الذي عرفته تونس بعد الثورة شكل اتساع كبيراً لدائرة المنظومة الحزبية مما طرح السؤال حول حدود عدد الأحزاب السياسية.

الأمر نفسه حصل في الجزائر حيث جاء القانون 04-12 المتعلق بالأحزاب السياسية فاتحاً المجال أمام تأسيس الأحزاب الجديدة²، وكذلك لتخلص من الإجراءات المعقدة للقانون السابق 97-09³، كما جاء مشابهاً مع ثم اشتراطه لتأسيس الأحزاب في تونس من ناحية حظر العنف وفي المدة المحددة في حالة عدم الرد المقدره بستين يوماً التي تعد بمثابة ترخيص لتأسيس الحزب، غير أن نقطة الاختلاف مع تونس هي حول من يملك إعطاء صلاحية تأسيس الحزب ففي الجزائر هي ضمن صلاحية وزير الداخلية أما تونس من صلاحية الوزير الأول⁴، وبعد إصدار قانون الأحزاب في الجزائر تم تأسيس العديد من الأحزاب السياسية ودخولها النشاط السياسي بعد تلقي التراخيص من قبل وزارة الداخلية. الملاحظ أن تسهيل تأسيس الأحزاب السياسية في تونس والجزائر أنتج زحماً حزبياً بعد 2011 إذ فاق عدد الأحزاب المعتمدة في تونس 250 حزبا سياسيا الأمر الذي شكل إفراطاً كبيراً في فتح الحريات حيث أصبحت بموجبه بعض الأحزاب حبيسة الاعتماد القانوني دون وجود نشاط فعلي⁵، فتونس من الناحية العددية تفوق الجزائر من حيث عدد الأحزاب المعتمدة التي لا تتجاوز حاجز 80 حزبا بالرغم من التعداد السكاني الكبير للجزائر.

¹ منير السويبي، "مادا وراء الإفراط في تأسيس أحزاب جديدة في تونس، تاريخ الاطلاع 2023/07/31، على الرابط: <https://2u.pw/CmVEkpMx>.

² إيتسام بدري، "دور الأحزاب السياسية في هندسة التحول الديمقراطي في الجزائر بين واقع الخصوصية وطموح التكيف"، مجلة المفكر، ع.9 (د،س)، ص. 466.

³ عمر طيب بوجلال، مرجع سابق، ص. 134.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 04-12 مؤرخ 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب، ج.ر، ع.2، 15 يناير 2012.

⁵ سمير حمدي، "مستقبل التعددية السياسية في تونس"، تاريخ الاطلاع 2023/08/01، على الرابط:

<https://2u.pw/wSrb07tD>

ثانيا-التنافس الحزبي والمشاركة الحكومية في تونس والجزائر.

بعد الحركات الاحتجاجية التي مست الكثير من الدول العربية دفعت الأوضاع السائدة لوصول الأحزاب الإسلامية لمواقع هامة في نظام الحكم بعد رحيل الأنظمة التسلطية، غير أن المستجدات السياسية في تلك البلدان بمرور الوقت أسهمت بتراجعها لغياب برامج بعيدة المدى للخروج من الأزمة وتعرضها للمناهضة وعدم القبول من بيئتها الداخلية والخارجية¹.

بداية شكل تفوق حركة النهضة في انتخاب المجلس التأسيسي بمثابة إعطاء أوراق اعتمادها كحزب كبير بعد الثورة لتتوج بذلك عملها النضالي بالنجاح في أول انتخابات ديمقراطية بعد سنوات من الاضطهاد السياسي، حيث ساهم نجاح الحركة في تبنيها توجهها سياسيا احترمت فيه تنوع الأيديولوجي مانحة شعورا إيجابيا لدى مختلف التوجهات السياسية، ويعود نجاحها لعدة عوامل من بينها الإرث التاريخي الذي حملته الحركة في مقاومة كل أشكال الاستبداد² وكذلك خبرتها الكبيرة في الحياة السياسية التي مكنتها من سرعة تنظيم هياكلها سواء على مستوى المركز أو الفروع بفعل تغلغلها في وسط المجتمع التونسي.

إن حركة النهضة بعد 2011 كانت لها محطات مفصلية وهامة في تاريخ تونس بمشاركتها ودعمها لعملية الإصلاح السياسي والتداول السلمي على السلطة في ظل التحديات الاقتصادية والأمنية خلال الأربع الأولى سنوات بعد الثورة، حيث امتازت بالمرونة السياسية مع الكثير من البراغماتية بالرغم من التردد والارتباك في بعض المواضيع، كما تم تسجيل عدة ملاحظات إيجابية للحركة أبرزها تقديم تنازلات في بناء دستور 2014³ إضافة لمشاركتها في الحوارات الوطنية والتخلي عن الحكم في سابقة عربية أعطت فيها الأولوية القضية الوطنية على حساب المصلحة الحزبية.

¹ عزيزة علوي، مرجع سابق، ص.269.

² أنور الجمعاوي وأخرون، "الإسلاميون في تونس وتحديات لبناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة قراءة في تجربة حركة النهضة"، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013)، ص. 472-473.

³ محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي 2010-2015، رسالة ماجستير(جامعة نابلس: كلية الدراسات العليا، 2016)، ص. 135.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

شاركت حركة النهضة في معظم حكومات التونسية بعد الثورة فقد كان لها حصة 14 وزيرا و كاتب واحد في حكومة حمادي الجبالي، بعده نالت 11 حقيبة وزارية و كاتب دولة وحيد في حكومة علي العريض خلال الفترة الممتدة بين مارس 2013 ويناير 2014 وهذا خلال المرحلة الانتقالية، وفي ظل بناء المؤسسات بعد إقرار دستور 2014 حضرت النهضة كذلك في مختلف الحكومات لغاية تطبيق التدابير الاستثنائية لرئيس لقيس سعيد سنة 2021.

البداية كانت مع حكومة الحبيب الصيد حيث كان نصيب الحركة منها بتعيين وزيرين، لتعزز من حصيلتها في حكومة يوسف الشاهد في فترته الحكومية بين أوت 2016 حتى نهاية رئاسته في فبراير 2020 برصيد 4 وزارات إلى جانب 3 كتّاب لدولة في الحكومة الاولى والثانية، كما نالت في الحكومة إلياس الفخاخ 6 وزارات قبل تم إقالتهم بعد سحب الثقة من حكومة هذا الأخير.¹

جدول رقم (11): المشاركة الحزبية في الحكومات التونسية بعد الثورة.

الحكومة	الاحزاب المكونة لها
حكومة ترويكا الاولى لحمادي الجبالي	حزب النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، حزب التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات
حكومة الترويكا الثانية	حزب النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية حزب التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات.
الائتلاف الحكومي الرباعي	حزب نداء تونس، حزب النهضة، الاتحاد الوطني الحر، أفاق تونس
حكومة الوحدة الوطنية	حزب نداء تونس، حزب النهضة، الاتحاد الوطني الحر، أفاق تونس، المبادرة الوطنية الدستورية، المسار الديمقراطي الاجتماعي، حركة الشعب
حكومة إلياس الفخاخ	التيار الديمقراطي، حركة الشعب ، تحيا تونس، النهضة

المصدر: ياسمين لحواسنية، "تداعيات الانشقاقات الحزبية على الائتلافات الحكومية 2011-2017"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع.9 (جانفي 2018)، ص.199.

¹ عادل لثابتي، "هل حكمت النهضة وحدها تونس لمدة 10 سنوات؟"، تاريخ الاطلاع 2023/08/03، على الرابط:

<https://2u.pw/HSbvqWuD>

ما يمكن ملاحظته من خلال الحكومات المتعاقبة هو انفتاح حزب حركة النهضة مع أحزاب أخرى تختلف معها في الإيدولوجية منها العلمانية والقومية جاعلة من التجربة التونسية قبل 2021 تميز بتغير الأحزاب السياسية من حكومة لأخرى، حيث جاء ذلك نتيجة لعدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة وهو الشيء الذي جعل الأحزاب تدخل كل مرة في ائتلافات بحثا عن حقائق وزارية.

لم يسري النجاح المبر الذي حققته الأحزاب الإسلامية بمختلف الأقطار العربية على غرار تونس المغرب ومصر على واقع الأحزاب الإسلامية في الجزائر التي عرفت فشلا بسبب عدم مشاركتها الحكومية وفي صنع السياسات داخل البرلمان خاصة بعد خروج حركة مجتمع السلم من التحالف الرئاسي رغم قطع الصلة مع الانقسامات التي كانت فيما بينها، ما دفعها لتشكيل ائتلاف حزبي ضم حركة مجتمع السلم والنهضة وحركة الإصلاح اسموه بتكتل الجزائر الخضراء لتحقيق النجاح في الانتخابات التشريعية 2012، غير أن النتائج جاءت عكس التوقعات بتراجع التيار الإسلامي خصوصا حركة مجتمع السلم بعد حصولهم 48 مقعدا¹ بالإضافة إلى فشلها في الانتخابات التشريعية 2017 بينما عرفت نتائجها تحسنا في انتخابات سنة 2021 إلا أنها لم تشارك في الحكومة.

ويتضح من خلال ذلك أن التيار الإسلامي خاصة حركة النهضة كان أكثر حضورا من الأحزاب الإسلامية في الجزائر من خلال السلطة التشريعية عن طريق إقرار القوانين أو على مستوى الحكومي نظرا لطبيعة نظام الحكم قبل دستور 2022 هذا راجع لتركيبية الاجتماعية والقاعدة النضالية التي تمتلكها النهضة عبر العشرات السنين في العمل الدعوي والمسار السياسي.

أما الجزائر بعد 2011 اختلف الوضع عما حصل في تونس حيث لم تشهد حضور أي لون حزبي جديد فرض نفسه على الساحة السياسية في صنع سياسات والقوانين، فالتغيرات السياسية التي طالت الدول العربية استثنت الجزائر والدليل على ذلك نجد أنه منذ انتخابات التشريعية سنة 2012 لم تشهد الجزائر قطيعة مع أحزاب التيار الوطني حيث سيطر حزب جبهة التحرير إلى جانب التجمع الوطني

¹دالية غانم، "قرار الأحزاب الإسلامية مقاطعة الانتخابات الرئاسية المقبلة في الجزائر يكشف تفكك وضعف التيار الإسلامي"، مركز مالكوم كارينغي للشرق الأوسط، تاريخ الاطلاع 2023/08/02، على الرابط:

<https://carnegieendowment.org/sada/54512>

الديمقراطي على كل المجالس المنتخبة سواء الوطنية او المحلية.¹ إلى جانب أحزاب صغيرة عرفت بمساندتها المطلقة لسلطة قبل الحراك الشعبي وهي أحزاب حديثة النشأة مثل الحركة الشعبية وتجمع أمل الجزائر والتحالف الوطني الجمهوري.

وشكل التيار الوطني استثناء بسيطرته على الحياة الحزبية حيث اعتبر بذلك آلة انتخابية هيمنت على المؤسسة التمثيلية البرلمان وعلى المجال التشريعي منذ سنة 1997 ومثل أحد أدوات السلطة من أجل تمرير قوانينها وواجهة دعائية لترويج لبرامجها التنموية وخطاباتها الإصلاحية والجوانب المتعلقة بالتنقيحات الدستورية، لكن ما يعاب عليها أنها كانت مساندة لسلطة بشكل مطلق لدرجة أنها لم تكن تملك خطط إصلاحية أو برنامج خاص بها²، وما يمكن تفسيره أن أحزاب التيار الوطني استمدت قوتها طيلة تلك الفترة من السلطة الحاكمة.

ثالثا- المعارضة الحزبية ودورها في الرقابة الحكومية.

تلعب الأحزاب السياسية عبر العالم دور الرقابة على الحكومات من خلال معالجة المخرجات الصادرة عنها من قوانين وممارسات بهدف تقييمها والتأثير عليها لتحقيق تفضيلاتها وتلبية لمطالب المجتمع، كما تلعب دورا كبيرا في إعطاء المؤسسات السياسية مزيد من الفعالية والكفاءة التي تعد أحد مقومات التنمية السياسية وعليه ستقف الدراسة عند حدود تأثير المعارضة السياسية في تونس والجزائر. عرفت تونس بعد تنصيب مؤسساتها الدستورية سحب الثقة من الحكومة حيث كان ذلك الأمر أكثر من مرة، ففي 2 جوان 2016 أطلق الرئيس الباجي قايد السبسي فكرة تأسيس حكومة وطنية بعد إعلانه فشل حكومة الحبيب الصيد في تحقيق الأهداف المرجوة وحاجة ظروف الدولة لتحديد وتوحيد الأولويات لإخراجها من الأزمة السياسية والاقتصادية والأمنية، لتنتقل العملية بتاريخ 13 جوان 2016 بمشاركة أحزاب ومنظمات وطنية من بين هذه المنظمات الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ومنظمة الأعراف الذين أتفقوا على خارطة سياسية جاء فيها محاربة الإرهاب، لأن تلك الفترة شهدت العديد من عمليات التفجير في عدة مواقع حساسة وغيرها من أعمال التخريب واعتقال شخصيات سياسية، كما اتفقوا على زيادة العمل التنموي ومحاربة

¹ بن علي لقرع، مرجع سابق، ص.36.

² المكان نفسه، ص.40.

الفساد¹، حيث تم سحب الثقة من حكومة حبيب الصيد في 30 جويلية 2016 من طرف مجلس النواب بعد أن صوت على السحب 118 نائبا².

ونجد الحالة الثانية في تونس لسحب الثقة من الحكومة في فترة الرئيس قيس سعيد بعد أن كلف الأخير الحبيب الجلي من حركة النهضة بتشكيل حكومته كونها من الأغلبية البرلمانية لسنة 2019، لكن تلك الحكومة لم تنجح في نيل ثقة مجلس النواب لعدم حصولها على الأغلبية المطلقة من المجلس حيث حصلت على تأييد 72 نائبا فقط، بينما كان الرفض من طرف 134 نائبا علما وأنها كانت تحتاج لتأييد وتصويت 109 نائبا لتحصل على ثقة مجلس النواب لبدء العمل في برنامجها، ومثل عدم التصويت على الحكومة فشل ذريعا وبداية للأزمة السياسية في تونس³. إن سحب الثقة من الحكومة في تونس مرده لوجود عاملين الأول المتمثل في قوة المعارضة الحزبية داخل البرلمان والثاني بسبب صراع حول المكاسب السياسية بين الأحزاب السياسية نتيجة لطبيعة النظام المعتمد الذي سبب حالة من اللاستقرار الحكومي. غير أن هذه الحالة لم تعرفها الجزائر لأن الأحزاب السياسية المعارضة بمختلف توجهاتها عندما تكون مشاركة في السلطة التشريعية تفتقد لصنع القرار بسبب افتقارها للمبادرة في إعداد القوانين ما فسخ المجال لسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وإذا نظرنا للمسار التاريخي لا نجد أن الأحزاب السياسية في الجزائر قد رفضت مخطط عمل الحكومة المعروض عليها أو قدمت ملتمس الرقابة ضد الحكومة إثر معالجة بيان السياسة العامة الحكومي الذي من شأنه إسقاط الحكومة هذا ما أدى لتراجع الأحزاب في تقديم بدائل سياسية⁴.

راجع ذلك أيضا لضعف المعارضة السياسية (الجزائرية) التي تعثرها المشاشة في أدائها نظرا لوجود تشتت على مستوى توحيد الأفكار بين قواها لعدم وجود آلية عمل حقيقية متناسقة بينها هذا بسبب

¹ هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017)، ص.7.

² الحسين لرقط، مرجع سابق، ص.191.

³ نحيس بن بريك، "ولدت ميتة خيبة أمل بعد رفض البرلمان التونسي منح الثقة لحكومة الجلي"، تاريخ الاطلاع 08/04/2023، على الرابط: <https://2u.pw/q8WKZpIr>.

⁴ بن علي لقرع، "التعددية الحزبية في الجزائر المسار والمخرجات"، مجلة المستقبل العربي، ع.464 (أكتوبر 2017)، ص.33.

غياب مشروع سياسي والتنافس على الزعامة وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وظهر عمق الأزمة جليا على أرض الواقع إذ اكتفت في كثير من الأحيان فقط بردود الفعل أمام مشاريع السلطة دون وجود لعملية التغيير نجد على سبيل الذكر فشلها في إيقاف قانون المالية لسنة 2016 والتعديل الدستوري من نفس السنة.¹

ونجد من أهم أسباب ضعف المعارضة السياسية في الجزائر هو قيام السلطة السياسية بترويض وتدجين الأوجه البارزة في مختلف الميادين الدينية الثقافية الاقتصادية خصوصا منها الحزبية عبر جملة من الأفعال المتخذة كالتهديدات أو في جانب آخر بتقديم إغراءات لها، مما دفع الكثير من النخب للانحياز لمصالحها الخاصة بدل الاهتمام والنضال من أجل تحقيق المطالب الأساسية والمصلحة العامة²، تلك الممارسة عقدت من عملية التغيير مما زاد من اتساع الفجوة بين النخبة الحاكمة وباقي المجتمع الأمر الذي ساهم في بقاء الوضع على حاله وأعطى النخب الحاكمة مزيدا من الوقت لاستمرارية في الحكم.

رابعا-تأثير الانقسامات على أداء الأحزاب السياسية في تونس والجزائر.

عند دراسة الأحزاب السياسية في تونس والجزائر لا شك أن هناك ظاهرة يشترك فيها البلدين وهي ظاهرة الانقسامات الحزبية التي ظهرت بفعل المناكفات السياسية والتي أترث بدرجة كبيرة على جودة المؤسسة الحزبية والتحديث وعلى مستوى الديمقراطية داخل الحزب الذي يعد من أهم عوامل نجاح أي حزب سياسي لما يعطيه للفرد المنخرط من مبدأ المساواة في تقلد المناصب القيادية ودوره في تعزيز الانتماء الحزبي بين كل المناضلين، فالحزب الذي لا يمارس ديمقراطية ليس بمقدوره تحقيق الديمقراطية عند وصوله للحكم حتى وإن كان بفعل الانتخابات³، فطالما حرصت الأحزاب السياسية على إعطاء انطباع على تطبيق القواعد الداخلية لكن هذا لم يحدث على أرض الواقع.

¹ مراد بن سعيد، صالح زياتي، "النخب والسلطة والأيدولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي"، مجلة المستقبل العربي، ع.430 (ديسمبر 2014)، ص.87.

² وصال العزاوي، "الثورات العربية واستحقاقات التغيير: دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية"، مجلة قضايا سياسية، م.26، ع.1 (2012)، ص.166.

³ بوحنية قوي، "أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.30 (ربيع 2011)، ص.50.

عرفت تونس حالة من الانقسامات الحزبية وهنا يمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر بداية مع حزب نداء تونس قبل وفاة الباجي قايد السبسي الذي اتهم بمحاولة توريث الحزب لابنه حيث ساهم ذلك في تصدع الحزب وظهور معارضة داخلية أدت في النهاية لخروج أحزاب سياسية عنه بعد وفاته، كما نجد أيضا حزب مؤتمر من أجل الجمهورية الذي كان في حكومة الترويكا بقيادة منصف المرزوقي الذي انشق كثير من مناضليه وقاموا بتأسيس حركة وفاء والتيار الديمقراطي الأمر الذي دفع بالمؤسس الأول لحزب منصف المرزوقي لتغيير اسم حزبه لحراك تونس الإرادة، ونجد كذلك نفس الأمر بالنسبة لأحد أضلع الترويكا حزب التكتل من أجل العمل والحريات لرئيسه مصطفى بن جعفر الذي عرف انفصال عدد كبير من مناضليه الذين أسسوا حزب الخيار الثالث.¹

وانتقل الانقسام الحزبي إلى البرلمان حيث عرفت الحياة الحزبية في تونس أزمة كبيرة خصوصا بعد الانتخابات التشريعية سنة 2019 أدت لحدوث شرخ كبير وتصدعات على مستوى تركيبة الأحزاب الداخلية زادت الظروف وسياقات عمل الحكومة والمشهد السياسي خصوصا بعد تولي قيس سعيد الانفراد بالسلطة بعد لجوئه لفصل الثمانين من الدستور.

بداية مس الانقسام حركة النهضة بعد إعلان عدد كبير من النواب الاستقالة لتنتقل الظاهرة للأحزاب اليسارية، كما عرف أيضا حزب المسار الديمقراطي خروج بعض من كوادره والتحاقهم بمشروع الرئيس الرامي لتعديل الدستور إلى جانب حزب العمال.² وقد مس كذلك الانقسام حزب قلب تونس بعد استقالة 11 نائبا من مجلس النواب بسبب افتقار الحزب لطريقة التسيير وضعف التنظيم الذي سادته بعد انتخابات التشريعية لسنة 2019 حسب وجهة نظر النواب المستقلين الذين رؤوا أن مسألة اتخاذ القرارات في الحزب لم تكن تعبر في كل الأحوال عن توجهات مناضليه.³ وهو إشارة بأن القرارات كانت تتخذ بشكل غير ديمقراطي.

¹ خولة العشي، "انشقاقات الأحزاب التونسية منذ الثورة: تحالف من ورق"، تاريخ الاطلاع 2023/10/22، على الرابط: <https://2u.pw/YYycOJmh>

² عبدالقادر قندوز، الحاج مبطوش، عمر كعبوش، "الانشقاقات الحزبية وانعكاساتها على العملية الديمقراطية في تونس"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، م.9، ع.1 (2023)، ص.717.

³ زهرة فضلي، "التصدع يصيب حزب قلب تونس ويعيد سيناريو النداء"، تاريخ الاطلاع 2023/08/06، على الرابط: <https://2u.pw/p0hxgvxW>

وفي إحصائيات لتقرير لبارومتر السياسي أظهرت تراجع مكانة الأحزاب السياسية في تونس سنة 2017 حيث أصبحت هناك فئة قليلة من المواطنين تثق في الأحزاب بلغت نسبتها 19,4% ليؤكد هذا المؤشر عن حالة من التذمر اتجاه الأحزاب السياسية وبدء انتشار مظاهر عدم اللامبالاة بما يجري على الساحة السياسية بعد مرور خمس سنوات من الثورة.¹

وفي المقابل لم تخرج الأحزاب السياسية في الجزائر عن ذات السياق فعقب صدور قانون الأحزاب تأسست أحزاب جديدة خرجت من رحم أحزاب كبيرة كان مؤسسوها ضمن الأحزاب المعارضة أو الأحزاب المساندة لسلطة، نجد على سبيل المثال حزب الحركة الشعبية مؤسسه عمارة بن يونس الذي خرج من صف المعارضة إلى شكل المساندة والمشاركة في السلطة بعد خروجه من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، إلى جانب عمار غول وعبد العزيز بلعيد حيث أسس الأول حزب تجمع أمل الجزائر بعد أن كان ضمن التيار الإسلامي الممثل في حركة مجتمع السلم والثاني لجهة المستقبل المنشق من حزب جبهة التحرير الوطني إضافة لحزب طلائع الحريات بقيادة علي بن فليس.² وفي سياق آخر توجب الأمر الإشارة إلى ما تعرضت له بعض الأحزاب السياسية المعارضة لحركات تصحيحية على غرار حزب جيل جديد وحزب العمال.

مرد ذلك يعود حسب بوحنية قوي بأن الأحزاب تراجعت عن لعب الأدوار المعهودة لها وأصبحت تشبه الجماعات الضاغطة لتتخذ موقعا في المجتمع وصفه بين الحزب وجمعيات المجتمع المدني الأمر الذي غير من نظرة المواطن اتجاهها، فالعلاقة بين الأحزاب والمواطنين لا تظهر إلا عند قرب المواعيد الانتخابية عبر جمع الترشيحات أو خلال حملات الانتخابية والمناشدة بعمليات التصويت هو ما جعل الشغل الشاغل للأحزاب هو البحث عن السلطة³، واتضح اتساع الهوة بين المواطنين والأحزاب خلال الحراك الشعبي عندما تجاوزها الحدث فكثير من قيادات الأحزاب عند نزولهم في الأيام التي كانت مخصصة لاحتجاج لقوا معارضة في دخولهم إلى جنب إلى المتظاهرين وصل لحد طردهم في بعض الأحيان.

¹ هيثم سليمان، مرجع سابق، ص.12.

² بن علي لقرع، التعددية الحزبية في الجزائر المسار والمخرجات، مرجع سابق، ص.33.

³ عائشة قرة، الأساليب الإتصالية للأحزاب السياسية الجزائرية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية: دراسة ميدانية على حزبي msp-fln، أطروحة دكتوراه (جامعة سطيف: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2020-2021)، ص.95.

المطلب الثاني: واقع مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية بتونس والجزائر.

تحاول الدراسة معرفة واقع المجتمع المدني في تونس والجزائر في ظل التحولات التي عرفها البلدين بعد سنة 2011 لما يشكله من فضاء تطوعي للمواطنين ومساهمته في المشاركة السياسية ولكونه أحد الأدوات التي تركز عليها عمليات التنمية السياسية.

أولا- إصلاح مؤسسات المجتمع المدني في تونس والجزائر.

كان للمجتمع المدني في تونس والجزائر مكانة ضمن عملية الإصلاح السياسي هذا راجع لجملة التحولات التي شهدتها العالم بالاهتمام بالفواعل غير الرسمية في المساهمة لبناء الديمقراطية، وأيضا لما فرضته السياقات الداخلية في تونس والجزائر إثر الحركات الاحتجاجية الراضة لعملية التصديق على الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

بعد نهاية الثورة في تونس والدور الكبير الذي قدمته منظمات المجتمع المدني في مواجهة نظام الحكم التسلسلي ثم إصدار مرسوم خاص بالمجتمع المدني لفتح الباب أمام حرية تأسيس الجمعيات وذلك بإسقاط الإجراءات الإدارية السابقة، فقد جاء المرسوم 88 ليسهل من عملية إنشاء الجمعيات وذلك من خلال تجنب طول المدة الزمنية حيث أعطى هامش الرد للجمعيات المودعة لملفاتها من أجل التأسيس واعتبر المرسوم الجمعيات التي لم يتم إبلاغها بمثابة تصريح لها بقبول اعتمادها، كما مكن المرسوم حق الجمعيات تملك عقارات حتى يتسنى لها مواصلة نشاطاتها وشجع أيضا على تلقي الجمعيات الهبات والمساعدات من الخارج.¹

وعلى إثر ذلك المرسوم شهد المجتمع المدني حركة كبيرة على مستوى تأسيس الجمعيات والمنظمات نظرا لتحرر الكثير من المواطنين التونسيين ورغبتهم في المشاركة في صناعة القرار والعمل على ترسيخ قيم المواطنة وإثراء العمل الجماعي، حيث عرف عدد الجمعيات تزايد كبيرا وانتشارا في جميع المناطق بما فيها التي كانت نسب الجمعيات فيها ضئيلة على غرار مناطق الجنوب والوسط الغربي والذي وصل عددها سنة 2011 إلى 12111 جمعية، بزيادة بلغت 2142 جمعية مقارنة بسنة 2010 بينما كانت

¹ الجمهورية التونسية، المرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 متعلق بتنظيم الجمعيات، ر.ر، ع 74،

30 سبتمبر 2011، الفصل 11، 34، 37.

إحصائيات سنة 2012 عرفت زيادة بلغت 2855 ليصبح إجمالي عددها نحو 14966¹، يعرف المجتمع المدني تطورا في السنتين التي تلت الثورة بإجمالي عدد جمعيات بلغ 5000 جمعية وهي مؤشرات إيجابية تدل على اهتمام شرائح المجتمع بالاهتمام بالعمل التطوعي، كما وصل عدد الجمعيات حسب مركز إفاد المهم بتقديم إحصائيات عن المجتمع المدني عند تاريخ 13 سبتمبر 2023 نحو 24863 بما فيها الجمعيات الأجنبية موزعة على عديد المجالات، وتعد الجمعيات ذات الطابع الفني والثقافي الأكبر حيث بلغت نسبتها 20,03% وكان النصيب الأكبر للعاصمة باحتضانها أكبر نسبة حيث بلغت 20,35%².

أما الجزائر فهي أيضا عرفت عملية إصلاح لمؤسسات المجتمع المدني وذلك بعد إصدار قانون جديد للجمعيات 06-12 ليحل محل القانون القديم 90-31، حيث حمل القانون جملة من الإجراءات الصارمة فيما يخص عملية التأسيس، كما جاء فيه تنويع العمل الجمعياتي في الجزائر ليشمل مجالات أخرى لما تكون موجودة سابقا منها الجمعيات ذات الطابع الثقافي والتربوي والأعمال الخيرية وحقوق الإنسان وجمعيات الخاصة بالبيئة.³

كما تناول الدستور الجزائري لسنة 2020 المجتمع المدني بشكل غير الذي تناوله التعديل لسنة 2016 حيث أعطى له اهتماما كبيرا خصوصا بعد تراجع الأحزاب السياسية في قيادة عملية التغيير بعد سنة 2019 وحول دوره الهام في عملية الديمقراطية التشاركية، فقد أضاف الدستور الجديد حرية بداية العمل بمجرد تلقي التصريح، كما أعطى حق الحل لجهات القضائية مقارنة بدستور 2016، وشم استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني حيث ربطه المشرع برئاسة الجمهورية كحلقة وصل بين المركز ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة على مستوى المحلي من أجل نقل الانشغالات والاقتراحات إضافة لمساهمته في تعزيز قيم المواطنة.⁴

¹ أحمد القلعي وآخرون، "المجتمع المدني التونسي فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها"، تونس الانتقال الديمقراطي العسير (مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017)، ص 175.

² مركز إفاد للجمعيات، العدد الإجمالي لعدد الجمعيات في تونس، تاريخ الاطلاع 2023/09/21، على الرابط: <https://www.ifeda.org.tn/stats/arabe.pdf>.

³ بوحنية قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، تقرير مركز الجزيرة لدراسات (مارس 2014)، ص 5.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020، ج. ر. ع. 82، 30 ديسمبر 2020، المواد 213، 53.

منذ خروج القانون 06-12 لنشاطه الفعلي عرف المجتمع المدني الجزائري تأسيس العديد من الجمعيات في مختلف المجالات، وفي الإحصاء الذي قدمه المرصد الوطني للمجتمع المدني بتاريخ 31 ديسمبر 2022 فقد بلغ عدد الجمعيات الوطنية 1134 جمعية، أما على المستوى المحلي فقد أشارت إحصائية المرصد إلى وجود 33444 جمعية ولائية، بينما الجمعيات البلدية فقد بلغت 101439 جمعية.¹ إن من بين النقاط المشتركة بين تونس والجزائر هو التزايد الكمي لمؤسسات المجتمع المدني بعد الإصلاحات السياسية سنة 2011 وهو مؤشر إيجابي يدل على رغبة الفرد في الانخراط داخل الجمعيات بصفة طوعية حيث جاء هذا كانعكاس للواقع السياسي والاجتماعي الذي كان له تأثير مباشر نتيجة لبعض الممارسات السلبية التي عانى منها المواطنون في تعبير عن آراءهم.

ثانيا- المجتمع المدني في تونس والجزائر ودوره في عملية الرقابة.

في سبيل نجاح مسار الانتقال الديمقراطي في تونس شاركت العديد من جمعيات المجتمع المدني في دعم فكرة العدالة الانتقالية وذلك بالاشتراك مع وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية من أجل العمل سويا للبحث والتحقيق للكشف عن الانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان وعمليات الفساد التي عمت جميع المجالات خصوصا في فترة الرئيس زين العابدين بن علي، وذلك لكشف المتورطين وتقديمهم للقضاء قصد ضمان العدل والمساواة داخل المجتمع، وقد تم إنشاء لجنة حوار لذلك الغرض ضمت نشطاء مجتمع المدني في حقوق الإنسان كان لها الفضل في بعث فكرة تأسيس قانون العدالة الانتقالية.²

وقامت اللجان الست التابعة للجنة الأم إلى قيادة الحوار وذلك بعقد اجتماعات مستفيضة على مستوى عدة مناطق مختلفة داخل التراب التونسي لمعرفة اقتراحات المواطنين وآراءهم حول المشروع قصد إثرائه، كما شكلت تلك السانحة فرصة أمام الضحايا لأخذ شهاداتهم وتوثيقها لاستعمالها ضد

¹ المرصد الوطني للمجتمع المدني، "إحصائيات الجمعيات في الجزائر"، تاريخ الاطلاع 2023/10/03، على الرابط: <https://marsad.dz/?p=19897>

² محمد ليام وأخرون، "العدالة الانتقالية: المجتمع المدني والنخب"، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية م2: التجربة التونسية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 220.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

المتورطين وبعد الانتهاء من صياغة المشروع ثم تقديمه أمام المجلس التأسيسي هذا الأخير قام بالتصويت عليه ليدخل حيز التنفيذ في ديسمبر 2013 وفق قانون أساسي رقم 53.¹ وعلى إثر ذلك أنشئت هيئة الحقيقة والكرامة سنة 2014 لمعالجة القضايا حقوق الإنسان ومحاربة الفساد طيلة الفترة التي تلت الاستقلال حتى جانفي 2011، وبعد خمس سنوات من العمل في تفصي الحقائق والبحث عن معلومات خاصة بالفساد الهائل الذي لحق بمؤسسات الدولة توصلت الهيئة إلى جملة من التوصيات سلّمت نتائج تقريرها للحكومة التونسية تضمن ملخصا للعمل البحثي الذي قامت به جاء فيه ضرورة إقامة إصلاح القطاع الأمني والاقتصادي والإداري مع جبر الضرر لضحايا الاستبداد وتعويضهم.

وعرف التقرير النهائي ردة فعل إيجابية من طرف عديد منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية حيث، ساندته 56 جمعية ناشطة في تونس واعتبرته خطوة إيجابية لمسار العدالة الانتقالية واسترجاع حقوق المواطنين والممتلكات والأموال المسروقة شريطة أن يكون إصرار من الحكومة لإكمال إجراءات القضائية في ملاحقة المتسببين بذلك.²

أما المجتمع المدني الجزائري لم يكن له دور كبير في محاربة الفساد السياسي منذ بدء الإصلاحات السياسية سنة 2011 هذا راجع لغياب القوانين والقنوات التي تفتح المجال أمام تلك المؤسسات لممارسة الدور الرقابي المنوط لها من أجل حماية المؤسسات العمومية والمال العام من عملية الفساد إلى غاية دستور سنة 2020 الذي جاء بتأسيس هيئة رقابية من أجل الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

وفي هذا الإطار ثم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وفق المعايير الدولية في جويلية 2023 احتل المجتمع المدني فيها مكانة لدى السلطات الجزائرية عند إطلاقها وذلك بتشجيع وجوده لتعزيز

¹ شاكر الحوكي وآخرون تحرير مهدي مبروك، "العدالة الإنتقالية في تونس: المسارات والمآلات"، تجربة الإنتقال الديمقراطي في تونس 2010-2020 معضلات التوافق والإستقطاب (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص.245.

² أمال الهلالي، "نشر تقرير هيئة الحقيقة والكرامة لماذا يعد انتصارا للعدالة الانتقالية بتونس"، تاريخ الاطلاع 2023/10/04، على الرابط: <https://2u.pw/gRB83ag6>.

الديمقراطية التشاركية ويكون من خلال وضع المجتمع المدني كشريك حقيقي في محاربة الفساد والتبليغ للجهات المعنية.¹ بالتالي تعد مبادرة إيجابية من طرف السلطات الجزائرية في تعزيز الدور الرقابي للمجتمع المدني باعتبارها إجراءات لم يكن معمول بها في السابق.

وفي سياق آخر نجد أن المجتمع المدني في تونس بعد 2011 شارك في مراقبة العملية الانتخابية وجاء هذا كرد فعل على عملية الاقصاء في مرحلة الرئيس السابق زين العابدين بن علي الذي كانت له السيطرة الكاملة على العملية الانتخابية منذ توليه الحكم سنة 1987، حيث تم تأسيس جمعيات من المجتمع المدني متخصصة في مجال رصد العملية الانتخابية لم تقتصر مساهمتها في إبداء آراءها في قانون الانتخابات بل الأمر تجاوز المساهمة المجال التشريعي إلى الحيز التطبيقي حيث شاركت جمعيات من أجل إنجاح الانتخابات ويمكن الإشارة لدور الذي قامت به جمعية القانون الدستوري بتجسييس المواطن بأهمية انتخابات المجلس التأسيسي وذلك بتبسيط المصطلحات الانتخابية وشرح طريق حساب الأصوات. كما قامت جمعيات أخرى من المجتمع المدني بالرغم من حداثة نشأتها بالعمل على تكوين وتدريب مجموعة الشباب ويمكن الإشارة هنا مثلا إلى جمعية عتيد ودورها في تكوين ملاحظين الذي قدر عددهم 1200 ملاحظ لمراقبة العملية الانتخابية، كما ساهمت في تقديم إحصائيات متعلقة بنسب المشاركة.² وهو ما عمدت إليه جمعية أنا يقظ بهدف محاولة القضاء على تدخل المال الفاسد في انتخابات المجلس التأسيسي وقامت أيضا بإعداد ملاحظين وصل عددهم 650 ملاحظا.³

وفي ذات الصدد ينبغي الإشارة أيضا إلى جمعية مراقبون، مرصد شاهد، ائتلاف أوفياء التي كان لها مصداقية كبيرة داخل الوسط السياسي في تونس بسبب دورها في إنجاح ديمقراطية الانتخابات من خلال الوقوف على الأمور التنظيمية والإحصائية، كما ساهم وجود جمعيات في هذا الجانب لفتح مجال التنافس فيما بينها حيث سارعت كل جمعية إلى تقديم ابتكارات جديدة مثل إنشاء تطبيقات وضعت

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، "الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد"، تاريخ الاطلاع 2023/10/03، على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/algerie>.

² حمزة صوشة، رقابة منظمات المجتمع المدني كألية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 2022-2023)، ص.159.

³ محمد زيتوني، إدارة المرحلة الانتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس ومصر 2011-2014، مرجع سابق، ص.149.

بين متناول الناخبين لمعرفة مراكز التصويت وإحصائيات وغيرها من الأمور المتعلقة بالعملية الانتخابية بهدف كسب زخم إعلامي كبير واهتمام المواطنين بها¹.

أما في الجزائر ساهمت بعض الجمعيات والنقابات بحث المواطنين على ضرورة المشاركة في العملية الانتخابية بصورة كبيرة لكن النقطة الخلافية مع الحالة التونسية هي افتقادها لطرح الموضوعي في عرض المعلومات اتجاه الجماهير حيث حادت عن مسارها الحقيقي واتخذت منحى آخر وذلك بالمساندة والتأييد لفائدة مرشح السلطة أو أحزابها ونذكر على سبيل المثال مساندة العديد من الجمعيات الوطنية والتنظيمات الطلابية والنقابات الوطنية في الانتخابات الرئاسية سنة 2014 المرشح عبد العزيز بوتفليقة، فالمجتمع المدني بموجب ذلك أصبح يلعب أدورا سياسية بالتأثير على العملية الانتخابية وذلك بتوجيه الكثير من الناخبين لصالح شخص معين أو حزب سياسي دون الأخذ بمعايير التي يتم من خلالها يبي الناخب عليها تصويته كمييار الكفاءة والنزاهة.

كما أنه لازال لحد الآن قيام المجتمع المدني بأدوار رقابية في العملية الانتخابية مقارنة بتونس يكاد يكون معدوما، حيث بقي هذا الدور فقط من مهام المنظمات الدولية والإقليمية أو العربية²، بالتالي يتم تسجيل ملاحظة مفادها غياب جمعيات من المجتمع المدني متخصصة في العمليات الانتخابية هدفها تكوين ملاحظين أو مراقبين يتم إمداد بهم السلطة المشرفة للعمل سويا أو تحت قيادتها سواء تعلق الأمر بقبل إقامة الانتخابات من خلال السهر على مراجعة القوائم أو أثناء الانتخابات في تقديم إحصائيات.

¹ خولة العشي، "جمعيات مراقبة الانتخابات في تونس: مشاريع ضخمة وصمت حول مصادر تمويلها"، تاريخ الاطلاع 2023 /09/29، على الرابط: <https://2u.pw/tFVi2>.

² منير مباركية، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.خ (أفريل 2011)، ص.421.

ثالثا- مساهمة المجتمع المدني التونسي والجزائري في بناء الديمقراطية.

لقد قدم المجتمع المدني التونسي نموذج مميّز لدول العربية فيما يخص درجة الوعي السياسي خلال مرحلة التحول الديمقراطي وما تلاها من مراحل بعد الثورة، حيث نجح في إدارة الأزمة السياسية وذلك بمساهمته الفعالة كشريك حقيقي إلى جانب المؤسسات الرسمية باستخدامه لآليات التفاوض وتشجيع التوافقات السياسية لكي تتحقق الأهداف المسطرة لثورة.¹

لعب المجتمع المدني التونسي دورا فاعلا في الحفاظ على مكتسبات الثورة حيث شكل طرفا قويا في مرحلة التحول الديمقراطي راجع لتغلغل وتزايد مكانته داخل المجتمع التونسي، ومن المظاهر الدالة على ذلك قيامه بتوعية وتعبئة الجماهير حول التحديات ما بعد نهاية نظام بن علي، وفي مقدمة تلك التنظيمات الاتحاد التونسي للشغل الذي ساهم في قيادة اعتصامات القصبة الأولى ضد حكومة محمد الغنوشي لما احتوته من عناصر وزارية كانت ضمن الحكم الاستبدادي.²

ولم يتوقف تنظيمات المجتمع المدني عن العمل حتى بعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي خصوصا بعد أن عرفت تونس حالة توتر أمني كان لها انعكاس على الواقع السياسي، حيث شهدت اغتيالات طالت سياسيين كان أبرزهم محمد البراهمي وما خلفه من تداعيات دفعت بالمعارضة لمطالبة حكومة الترويكا بالاستقالة، ذلك الوضع المتأزم دفع لتأسيس "جبهة الإنقاذ" التي رأت نفسها القادرة على تعويض المجلس التأسيسي، وطرحت الجبهة مقترحا يقضي بتعيين حكومة انقاد وطنية لاستكمال كتابة الدستور الجديد للجمهورية وتنظيم انتخابات، كما تعهد مؤسسها بعدم ترشحهم للانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014.³

لكن مبادرة جبهة الإنقاذ لم تنجح بعد أن كان لرباعي الحوار من المجتمع المدني رأي آخر لإدارة الأزمة السياسية حيث تبني الاتحاد التونسي للشغل والاتحاد التونسي لصناعة والتجارة والصناعة التقليدية ورابطة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان مبادرة سياسية للوصول لمخرج للأزمة السياسية دون

¹Veroncia baker, **the role of civil society in the tunsian democratic transtion**, a thesis submitted (the universty of colorado at boulder, 2015), p64. vu 22/09/2023 https://scholar.colorado.edu/concern/undergraduate_honors_theses.

² المكي دراجي، سويد عبدالفتاح، "المجتمع المدني وعماية الإنتقال الديمقراطي في تونس"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، م. 1، ع. 3 (2017)، ص ص. 38-39.

³ هيثم سليمان، مرجع سابق، ص 7.

إقصاء أي طرف، شارك فيها عدة أحزاب سياسية و امتنع حزب المؤتمر و تيار المحبة، وقد وضع الرباعي مجموعة من النقاط لتجاوز الأزمة في مقدمتها بعث الحوار الوطني وحث حكومة علي العريض على الاستقالة لتحل محلها حكومة تكنوقراطية، والإسراع في معالجة مضمون الدستور الجديد ومن ثم وضع قانون انتخابي لتسيير الانتخابات وإنشاء هيئة عليا لقيادة العملية الانتخابية.¹

لتتكلل في النهاية مساعي الرباعي الذي قاد الحوار الوطني بالنجاح رغم المناكفات السياسية التي كان لها تأثير في ضبط المواعيد الزمنية، فقد تحقق الوصول إلى إخراج دستور في صيغته النهائية بتاريخ 26 يناير 2014، أما بالنسبة للجوانب المتعلقة بالعملية الانتخابية فقد تم انتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من طرف المجلس الوطني التأسيسي وبعد خمس أشهر تمت المصادقة على القانون الانتخابي في ماي 2014 ليم بعد ذلك تحديد تواريخ الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى في أكتوبر 2014 أما الثانية نوفمبر وديسمبر 2014، أما بالنسبة لرئاسة الحكومة فقد تم الاختيار بالإجماع على مهدي جمعة أحد وزراء علي العريض في ديسمبر 2013² وشكل النجاح المحقق السبب المباشر في نيل الرباعي لجائزة نوبل لسلام سنة 2015 نظير الجهود الذي قدمه في إرساء الحوار.

وإذا تم إحصاء عدد المشاركين من المجتمع المدني بمختلف تكويناته في صياغة الدستور نجد قد بلغ عددهم 300 جمعية بالإضافة إلى أساتذة وباحثين من مختلف الجامعات التونسية الذين قدر عددهم 320 مشاركا في صياغة بعض الفصول، كما ساهم المجتمع المدني بالضغط في جلسات المناقشة عند بعض المسائل الخلافية المتعلقة بفصول الهوية وموضوع الدين ومسائل أخرى متعلقة بمجال الحقوق والحريات التي حملت في مضامينها مواضيع المساواة بين الرجل والمرأة.³

أما بالنسبة لإجراءات التدابير الاستثنائية شكلت حدثا فجائيا للمجتمع المدني التونسي بالرغم من المسار الجيد الذي اكتسبه بعد الثورة في حل المشاكل السياسية، حيث عرف المجتمع المدني انقسامًا بين مؤيد لخطوة الرئيس نجد من أبرزهم الاتحاد التونسي للشغل وهيئة المحامين وذلك لحسابات سياسية

¹ الحسين لرقط، مرجع سابق، ص 188.

² نزيهان بطيب، البناء المؤسساتي للدولة في ظل الإصلاحات السياسية "دراسة حالة تونس بعد 2011، أطروحة دكتوراه (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 2019-2020)، ص 174.

³ دنيا جميل، "المجتمع المدني التونسي: من تائر إلى حارس سلام"، تاريخ الاطلاع 2023/09/29، على الرابط:

<https://2u.pw/3vOH4PPT>

ضد التيار الإسلامي، أما منظمات أخرى شهدت تركيبها شرخا بين مؤيد ومعارض للقرار على غرار الرابطة التونسية لحقوق الانسان وجمعية المحامين الشباب، بينما عبرت جمعيات أخرى منذ الوهلة الأولى عن موقفها الرافض لممارسات الرئيس منها جمعية أنا يقظ وبيئتي.

لكن مع تطورات المشهد السياسي تغيرت التوجهات وذلك بعد إعلان كل من الإتحاد التونسي للشغل وجمعية القضاة وجمعيات النساء الديمقراطية عدولهم عن الدعم والمساندة لإجراءات الرئيس، لكن التوجهات الجديدة لم تستطع إعادة ما فعته سابقا في ردع القرارات السياسية الصادرة عن السلطة بل اكتفت بأدوار شكلية على غرار التنديد ولم تنظم أي حركات احتجاجية كبيرة.¹

أما الجزائر لم يكن المجتمع المدني بنفس التأثير مقارنة بتونس بل شابه الضعف في كثير من الأوقات، حيث كان 'يُنظرُ للمجتمع المدني أنه أحد الأدوات التي تستعملها السلطة لتزكية خططها واستراتيجياتها عند كل مشاورات سياسية وذلك لكسب الشرعية، فقد تم اللجوء إليه أكثر من مرة بوصفه وسيط متغلغل داخل المجتمع وقد ظهر ذلك في تعديل الدستور لسنة 2016 بعد فتح المشاورات شاركت فيه جمعيات مختلفة ناشطة في المجتمع المدني منها جمعيات ضمت العائلة الثورية، التنظيمات الطلابية، جمعية عن الفلاحين وأرباب العمل وجمعيات نسوية بالإضافة لنقابات الصحفيين والقضاة إلى جانب سلك المحاماة وأساتذة التعليم العالي المتخصصين في القانون الدستوري.² وعقب الحراك الشعبي في الجزائر انطلقت العديد من النداءات لإعطاء حل لأزمة السياسية نتيجة لعدم وجود صيغ توافقية تلي المطالب المشروعة لشعب الجزائري، وفي هذا الصدد طرح المجتمع المدني مبادرات كان أبرزها تنظيم ندوة وطنية بتاريخ 15 جوان 2019 شاركت فيها جمعيات ومنظمات وطنية بلغ عددها 85 على غرار جمعية العلماء المسلمين، كونفدرالية النقابات الجزائرية، جمعية المنتدى المدني للتغيير على سبيل المثال لا الحصر.

وبعد نهاية الندوة الوطنية اتفق الجميع على مجموعة التوصيات لاسترجاع شرعية المؤسسات السياسية وتعزيز حقوق والحريات الأفراد داخل المجتمع، كما دعوا لتنصيب شخصية توافقية للإشراف على مسار

¹ أنور الجمعاوي، "عن ضمور منظمات المجتمع المدني في تونس"، تاريخ الاطلاع 2023/10/01، على الرابط:

<https://www.alaraby.co.uk>

² الأمين سويقات، "تعزيز مكانة المجتمع المدني كآلية للإصلاح السياسي في الجزائر"، مجلة دفا تر السياسة والقانون، ع. 2، (2023)، ص. 350.

الانتخابات الرئاسية شريطة ألا تتعدى ستة أشهر مع تعيين حكومة غير متحزبة تضم كفاءات وطنية لتسيير المرحلة والعمل على تأسيس هيئة مستقلة لقيادة العملية الانتخابية،¹ إلا أن تلك المقترحات لم تكن ذات تأثير ولم تلقى استجابة كبيرة بسبب نقص عمليات التعبئة.

ما يمكن إبرازه عند تقييم أداء المجتمع المدني في تونس والجزائر هو قوة المجتمع المدني التونسي في لعب أدوار سياسية بارزة كان لها تأثير على صعيد المؤسسات من خلال إسقاط حكومات وشخصيات وزارية محسوبة على الفساد، وأيضا مساهمته في البناء القانوني والدستوري بعد أن لعب دور رئيسي في صياغة بعض الفصول الدستورية والمشاركة في إنشاء القوانين بعد فرض الضغط على الحكومة لقيام بها كقانون الانتخابات وقانون العدالة الانتقالية وتأطيره للجماهير في الثورة، عكس المجتمع المدني في الجزائر الذي لم يتجاوز أدواره المشاركة في إطار المشاورات ولم يكن له الامتداد المجتمعي في عملية التغيير وفرض توجهاته والنضال من أجلها. وبالتالي إن قوة المجتمع المدني التونسي المكتسبة بعد الثورة هي نتيجة للإرث التاريخي النضالي بينما المنظمات والجمعيات الجزائرية وغيرها من أطراف المجتمع المدني لم تدخل في صدمات مع السلطة الأمر الذي جعلها في كثير من الأوقات في حالة تبعية لها حتى تلك المعروفة بقدمها.

يفتقر المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالمجتمع المدني في تونس إذا ما تم فحص المرحلة بين 2011 و2023 لآليات الحوار والتنسيق بين مكوناته حتى وإن وجدت فإنها لا تأخذ مستويات عليا من التفاهم والانسجام هذا راجع لوجود تنوع إيدلوجي وتباين في التوجهات الأمر الذي كان عائقا أم توحيد الجهود لقيام مجتمع مدني منظم، كما أن كثير من مؤسسات المجتمع المدني لا تحوز على كوادر بشرية مؤهلة ولا لإمكانيات تقنية تسمح لها بفرض ضغط على الحكومة.² فكثيرا من لحظات الخلاف لدى المجتمع المدني التونسي عند عملية المساهمة في الانتقال الديمقراطي غلب عليها طابع التوافق السياسي.

¹ لقمان مغراوي، "دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني 1989-2020"، مدارات سياسية، م.5، ع.1 (2021)، ص.366.

² أمال غنو، "مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التغيير السياسي في الجزائر"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، م.1، ع.3 (2021)، ص.823.

ولعل من الأسباب الرئيسية المؤدية لتراجع عمل المجتمع المدني في الجزائر افتقاده لطابع الاستقلالية ما جعله دائما تحت هيمنة السلطة لما تحوزه الأخيرة على مجموعة القوانين لضغط عليه كالإجراءات الإدارية ومن ناحية أخرى ما تقدمه من دعم مالي الذي تمنحه إياه مما يجعل خروجها عن توجهات السلطة أمر صعب للغاية، كما أن كثير من مؤسسات المجتمع المدني الجزائرية تعرضت للاختراق بهدف السيطرة عليها حتى تلك التي ظلت عصية أمام السلطة خلقت لها كيانات موازية جديدة تعمل في مجالها تنسجم رؤاها مع ما تريده النخبة الحاكمة حتى فقدت فاعليتها.¹ بينما كان هناك هامش حرية كبير بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني التونسي فيما يخص المورد المالي نظرا لقانون الناظم للجمعيات الذي لا يمنع من تلقي المساعدات المالية من طرف الجهات الأجنبية هذا ما يسقط هامش التبعية لدولة ومن ناحية أخرى قد يجعل تلك المؤسسات عرضة للاختراق من جهات معادية لتونس الأمر الذي يجعلها تطبق أجندتها.

إضافة إلى ما سبق إن أداء المجتمع المدني الجزائري تعثره صفة الضعف والهشاشة ولا يمكن أن يكن بديلا يعول عليه في القضايا المصيرية لأن كثير من مؤسساته هي امتداد بشكل مباشر أو غير مباشر للخطاب الرسمي،² فالواقع المعاش أسهم في بناء مجموعة من وجهات النظر من طرف السلطة في الجزائر برفض توسيع هامش أدائه من خلال القوانين والممارسات مما حال دون توسيع حريته بما يسمح له بطرح القضايا ذات البعد الوطني البالغة الأهمية وجعله شريكا قويا في محاربة الفساد والحفاظ على التوازن المجتمعي وإعطائه الدور لتقديم استشارات سليمة لصانع القرار.

المطلب الثالث: مكانة الإعلام في الإصلاح السياسي وحدود تأثيره بتونس والجزائر.

لقد كان للحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر أهمية بالغة الأثر في الضغط على صناع القرار بأن يكون هناك إصلاح لقطاع الإعلام ضمن عملية الإصلاح السياسي بهدف الانفتاح نحو تعدد الأفكار

¹ محمد مجدان، "مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر (2012-2021) بين الفاعلية والضعف"، مجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، م.12، ع.17 (ديسمبر 2021)، ص.30.

² عبدالقادر بن السبع، أميرة سعيدي، "المجتمع المدني في الجزائر والمعوقات المشكلة له: دراسة سوسيو سياسية"، مجلة دفاتر المخبر، م.1، ع.18 (2023)، ص.170.

وتبادل الآراء وإنهاء الاحتكار العمومي والمساعدة على إعطاء حرية عمل الصحافة، وعلى هذا الأساس تسعى الدراسة لمعرفة التغييرات التي طالت الإعلام ودورها في المساهمة لتفعيل التنمية السياسية.

أولا- الانفتاح الإعلامي في تونس والجزائر.

دفعت المتغيرات السياسية البحث عن توسيع دائرة الحريات بعد نجاح الثورة التونسية، وفي ظل تنظيم السلطات العمومية المؤقتة ثم إنشاء هيئة مختصة لإصلاح الإعلام والاتصال مهمتها القيام بتعديلات جذرية في قطاع الإعلام حتى يكون أكثر حرية وديمقراطية، وبعد تأسيس الهيئة كان من بين المنجزات التي حققتها تقديمها للمرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة.¹

ثم جاء المرسوم الثاني 116 باستحداث هيئة تسند إليها المجال السمعي البصري تتميز بطابع الاستقلالية سواء على صعيد المؤسسي أو المالي، أعطيت لها صلاحيات دعم الحريات والإشراف على القطاعين الخاص والعام وصلاحيات الرقابة على المحتويات السمعية والبصرية ولها هامش إبداء الرأي في كل التشريعات المتعلقة بعملية الإصلاح التي تتعلق بمجال السمعي والبصري،² إلا أن تلك الهيئة لم تعرف مزاولة نشاطها إلا بعد مرور سنتين من صدور المرسوم أي سنة 2013.

ونتيجة لذلك عرفت الساحة الإعلامية في تونس تزايدا كبيرا في عدد المؤسسات الإعلامية تنوعت بين المجال السمعي والبصري ومجال الصحافة المكتوبة، فقد بلغ عدد القنوات الفضائية بعد الثورة 39 قناة فضائية فيما ارتفع عدد الإذاعات نحو 50 إذاعة، كما شهدت الصحف زيادة كبيرة وصلت إلى 229 صحيفة اختلفت طريقة إصدارها، غير أن هذا المجال بعد مضي سنوات شهد تراجعا حيث وصلت سنة 2017 القنوات الإعلامية إلى 13 قناة فقط وعدد الإذاعات إلى 16 إذاعة.³ ما يعني توقف 26 قناة عن البث و34 إذاعة، وتكمن أسباب التناقص لوجود عوامل متعلقة بالجانب

¹ ناجي البغوري، "عقبات في طريق حرية الإعلام في تونس"، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، مرجع سابق، ص.19.

² الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 116 لسنة 2011 مؤرخ في نوفمبر 2011 متعلق بحرية الاتصال السمعي البصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة لسمعي البصري، ر.ر، ع.84، 4 نوفمبر 2011.

³ يامنة القابس، "مشهد الإعلامي في تونس في الصيف السادس على الثورة"، تاريخ الاطلاع 2023/10/09، على الرابط التالي: <https://2u.pw/8jAq0Gs7>.

المالي التي ساهمت في صعوبة الاستمرارية إضافة إلى الجانب الأمني والتأثير الذي خلفته الهجمات الإرهابية في المرحلة الانتقالية.

أما الجزائر أيضا تم إصلاح مجال الإعلام وذلك بعد أن تم إصدار قانون للإعلام 05-12 متضمنا الضوابط التي تحكم العمل الإعلامي، كما أقر بحرية عملها في إطار لا يمس الثوابت الوطنية وجاء هذا التشريع ليفتح المجال لسمعي البصري والسماح بالتأسيس قنوات لفائدة الخواص بعد أن كانت التعددية تشمل الصحافة المكتوبة فقط، ومن بين القوانين الجديدة التي أقرها إلغاء القوانين السالبة للحرية في حق الصحفيين كأحد أشكال توسيع حريتهم مع الاكتفاء بفرض غرامات ضدهم، كما تم استحداث سلطات ضبط خاصة بكل من الصحافة المكتوبة وأخرى بالسمعي البصري مع التنصيص على حقوق الصحفيين و تم أيضا استحداث مجلس خاص بأداب وأخلاقية مهنة الصحافة.¹

لم ينتظر الكثير في الجزائر إصدار قانون الخصاص بالسمعي البصري الذي تأخر وضعه حتى سنة 2014 حتى بادروا بإطلاق قنوات تلفزيونية اختلف محتواها من قناة لأخرى، فقد ظهرت قنوات عدة على سبيل المثال قنوات النهار والشروق والهقار والأطلس التي أغلقت فيما بعد بسبب بثها لبرامج مناهضة لترشح بوتفليقة سنة 2014 إلى جانب قناة نواميديا، وجدير بالتذكير أن القنوات في بادئ الأمر كان بثها من دول أجنبية منها العربية على غرار الأردن وأخرى أوروبية نجد فيها كل من فرنسا وبريطانيا.² وبالتالي تسجل الدراسة من بين النقاط المشتركة عند تحليل الانفتاح الإعلامي هو الانفجار الذي طرأ في تونس والجزائر بعد سيطرة السلطة في البلدين على الساحة الإعلامية.

ثانيا- حرية الإعلام في تونس والجزائر.

أدى انفتاح الإعلام في تونس وتعدده نحو فتح فضاء حرديمقراطي ظهرت معالمه للعيان عندما بدأت الخطابات الإعلامية الجديدة التخلص من الخط التحريري الرسمي السابق وهو أمر كان لا مناص منه في ظل التنافس مع الفضاء الاقتراضي الذي شكل حيزا لنقل أخبار بكل موضوعية جعل

¹ عبد المجيد رمضان، توجهات السياسة الإعلامية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2016/2015)، ص 188.

² عثمان لحياي، "انفجار فضائي في الجزائر يخلق فوضى قنوات"، تاريخ الاطلاع 2023/10/08، على الرابط:

<https://2u.pw/s3Py0bRC>

عديد الإعلاميين يقومون بتعديل توجهاتهم وكتاباتهم، وشكل الإعلام أداة قوية في التعبير عن الآراء ونشر الوعي السياسي لدى فئات كبيرة من المواطنين، كما كانت له وظيفة مراقبة المخرجات الحكومية وما نتج عنها من سياسات وقرارات بعد الضغوط التي وضعها عليها.¹

عند الحديث عن علاقة الإعلام والمشاركة السياسية نجد أن الهيئة المستقلة للاتصال السمعي البصري في تونس ساهمت في دعم مسار الديمقراطية وإرساء قواعدها من خلال لعب الدور المنوط لها في العملية الانتخابية، وذلك من أجل الحرص على ضمان نزاهتها وعدم تسجيل أي تجاوزات وسعت إلى تحقيق العدل والمساواة بين المرشحين من خلال عملية التغطية سواء للمرشحين في الانتخابات الرئاسية أو بالنسبة للأحزاب في الانتخابات التشريعية عبر التحكم في وسائل الإعلام التونسية بما يسمح للمواطنين من متابعة الاستحقاقات الانتخابية بغية تقديم المعلومات اللازمة وشرح برامج الأحزاب والمرشون في الحملات، كما حرصت على استقطاب الناخبين وحثهم على ضرورة المشاركة الانتخابية وأداء حقهم من أجل وصول لمشاركة واسعة.²

سمحت حالة التعددية الإعلامية الكبيرة في تونس بمختلف أنواعها باتساع حرية التعبير الأمر الذي كان لها تأثير سلبي على الخطاب الإعلامي الذي حمل في طابعه صفات التخوين اتجاه أطراف حزبية معينة، وهو ما أكدته التقرير الذي أعدته المجموعة العربية لرصد بالتنسيق مع جمعيات تونسية بأن الإعلام التونسي خلال مرحلة الفترة الانتقالية سعت كثير مؤسساته إلى نشر مشاعر الحقد والكراهية بين مختلف مكونات الشعب التونسي.³

وفي نفس السياق كشفت التغيرات السياسية تراجع حرية الإعلام في تونس بعد الأخذ بالتدابير الاستثنائية سنة 2021 الأمر الذي أدى لزيادة نفور الجماهير وذلك بهجرة القنوات المحلية والانتقال لمتابعة القنوات الأجنبية، أما في شق آخر شكلت تلك الإجراءات انعكاسات سلبية على صعيد الممارسة الإعلامية بعد غلق بعض المكاتب الإعلامية وصل الأمر لحد توقيف بعض الصحفيين ودخولهم

¹ نعيمة الرياحي، الثورات العربية الراهنة والاستراتيجيات السياسية الراهنة (تونس: دار نقوش عربية، 2013)، ص 100.

² تقرير تحليل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، تغطية المسار الانتخابي لسنة 2014 في الوسائل السمعية والبصرية التونسية، ص. 4.

³ أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص. 15.

السجن بسبب آراءهم السياسية، نهبك عن تعرض بعض المرسلين لعمليات تضيق خلال تغطيتهم لبعض الأحداث السياسية.¹

أما الإعلام الجزائري منذ بدء الإصلاحات سنة 2012 اعترضت حريته جملة من الصعوبات التي حالت دون قيامه بأدواره الحقيقية ولعل في مقدمتها عدم مساهمته بلعب دور الوسيط في تحقيق الديمقراطية التشاركية بين الفواعل داخل المجتمع وأداء الرقابة على الحكومة بما يسمح بتطوير أدائها، فرغم التعددية نظرا لوجود كم هائل من القنوات الفضائية والصحافة والجرائد إلا أنه يمكن القول أنه لازالت بعيدة عن المستوى المأمول في المساهمة في تحقيق التنمية السياسية وذلك باصطدامها بجملة من العوائق، فالواقع أثبت ارتباط الإعلام برجال الأعمال وتبعية أيضا المؤسسات الإعلامية لسلطة ويظهر ذلك بكل وضوح في المساعدات التي تتلقاها والتي ترتبط بجملة من الضوابط والإملاءات كعدم تناول بعض القضايا ذات الصلة بالفساد ونقد النخبة الحاكمة وتوجهاتها، كما نجد في كثير من الأحيان ثم تسخير الإعلام لخدمة النخب في المواعيد الانتخابية سواء النخب الحاكمة أو رجال الأعمال.²

وخير دليل الحراك الشعبي الذي كان بمثابة تحدي للإعلام لتبيان دوره في مرافقة والدفاع عن حرية التعبير، لكن الواقع أظهر تحكم السلطة في القنوات التلفزيونية والإذاعية وحتى الصحف أبعدها عن تغطية الحدث السياسي بسبب التضيق على حرية الصحفيين من جهة بعدم نقلهم الأخبار وعلى المؤسسات الإعلامية الخاصة لما تملكه السلطة من هامش التأثير والتحكم بسبب الدعم المالي من جهة أخرى.³

رغم وضع تشريعات جديدة في الجزائر ترمي لحماية الصحفيين وتحسين عمل الإعلام بعد نهاية الحركات الاحتجاجية لكن ذلك لم يمنع من تعرضه لنقد كبير من طرف المنظمات المتخصصة في مجال حرية التعبير واصفة الوضعية التي يعمل فيها الصحفيين بالوضعية السيئة مثل منظمة مراسلون بلا حدود، جاء هذا الوصف بعد إقدام السلطات الجزائرية بإجراءات ضد بعض القنوات الخاصة على

¹ أنور الجمعاوي، "عن تدجين الإعلام في تونس"، تاريخ الاطلاع 2023/10/12، على الرابط: <https://2u.pw/fAOjRFJN>

² عمر بوجلال، مرجع سابق، ص. 178.

³ فتحة زماموش، "الإعلام في الجزائر.. خطوة إلى الأمام من أجل خطوتين إلى الوراء"، تاريخ الاطلاع 2023/10/12، على الرابط: <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1528>

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

سبيل مثال توقيف قناة الأطلس وعقوبات ضد قناة الوطن، كما تعرضت بعض البرامج التلفزيونية لتضييق من طرف السلطات الأمنية مثل برنامج "ناس السطح" إضافة إلى سجن بعض الصحفيين.¹ ولا شك عند تتبع مسار حرية الإعلام في تونس والجزائر خلال فترة الدراسة بين 2011 لغاية سنة 2023 يمكن الاستعانة بإحصائيات مقدمة من طرف المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال وفي هذا الصدد يبرز تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود التي تعكف سنويا على تقديم تقارير في هذا الشأن وهي على النحو التالي:

جدول رقم (12): الترتيب العالمي لحرية الصحافة في تونس والجزائر بين 2011-2023.

المرتبة العالمية لتونس	المرتبة العالمية للجزائر	السنة
134	122	2011-2012
138	125	2013
126	119	2015
96	129	2016
97	134	2017
97	136	2018
72	141	2019
72	146	2020
73	146	2021
94	134	2022
121	136	2023

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات تجميعية من موقع مراسلون بلا حدود

. <https://rsf.org/ar/> بتاريخ 10 أكتوبر 2023.

عند تحليل الإحصائيات الميمنة في الجدول يمكن القول بأن حرية الإعلام في تونس عرفت مرحلتين، المرحلة الأولى كانت بعد الثورة إلى غاية 2021، والمرحلة الثانية بعد التدابير الاستثنائية

¹ السعيد الدراجي، "معوقات حرية الممارسة الصحفية"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، ع.28 (سبتمبر 2016)، ص.201.

حيث شهدت تدبدا في التصنيف وهو ما تشترك فيه مع الجزائر كأحد أوجه التشابه، بينما تختلف عن نظيرتها في الجزائر خلال المرحلة ما بين 2016 و2021 التي عرفت فيها تطورا في مسألة الحرية الإعلامية لدرجة وصولها سنة 2016 الأولى عربيا وهي مرحلة عاشت فيها تونس دخول في مرحلة ديمقراطية المؤسسات.

عموما إن هامش الحرية الإعلامية في تونس والجزائر إذا ما تم النظر لعمر الإصلاحات في البلدين لا يزال فتيا إن صح التعبير إذا ما تم مقارنتهما مع العديد من الدول الديمقراطية الغربية التي لها سنوات عدة في التعامل مع مجال الحريات وتقبل وجود آراء أخرى تنتقد السلطة، لكن هذا لا يمنع من تقييم مسارها وعليه فبعدها دراسة الإعلام كأحد المؤشرات التنمية السياسية ثم التوصل لنتائج التالية:

- تشترك تونس والجزائر في تأخر تأسيس بعض الهيئات والتشريعات المختصة في مجال الإعلام على غرار هيئة المستقلة لسعي البصري وقانون السعي البصري حيث كلاهما تأخر لمدة سنتين.

- إن هامش الحرية الكبيرة الذي اكتسبها الإعلام التونسي في نقد السلطة لا يمكن إغفاله قبل التدابير الاستثنائية مقارنة بالإعلام الجزائري الذي لا يزال الحديث عن نظام الحكم ونقده من المواضيع الصعبة والذي اقتصر دوره على الترويج لمخططات الحكومة فقط.

- مشاركة الإعلام في تونس بالتنسيق مع الهيئة المستقلة السعي البصري والاتصال في العمليات الانتخابية بينما لم يكن ذلك معمولا بيه في الجزائر حيث في كثير من الأحيان دعم الإعلام الخاص مرشح السلطة وتوجهاتها.

- تسجيل غياب الإعلام الجزائري في الحركات الاحتجاجية سنة 2011 و2019 بينما في تونس كان فاعلا في احتجاجات القصة 1 و2 وكذلك في تغطية الحوار الرباعي وغيرها من القضايا الأمنية والسياسية.

المطلب الرابع: التمكين السياسي للمرأة في تونس والجزائر.

عند تتبع مجرى تاريخ البشرية نجد الرجل احتل مكانة هامة بالنسبة لتشريعات، لكن بمرور الوقت مع حلول القرن العشرين وظهور المواثيق الدولية بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 وظهور العهود الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت الحاجة بعد كل هذه الإصدارات لإعطاء المرأة مكانة داخل المجتمع، وعلى إثر ذلك جاء ميثاق الأمم المتحدة

بإعلان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتاريخ 18 ديسمبر 1979¹، كما عززت الهيئة مكانة المرأة بعد تنظيم مؤتمر بمدينة بكنين سنة 1995 الذي جاءت نتائجه ملزمة لكافة المشاركين بحق المرأة بالمشاركة في إدارة الشأن العام عن طريق سياسات واستراتيجيات ناجعة تهدف لوصول المرأة إلى مناصب عليا في السلطة وفتح المجال أمامها في عمليات صنع القرار وإشراكها في الاستحقاقات الانتخابية وانخراطها في الأحزاب السياسية بما يكرس مبدأ المساواة.²

أولا- مكانة المرأة ضمن عملية الإصلاح السياسي في تونس والجزائر.

بداية سبقت تونس الجزائر بالمصادقة على اتفاقية القضاء على تمييز ضد المرأة ذلك بتاريخ 20 سبتمبر 1985 باعتبارها من الدول الأوائل التي اهتمت بمواضيع المرأة في عهد بورقيبة، أما الجزائر صادقت على الاتفاقية بتاريخ 22 جانفي 1996 حيث كان توقيع الاتفاقية بمثابة المرجع للبلدين عند صياغة القواعد القانونية الخاصة بالمرأة باستثناء بعض المواد التي أبدى فيها تحفظات المخالفة لعادات وقيم المجتمعين التونسي والجزائري³، وبناء على ما سبق نال موضوع تمكين السياسي للمرأة حيزا وفرا من الاهتمام في تونس والجزائر بعد العديد من النداءات المطالبة بتوسيع مجال حضور المرأة إلى جنب الرجل في مختلف الميادين في مقدمتها المجال السياسي تزامنا مع انتشار قيم الديمقراطية و دور الإيجابي لوسائل الإعلام الغربية بالترويج للمرأة بإعطائها صورة حسنة عن مشاركتها في الحياة السياسية.⁴

شكل الاهتمام بالمرأة أحد القضايا الرئيسية بعد نجاح الثورة التونسية والتي كانت من مبادئها الحرية والمساواة وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، بناء على ذلك صدر المرسوم 35 بتاريخ 10 ماي 2011 المتعلق بانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الذي ألزم القوائم المرشحة باحترام مبدأ التناسف

¹ Anne Hellum and Henriette Sinding Aasen, and Ohter, "women's human rights" cedaw in international regional and national law (uk :Cambridge University Press, 2013), p.1.

² منال فنجان علك، مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص ص. 45-46.

³ نعيمة سمينة، نظام الحصص النسائية وتأثيره على التمثيل السياسي للمرأة المغاربية في المجالس المحلية المنتخبة دراسة حالي تونس والجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2016-2017)، ص ص. 104-110.

⁴ محمد وليد صالح، العلاقات العامة والتمكين السياسي للمرأة (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 7.

واعتماد آلية التناوب مع إقصاء المخالفين لهذا الإجراء¹، كما نجد دستور 2014 قد عزز مكاسب المرأة بتنصيبه على سهر الدولة لتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل وضمان تمثيلها في المجلس المنتخبة والعمل على تطوير التشريعات بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في دول العالم.² أما الجزائر كان الوضع مختلفا لما فعلته تونس حول التدابير الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة في المجلس المنتخبة، فقد تم إصدار قانون 03-12 متعلق بتوسيع مشاركة المرأة في المجلس المنتخبة ثم الأخذ فيه بنظام الحصص النسائية وهو ما كان معمولا به في تونس قبل الثورة لكن النموذج الجزائري أعطى تمثيل أكبر، حيث توزعت نسبة الترشيح للمرأة بالمجلس الشعبي الوطني ما بين 20% إلى 50% على حسب عدد المقاعد، فيما تراوحت نسبة ترشيح المرأة في المجالس الولائية في حدود 30% و35%، وتحصلت على نسبة 30% في المجالس البلدية التي يتجاوز عدد سكانها 20000 ألف ساكن³، واستمر العمل وفق هذا الشكل لغاية تغيير قانون الانتخابات سنة 2021 بعد إصدار الرئيس عبد المجيد تبون قانون انتخابات جديد 01-21 الذي ألغى القانون 03-12.

ثانيا- واقع حضور المرأة داخل المجالس المنتخبة في تونس والجزائر.

كانت نتائج المرأة معتبرة في انتخابات المجلس التأسيسي بتونس وذلك بعد فوز 58 امرأة من أصل 217 مقعدا قبل أن ترتفع حصيلتهن إلى 65 مقعدا بعد استقالة سبع نواب⁴، حيث كانت بمثابة مؤشر إيجابي عاكسة رغبة المرأة في الحضور القوي في الحياة السياسية والمساهمة في التأسيس لديمقراطية جديدة بالرغم من الصعوبات التي واجهتهن أمام الرجال الذين استحوذوا على رئاسة القوائم بنسبة بلغت 93%⁵، كما عرفت حضورا قويا داخل مجلس النواب التونسي في الانتخابات التشريعية سنة 2014 بحصولهن على 68 مقعدا بفارق ثلاث مقاعد عن المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011، تقاسمت

¹ بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص.260.

² عبد اللطيف الحناشي، تونس من الثورة التائهة إلى الإنتقال الديمقراطي العسير، مرجع سابق، ص.142.

³ نزيان نحال، عبد المالك بولشفار، "التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في ظل العولمة: قراءة في التشريع والممارسة"، مجلة الحقيقة، م.17، ع.4 (ديسمبر 2018)، ص.129.

⁴ عبدالقادر قندوز، مرجع سابق، ص.146.

⁵ بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، مرجع سابق، ص.261.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

المقاعد أربعة أحزاب حصل خلالها حزب نداء تونس على 35 مقعدا لتأتي حركة النهضة في المرتبة الثانية بحصولها على 28 مقعدا وفي الأخير مقعدين واحد لكل من حزب الوطني الحر والقائمة الائتلافية المسماة الجبهة الشعبية.¹ أما في الانتخابات التشريعية سنة 2019 تراجعت نسبة حضورهن داخل مجلس النواب بعد حصولهن على 54 مقعدا، فيما كانت أضعف مشاركة للمرأة بعد الثورة في تونس خلال آخر انتخابات تشريعية التي أقيمت في دورتين الأولى في ديسمبر 2022 والثانية يناير 2023 التي عرفت فوزهن ب 25 مقعدا من أصل 161 مقعدا.²

بالنسبة للانتخابات المحلية عرفت تونس انتخابات واحدة بعد الثورة جرت بتاريخ 6 ماي 2018 بلغت نسبة فوز المرأة في الانتخابات البلدية 47,7% والتي ترأست فيها 29,55% من القوائم المرشحة وفق الإحصائيات الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخابات حيث جرت هذه الانتخابات بنظام يسمح التنافس الأفقي والعمودي.³

أما الجزائر في ظل نظام الحصة المخصصة لنساء عرفت نتائج جد مميزة بداية بانتخابات التشريعية (المجلس الشعبي الوطني) سنة 2012 بعد حصولهن على 148 مقعدا من أصل 462 مقعدا محتلة بذلك المرتبة الأولى عربيا⁴، فيما شهدت الانتخابات التشريعية سنة 2017 تراجعا مقارنة بسنة 2012 بحصولهن على 120 مقعدا، لكن رغم ذلك حافظت على مرتبتها الأولى عربيا وجدير بالذكر أنه

¹ خميس بن بريك، "في تونس النساء يسيطرن على % 31 من مقاعد البرلمان"، تاريخ الاطلاع 08/08/2023، على الرابط: <https://2u.pw/jw1FZaFN>

² هدى الطرابلسي، "كيف نقرأ تراجع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان تونس"، تاريخ الاطلاع 08/08/2023، على الرابط: <https://2u.pw/KkbTvt43>

³ محمد علي لطيفي، "بعد نجاحها في الانتخابات المحلية والتشريعية هل تنجح نساء تونس في تقلد مناصب سياسية متقدمة في إنتخابات 2019"، تاريخ الاطلاع 09/08/2023، على الرابط: <https://2u.pw/nqfeiMcA>

⁴ علي قندوز، المشاركة السياسية للمرأة المغاربية في ظل الإصلاحات السياسية: دراسة مقارنة الجزائر تونس (1989-2017)، أطروحة دكتوراه (جامعة الخلفة: كلية العلوم السياسية، 2020-2021)، ص 124.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

في ظل نظام الحصص تحصلت الجزائر على مراتب متقدمة في العالم حيث مكنت نتائج تشريعات سنة 2012 من الحصول على المرتبة 26 عالميا والمرتبة 29 بعد انتخابات 2017.¹

بينما عرفت الانتخابات التشريعية لسنة 2021 تغيرا في مسألة حضور المرأة في المجالس المنتخبة، جاء هذا بعد إصلاح قانون الانتخابات الذي أعاد النظر في نظام الحصة الخاص بالمرأة خاصة في ظل الإحصائيات التي أكدت قطع المرأة أشواط كبيرة داخل المجتمع سمح لها بتبوء عدة مناصب مختلفة في جميع الميادين الأمر الذي أكسبها مهارات عديدة وهو ما كان دافعا للاعتماد على مبدأ المناصفة²، حيث بعد إقراره شهدت المرأة تراجعا كبيرا في الانتخابات المذكورة وذلك بعد حصولهن على 34 مقعدا من مجموع 407 مقعدا.³

أما بخصوص مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية عرفت حضورا في ثلاثة انتخابات بلدية وولائية بين سنتي 2011 و2023 بداية بالانتخابات المحلية في 29 نوفمبر 2012 اللواتي عرفن حضورا مكثفا سواء في عملية الترشح وأيضا على مستوى النتائج الإيجابية: جدول رقم (13): أرقام متعلقة بمشاركة المرأة في الانتخابات المحلية في الجزائر سنة 2012.

الانتخابات	عدد المرشحات	عدد المقاعد	نسبة المئوية
الانتخابات البلدية	31609	4120	16,5%
الانتخابات الولائية	8779	595	29,60%

-المصدر: سمينة نعيمة، مرجع سابق، ص 117.

كما استمر الحضور المميز لها في الانتخابات الثانية للمجالس البلدية والولائية بعدما ارتفع معدل نجاحها سنة 2017 إلى 27,50% بشكل عام، بينما عرفت هبوطا بشكل كبير في الانتخابات المحلية سنة 2021 بفوزها 7% فقط⁴. ما يمكن ملاحظته بعد تطبيق النظام الانتخابي الجديد هو تسجيل

¹ فائزة مدافر، "التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية: من نظام الكوتا إلى مبدأ المناصفة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، ع.5 (2021)، ص. 197.

² سلمية قزلان، محديد حميد، "نظام المناصفة كبديل لنظام الكوتا لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة على مستوى مجالس المنتخبة"، مجلة القانون والعلوم السياسية، م.8، ع.2 (2022)، ص. 241.

³ عبير شلغيم، مرجع سابق، ص. 46.

⁴ فائزة مدافر، مرجع سابق، ص. 199.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

تراجع كبير للمرأة عبر العديد من المجالس المنتخبة وصل الحد لعدم فوزها بأي مقعد في بعض المناطق الشرقية والداخلية الذي استعملته السلطة في الجزائر كأحد الوسائل لتبرير شرعية توسيع حظوظ المرأة، وبالتالي فإن نظام الحصص النسائية إذا ما تم تقييمه في مختلف الانتخابات التي شهدتها الجزائر لم يعطي الإضافة المرجوة في تحسين جودة أداء المجالس المحلية أو في تقوية العمل التشريعي.¹

جدول رقم (14): النسبة المئوية لتمثيل المرأة داخل مجلس النواب التونسي والمجلس الشعبي الوطني

الجزائري بين 2011-2023.

السنة	نسبة المئوية للمرأة في مجلس النواب التونسي	السنة	نسبة المئوية للمرأة في المجلس الشعبي الوطني الجزائري
2011	%29,95	2012	%31
2014	%31	2017	%26
2019	%23	2021	%8,35
2023	%15,52		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات تجميعية.

جدول رقم (15): الترتيب العربي للبرلمان التونسي والجزائر حسب مشاركة المرأة لسنة 2022.

البلد	الترتيب عربيا
تونس	المرتبة 4
الجزائر	المرتبة 13

المصدر: <https://2u.pw/92l0mlup>.

جدول رقم (16): التصنيف العالمي لمجلس النواب التونسي وم.ش.و الجزائر حسب آخر مشاركة للمرأة لسنة 2023.

البلد	الترتيب uip	عدد المقاعد في آخر مجلس منتخب	تاريخ إجرائها
تونس	139	25	22/12
الجزائر	168	34	21/06

¹ بوحنية قوي، الانتخابات المحلية الجزائرية: قراءة متقاطعة في النتائج والسلوك الانتخابي، ورقة تحليلية لمركز الجزيرة لدراسات (ديسمبر 2021)، دص.

المصدر: إتحاد البرلمان الدولي: <https://data.ipu.org/fr/women-ranking?month=7&year=2023>

عند تحليل الجداول المبينة أعلاه يمكن استنتاج أنه كانت نتائج إيجابيه بالنسبة لحضور المرأة في تونس قبل عملية الاصلاح السياسي سنة 2021 التي غيرت النمط الانتخابي، كما هو الحال بالنسبة للجزائر قبل إلغاء النظام الخاص بالحصص النسائية، لكن عند المقارنة الفترتين بين تونس والجزائر نجد أن حضور المرأة في تونس كان فاعلا مقارنة بنظيرتها الجزائرية لأنها طيلة الفترة بين 2011 و2022 وصلت المرأة لمجالس وفق مبدأ التناسف عكس الجزائر الذي كان نجاح المرأة كانت بقوة القانون.

ثالثا- مشاركة المرأة على مستوى التمثيل الحكومي في تونس والجزائر.

شهدت تونس حضورا متباينا للمرأة في التمثيل الحكومي بعد الثورة وذلك في حكومة كل من الغنوشي والقايد السبسي الأولى والثانية وحمادي الجبالي ومهدي جمعة التي عرفت تعيين وزيرتين في كل حكومة، بينما حكومة العريض كانت الأضعف بمشاركة وزيرة واحدة، فيما عرفت حكومة يوسف الشاهد تواجد ثلاث وزيرات¹، أما حكومة إلياس الفخاخ سجلت تحسنا بحضور 6 وزيرات، بينما حكومة هشام المشيشي عرفت حضور 8 وزيرات من أصل 28 وزيرا.²

أما الحدث الاستثنائي كان يوم 21 أكتوبر 2021 بالنسبة للمرأة التونسية بشكل عام والمرأة العربية بوجه خاص، بعد أن عين الرئيس قيس سعيد لأول مرة في تاريخ تونس نجلاء بouden رمضان وزيرة أولى لتشكيل الحكومة، وعرفت المرأة تعيين 9 وزيرات في الطاقم الحكومي لنجلاء بouden وهي أكبر حصيلة للمرأة بعد سنة 2011، حيث تبوئن حقائب ذات أهمية لما تحمله من حساسية وتأثير كبير ولعل من أبرزها وزارة المالية والصناعة، وزارة المالية والعدل³، واعتبرت هذه التعيينات سابقة أولى من نوعها منذ إعلان بورقيبة لمجلة الاحوال الشخصية.

¹ علي قندوز، مرجع سابق، ص 150.

² بسمة بركات، "من هن النساء الثماني في حكومة هشام المشيشي التونسية؟"، تاريخ الاطلاع 2023/07/17، على الرابط: <https://2u.pw/IgfjDtZA>.

³ ندى مزلي، "حكومة نجلا بouden: محطة بارزة في مسيرة طويلة لتمكين المرأة التونسية"، تاريخ الاطلاع 2023/08/10، على الرابط: <https://2u.pw/bmiYgQyQ>.

أما الجزائر على الرغم من سلسلة الإصلاحات والحصص المخصصة للنساء منذ عام 2012 فإن تمثيل المرأة في الحكومة لا زال ضعيف، فقد عرفت سنة 2012 حضور 3 وزيرات من أصل 31 وزيرة، و7 وزيرات في سنة 2014 من أصل 34 وزيرة و4 وزيرات سنة 2015 من مجموع 34 وسنة 2017 كان حضورهن 4 وزيرات¹.

وبعد عملية الإصلاح السياسي التي جاءت عقب الحركات الاحتجاجية سنة 2019 تواجدت المرأة في الحكومات الثلاث للوزير الأول عبد العزيز جراد وذلك بنحس وزيرات في كل حكومة بالإضافة إلى كاتبة دولة في الحكومة الثالثة، أما حكومة الوزير الأول أيمن عبد الرحمن الأولى والثانية تواجدت أربع وزيرات في حكومتين ووصلت لخمس وزيرات في التغيير الحكومي في مارس 2023.² لكن الملاحظ أن مختلف التعيينات الوزارية في الجزائر لم تعط المرأة أحد الوزارات السيادية مثلها حدث بتونس بل أعطيت في غالب الأحيان لشخصيات تكنوقراطية.

ويعود أسباب تراجع المرأة في تونس والجزائر لعدة عوامل مختلفة وهي سمة لا تنفك مع عديد الدول العربية لعل أبرزها يعود للبيئة الثقافية السائدة داخل المجتمعات التي تحمل نوع من القصور اتجاه المرأة، وذلك بسيطرة الصورة النمطية على الميدان السياسي بأنه مجال ذكوري وأن المرأة غير مؤهلة لخوض المسؤوليات السياسية³، أما من الناحية السياسية فعملية إصدار القوانين الخاصة بالمرأة من ناحية التمكين السياسي تمت بدون استراتيجية وخطط واضحة حيث شكلت عملية اختيار نظام الحصص وبعض الإجراءات حالة فجائية عكست فقط محاولة الإصلاح السياسي تحت تأثير الضغط الداخلي والخارجي الممثل في البنود القانونية والارتباطات مع الهيئات الدولية.

¹ Louisa dris-ait hamadouche, "les femmes dans le système politique algérien : entre inclusion sélective et exclusion ciblée", *insaniyat*, no.74 (décembre 2016), p.81.

² مأخوذ من مصالح الاولي للوزير الأول: تاريخ الاطلاع 2023/08/10، على الرابط:

<https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/composition>

³ علي قندوز، مرجع سابق، ص. 224.

المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية وتأثيرها على ديمقراطية العملية الانتخابية في تونس والجزائر.

تلعب الانتخابات دورا جوهريا في الوقت الحالي نظرا لتمتعها بخاصية الفصل حول شرعية من يحكم داخل المجتمعات، كما تعد الانتخابات التنافسية أحد مظاهر الديمقراطية لما لها من تأثيرات إيجابية على مستوى سير المؤسسات السياسية، ومما لاشك فيه تعد العملية الانتخابية وما تعلق بها مجالا لعملية الإصلاح السياسي لأنها تستهدف البحث عن إيجاد صيغ قانونية وتنظيمية تحقق مزيد من المساواة بين الأفراد داخل المجتمع وتهدف لفسح المجال أمام الأحزاب السياسية للمشاركة السياسية.

المطلب الأول: إصلاح النظام الانتخابي في تونس والجزائر.

شكل الإصلاح الانتخابي لتونس تحديا كبيرا بعد الثورة لهضي قدما باتجاه التغيير الصحيح، وهو ما دفع لإعادة تصميم القوانين الناظمة للانتخابات للوصول لمؤسسات سياسية تمثيلية جديدة تستهدف المساواة والعدل سواء بالنسبة للأحزاب السياسية وكذلك من أجل استقطاب عدد كبير من الناخبين لتحقيق مشاركة انتخابية عالية²، وعلى إثر ذلك شكل البحث عن طبيعة اقتراع مناسب للانتخابات أحد الأولويات لضمان إحداث القطيعة مع الممارسات السابقة وما تبعها من تهميش وإقصاء للبدء من جديد لبناء مؤسسات طبقا للمعايير الديمقراطية المتعارف عليها³.

شهدت تونس خلال الفترة بين 2011-2023 ديناميكية في قوانين الانتخابات كان لها تأثير مباشر على مستويات المشاركة، في البداية ثم الاعتماد على نمط الاقتراع النسبي للقوائم في دورة واحدة مع الباقي الأكبر بالنسبة للانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، جاء هذا بعد إصدار مرسوم خاص بتلك العملية حدد فيه توزيع المقاعد الذي ارتبط بالكثافة السكانية حيث حدد مقعد النائب الواحد مقابل 60 ألف من السكان إضافة لمقعد للدوائر التي بعد حساب مقاعد تظهر وجود باقي حدد 30 ألف

¹ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 21-22.

²Lisa anderson, " demystifying the arab spring parsing deffernces between tunisa,egybt and libya", **foreign affairs**, vol.90, no.3 (may2011), p.3.

³ محمد زيتوني، إدارة المرحلة الإنتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس ومصر 2011-2014، مرجع سابق، ص. 161.

ساكن، وتم تحديد إجمالي عدد نواب 217 نائبا مع وجود عدد حصة الجالية التونسية بالخارج قدرها القانون 18 مقعدا.¹

المرسوم الذي تم إصداره كان يحمل بعض القوانين لتسيير انتخابات المجلس التأسيسي كخطوة أولية لكن بعد تأسيسه كان لزاما وضع قانون انتخابي جديد لتنظيم الانتخابات التشريعية سنة 2014، وعلى إثر ذلك تم إصدار قانون أساسي منظم للانتخابات بتاريخ 26 ماي 2014 لم يأتي بأي تغيير يخصص نمط الاقتراع وعملية حساب المقاعد بل حافظ على نظام الذي المعمول به في أول انتخابات، كما كانت هناك محاولة تغيير عرفها المجلس التأسيسي والتي شكلت صراعا بداخله بين الأحزاب السياسية هي حول مسألة عزل الأشخاص المحسوبين على النظام السابق²، لكن في النهاية تم إسقاط الفصل الخاص بذلك مع حرص القانون على ضرورة إشراك الجميع، حيث كان الهدف من وراء ذلك هو المصالحة بين التونسيين وعدم جعل فجوة في القانون الانتخابي وهو ما دافعت عنه بشدة حركة النهضة في حكومة "الترويكا"³.

شهد قانون الانتخابات في تونس مرحلة ثانية بعد توقيف العمل بدستور 2014 والأخذ بالتدابير الاستثنائية سنة 2021، وذلك بعد أن عرفت الحياة السياسية دخول الرئيس قيس سعيد في مواجهة مع بعض الأحزاب السياسية المعارضة له متهمه إياه الانفراد بالسلطة ليعلن البدء في جملة إصلاحات سياسية باعتبار مسار الثورة شابه الكثير من القصور، وفي خضم ذلك تم إحداث تغيير جذري على مستوى قانون الانتخابات بوضع صيغة جديدة لنظام الانتخابي وذلك باختيار الاقتراع على الأفراد بدل القوائم في دورة أو دورتين على حسب الحالة بمعنى الاتجاه نحو خيار الأغلبية المطلقة، كما تم تخفيض عدد مجلس النواب من 217 إلى 161 مقعدا إضافة إلى إعادة تقسيم الدوائر، كما طرح القانون الجديد إمكانية سحب الثقة من أحد نواب عند توفر شروط المنصوص عليها بسبب تقصيره في أدائه وذلك بعد تقديمها من طرف عشر ناخبين مسجلين ضمن الدائرة الانتخابية الذي أُنخب على إثرها النائب، وهو

¹ عبداللطيف الحناشي، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي الإطار المسار والنتائج (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.7.

² محمد زيتوني، إدارة المراحل الإنتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس ومصر 2011-2014، مرجع سابق، ص.163.

³ عبد اللطيف الحناشي، تونس من الثورة التائهة إلى الإنتقال الديمقراطي العسير، مرجع سابق، ص.72.

إجراء يجعل النائب دائماً تحت عرضة التهديد بفقدان نيابته هو ما يدفعه للعمل بشكل جدي لخدمة الصالح العام لكن في المقابل ذلك قد تؤثر تلك الإجراءات على استقرار مجلس النواب لأن كثرة الإقصاءات ستفقده فاعليته.

علاوة على ذلك فيما يخص استخلاف أحد نواب المجلس أصبح بموجب القانون الانتخابي الجديد لا يتم تعويضه بالشخص الذي يليه في القائمة في نتائج الانتخابات كما كان في السابق بل يتم تنظيم انتخابات جزئية لتعويض العضو، كما تم إلغاء الدعم المالي المخصص لتسيير الحملات حيث أُلزم القانون اعتماد المرشحين على المصادر الذاتية وفرض أيضاً تغييرات جديدة من بينها إجبار المرشحين على تحصيل 400 توقيع من الدائرة الانتخابية الذي ينتمي إليها مقسمة بالتساوي بين الرجال والنساء مع إلزامية وجود نسبة 25% من التوقيعات لأشخاص الأقل من 35 سنة.¹

لقي القانون الجديد معارضة واسعة كونه جاء يفصل في انتخاب مجلس النواب ولم يتناول المجلس الأقاليم والجهات، كما أن النظام الانتخابي الجديد جاء ليقصي الأحزاب من المشهد السياسي وفتاح المجال أمام مشاركة الفرد دون تدخل الحزب، هذا النوع في عملية التصويت قد يغدي بشكل كبير للخطابات القبلية والعشائرية ويرجحها على حساب معايير الكفاءة والنزاهة مما قد يؤثر سلباً على العملية الانتخابية، كما أن سياسة رفع الدعم عن تمويل الحملات الانتخابية سيعطي أصحاب المال الفاسد أولوية كبيرة أمام ضعيفي الدخل في سباق الانتخابات ومن جهة أخرى سيضعف نسبة العزوف عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية لدى البعض بسبب نقص المورد المالي، كما يمكن تسجيل ملاحظة هامة تتمثل في التخلي عن مبدأ التنافس والتناوب وفق ما كان معمول به في النظام السابق مما قد يؤثر سلباً مستقبلاً على حضور المرأة مستقبلاً.²

¹ الجمهورية التونسية، مرسوم رقم 55 سنة 2022 مؤرخ في 15 سبتمبر 2022 المتعلق بتنقيح القانون الأساسي رقم 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي المتعلق بالانتخابات، ر.ع.102، 15 سبتمبر 2022، الفصول التالية: 21، 33، 35، 39، 75، 106، 107.

² أنور الجمعاوي، "قانون إنتخابي في تونس على مقاس الرئيس"، تاريخ الاطلاع 2023/08/14، على الرابط:

<https://2u.pw/mifmWYko>

عند تقييم الهندسة الانتخابية الجديدة بشكل عام يمكن القول إنها جاءت بناء على أفكار الرئيس ونظرتة لعملية الإصلاح السياسي الذي رأى أن مسار الثورة كان ناقصا ولم يصل لتحقيق اهدافها الحقيقية فتمت الهندسة دون مشاركة الفاعلين واستشارتهم هذا ما ضيق كثير على الأحزاب السياسية. أما الجزائر إثر عملية الإصلاح السياسي سنة 2012 شهدت إصدار قانون الانتخابات 01-12 بعد خمسة عشر عام من آخر قانون (97-07) كان الهدف منه بعث العملية الانتخابية وفق أسس نزاهة وشفافة باعتبارها عمودا لديمقراطية، جاء فيه زيادة تمثيلية المجلس المنتخبة على المستوى الوطني والمحلي حيث تم رفع عدد نواب المجلس الشعبي الوطني إلى 462 نائبا¹ وقد تضمن العديد من الاجراءات من بينها الانفتاح على عنصر الشباب وذلك بتخفيض سن الترشح للانتخابات المجالس من 28 إلى 25 سنة، كما جاء في القانون إلزامية الناخب عند الانتهاء من عملية التصويت التوقيع بالبصمة على السجل الانتخابي الذي هو مسجل فيه بهدف تعزيز من نزاهة العملية الانتخابية.²

كما شهدت الجزائر مرحلة ثانية لقانون الانتخابات 10-16 والذي اتخذ فيه إجراءات جديدة ومن المواد الجديدة بالإشارة إليها في التعديل هي شروط التي مست الأحزاب السياسية بعد وضع شروط لدخول العملية الانتخابية من بينها حصول الحزب المشارك على نسبة 4% من الأصوات المعبر عنها في آخر انتخابات جرت في البلاد.

أما بالنسبة للقوائم المستقلة أو الأحزاب السياسية المشاركة لأول مرة فقد ألزمت بجمع تريكات من طرف المسجلين ضمن الدوائر الانتخابية المرشحة فيها تلك الأحزاب أو القوائم حددها القانون 250 تزكية لكل مقعد هذا بالنسبة لانتخابات المجلس الوطني الشعبي و50 تزكية بالنسبة للمجالس المحلية عن كل مقعد³، وهي نفس الإجراءات التي أبقى عليها في آخر قانون الانتخابات لسنة 2021 (الأمر 01-21).

¹ بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر وآخرون، "الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكامة في الجزائر"، الانتخابات الرئاسية الجزائرية (أفريل 2014) والأسئلة الحرجة (الأردن: دار حامد لنشر والتوزيع، 2015)، ص.325.

² حميد دريادي، "الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائر.. تعزيز للمسار الديمقراطي أم حفاظ على الوضع القائم"، مجلة أبحاث، م.1، ع.12 (ديسمبر 2016)، ص.32.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 10-16 المتعلق بنظام الانتخابات مؤرخ 25 أوت 2016، ج.ر، ع.50، 28 أوت 2016، المواد 73، 94.

غير أن طبيعة التحولات السياسية في الجزائر وما ترتب عنها من تغيير بعد سنة 2019 كان لزاما النظر من جديد في النظام الانتخابي المعتمد وهو ما فتح المجال أمام عملية الإصلاح للقيام بذلك بحثا عن سياقات جديدة تعطي العملية الانتخابية المزيد من الشفافية وإيجاد آليات وسبل ناجعة من شأنها المساهمة في رفع المشاركة السياسية، وانطلاقا من ذلك فقد تم التراجع عن نظام الاقتراع النسبي على القائمة المغلقة في الأمر 01-21 ليم تعويضه بنفس النمط لكن بالتصويت التفضيلي على القائمة المغلقة مع الاحتفاظ عند توزيع المقاعد بقاعدة الباقي الأقوى جاء الأخذ بهذا النمط من أجل إعطاء الناخب الكثير من الخيارات وفقا لقناعته الانتخابية، وهذا النمط استعمل أول مرة في تشريعات جوان 2021 والمرة الثانية في الانتخابات المحلية نوفمبر 2021.

وشهد القانون كما أسلفت الدراسة الذكر سابقا التراجع على اعتماد الحصص النسائية بعد اهتمام التشريعات والخطابات الرسمية بضرورة إحقاق الشباب والنخب الحاملة لشهادات الجامعة داخل الحياة السياسية، حيث اشترط القانون الانتخابي الجديد على القوائم المرشحة لمختلف المجالس وجود نصفها من عنصر الشباب دون الأربعين سنة وتم تحديد ما نسبته الثلث من القائمة المرشحة خاص لنخب الجامعة.¹ الملاحظ أن وضع نسب بالنسبة لخريجي الجامعة لم يكون معمول بها في تشريعات التي أطرت عملية الانتخابية السابقة مقارنة بتونس التي لم تعرف في محطاتها الثلاث أي إلزامية بترشح الشباب بل جاءت فقط في حالات التزكية لترشح فقط.

وفي نفس السياق تم تخفيض عدد النواب المجلس الوطني الشعبي من 462 مقعدا إلى 407 مقعدا أي مثلما حدث في تونس بعد صدور أمر بإعادة التقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد عدد مقاعد كل ولاية لشغلها في البرلمان.² حيث تم تخفيض 55 مقعدا بعد التقسيم الإداري الجديد الذي عرف ترقية عشر ولايات منتدبة، لكن ما يمكن ملاحظته حول تخفيض المجالس المنتخبة في تونس والجزائر أو حتى بزيادة عدد مقاعدها هي عملية لا تعكس بضرورة البحث عن فاعلية البرلمان في البلدين مادام ليس له أي تأثير في الحياة السياسية نتيجة سيطرة السلطة التنفيذية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر 01-21 مؤرخ 10 مارس 2021 المتعلق بالقانون العضوي للانتخابات، ج.ر، ع. 17، 10 مارس 2021، المواد 171، 169، 191.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر 02-21 مؤرخ في 10 مارس 2021 المحدد لدوائر الانتخابية وتحديد المقاعد لشغلها في انتخابات البرلمان، ج.ر، ع. 19، 16 مارس 2021.

بعد كل ما ذكر فيما سبق يمكن وضع أوجه التشابه والاختلاف بين مختلف القوانين الانتخابية المعمول بها في تونس والجزائر، بداية تشابه البلدين في تطبيق نظام التمثيل النسبي للقائمة مع تطبيق مبدأ الباقي الأقوى فقد اعتمدت عليه الجزائر طيلة الفترة الممتدة بين 2011 لغاية 2021 هو نفس الأمر بالنسبة لتونس التي اعتمدت عليه منذ نجاح الثورة إلى غاية سنة 2022، لكن اختلفت الجزائر مع تونس في بعض المسائل التقنية في عملية توزيع المقاعد فقد أخذت الجزائر بنظام العتبة الانتخابية وما المقصود بها تحديد نسبة معينة من الأصوات المعبر عنها قصد دخول في عملية توزيع المقاعد وقد حددتها قوانين الناظمة للعملية الانتخابية في الجزائر 7 % بالنسبة للمجالس المحلية وفي سنة 2021 ثم تخفيضها عند حدود 5% وهي نفس النسبة المحددة بالنسبة لانتخابات الخاصة بالمجالس الشعبية الوطنية¹ في ثلاث القوانين الانتخابية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة ما بين 2011-2023.

كما تظهر نقطة خلافية تميز بها الجزائر عن تونس متعلقة بمسألة تحديد نسب مئوية لدخول غمار الانتخابات، والتي تعد أحد شروط التي قد تبعد بعض الأحزاب الصغيرة بمرور الوقت عن الحياة السياسية وتحد من فاعليتها في استقطاب المناضلين وإقناع الجماهير السياسية بالتصويت على برامجها وتفتح الأبواب أمام مناضليها لترشح في القوائم الحرة.

المطلب الثاني: إدارة العملية الانتخابية في تونس والجزائر.

تحتاج العملية الانتخابية في أي بلد كان سواء ديمقراطيا أو غير ديمقراطيا لمجموعة من القيادات تعهد لهم مهمة إدارة الانتخابات، حيث يتطلب ذلك وجود قيادات مؤهلة قادرة على تسيير مختلف مراحل العملية الانتخابية وفق المهام المنوطة لها كونها تحكمها جملة من القوانين، وتختلف طريقة هندسة أعضاء كل إدارة من بلد لآخر وكذلك درجة استقلاليتها²، وانطلاقا من ذلك تحاول الدراسة معالجة الإدارة الانتخابية في تونس والجزائر.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 01-12 مؤرخ 12 يناير 2012 المتعلق بالانتخابات، ج.ر، ع.1، 14 يناير 2012، المواد 66-85، ونفس المواد من القانون العضوي 10-16.

² الان وول وأخرون، أشكال الإدارة الانتخابية (السويد: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2007)، ص.

عرفت تونس منذ استقلالها غياب مظاهر الديمقراطية الانتخابية نتيجة لتحكم بن علي في قوانين وسير العملية الانتخابية برمتها، حيث كانت تلك الممارسات هي السبب الرئيسي التي دفعت لتفكير الجاد بعد نهاية الثورة التونسية لوضع معالم إدارة انتخابية تمتاز بالحياد والاستقلالية وتعنى بتسيير كافة مراحل العملية الانتخابية للانتخابات المجلس الوطني التأسيسي.¹

شهدت تونس استحداث هيئة مستقلة للانتخابات بناء على اقتراحات قدمتها الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، تلك الهيئة تعمل دون وصاية أي سلطة لها الصفة المعنوية والحرية في تسييرها الإداري والمالي، تكونت في مرحلتها الأولى من 16 عضوا حيث كانت تنتخب رئيسها من بين أعضائها، ضمت العديد من الشخصيات في مختلف القطاعات (أساتذة، حقوقين وقضاة) ومثلت مزيجا عكس روح ورغبة العمل الجماعي للوصول لديمقراطية العملية الانتخابية²، كما أسندت لها صلاحيات عدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ضبط المواعيد الانتخابية ومراقبة القوائم الانتخابية والترشيحات وصولا للإعلان النتائج.

بعد نجاح الهيئة العليا المستقلة في تنظيم أول انتخابات ديمقراطية (المجلس التأسيسي) في تاريخ تونس حدث إجماع بين جميع الأطراف السياسية حول استمرار العمل بها لما قدمته من صورة إيجابية، وبموجب ذلك تم إعداد قانون أساسي خاص بها خفض فيه عدد أعضائها من 16 عضوا إلى تسعة أعضاء عن طريق الانتخابات.

حدد القانون الأساسي كيفية انتخابها وذلك بتخصيص لجنة تشرف على استلام ملفات المرشحين داخل المجلس التشريعي، حيث يكون العدد الإجمالي للمرشحين 36 مرشحا موزعين على الاختصاصات المطلوبة يتم اختيار 4 مرشحين من كل تخصص، لتقوم الهيئة التشريعية فيما بعد بالانتخاب على الهيئة المستقلة للانتخابات حيث يقوم كل عضو بالتصويت على تسعة أعضاء موزعين على ما يلي (قاضي عدلي، قاضي إداري، محام، عدل اشهاد، أستاذ جامعي، مختص في الأمن المعلوماتي، ممثل الجالية التونسية بالخارج شريطة أن يكون للمرشح خبرة مهنية عشرة سنوات على أقل تقدير) مع ذكر بعض الشروط

¹ محمد زيتوني، إدارة المرحلة الإنتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس ومصر 2011-2014، مرجع سابق، ص. 145.

² الجمهورية التونسية، المرسوم عدد 27 مؤرخ 18 أبريل 2011 المتعلق باستحداث الهيئة المستقلة للانتخابات في تونس، ر.ع. 27، 19 أبريل 2011، الفصول، 1-8.

كعامل السن والزامية عدم الانتماء السياسي، أما بالنسبة لانتخاب رئيسها يكون في انتخابات ثانية من بين التسعة الفائزين، كما حددت عضوية الهيئة بستة سنوات يجدد الثلث كل سنتين.¹

شكل بناء وهندسة الإدارة الانتخابية بهذا الشكل حالة مميزة وفريدة من نوعها في التجارب العربية مما زادها الكثير من الشفافية بالرغم من العراقيل ومحاولة التشكيك في نزاهتها في فترات معينة، غير أن تطور الأحداث السياسية في تونس دفعت الرئيس قيس سعيد لإحداث تغييرات على مستوى تركيبها، وذلك بتقليص عددها من تسعة أعضاء إلى سبعة أعضاء جاء هذا بعد تعديل قانونها الأساسي، حيث تكونت من ثلاث يتم تعيينهم من طرف الرئيس (رئيس الجمهورية) بالإضافة إلى ثلاث قضاة من القضاء العدلي والإداري والمالي كل جهة قضائية تقترح ثلاث أسماء إلى جانب مختص في المجال المعلوماتي، كما تم تخفيض عهدة أعضائها إلى أربع سنوات²، لكن الملاحظ في هذه الإجراءات انتقال تركيبة الهيئة من الانتخاب إلى مرحلة التعيين.

أما بالنسبة للجزائر فقد شهدت ثلاث مراحل لإدارة العملية الانتخابية خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2023 والتي ارتبطت كثيرا بالوضع السياسي، المرحلة الأولى ثم استحداث فيها لجنتين وذلك بعد إصدار قانون الانتخابات سنة 2012، هما اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات ولجنة مختصة في مراقبة العملية الانتخابية، الأولى متكونة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية لها صلاحيات محدودة أما اللجنة الثانية مكونة من كفاءات وطنية وأعضاء معينين من طرف الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المشاركين في العملية الانتخابية³، غير أن هاتين اللجنتين كانت لهما صلاحيات محدودة ضمن مسار العملية الانتخابية.

المرحلة الثانية كانت استجابة للمطالب السياسية التي نادى بها الأحزاب السياسية المعارضة بعد اتهام السلطة بالتزوير للاستحقاقات الانتخابية، تجسيدا لذلك أقر التعديل الدستوري لسنة 2016 بدسترة هيئة مستقلة مكلفة بمراقبة العملية الانتخابية معينة من طرف رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب

¹ الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 23 لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ر.ر، ع.21، 10 ديسمبر 2021، الفصول 5، 6، 7.

² الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 22 لسنة 2022 مؤرخ في 21 أبريل 2022 متعلق بالقانون الأساسي للهيئة المستقلة للانتخابات، ر.ر، ع.45، 22 أبريل 2022، الفصول 5، 6، 7، 8.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي المتعلق بالانتخابات 01-12، المواد 168، 172.

السياسية، احتوت الهيئة على لجنة دائمة لها صلاحية مراجعة القوائم والقيام بدورات تكوينية في مجال الرقابي¹، غير أن هذه الهيئة لم تعطى لها صلاحيات جوهرية تتعلق بإحدى المراحل الهامة في العملية الانتخابية.

وهذا لم تعرف الجزائر وضع لجنة مستقلة للانتخابات إلا في سنة 2019 نتيجة لتراكم الضغط من قبل الأحزاب السياسية والمنظمات على اللجنة الوطنية التي أسندت لها مساعي الحوار السياسي، حيث ثم وضع أول سلطة مستقلة للانتخابات تشرف على جميع مراحل العملية الانتخابية منذ استقلال الجزائر، تكونت في بدايتها من خمسين عضواً ضمت مزيجاً من أعضاء المجتمع المدني، كفاءات جامعية، قضاة ومحامين، محضران قضائيان بالإضافة لشخصيات وطنية، ينتخبون رئيس من بينهم لمدة أربع سنوات، كما يتم تجديد أعضائها كل سنتين وفق عملية القرعة².

لينص عليها دستور سنة 2020 باعتبارها أحد المؤسسات الرقابية، حيث خضعت تركيبها للتعين من قبل السلطة التنفيذية وذلك بتعيين رئيس الجمهورية لجميع أعضائها 20، وتجدر الإشارة إلا أن مدة عضوية أعضائها اختلفت عن سنة 2019 بعد رفعها لمدة ست سنوات دون وجود القابلية لتمديد³. عند الوقوف عند أوجه التشابه والاختلاف بين الهيئة المستقلة للانتخابات في تونس والسلطة الوطنية المستقلة في الجزائر نجد ما يلي:

-تشارك الهيئة المستقلة للانتخابات في تونس مع اللجنة الوطنية المستقلة بالجزائر في شخصية المعنوية حيث تتميز كل واحدة بالاستقلال المالي والإداري بالإضافة إلى المهام المنوطة لهما في العملية الانتخابية بداية من التحضير للعملية الانتخابية إلى مرحلة ذكر النتائج.

-من ناحية الاستقلالية المؤسسية تميزت الهيئة المستقلة بتونس في البداية بوجود ديمقراطية في انتخاب الهيئة طيلة الفترة الممتدة بين 2011 إلى غاية 2022، لكن بعد التدابير الاستثنائية أصبح كلاهما

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 01-16 المتضمن تعديل الدستور، المواد 139، 194.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي 07-19 مؤرخ في 14 سبتمبر 2019 متعلق بالسلطة الوطنية للانتخابات، ج.ر.ع. 55، 15 سبتمبر 2019، المواد 23، 26.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-422 متعلق بإصدار التعديل الدستوري، المواد 200،

يخضعان لتعيين من طرف رئيس جمهورية البلدين، هذا ما قد يحد من عملهما ويجعل تركيبتهما دائماً تحت تأثير الرئيس مما قد يؤثر ذلك على نتائج الانتخابات مستقبلاً.

-يظهر الاختلاف في المدة الزمنية حيث نجد أن تونس بدأت العمل بالهيئة المستقلة لانتخابات سنة 2011 بينما الجزائر سنة 2019، ضف إلى ذلك عهدة أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة في الجزائر ست سنوات بينما في تونس أربع وهي حالة مشابهة لما تم وضعه سنة 2019.

المطلب الثالث: تأثير الإصلاح السياسي على المشاركة الانتخابية في تونس والجزائر.

إن من شروط تبني الديمقراطية كمنط للحكم داخل الدول لا بد أن يستند واقعها على مجموعة الممارسات والآليات لتحقيق العدل والمساواة داخل المجتمع، ولعل الانتخابات في الوقت الحالي تشكل أحد الثوابت الهامة التي تقدم ترجمة حقيقية لسيادة الجماهير في التعبير عن تفضيلاتها واختيار من يمثلهم لتحقيق مطالبهم، كما تلعب دوراً جوهرياً في العديد من المسائل على غرار تنظيمها لتداول السلمي على السلطة.¹

شهدت تونس والجزائر خلال الفترة بين 2011 و2023 جملة من الاستحقاقات الانتخابية اختلفت طبيعتها بين رئاسية وتشريعية، وفي هذا الصدد تحاول الدراسة رصد مدى تأثير عملية الإصلاح السياسي على استقطاب الأحزاب السياسية والأفراد من أجل المشاركة فيها، لأن المشاركة تعد أبرز المرتكزات لنظام سياسي في البلدين لأخذ الشرعية الأمر الذي جعلهما دائماً في حالة بحث لزيادة معدلاتها.

أولاً-المشاركة الانتخابية في رئاسيات تونس والجزائر:

جرت الانتخابات الرئاسية في الجزائر سنة 2014 وسط مجموعة من الشعارات الراضية لترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة بسب مرضه لما يحدثه المانع من تأثير عن تأدية المهام، وهي شعارات كانت قبل فتح مواعيد الترشح بعد العديد من المطالب المنادية بتطبيق النص الدستوري الذي يثبت عجزه، كما تزامنت الانتخابات الرئاسية مع مجموعة التراكمات الاجتماعية والاقتصادية وذلك بعد ظهور لأزمة

¹سمير نعيم، العصبية العائلية والمشاركة السياسية دراسة حالة في قرية مصرية (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2015)، ص ص.130-131.

البطالة لدى الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد التكوينية إضافة لقضايا السكن ومظاهرات قطاعات التعليم وبداية ظهور ملفات الفساد وما تبعها من تذبذب للمال العام.¹ تلك السياقات كان لها تأثير على المشهد السياسي وذلك بظهور حركات اجتماعية حملت أفكار مناهضة لسلطة وضد الوضع الذي آل إليه البلد، وتعد حركة بركات أبرز الحركات التي رفضت استمرار عبد العزيز بوتفليقة في سدة الحكم، حيث عرفت نشاطا متزايدا خلال الحملة الانتخابية مستغلة مواقع التواصل الاجتماعي لتنتشر أفكارها² لكسب الكثير من المتعاطفين من أجل الانضمام إليها، غير أن هذه الحركة افتقدت للتنظيم والهيكلية بسبب تركيز نشاطاتها في مناطق معينة لها مجال سكاني كبير والتي كانت قريبة من العاصمة، فحركة بركات كانت امتداد لبعض الحركات التي ظهرت في الوطن العربي خلال تلك المرحلة على غرار حركة كفاية في مصر وحركة رفض باليمن سنة 2014.

وفي خضم تلك الأحداث تم تأسيس التنسيقية الوطنية ضمت أحزاب سياسية معارضة بالرغم من الاختلاف في توجهاتها الفكرية على غرار كل من حركة مجتمع السلم وحزب العدالة والتنمية كحزبين ذات ميل إسلامي، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب جيل جديد بالإضافة لشخصيات وطنية أبرزهم أحمد بن بيتور، من بين المطالب الأساسية التي تبث الإجماع حولها هي حث كل الأطراف السياسية بعدم المشاركة في الانتخابات وإسقاط جميع الانتماءات السياسية والالتفاف حول المصلحة العليا لدولة، وذلك بسبب ما تعيشه منظومة الحكم من غياب لديمقراطية أدت لعدم وجود آلية لتداول السلمي على السلطة، حيث دفعها ذلك لتشكيل فرق مراقبة يوم الاقتراع وفرق تتابع إحصائيات المتعلقة بأرقام كل مترشح ونسب المشاركة.³

عرفت الانتخابات حضور المرشح التقليدي منذ 1999 إلى جانب خمسة مرشحين أربعة منهم قد شاركوا من قبل بالتراسيات، وهم علي بن فليس رئيس الحكومة السابق ومنافس عبد العزيز بوتفليقة

¹ عبد النور ناجي، "الانتخابات الرئاسية الجزائرية عام 2014 وعسر المرحلة الانتقالية"، سياسات عربية، ع.11 (نوفمبر 2014)، ص.39.

² مراد بن سعيد، "انتخابات الرئاسة الجزائرية: تراجع أم تقدم"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.43-44 (صيف خريف 2014)، ص.40.

³ عبد النور ناجي، "الانتخابات الرئاسية الجزائرية عام 2014 وعسر المرحلة الانتقالية"، مرجع سابق، ص.40.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

الأول إلى جانب موسى تواتي رئيس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية، فوزي رباعين من حزب عهد 54، لوزيرة حنون عن حزب العمال، كما عرفت الانتخابات المشاركة الأولى لرئيس جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد.

شهدت العملية الانتخابية غياب المرشح عبد العزيز بوتفليقة عن الحملة الانتخابية ليحل مكانه مجموعة من الشخصيات السياسية والأحزاب السياسية المساندة له، شاركت في تنظيم حملته عبر مختلف أرجاء الدولة، كما دعمته جمعيات ومنظمات وطنية، وارتكزت خطابات الحملة على إنجازات المرشح طيلة عهده الثلاث وفضله في استتباب الأمن وتقديم إحصائيات عن نسبة توزيع السكّات وغيرها من الإنجازات¹، بينما المرشحون الخمسة تميزت حملتهم بالتركيز على الاخطاء المرتكبة لعبد العزيز بوتفليقة دون الحديث عن برامج واعدة تعطي حولا للأزمات السياسية حيث كانت جل خطاباتهم تتمحور حول إحداث القطيعة مع النظام القائم (أنداك) وممارساته التسلطية كحداولة منهم لكسب تعاطف الناخبين، لكن النضال الحزبي للمرشحين في مختلف أحزابهم لم يشفع بالتأثير على نتائج العملية الانتخابية هذا راجع لفقدانهم الخبرة في تقلد مناصب سامية داخل دواليب النظام السياسي باستثناء علي بن فليس².

جدول رقم (17): يمثل نتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في الجزائر سنة 2014.

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	8531311	81,50%
بن فليس علي	1288338	12,31%
بلعيد عبد العزيز	328030	3,13%
لوزيرة حنون	157792	1,50%
رباعين علي فوزي	105223	1,00%
تواتي موسى	58154	0,56%

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر، ع. 23 الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2014، ص.6.

¹ بوحنية قوي، الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد، تقارير مركز الجزيرة لدراسات (ماي 2014)، ص.3.

² مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص.46.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

جدول رقم (18): المشاركة العامة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية بين 2011-2023.

السنة		المعطيات
2019	2014	
24464161	22880678	عدد الناخبين المسجلين
9755340	11600984	عدد المصوتين
8510415	10468848	عدد الأصوات الصحيحة
1244925	1132136	عدد الأصوات الملغاة
%39,88	%50,70	نسبة المشاركة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات تجميعية.

عند قراءة النتائج النهائية لانتخابات الرئاسة لسنة 2014 فإنها تظهر تراجع النسب المحققة في عدد الاصوات التي حاز عليها عبد العزيز بوتفليقة بمعدل 8,34% عن الانتخابات الرئاسية لسنة 2009 بعد أن حاز على إجمالي عدد أصوات بلغت 13019787 صوتا أي بفارق 4488476 صوتا عن انتخابات 2014، هذا التراجع له ارتباط وثيق مع مرض الرئيس وظرفه الصحي الذي جعل الكثير في حالة ريب حول قدرته على قيادة الدولة الامر الذي فتح الباب أمام عدة تأويلات حول من يقف وراء ترشح الرئيس¹، وعند فحص وتقييم مجمل نسبة المشاركة العامة من خلال الإحصائيات المقدمة اتضح جليا تراجع في نسبة المشاركة هذا إذ ما تم مقارنتها بالنسب المسجلة في الانتخابات الرئاسية سنة 2009 إذا بلغت 74,11% بفارق مقدر بنسبة 23,41% جاء هذا الانخفاض النسبي رغم الجهود الكبيرة لسلطة في القيام بحملات دعائية للذهاب بكثافة يوم العملية الانتخابية.²

وأكدت النتائج على الصورة النمطية التي تميزت بها كافة الانتخابات الرئاسية منذ استقلال الجزائر وهي الفارق الكبير بين عدد الاصوات المتحصل عليها من قبل المترشح الفائز والمرشحين الآخرين بالرغم من تقدم نسب بن فليس بأخر مشاركة منذ سنة 2004³ بزيادة بلغت 5,89% هذا يدل أنه لا زال

¹ زكرياء حريزي، المشاركة السياسية في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022)، ص. 302.

² عبد النور ناجي، "الانتخابات الرئاسية الجزائرية عام 2014 وعسر المرحلة الإنتقالية"، مرجع سابق، ص. 47.

³ زكرياء حريزي، مرجع سابق، ص. 303.

لديه وعاء انتخابي رغم ترشحه كحر، كما يمكن الملاحظة من خلال النتائج أن نسب لويذة حنون وفوزي رباين وموسى تواتي رغم مشاركتهم خلال الانتخابات السابقة إلا أن نسبة أصواتهم لم تشهد تطورا بحيث وصلت لحد نسب صفرية عكس عبد العزيز بلعيد الذي حصل على مرتبة ثالثة في أول مشاركة رغم حداثة تأسيس حزبه.

أما في تونس شكلت الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 تحديا جديدا نحو التأكيد على المسار الديمقراطي الذي عرفته تونس بعد الثورة خصوصا مع نجاح انتخابات المجلس التأسيسي وانتخابات السلطة التشريعية (2014)، حيث شكلت حدثا هاما لدى عامة الشعب التونسي لما تكتسيه من أهمية بالغة لكونها ارتبطت من قبل بأفعال وممارسات الاستبداد والظلم وعدم وجود آلية التداول على السلطة، وعليه شكلت الانتخابات الرئاسية التي جرت بتاريخ 23 نوفمبر 2014 عاشر انتخابات في تاريخ تونس المستقلة ميزها مشاركة العديد من المرشحين عكس ما كانت عليه في السابق، حيث بلغ عدد المرشون لانتخاباتها 27 مرشحا موزعين على أحزاب سياسية و شخصيات مستقلة ليصبحوا فيما 22 بعد انسحاب خمس مرشحين.¹

جدول رقم (19): نتائج المرشحين المتأهلين لدور الثاني في الانتخابات الرئاسية بتونس 2014.

المرشح	عدد الاصوات	النسب المئوية
الباجي قايد السبسي	1289384	39,46%
محمد منصف المرزوقي	1092418	33,43%

المصدر: محمد زيتوني، إدارة المرحلة الانتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس ومصر 2011-2014، ص 66.

لم تعرف نتائج الانتخابات الرئاسية في دورها الأول حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة كما هو موضح في الجدول السابق، والتي تقدم فيه الباجي القايد السبسي والمنصف المرزوقي بعد حصولهما على عدد أكبر من الاصوات مقارنة ببقية المترشحين، حيث حصل الأول على نسبة 39,46% بينما حصل لثاني 33,43%، مما أستوجب الذهاب لدور ثاني وهو ما خلق حالة من التوتر بين المرشحين

¹ حمزة نش، مرجع سابق، ص. 149.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

وأنصارهما مما فتح الباب لتبادل الاتهامات بين الطرفين خلال الحملة التي سبقت الدور الثاني من الانتخابات.

أدت التجاذبات والصراع بين الباجي القايد السبسي والمنصف المرزوقي لظهور عملية الدعم والمساندة من قبل المرشحين الذين لم ينجحوا في المرور لدور الثاني، فعلى سبيل المثال قدم عبد الرؤوف العيادي الدعم لمنصف المرزوقي بينما في الجانب الأخرى تلقى الباجي السبسي دعماً من شخصيات مستقلة على غرار سليم الرياحي ومندر الزيادي، بالإضافة للأحزاب السياسية التي إنقسمت بين المرشحين الاثنى فيما لم تبدي أحزاب أخرى عن أي تأييد لأي مرشح نجد في ذلك حركة النهضة التي تركت لمناضليها حرية التعبير لمن يرويه أنسب لرئاسة الجمهورية.¹

جدول رقم (20): يمثل النتائج النهائية لانتخابات الرئاسة في تونس الدور الثاني 2014.

المرشح	النسبة المئوية
الباجي القايد السبسي	55,68%
منصف محمد المرزوقي	44,32%

المصدر: محمد زيتوني، إدارة المرحلة الانتقالية ومسارات التحول الديمقراطي في تونس ومصر 2011-2014، ص 67.

جدول رقم (21): يمثل نسبة المشاركة العامة في الانتخابات الرئاسية بتونس سنة 2014.

المعطيات الانتخابية	الدور الأول 2014	الدور الثاني 2014
عدد الناخبين المسجلين	5285136	5285136
عدد المصوتين	3339666	3189382
عدد الأصوات الصحيحة	3267569	3110042
عدد الأوراق الملغاة	50088	50585
عدد الأوراق البيضاء	22009	28755

المصدر: مركز كارتر: التقرير النهائي تونس الانتخابات التشريعية والرئاسية أكتوبر نوفمبر ديسمبر 2014 ص 202-203.

¹مركز كارتر، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس التقرير النهائي أكتوبر نوفمبر ديسمبر 2014، ص ص 176-183.

تصدر الباجي القايد السبسي الانتخابات الرئاسية في جولتها الثانية متفوقا على محمد المنصف المرزوقي ليصبح أول رئيس لتونس منتخب بطريقة ديمقراطية في ظرف تميز بنسبة مشاركة عالية بلغت 60,11%، وقد بلغ عدد الأصوات التي حصل عليها الباجي 1731529 صوتا في حين تحصل المرزوقي على 1378513 صوت¹، الملاحظ من النتائج هو التكافؤ بين المرشحين الذي ساهم في وجود تنافسية كبيرة وهو ما أعطى انطباع بأن عملية الانتخابية سادتها النزاهة والشفافية ولم يعرف نتائجها النهائية إلا بعد تقديمها من طرف الهيئة المستقلة.

خلق فوز الباجي كرئيس لتونس حالة من التوجس والتعارض مخافة عودة النظام القديم من ممارسات وأشخاص وهو ما دفع ل طرح تأويلات سياسية حول وجود مخطط لإجهاض العمل الثوري وذلك بخلق ثورة مضادة تهدف بالأساس لعرقلة مساعي التغيير الدافعة لإقامة دولة ديمقراطية بعد زوال نظام زين العابدين²، في حين طرح رأي معارض رأى بأن الباجي استثمر في خبراته السياسية الطويلة داخل النظام السياسي التونسي مكنته من كسب تأييد العديد من الأحزاب السياسية والشخصيات التي رأت بأنه رجل المرحلة القادر على إحداث التغيير من خلال عملية الإصلاح السياسي³.

جاءت الانتخابات الرئاسية الثانية سنة 2019 في ظروف سياسية استثنائية بعد وفاة الباجي قايد السبسي قبل انتهاء عهده ليحل محله بصفة مؤقتة رئيس مجلس النواب محمد الناصر، ذلك التحول المفاجئ على مستوى مؤسسة الرئاسة دفع الهيئة المستقلة للانتخابات لدعوة لإجراء انتخابات رئاسية مسبقة وفق ما يقتضيه الدستور التونسي لسنة 2014، وبعد الإعلان عن تنظيم الانتخابات ترشح 24 مرشحا ضم رجال أعمال ومناضلين من أحزاب سياسية إلى جانب مستقلين تقدمهم عبد الفتاح مورو صاحب

¹رياض بشير، مرجع سابق، ص.39.

²الطاهر بن يوسف، محمد مختار القلاي، القوى المضادة للثورة في تونس - الباجي القايد السبسي نموذجا (تونس: مطبعة فن الطباعة، 2012)، ص. 244.

³الحسين لرقط، مرجع سابق، ص. 151.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

الرصيد النضالي في حركة النهضة ونبيل القروي ويوسف الشاهد بالإضافة إلى المرشح الحرقيس سعيد الذي كان يشغل أستاذا جامعيا¹.

غلب على النتائج في دورها الأول التصويت العقابي ضد المرشحين الذين شاركوا في الحكومات السابقة على سبيل المثال منصف المرزوقي، حمادي الجبالي، يوسف الشاهد ومهدي جمعة، حيث شكل ذلك السلوك الانتخابي من طرف الناخبين أحد أشكال الامتناع وعدم الثقة في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب، لينحوا بذلك أصواتهم لقيس سعيد ونبيل القروي حيث حصل الأول على 18,40% بينما حصل الثاني 15,58% من الاصوات المعبر عنها².

جاءت النتائج النهائية للانتخابات في دورها الثاني بفوز غير متوقع لقيس سعيد الشخصية الأكاديمية غير المتحزبة، حيث مثل ذلك الحدث مفاجأة خصوصا بعد حصوله على نسبة 72,71% بينما حصل صاحب المركز الثاني نبيل القروي على نسبة 27,29%³، وعند الحديث عن نسبة المشاركة العامة فقد شهدت تراجعا وذلك بعد بلوغها في الدور الأول نسبة 48,98%، بينما في الدور الثاني بلغت 55,01%، لتسجل النسبة الاجمالية 52% بفارق بلغ 8,11% مقارنة بانتخابات سنة 2014 وهو ما يكمن وضعه في الجدول التالي الذي يفصل في المشاركة العامة.

جدول رقم (22): يمثل نسبة المشاركة العامة في الانتخابات الرئاسية في تونس سنة 2019.

المعطى الانتخابي	الدور الاول 2019	الدور الثاني 2019
عدد الناخبين المسجلين	7074566	7074566
عدد المصوتين	3465184	3892085
عدد الأوراق الصحيحة	3372973	3820825
عدد الأوراق الملغاة	68344	55348
عدد الأوراق البيضاء	23867	15912

¹العربي صديقي، التحول الديمقراطي المستدام رئاسيات 2019 بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة، تقارير مركز الجزيرة لدراسات (نوفبر 2019)، ص. 4.

²بعثة الإتحاد الاوروي، التقرير النهائي لانتخابات الرئاسية 15 سبتمبر و13 أكتوبر 2019 (تونس 2019)، ص. 42.

³زكرياء مقيدش، مرجع سابق، ص. 274.

المصدر: التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات تونس 2019 الانتخابات والرئاسية ص 41-42.

ما يمكن استنتاجه من خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في تونس سنة 2014 و2019 بأنها تمت في ظروف ديمقراطية أسست لممارسات جديدة تمثلت في تكافؤ الفرص بين المرشحين، كما فسحت المجال أمام دوران النخبة بشكل سلمي عاكسة بذلك التداول السلمي على السلطة، لأن الرئيسين المنتخبين الأول مثل لون حزبيا أما الثاني جاء من النخبة الأكاديمية أي غير متحزب.

ثانيا- المشاركة الانتخابية في تشريعات تونس والجزائر:

شهدت الجزائر أولى المحطات الانتخابية سنة 2012 بمناسبة انتخابات المجلس الوطني الشعبي حيث مثلت أول اختبار عن مدى صدق وجدية النظام السياسي الجزائري بعد القيام بجملة من الإصلاحات السياسية، كما جاءت الانتخابات في ظل تأثير البيئة الخارجية بسبب ما شهده الوطن العربي من جملة التحولات السياسية انعكست على الصعيد الداخلي، دفعت الظروف سالفه الذكر السلطات الجزائرية إلى زيادة التعبئة وذلك من خلال الخطابات الرسمية بضرورة المشاركة الشعبية في الانتخابات كونها الوسيلة الوحيدة للتغيير.¹ وهو ما طالب به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بحث المواطنين على المشاركة القوية مشبها الوضع بمثابة اندلاع الثورة التحريرية لغلق المجال أمام التدخل الخارجي وكذلك لإنجاح عملية الإصلاح السياسي التي اتخذها، وتوالت الخطابات التي تحمل رسائل تخويفية حيث عبر عن ذلك رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي (أحمد أويحي) في نهاية الحملة الانتخابية بتحذيره من العودة لدوامه العنف وغياب الاستقرار إن لم تكن هناك مشاركة واسعة.²

شارك في الانتخابات 44 حزبا معتمدا إلى جانب مرشحين مستقلين حيث بلغ إجمالي عدد المرشحين نحو 24916 مرشحا موزعين على 2038 قائمة منها 186 قائمة مستقلة، وكان للمرأة حضورا بترشح 7500 امرأة³، وفي ظل الانتقادات التي طالت السلطة بعد اتهامها بعمليات تزوير الانتخابات عند كل

¹ منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2012)، ص ص 3-4.

² وحدة تحليل السياسات، الانتخابات التشريعية في الجزائر (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، جوان 2012)، ص 4.

³ زكرياء حريزي، مرجع سابق، ص 324.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

استحقاق انتخابي ثم فتح المجال أمام الحضور الدولي لمراقبة الانتخابات التشريعية، حيث حضر 200 عضو من الإتحاد الإفريقي، 120 تابعين للاتحاد الأوروبي، أعضاء من المنظمات الدولية موزعين 10 مراقبين من هيئة الأمم المتحدة و100 عن الجامعة العربية و 20 من منظمة التعاون الإسلامي.¹
جدول رقم (23): يمثل نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2012.

القائمة	عدد المقاعد المتحصل عليها
حزب جبهة التحرير الوطني	221
التجمع الوطني الديمقراطي	70
تكتل الجزائر الخضراء	47
القوى الاشتراكية	21
الأحرار	19
حزب العمال	17
جبهة الوطنية الجزائرية	09
العدالة والتنمية	07
حركة شعبية	06
فجر الجديد	05
حزب الوطني لتضامن/جبهة التغيير	04 لل حزب / مجموع 8 مقاعد
عهد/54/التحالف وج/ج الوطنية للعدالة والتنمية /اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	03 مجموع 12 مقعدا
/نالتجمع الجزائري/التجمع وطني جزائري//حركة و لأمل/جبهة المستقبل/حزب الكرامة/حركة مواطنين الأحرار/حزب الشباب	لكل قائمة مقعدين مجموع 16 مقعد

¹وكالة الأنباء الكويتية، "الحملة الانتخابية لتشريعات العاشر من مايو تنطلق اليوم"، تاريخ الاطلاع 2023/09/09، على

الرابط : <https://2u.pw/YdeHtZYG>.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

تجديد ج/جبهة الوطنية الديمقراطية/ق وطنية من أجل الوئام/الانفتاح	لكل قائمة مقعد مجموع 4 مقاعد
--	---------------------------------

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.32، الصادرة بتاريخ 26 ماي 2012 ص -ص 5،6،7،

نظمت انتخابات تشريعية ثانية في 4 ماي 2017 عرفت حضور حزبي كبير عن سنة 2012 وذلك بمشاركة 53 حزبا، غاب فيها حزب طلائع الحريات وجيل جديد اللذان رفضا المشاركة في الانتخابات، بلغ فيها عدد المرشحين 11334 موزعين على 940 قائمة حزبية بالإضافة إلى قوائم المستقلين، تميزت الانتخابات باستحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات بعد التعديل الدستوري سنة 2016 بالإضافة لحضور المراقبين الدوليين وهي عادة أصبحت عند كل استحقاق انتخابي، وما ميز الانتخابات إسقاط وزارة الداخلية لمسجلين منهم متوفين ومزدوجي التسجيل قدر عددهم بحوالي 700 ألف كمحاولة لإعطاء صورة إيجابية عن نزاهة العملية الانتخابية بهدف استقطاب الناخبين.¹

كما جاءت الانتخابات في ظل مأزق اقتصادي عرفته الجزائر مند 2014 بسبب التراجع الكبير لأسعار النفط التي لم تتجاوز حاجز 55 دولار، هذا ما دفع السلطات الجزائرية لتبني سياسة التقشف تمثلت في ترشيد حجم الإنفاق خشية من تفاقم الوضع وطول الأزمة ، حيث لم يعد بمقدورها استخدام عائدات البترول في سياساتها لكسب نوع من الدعم الاجتماعي لتجنب الحركات الاحتجاجية، تلك الأوضاع ساهمت في تأكل احتياطي الصرف من العملة الصعبة إلى 100 مليار دولار سنة 2017.² لأن الاقتصاد الجزائري عائداته تركز بشكل مطلق على الجباية البترولية هذا ما يجعل عملية وضع السياسات التنموية مرتبطة بالسوق الدولية.

¹ بوحية قوي، التشريعات الجزائرية إعادة تشكل في ظل الاستقرار، تقرير مركز الجزيرة لدراسات (21 ماي 2017) ، ص ص.2-3.

² بن علي لقرع، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية"، 7، تاريخ الاطلاع 2023/09/10، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=48593>.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

جدول رقم (24): نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017.

عدد المقاعد	القائمة
161 مقعدا	جبهة التحرير الوطني
100	التجمع الوطني الديمقراطي
34	تحالف حركة مجتمع السلم
20	حزب تاج
15	الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء
14	جبهة المستقبل/القوى الاشتراكية
13	الحركة الشعبية
11	حزب العمال
9	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
6	التحالف الوطني الجمهوري
4	حركة الوفاق الوطني
3	حزب الكرامة/الحزب الوحدة
مقعدين لكل قائمة	عهد 54/حزب الشباب/الجبهة الديمقراطية الحرة/ جبهة النضال الوطني/الونشريس/ الحزب الوطني للتضامن والتنمية /حزب الحرية والعدالة/التجمع الوطني الجمهوري
مقعد لكل قائمة	جبهة الوطنية للعدالة والتنمية/حركة الإصلاح الوطني /الجبهة الوطنية الجزائرية/حزب التجديد الجزائري/الاتحاد الوطني من أجل التنمية/الحركة الوطنية للعمال الجزائريين/حركة الانفتاح/الجبهة الوطنية للحريات/جبهة الجزائر الجديدة/اتحاد القوى د/فجر المواطنين جديد/حركة الأحرار/الوفاء والتواصل/النور/فرسان

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

ورقلة/التواصل/الأمل/الوفاء/الكفاءة والمصادقية/أمل وعمل/صوت الشعب /قائمة حرة البديل المواطن/الضروري/مبادرة المواطنة /صوت الشعب/الهلال/النجاح/اتحاد التجمع الوطني /العدل والبيان/الوحدة والتداول/البدر/الإشراق/أ.ش
--

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر، ع. 34، 7 جوان 2017، ص. 37-38.

عند تحليل نتائج الانتخابات التشريعية ماي 2017 نجدها شهدت تراجعاً لحزب جبهة التحرير الوطني بعد حصوله على 161 مقعداً بفارق 60 مقعداً عن سنة 2012 ليشكل بذلك ما نسبته 34,84% من إجمالي البرلمان، والسبب يعود حسب الباحثة عبير شليغم للحالة غير الديمقراطية للحزب في عملية وضع القوائم الانتخابية بعد إقصاء العديد من المناضلين الأمر الذي أحدث حالة من الصراع في صفوفه، فيما شكل الحدث البارز في الانتخابات تقدم الحزب الثاني من التيار الوطني الممثل في حزب التجمع الديمقراطي بعد حصوله على 100 مقعداً¹، بفارق 30 مقعداً عن الانتخابات السابقة مشكلاً بذلك نسبة 21,64% من البرلمان ليكون الحزب الوحيد الذي شهدت نتائجه ارتفاعاً.

ومما يتم الإشارة إليه هو الحصيلة التي نالتها الأحزاب ذات التوجه المتوافق مع أحزاب التيار الوطني والداعمة لبرنامج الرئيس بنيلها 39 مقعداً تحصل فيها حزب تجمع أمل الجزائر على 20 مقعداً في أول انتخابات تشريعية له، و13 مقعداً بالنسبة لحزب الحركة الشعبية بالإضافة إلى 6 مقاعد تحصل عليها التحالف الوطني الجمهوري إلى جانب القوائم المستقلة التي اخترت دعم خيارات السلطة بعد حصولها 28 مقعداً². وعند وضع محصلة لمجموع المقاعد الداعمة لمشروع الرئيس فقد قدرت 329 مقعداً مشكلاً بذلك نسبة 70,56% من إجمالي من عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني .

في جانب آخر لم تعرف النتائج استثناءات بالنسبة للأحزاب الإسلامية وهي المرة الثانية في الانتخابات التشريعية بعد حصول تحالف حركة مجتمع السلم مع جبهة التغيير على 34 مقعداً، في حين

¹ عبير شليغم، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017 تغيير أم استمرار"، مجلة رؤية تركية (خريف 2017)، ص. 178، 179.

² سمية مزغيش، الهندسة الانتخابية كألية لتعزيز المشاركة السياسية خلال الانتخابات التشريعية حالة الجزائر (2007-2017)، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2021-2022)، ص. 226.

نال الإتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء 15 مقعداً¹، أما حزب القوى الاشتراكية وحزب العمال فقد تحصل الأول على 14 مقعداً مقارنة بالانتخابات السابقة التي تحصل فيها على 26 مقعداً بينما الثاني حصل فقط على 11 مقعداً بفارق 13 مقعداً عن انتخابات سنة 2012.

عند تحليل أسباب تراجع الأحزاب السياسية رأى الباحث خالد بن فقه أن مرد ذلك لعامل رئيسي هو المشاركة السياسية للأحزاب المجهرية في العملية الانتخابية والتي لم تستطع الفوز أكثر من مقعدين² مما زاد في تفكك الوعاء الانتخابي بالنسبة لأحزاب التقليدية المعروفة بتغولها في بعض مناطق الدولة.

كما شهدت الجزائر انتخابات تشريعية مبكرة بتاريخ 12 جوان 2021 بعد أن تم حل المجلس الشعبي الوطني من طرف الرئيس عبد المجيد تبون في ظل الطرف التاريخي الذي تميز بإسقاط الحراك الشعبي العديد من الشخصيات السياسية بتهم الفساد على غرار رؤساء أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، تجمع أمل الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني والحركة الشعبية، وقد صاحب العملية الانتخابية جملة من الإصلاحات السياسية منها تعديل نمط الاقتراع باختيار نظام التصويت التفضيلي على القائمة لإضفاء مزيد من العدل والمساواة بين جميع المرشحين كوسيلة لمحاربة المال الفاسد.

شارك في العملية الانتخابية 1483 قائمة تميزت بالحضور اللاف للقوائم المستقلة في سابقة أولى من نوعها في تاريخ الانتخابات الجزائرية بعدد بلغ 837 قائمة، بينما شاركت 646 قائمة حزبية، كما بلغ إجمالي عدد المرشحين 22553 لتنافس على مقاعد البرلمان المقدرة 407 مقعداً بعد تعديل الدوائر الانتخابية.³

¹ بن علي القرع، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017"، مرجع سابق.

² خالد عمر قفة، "في انتخابات الجزائر الكل خاسراً ما عدا النساء"، جريدة العرب، س 39، ع. 10625، بتاريخ 05/7/2017، ص 6.

³ وحدة الدراسات السياسية، إنتخابات الجزائر التشريعية: إعادة إنتاج النظام أم خطوة نحو الجزائر الجديدة؟ (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، جوان 2021)، ص 2.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

جدول رقم (25): يمثل نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر جوان 2021.

عدد المقاعد	القائمة
98	حزب جبهة التحرير الوطني
84	المستقلين
65	حركة مجتمع السلم
58	التجمع الوطني الديمقراطي
48	جبهة المستقبل
39	حركة البناء الوطني
3	صوت الشعب
2	حزب الحرية والعدالة
2	جبهة العدالة والتنمية
2	حزب الفجر الجديد
2	جبهة الحكم الراشد
1	حزب الكرامة
1	جيل جديد
1	جبهة الجزائر الجديدة
1	الجبهة الوطنية الجزائرية
407	مجموع عدد المقاعد

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 51، بتاريخ 29 جوان 2021، ص ص. 5-7.
 عند قراءة الأرقام المتعلقة بنتائج الانتخابات وتحليلها لاشك أنه هناك أمر يستدعي التوقف عنده هو حصيلة الأحزاب التي تدعم السلطة الممثلة في التيار الوطني التي شهدت تراجعا، فرغم تصدر حزب جبهة التحرير الوطني إلا أنه فقد 63 مقعدا مقارنة بانتخابات 2017 بعد حصوله على 98 مقعدا، بينما خسر التجمع الوطني الديمقراطي 42 مقعدا بعد حصوله 58 مقعدا بالتالي شكل الحزبين مجتمعين ما مجموعه 156 مقعدا من أصل 407 مقعدا مشكلين بذلك نسبة 38,33% من تركيبة المجلس الوطني الشعبي.

لكن الملاحظ عند توزيع المقاعد هو الغياب للأحزاب السياسية التي لطالما كانت دائما في حالة دفاع عن نظام الحكم، بحيث لم تحصل على أي مقعد في أول انتخابات تشرف عليها هيئة مستقلة على غرار حزبي تجمع أمل الجزائر والتحالف الوطني الجمهوري إلى جانب الحزب المعارض الجبهة الوطنية، كما أن علامة الصفر لم تكن ملازمة للأحزاب ذات التوجه الوطني فقط، بل امتدت لبعض التشكيلات الحزبية ذات التوجه الإسلامي على غرار حركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني.¹

وجدير بالذكر الإشارة للنتائج الإيجابية المتحصل عليها من طرف الأحزاب الإسلامية والتي ساهمت في ارتفاع حضورها داخل المجلس الوطني، وذلك بعد حصول حركة مجتمع السلم على 65 مقعدا لتشهد زيادة بلغت 22 مقعدا عن المجلس السابق، تلتها حركة البناء الوطني بفوزها 39 مقعدا بينما لم تحصل جبهة العدالة والتنمية سوى على مقعدين، وبالتالي شكل إجمالي عدد مقاعد الكفة الإسلامية في المجلس الوطني الشعبي 106 مقعدا بنسبة 26,04% وهي مؤشرات إيجابية لتكفل الإسلامي إذا ما تم مقارنته بالانتخابات التشريعية لسنتي 2012 و2017.²

شكلت القوائم المستقلة نقطة جدية بالاهتمام بعد تحقيقها مفاجأة في الانتخابات بفوزها 84 مقعدا محتلة المركز الثاني بعد جبهة التحرير الوطني، لتحقيق بذلك تفوقا على أحزاب لديها مجموعة الخبرات في العملية الانتخابية ومعروفة بتوزيعها على مستوى القطر الجزائري، وقد زاد عدد مقاعدها نحو 56 مقعدا مقارنة بانتخابات 2017 ومحقة نسبة 20,63% من مقاعد المجلس الشعبي الوطني³، لكن ما تمت ملاحظته بالنسبة للقوائم المستقلة هو مساندتها لمشروع الرئيس عبد المجيد تبون مباشرة بعد ذكر النتائج.

¹ بوحنية قوي، قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية، ورقة تحليلية لمركز الجزيرة للدراسات (جويلية 2021)، ص.4.

² عبد الغني عيدات، عادل إنزارن، "تأثير الإصلاح السياسي على النظام الانتخابي في الجزائر: الانتخابات التشريعية 2021 نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، م.6، ع.2 (2022)، ص.118.

³ عبير شلغم، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 2021: دراسة للواقع والنتائج"، مجلة دفاتر المتوسط، م.6، ع.2 (ديسمبر 2021)، ص.46.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

جدول رقم (26): نسبة المشاركة العامة في الانتخابات التشريعية بالجزائر خلال الفترة 2011-2023.

2021	2017	العدد/النسب المئوية لسنة 2012	المعطى الانتخابي
24453992	23251503	21645841	عدد الناخبين المسجلين
5622401	8225123	9339026	عدد المصوتين
%23	%35,37	% 43,14	نسبة المشاركة
4610652	6446750	7634979	عدد الأصوات المعبر عنها
1011749	1778373	1704047	عدد الأصوات الملقاة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات تجميعية.

عند تحليل الإحصائيات الموجودة بالجدول نجد أن المشاركة العامة شكلت علامة جديرة بالاهتمام والتحليل خصوصا أن كل العمليات الانتخابية التي أقيمت في الفترة بين 2011 و2021 قد سبقتها عملية الإصلاح السياسي لكن رغم ذلك نجد تراجع نسبة المشاركة، حيث سجلت نسبة الدين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية سنة 2012 ما يقارب 56,86% من إجمالي عدد المسجلين¹، لترتفع النسبة سنة 2017 إلى 64,63%، أما سنة 2021 فقد عرفت أكبر نسبة مقاطعة انتخابية ببلوغها 77%، كما تميزت الانتخابات التشريعية بظاهرة الأصوات الملقاة حيث شكلت نسبة معتبرة من المشاركة العامة في كل عملية انتخابية فقد بلغت نسبتها سنة 2012 18,63%، بينما ارتفعت سنة 2017 إلى 21,62% أما في سنة 2021 قدرت 17,99%.

أما في تونس شكلت الانتخابات التشريعية لسنة 2014 محطة من محطات المسار الديمقراطي للهرور لمرحلة بناء المؤسسات التمثيلية، شارك في الانتخابات نحو 121 حزبا وقوائم ائتلافية بلغ عدد المرشحين فيها 15652 مرشحا من أجل التنافس على 217 مقعدا وفق ما نص عليه القانون الانتخابي وبلغت عدد القوائم المشاركة 1327 قائمة بين أحزاب سياسية ومستقلين موزعين على 27 دائرة انتخابية بتونس و 6 دوائر خاصة بالجالية التونسية بالمهجر، ويعود العدد الهائل للمرشحين في الانتخابات إلى تلك الطفرة في

¹ رشيدة بوسدر، المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021-2022)، ص. 346.

عملية المشاركة بعد الثورة¹، وبلغت نسبة التصويت 68.35% من العدد الإجمالي المسجلين في سجل الانتخابي حسب الأرقام الرسمية المقدمة من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.² ولم تأتي نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت بأكتوبر 2014 بتحويلات جديدة على مستوى حصول كتلة حزبية على الأغلبية المطلقة لمقاعد مجلس النواب بل كانت نسخة طبقة الأصل لانتخابات المجلس التأسيسي وذلك بتوزيع المقاعد بشكل متباين بين الأحزاب والقوائم المستقلة، وبرزت أحزاب جديدة حديثة النشأة تصدرت النتائج على غرار تصدر حزب نداء تونس بعد أن حصل على 89 مقعداً، كما سجلت حركة النهضة تراجع 20 مقعداً عن الانتخابات السابقة بعد حصولها على 69 مقعداً، بينما نال حزب اللبرالي لسليم الرياحي الاتحاد الوطني الحر على 16 مقعداً وتحصل الحزب اليساري الجبهة الشعبية على 15 مقعداً وأفاق تونس على 8 مقاعد.³

الملاحظ في الانتخابات التشريعية أكتوبر 2014 إخفاق بعض الأحزاب السياسية بعد تعرضها للتصويت العقابي الذي كان له تأثير في عدم تواجدها بمجلس النواب، ويعود السبب في ذلك إلى فشل حكومة الترويكا وما لحق بالأحزاب المشاركة فيها من مشاكل كبيرة في تسيير المرحلة التأسيسية، وقد ظهر ذلك جلياً على نتائج حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية الذي حصل على 4 مقاعد فقط والتكفل من أجل العمل والحريات الذي لم يحصل على أي مقعد مثله مثل العديد من الأحزاب المشاركة.⁴ ولم تختلف الانتخابات التشريعية لسنة 2019 عن سابقتها حيث شهدت كذلك ثراء في مشاركة المرشحين حيث وصل عدد القوائم إلى 1500 قائمة منها 500 قائمة مستقلة، وبلغ عدد المرشحين فيها 15000 مرشح، لكن نسبة المشاركة العامة في الانتخابات شهدت تراجعاً مقارنة بالانتخابات التشريعية 2014 حيث وصل الفارق بينهما إلى 27,05% بعد أن بلغت نسبة المشاركة النهائية 41,30%.⁵

¹ عبد اللطيف الحناشي، "الانتخابات التشريعية التونسية: الخصائص والنتائج"، سياسات عربية، ع.11 (نوفمبر 2014)، ص.7.

² الجمهورية التونسية، المتضمن قرار الهيئة العليا ع.34 مؤرخ في 21 نوفمبر 2014 المتعلق بالتصريح بالنتائج النهائية للانتخابات التشريعية 2014، ر.ر، ع.94، 21 نوفمبر 2014، ص.3311.

³ هيثم سليمان، مرجع سابق، ص.6.

⁴ فتحي فرجاني، تونس: ترتيب أوضاع ما بعد انتخابات الرئاسة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات (ديسمبر 2014)، ص.3.

⁵ حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص.265.

وعرفت نتائج الانتخابات التشريعية عودة حركة النهضة لصدارة الترتيب بعد حصولها على 52 مقعدا بنسبة مئوية بلغت 23,96% من مجلس النواب بناقص 17 مقعدا عن الانتخابات التشريعية السابقة وبفارق 14 مقعدا عن حزب قلب تونس لنيل القروي الذي حل ثانيا بمجموع 38 مقعدا، بينما حصل التيار الديمقراطي وائتلاف الكرامة تاليا على 22 مقعدا و الثاني على 21 مقعدا، كما أعادت نتائج الانتخابات الحزب الدستور الحر لما يمثله من امتداد لأوجه النظام السابق بعد نياله 17 مقعدا متفوقا على حزب حركة الشعب الذي حصل 15 مقعدا وتحيا تونس على 14 مقعدا.¹ وما يمكن ملاحظته من نتائج الانتخابات أنها أنتجت أحزاب سياسية وقوائم مستقلة لم تكن متواجدة في المراتب الأولى في الانتخابات السابقة.

والملاحظ أيضا في هذه الانتخابات فقدان نداء تونس لوعائها الانتخابي بسبب وفاة الشخصية الكاريزمية للحزب الباجي قايد السبسي، الامر الذي أنتج تصدعا في الحزب وسبب له انشقاقات حيث حصل على 3 مقاعد فقط بفارق 83 مقعدا وفقدان كذلك الحركة الشعبية والاتحاد الوطني الحر لمكانتهما بعد احتلالهما المركزين الثالث والرابع خلال الانتخابات السابقة حيث لم يحصل الأول سوى على مقعد واحد بينما لم يحصل الثاني على أي مقعد إلى جانب ائتلاف تونس.²

وكانت أخر انتخابات التشريعية في تونس سنة 2022 في ظروف سياسية صعبة بعد المناكفات السياسية بين الرئيس قيس سعيد والأحزاب السياسية دفعت الأول لاتخاذ التدابير الاستثنائية وقيامه بجملة الإصلاحات مست قانون الانتخابات بصفة عامة والأحزاب السياسية بشكل خاص بعد تغيير طريقة الاقتراع كما سلف الذكر سابقا بالاعتماد على القوائم الفردية، جرت هذه الانتخابات بعد تعديل عدد المقاعد من 217 إلى 161 مقعدا، وعرفت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات الأضعف منذ 2011 فقد بلغت النسبة في الدور الثاني 11,40%³ بينما في الدور الأول بلغت 11,22%،¹ لتبلغ نسبة المشاركة العامة في الانتخابات 11,31%.

¹ مركز كارتر، التقرير النهائي -الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس 2019، ص.82.

² وحدة الدراسات السياسية، تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص.1.

³ قرار الهيئة المستقلة لانتخابات، عدد6 لسنة 2023 مؤرخ 25 فيفري 2023 متعلق بالتصريح النهائي بالنتائج النهائية لدورة الثانية لانتخابات أعضاء المجلس النواب، ص.2.

الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في تونس والجزائر.

جدول رقم (27): يمثل إحصائيات المشاركة العامة في الانتخابات التشريعية بتونس خلال الفترة بين 2011-2023.

السنة			المعطيات / الانتخابية
2022	2019	2014	
7853447	7065885	5236244	عدد الناخبين المسجلين
895002	2946628	3579257	عدد المصوتين
853881	2870314	3408207	عدد الأصوات الصحيحة
23747	49704	106010	عدد الأصوات الملقاة
17374	26403	65069	عدد الأوراق البيضاء
%11,39	%41,70	%68,35	نسبة المشاركة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات تجميعية.

عند تقييم نسبة المشاركة العامة في الانتخابات التشريعية في تونس يتضح التراجع من انتخابات لأخرى نتيجة لوجود فوارق كبيرة على مستوى النسب المئوية، فالانتخابات التشريعية لسنة 2014 شكل الفارق بينها وبين انتخابات 2019 إلى 26,65%، أما الفارق بين الانتخابات التشريعية الثانية لسنة 2019 إذا تم مقارنتها مع انتخابات سنة 2022 نجد نسبة التراجع قد بلغت 30,31% وهي نسبة كبيرة أما إذا تم وضع مقارنة بين انتخابات 2014 و2022 فإن الفارق في تراجع نسبة المشاركة العامة نجده قد بلغ 56,96%.

عند تقييم مجمل المشاركة في العملية الانتخابية بين التشريعات والرئاسيات في تونس والجزائر بين الفترة 2011 لغاية 2022، يمكن ملاحظة أنه هناك شرائح كبيرة من المواطنين الجزائريين والتونسيين لم تعد تستهويهم الانتخابات بسب إدراكهم بأنها لم تعد فرصة للتغيير الأمر الذي جعلهم بمرور الوقت يعيشون حالة من العزوف الانتخابي بالرغم من التزايد الكبير لسجلات الانتخابية الوطنية مع كل موعد

¹بركات بسمة، "تونس: نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية"، تاريخ الاطلاع 2023 /09/17، على الرابط: <https://2u.pw/VDKhOuav>.

انتخابي إضافة إلى ثراء الساحة السياسية في كل محفل انتخابي بوجود العديد من الأحزاب والقوائم المستقلة المشاركة، وتسخير الدولة للجوانب المادية وتأمينها من طرف الجهات الأمنية.¹ اختلفت تونس عن الجزائر في الانتخابات الرئاسية حيث عرفت الذهاب لدور ثاني في انتخابات 2014 و2019 بينما كان العكس بالنسبة للجزائر التي حسمت نتائجها في الدور الأول في انتخابات المنظمة في 2014 و2019، وما يمكن ملاحظته منذ بداية التعددية الحزبية في الجزائر أن الفائزين في الانتخابات الرئاسية نجحوا كمرشحين أحرار، بينما الحالة التونسية شهدت تونس تداولاً على السلطة وتنوعاً بداية من المنصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بعد رئاسته في المرحلة التأسيسية، الباجي قايد السبسي من حزب نداء تونس وقيس سعيد كشخصية مستقلة. كما أصبحت تسجل المشاركة العامة في الجزائر علامة مسجلة من ناحية عدد الأصوات الملغاة المسجلة التي أصبحت تصل لنحو مليون صوت غير معبر، وهو دليل عن عدم رضى الناخبين مقارنة بتونس التي لم تصل إلى أرقام كبيرة، كما اشتركت تونس والجزائر في وصولهما لأضعف مشاركة عامة في سنة 2021 و2022 في آخر انتخابات تشريعية لهما منذ سنة 2011 حيث وصلت في تونس 11,39% وفي الجزائر إلى 23%.

أما بالنسبة لانتخابات التشريعية في تونس والجزائر نجد عند متابعة نتائج الأحزاب السياسية يتضح أن التيار الوطني (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي) كان أكثر حضوراً بالرغم من تراجع في آخر انتخابات تشريعية لسنة 2021 في المقابل نجد أن تونس الحزب الذي كان له أرقام إيجابية هو حزب حركة النهضة بالرغم من تراجعها من انتخابات تشريعية لأخرى، كما أظهرت مختلف الانتخابات التشريعية في تونس عن عدم وجود نتائج ثابتة للأحزاب وهي سمة ضلت منذ انتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011.

¹ زكرياء حريزي، مرجع سابق، ص. 332.

خلاصة الفصل الثالث:

عالج الفصل الثالث مسألة الإصلاحات السياسية في تونس والجزائر منذ 2011 ومدى تأثيرها على عملية التنمية السياسية من خلال مجموعة المؤشرات تعلقت بالجوانب المؤسسية الرسمية وغير الرسمية والدستورية والقانونية والمسائل المتعلقة بالمشاركة السياسية لقياس مدى الوصول لتحقيق التنمية السياسية وفعالية عملية الإصلاح السياسي وبعد الدراسة ثم التوصل لاستنتاجات التالية:

- عند الحديث عن طبيعة الإصلاح السياسي في تونس والجزائر نجد هناك اختلاف على مستوى المسار السياسي الذي إتخذه كل بلد، فتونس أخذت مسار التحول الديمقراطي أي إقامة مؤسسة جديدة بعد إسقاط مؤسسات النظام القديم بالمعنى شمل الجانب الكلي، أما الجزائر فقد كانت عملية الإصلاح ضمن مؤسسات النظام القائم دون المساس بأسس النظام بالكامل مع بعض عمليات الإصلاح التي مست حل البرلمان أو الأشخاص ما يعني جوانب جزئية.

- أثبتت عملية الإصلاح السياسي في الجزائر عن نجاعة نسق الذاكرة لنظام السياسي في التعامل مع الحركات الاحتجاجية، حيث كان الهدف من وراء عملية الإصلاح السياسي هو البحث عن احتواء الحركات الاحتجاجية عكس ما حدث في تونس فرغم من انحراف المسار الديمقراطي وتعره للوصول لعملية الترسخ إلا أنه في مراحل من عملية الإصلاح قد عرفت تونس حالة من الديمقراطية من خلال إقرار الدستور أو مسألة التداول على السلطة.

- تميزت عملية الإصلاح السياسي في تونس والجزائر بطابع الديناميكية والتغيير حيث ارتبطت بعوامل تتعلق بثقافة النخبة الحاكمة وحساباتها السياسية كتغيير القوانين والدساتير الأمر الذي ساهم في عدم وجود استقرار على صعيد المؤسسي مما خلق صراع بين المؤسسات السياسية الرسمية فيما بينها أحيانا وبينها وبين مطالب الأفراد.

الفصل الرابع

أفاق الإصلاح السياسي

لتحقيق التنمية السياسية في

تونس والجزائر

بعد الانتهاء من دراسة الإصلاحات السياسية في تونس والجزائر بناء على مؤشرات التنمية السياسية اتضح أن البلدين وجد صعوبة في تحقيق تلك الغاية نظرا لتمييز ظاهرة الإصلاح السياسي بمجموعة من التعقيدات الأمر الذي جعلها لم تحقق الأهداف المرجوة للجماهير في إقامة مؤسسات حديثة، وعلى هذا الأساس جاء الفصل الرابع والأخير من الدراسة متجاوزا جوانب المقارنة ليتطرق لسبل كيفية الوصول لتفعيل التنمية السياسية.

جاء تقسيم الفصل الرابع على ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول المعوقات التي واجهت عملية الإصلاح السياسي والتي لم تؤدي لتفعيل التنمية السياسية وذلك من خلال التعرض للمعوقات السياسية وتأثيراتها هذا إلى جانب المعوقات ذات طابع الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم البحث عن الآليات الكفيلة لمعالجة النقائص وتدارك الأخطاء بطرح ما تتطلبه عملية الإصلاح السياسي لتفعيل التنمية السياسية في تونس والجزائر في المبحث الثاني، لتصل الدراسة في الأخير لوضع دراسة استشرافية وذلك بوضع سيناريوهات مستقبلية تجسدت في طرحين الأول تفاؤلي يتمثل في نجاح الإصلاح السياسي في تفعيل التنمية السياسية بينما السيناريو الثاني يحمل طابع تشاؤمي يتمثل في استمرار فشل عملية الإصلاح السياسي وعدم تفعيل التنمية السياسية.

المبحث الأول: معيقات الإصلاح السياسي لتفعيل التنمية السياسية في تونس والجزائر.

عند رصد أهم المعوقات التي كانت سببا في عدم وصول الإصلاح السياسي لتفعيل التنمية السياسية في تونس والجزائر خلال الفترة ماب بين 2011-2023 لا شك أنها عديدة ومتنوعة على أكثر من مجال، وعليه تحاول الدراسة الإحاطة بجوانب القصور على النحو الآتي:

المطلب الأول: المعيقات السياسية في تونس والجزائر.

أولا- المعيقات السياسية في تونس.

لقد شكل البحث عن إيجاد صيغة مناسبة لتقوية أداء المؤسسات السياسية في دستور تونس 2014 إحدى الصعوبات التي واجهت عملية الإصلاح السياسي الأمر الذي كان لها تأثير كبير على أدائها¹، حيث لم يفضي النظام المتبع في تونس إلى تحقيق استقرار على مستوى الحكومة فإذا تم إحصاء عدد الحكومات المتعاقبة منذ تطبيق دستور 2014 لغاية اتخاذ التدابير الاستثنائية نجد قد بلغ عددها 8 حكومات، وذلك لعدم وجود توافق بين الكتل الحزبية داخل البرلمان وبين الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة على شكل الحكومة في بعض الأحيان أو في المسائل المتعلقة بالتشريعات القانونية وهو ما أفضى لعدم وصول الحكومات لتحقيق الأهداف المسطرة.²

كما برزت نقطة تنازع الصلاحيات وتأثيرها على سير المؤسسات في النظام الهجين الذي لم يكون لا رئاسيا ولا برلمانيا عند تحديد حدود كل شخص في السلطة التنفيذية التي تكونت من رئيس الحكومة والرئيس الجمهورية المنتخبين، فقد أعطى دستور 2014 هامش التشاور بين تنائي السلطة التنفيذية في تعيين الوظائف السامية لدولة وهو ما سبب في تداخل المهام ذلك التنازع كان سببا في الوصول لأزمة بين الرئيس قيس سعيد وزيره الأول هشام المشيشي³، رغم تعيين الأخير إلا أن الرئيس طلب عدم التصويت على حكومته بسبب تمسكه بالمهام المنوطة له في الدستور بصلاحيات تعيين طاقته الحكومي باستقلالية، وما زاد من عمق الأزمة بين الرئاسة والحكومة هي إقدام المشيشي بعد مرور ثلاث أشهر

¹ أمينة هكو، "مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية"، مجلة المستقبل العربي، ع. 432 (فبراير 2015)، ص. 30.

² علوي عزيزة، مرجع سابق، ص. 321.

³ أحمد نظيف، "الأزمة السياسية في تونس وأفاقها المستقبلية"، تاريخ الإطلاع 2023/11/05، على الرابط:

<https://sitainstitute.com/?p=10125>

الفصل الرابع: أفاق الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.

على بداية نشاط الحكومة على إجراء تغيير جزئي على الحكومة بتغيير الوزراء المحسوبين على الرئيس هذا ما دفع بالرئيس لعدم قبول الوزراء ورفض أداء يمينهم الدستوري في القصر الرئاسي¹، ليتم بعدها تأزم الوضع السياسي وبداية تعثر المسار الديمقراطي بدأ بإقالة رئيس الحكومة وحل البرلمان ثم توسعت العملية لتشمل ملاحقة القضائية للعديد من السياسيين، جاءت تلك الإجراءات كنتيجة حتمية لتراكمات الغضب الشعبي من الحكومات المتعاقبة وفشلها في مجابهة فيروس كورونا واستشرى الفساد.² كما تمت ملاحقة المعارضين لرئيس قيس سعيد بما فيهم الدين يشغلون مناصب عليا في دولة على غرار القضاة الذين تعرضوا لتغييرات متتالية بهدف تقليص من فعالية المعارضة وحصرها حتى لا يكون لها امتداد مجتمعي كبير، كشفت ممارسات قيس استيائه من الأحزاب السياسية وعدم اقتناعه بها وهو ما أصر عليه في تغيير طبيعة النظام السياسي والانتقال من نظام هجين رئاسي برلماني إلى النظام الرئاسوي، لتكشف تلك الإجراءات المتخذة عن عمق الأزمة التي تعرض لها النظام السياسي التونسي منذ سنة 2011 رغم الإشادات الدولية الكبيرة للمسارات المحققة في عملية التحول الديمقراطي.³ ولعل من أبرز المؤشرات التي أترث على مسار الديمقراطية الناشئة وكانت مصدر للأزمات السياسية في تونس هو فشل البرلمان بفعل الصراع بين النخب الحزبية في إرساء المحكمة الدستورية رغم إقرارها في دستور 2014 ليعكس بذلك الوتيرة البطيئة للمؤسسة التشريعية في عملية الانتقال الديمقراطي وفي تنصيب بعض المؤسسات⁴، فحتى بعد إقامة دستور 2022 لم تسارع السلطة على رأسها الرئيس قيس سعيد في تفعيل نشاطها، فكثير من الأزمات السياسية لم تكن لو كان هناك وجود فعلي للمحكمة الدستورية.

¹ تقدير موقف، الأزمة السياسية والدستورية في تونس حيثياتها وأفاقها (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أبريل 2021)، ص. 1.

² Elie abouaoun, leo siebert , "what 's next for tunisia 's transtion ?,united states institute of peace", vu13/11/2023, <https://2u.pw/UcLqo6RR> .

³ أسماء البناء، "أزمة التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب والمؤشرات والدروس المستخلصة"، تاريخ الإطلاع 2023/11/06، على الرابط: <https://2u.pw/CWZptXk9> .

⁴ Sarah yerkes, zeineb ben yahmed , tunisia 's political system from stagnation to competition, carnegie endowment for international peace (march2019) ,p.4.

إن حالة التوافق السياسي التي عرفتها تونس في طريقة إخراج صيغة نهائية لدستور 2014 والتي شكلت نموذجا مميزا على الصعيد العربي لم تمنع من وجود مظاهر سلبية وذلك بعد أن أثارت قضية المناكفات بين النخب السياسية التي كانت عائقا أمام الوصول لثقافة سياسية تسمح بوجود تناسق الذي من شأنه التغلب على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية بل شكلت تلك توافقات مؤقتة وتأجيلا لبعض القضايا الخلافية¹، حيث أدت تلك المناكفات إلى التخلي عن المسائل الضرورية والهامة مثل إصلاح المنظومة الأمنية والعدالة الانتقالية وجعلت الأحزاب منها وسيلة للبحث عن أخذ حصص وزارية ومناصب سامية في الدولة الأمر الذي كان له انعكاس سلبي على فاعلية المؤسسات بفعل تقلد مسؤولين لمناصب وهم يفتقدون لعنصر الكفاءة وإدارة دواليب الدولة ما فتح المجال بشكل كبير أمام عودة مظاهر النظام القديم من محسوبية واستشراء للفساد.²

وفي ذات السياق عند تقييم أداء الأحزاب السياسية نجد قد اعترضتها عوائق وقتت حائلة أمام فاعليتها في رسم السياسات لتجاوز الأزمات وتحقيق انطلاقة اقتصادية واجتماعية تتجاوز مع التطلعات، وذلك بسبب ارتباطها في تأسيسها على أفراد ولم تؤسس بناء على أفكار سياسية الأمر الذي جعلها ضعيفة في كثير من الأوقات وهو ما كان سببا حقيقيا في عدم قدرتها على اتخاذ مواقف حاسمة، كما عانت أيضا من نقص حاد بعض التركيبات الحزبية من شح الاموال لتسيير نفسها³ الشيء الذي دفع بالكثيرين لمغادرتها والاتحاق بأحزاب أخرى.

ثانيا-المعيقات السياسية في الجزائر.

لقد شكلت احتجاجات 2011 والحراك الشعبي 2019 فرصة مواتية لسلطة للقيام بإصلاحات سياسية عميقة لما حملته من تراكمات حملت مطلبا جماعيا ضم كافة مكونات المجتمع الجزائري رغم اختلاف أفكارها حمل مضمونها إحداث القطيعة مع كل الممارسات التسلطية والذهاب نحو انتقال ديمقراطي⁴، لكن الواقع أثبت أن عملية الإصلاح السياسي مست القوانين والدساتير وحتى محاربة

¹ حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص. 318.

² ماهر القدرات، "السياسة التوافقية والديمقراطية في تونس: تحديات الإصلاح السياسي"، تاريخ الإطلاع 11/04/2023، على الرابط: <https://2u.pw/qopWmn0a>.

³ Sarah yerkes, zeineb ben yah med, op.cit, p.5.

⁴ حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص. 318.

الأشخاص ممن كانوا في السلطة بتهم الفساد غير أن هذا لم يسمح بالوصول لإقامة إصلاحات جريئة تمس جوهر النظام السياسي معبرة في ذلك عن عدم قبول الانتقال الجذري. وقد عرفت الحالة الجزائرية خلال الفترة بين 2011 و2023 تعديل الدستور مرتين ومع رئيسين وهي لم تأتي بمحض الصدفة وإنما هي نتاج للخصوصية الجزائرية في عدم الاستقرار الدستوري على أسمى وثيقة في الدولة، لتؤكد بذلك أن الدستور في الجزائر منذ استقلال سنة 1962 يخضع لشخص الرئيس وهو ما برهن على أن عملية التعديل لا تخرج عن القاعدة بأن لكل رئيس دستور الأمر الذي جعل عملية الإصلاح السياسي عملية ديناميكية أي لا تمتاز بالثبات، وهو كذلك ما تم ملاحظته أيضا على مستوى الصعيد القانوني على سبيل مثل قانون الانتخابات الذي عرفها ثلاث تغييرات في ظرف عشر سنوات.

إن الإصلاحات السياسية عموما لم تأتي لتفصح المجال أمام بناء ديمقراطي للمؤسسات السياسية بما يسمح بتحديثها لتكون أكثر فعالية في النظام السياسي الجزائري، بل حافظت على سمة التقليدية المنغرسه لدى النخبة الحاكمة في تركيز جوهر النظام لصالح السلطة التنفيذية خصوصا شخص الرئيس ما خول له بأن يكون الوجه الحقيقي للعملية السياسية، هذا ما جعل الأطراف السياسية الأخرى داخل المجتمع تحت أمرين إما بقبول الانضمام لتوجهات النخبة الحاكمة وإما أن يبقى دورها هامشيا ولن يكون لها بذلك أي تأثير¹.

ولم تشمل تلك الهيمنة على المؤسسات السياسية الرسمية فقط بل هي أبعد من ذلك، فإذا تم مراعاة العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسات الدستورية الأخرى على غرار المؤسسات الرقابية والاستشارية نجدتها سواء على مستوى التعيين أو على مستوى التقارير مربوطة بالرئيس ما يجعلها لا تخرج على توجهاته والإملاءات التي يريدتها.

كما عرفت الهندسة الدستورية في إيجاد صيغة لنظام الحكم جدلا كبيرا في الوصول لنموذج واضح للحكم يعكس جدية النخبة الحاكمة، حيث نجد أنه لم يحدث استقرار على هوية واحدة لطبيعة لنظام السياسي بل تركها حسب الظروف، وقد ظهر ذلك جليا عند التطرق لمسألة من يقود الحكومة والتي

¹فضيل إبراهيم مزارى، "مستقبل العملية السياسية في الجزائر بين الدستور والدستورانية وشبكة العلاقات الزبونية"، مجلة المستقبل العربي، م، 40، ع. 460 (جوان 2017)، ص. 138.

جاءت بصيغتين وزير أول ووزير حكومة لتمثل بذلك الحالة الجزائرية استثناءا لكون هذا الأمر لا يوجد في الأنظمة الرئاسية ولا البرلمانية وهي إجراء من شأنه يعرقل عملية التوازن والتعاون بين السلطات¹.

وهذا رغم اختلاف التسميات بين وزير أول ووزير الحكومة فمسار الإصلاح السياسي لم يعطي للحكومات هامش الاستقلالية، لأن الواقع الفعلي أظهر سيطرة رئيس الجمهورية على الحكومة حتى في ظل الأغلبية البرلمانية لكونه لديه خاصية حل البرلمان، الأمر الذي يجعل استحالة بروز أي برنامج حزبي للحكومة غير برنامج الرئيس، أمام هذا الوضع قد يفقد العملية الانتخابية خصوصاً التشريعية جدواها لأن التصويت على برنامج أحد الأحزاب ليس بمقدوره أن يجعلها تتمتع بتطبيق برنامجها².

وهذا ما يقود لتحليل طبيعة العلاقة بين النخب الحزبية والنخبة الحاكمة التي كثيراً ما اتسمت بعدم وجود الانسجام والتوافق ذلك ما ساهم في عدم إيجاد صيغ نهائية لقيام بعمليات إصلاح مشتركة فيما بينهما لكون نخبة الحاكمة طالما سيطرت على العملية، وفي جانب آخر نجد الأحزاب السياسية لا تملك القدرة على إيصال مبادراتها السياسية حيث يعود ذلك لغياب أدوات التعبئة إضافة لعدم امتلاكها لقواعد جماهيرية تؤمن بأفكارها والتي تمنحها القوة بهدف الضغط على النخبة الحاكمة للقيام بعمليات الإصلاح السياسي³، وهو ما ظهر عند الحراك الشعبي سنة 2019 حيث لم تنجح الأحزاب السياسية بتأطير الشارع ولم تقدر على توحيد المطالب السياسية بل أصابها نوع من التشتت حول طبيعة التعامل مع الوضع الأمر الذي جعل الجماهير تنادي برحيلها عن تجمعاتها.

كما نجد النخبة الحاكمة استعملت في بعض الأحيان أساليب لترويض وتدجين النخب البارزة في مختلف الميادين عبر جملة من الأفعال المتخذة على غرار تقديم مزايا لها مما دفع الكثير من النخب إلى الانحياز لمصالحها الخاصة بدل الاهتمام والنضال من أجل المطالب الأساسية والمصلحة العامة، تلك الممارسة عقدت من عملية الإصلاح السياسي⁴ مما زاد من هوة الفجوة بين النخبة الحاكمة والقوى

¹ أحمد تقي الدين عرايسية، "مطالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، م.6، ع.2 (2020)، ص.1534.

² قدور ضريف، "مكانة مؤسسة الحكومة على ضوء مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، م.3، ع.1 (2021)، ص.212.

³ حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص.321.

⁴ وصال العزاوي، "الثورات العربية واستحقاقات التغيير: دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية"، مجلة قضايا سياسية، م.26، ع.1 (2012)، ص.166.

المعارضة داخل المجتمع الأمر الذي ساهم في بقاء الوضع على حاله وأعطى النخب الحاكمة مزيدا من الوقت للاستمرار في الحكم، كما استخدمت دورية الانتخابات كأحد الأدوات ليس بهدف انتقال السلطة وتداولها بشكل سلمي وإنما بحثا عن شرعية لتقوية السلطة، حيث دفعت تلك الممارسات بالجمهير لاعتزال السياسة وفقدان الأمل في عملية التغيير¹ وهو ما أدركته النخبة الحاكمة خصوصا بعد الاستحقاقات الانتخابية المنظمة بعد الحراك الشعبي حيث ظهر ذلك بوضوح في خطاب الرئيس عبد المجيد تبون عندما صرح بمناسبة الانتخابات التشريعية 2021 عن عدم أهمية نسبة المشاركة لكونها لا تشكل خطرا في قيام مؤسسة التشريعية مادام القانون لا يقوم بوضع نسبة دنيا من شأنها أن ترفض العملية الانتخابية.

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية في تونس والجزائر.

لقد عبرت الحركة الاحتجاجية في تونس والجزائر عن جملة مطالب من ضمنها الجوانب الاقتصادية كتوفير مناصب الشغل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق إقلاع اقتصادي، ولاشك أن التنمية الاقتصادية لن تأتي إلا من خلال السعي نحو العمل الجاد لتحقيق التنمية السياسية على حسب تعبير لوسيان باي عند وصفه لتنمية السياسة في تعريفاته العشر لها، والتنمية لا تتحقق إلا من خلال عملية إصلاح سياسي مكتملة الجوانب وما تتخذه النخب الحاكمة من قرارات سواء بمفردها أو بمشاركة أطراف أخرى داخل المجتمع من أحزاب سياسية أو مجتمع مدني لتتجسد عن طريق سياسات عامة. إن عملية الإصلاح السياسي التي عرفتها تونس والجزائر واجهتها وتواجهها جملة من الصعوبات والتحديات مرتبطة بالعامل الاقتصادي اختلفت مسببتها بين البيئة الداخلية وذلك نتيجة لطرح أفكار النخبة في اتخاذ استراتيجيات اقتصادية أو مألآت الوضع الذي ظهر بعد الحركات الاحتجاجية وبين عوامل ذات بعد خارجي كون الإقتصادي الجزائري هو اقتصاد ريعي أحادي الانتاج وبدرجة أقل الاقتصاد التونسي ما جعلهما يتأثرا، وعليه يمكن إدراج بعض المعوقات الاقتصادية على النحو التالي:

¹ نوال بلحربي، مرجع سابق، ص 364.

أولا- فشل السياسات الاقتصادية.

ركزت الحكومات المتعاقبة في تونس خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي في محاولة البحث عن كيفية إحداث انتعاش اقتصادي عبر اتخاذ جملة من الاجراءات بهدف زيادة النمو، حيث عملت على تحقيق متطلبات الجهة الداخلية وذلك من خلال حملات التوظيف الكبيرة لقطاع التوظيف العمومي وإعطاء منح للشباب الحاملين لشهادات والفئات الهشة وزيادة الأجور العاملين وتسهيل عملية دعم الاستثمارات الداخلية، غير أن تلك الاستراتيجيات كان لها تأثيرات سلبية في تفاقم الوضع الاقتصادي ما أدى إلى زيادة عجز في الموازنة العامة وزيادة نسبة المديونية وتراجع القدرة الشرائية وارتفاع مستوى التضخم.¹

كما برز أكبر تحدي لتونس متعلق بالشق الاقتصادي هو مسألة تحقيق الاستقرار الأمني، فقد أثبتت التجربة التونسية عندما تكون الاوضاع السياسية تشهد صراعات يكون هناك استعمال للعنف من خلال العمليات الإرهابية، حيث نجد أن تونس عرفت الكثير من العمليات بدء باغتيال السياسيين وهجمات جبال الشعابي سنة 2018 وفندق سوسة سنة 2015 وتفجير الذي وقع سنة 2018 بشارع الحبيب بورقيبة.

تلك الهجمات أدت إلى انعكاسات سلبية على الصعيد الداخلي وذلك بهجرة رؤوس الأموال الراغبة في الاستثمار بتونس رغم الانفتاح المقدم من طرف السلطات، كما ساهمت أعمال العنف في تحدير الدول الغربية لرعاياها بالذهاب نحو تونس هو ما أثر على قطاع السياحة الأمر الذي أدى إلى التخلي عن الكثير من العناصر البشرية² العاملة في الفنادق والمنتجعات بسبب شح العائدات المالية.

أما الجزائر فقد شكل الاقتصاد الريعي أحد الأدوات الهامة والرئيسية التي بحوزة السلطة في التعامل مع عملية الإصلاح السياسي، فكثيرا ما لجأت لاستعمال عائدات المحروقات التي تمثل عصب الاقتصاد لسد المطالب الاجتماعية وذلك بتوظيفها في سياسات الدعم وزيادة الأجور بغية التحكم في

¹ عبد الجليل البدوي، " الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظل مرحلة الانتقال الديمقراطي بتونس من أجل بديل تنموي"، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، مرجع سابق، ص. 65.

² فاطمة قوال، مرجع سابق، ص. 173.

الفصل الرابع: أفاق الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.

الاضواء وتكريس الاستقرار هذا عند ارتفاع أسعارها¹، بينما نجد في المقابل تتأثر تلك السياسات عند تراجع الأسعار حيث تأخذ السلطات توجهها آخر في الخط الخطابي الرسمي بتبني شعارات داعية لتسيير الجيد وإعداد خطط لترشيد النفقات وتقليص عمليات التوظيف وهي سمة لازمت الاقتصاد الجزائري منذ سنوات الثمانينات بتعرضه لهزات أثرت على الجوانب السياسية والاجتماعية.

وقد ظهر ذلك بشكل واضح خلال الأزمة التي تعرضت لها الجزائر سنة 2014 بعد تراجع أسعار البترول وهي أسعار لم تعرفها السوق منذ سنوات حيث وصل سعر البرميل في شهر ديسمبر من ذات السنة عند حد 59,5 دولار للبرميل أما عند مطلع سنة 2015 فقد تراجع أيضا إلى 44,4 دولار²، وتواصل تراجع الأسعار سنة 2016 حيث بلغ سعر البرميل 41,98 دولار أما سنة 2017 و 2018 و 2019 شهدت زيادة الأسعار تطورا ملحوظا وصلت على التوالي 53,9 و 71,3 و 64,5 دولار، لكن رغم تلك الزيادة إلا أن الأزمة ساهمت في تآكل حجم الاحتياطي من العملة الصعبة حيث شهد تراجعا بوصوله عند حاجز 114 مليار دولار سنة 2016 وتراجع سنة 2017 بفارق 16,77 مليار حيث بلغ الاحتياطي نحو 97,33 مليار دولار وانخفض بمقدار بلغ 8,67 مليار دولار سنة 2018 بعد أن بلغ حجم الاحتياط 88,60 ليعرف أكبر تراجع سنة 2019 بتآكل بلغ 26,6 مليار دولار بعد بلوغه مع نهاية سنة 2019، 62 مليار دولار فقط.³

وفي سياق آخر تعترض الجزائر وتونس كيفية إيجاد سياسات كفيلة لمحاربة الفساد المستشري الذي أصبح نمط حياة والذي لا يعتبر بظاهرة وليدة اليوم وإنما ظهر مع استقلال الدولتين مما جعله ظاهرة مزمنة يصعب التخلص منها، حيث أصبح لصيغا بعض ممن يشغلون مناصب عليا سياسية أو إدارية وحتى رجال الأعمال الأمر الذي أثر على عملية الإصلاح السياسي، ففي تونس رغم سن القوانين والتشريعات والمطالب التي نادى بها أطراف المجتمع والأحزاب السياسية بعد الثورة إلا أن

¹ محمود بلحيمر، الانتقال الديمقراطي في الجزائر 1988-2016، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017)، ص 281.

² زهير شلال، فريد بن طالي، "الأزمة النفطية لعام 2014 وانعكاساتها على بعض المتغيرات الاقتصادية"، المجلة الدولية لأداء الإقتصادي، ع.2 (ديسمبر 2018)، ص 11.

³ عبدالقادر روشو، "الاقتصادي الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030"، مجلة الإقتصاد الجديد، ع.3 (2021)، ص 163.

الواقع الحال لا يزال يظهر أن تلك الظاهرة لازلت موجودة في القطاعين العام والخاص كما أصبحت متنوعة عما كانت عليه في سابق عندما كانت تحسب على محيط الرئيس، فوفق تقديرات لسنة 2022 تشير أن تونس تخسر سنويا ثلاث مليارات دولارا جراء عمليات الفساد هذا رغم المحاكمات التي مست إدارات سامية في عهد الرئيس قيس سعيد.¹

أما الجزائر فقد سمح هامش الحرية الذي ترك لرجال الأعمال مكنهم من لعب أدوار سياسية عبر استغلال نفوذهم لدعم بعض المرشحين في العمليات الانتخابية ودعم أحزاب سياسية كبيرة للفوز على غرار الأحزاب الوطنية ووصل الأمر الى طرح بعض الأسماء لتقلد مناصب وزارية بغية خدمة مصالحهم الشخصية كالحصول على مشاريع مثل استيراد السيارات والإعفاء من الضرائب²، ذلك السلوك كان في كثير من الأحيان نمط حياة نتيجة وجود حلقات تخدم بعضها البعض ولم يقتصر على رجال الأعمال بل الأمر شهد العديد من الفاعلين في المجتمع من إعلاميين ورياضيين ورؤساء النقابات الوطنية القريبة من صناعة القرار.

هذا ورغم الجهود المبذولة من سياسات اقتصادية لتونس والجزائر لزيادة معدلات النمو إلا أن الواقع أثبت تلك سياسات لم تصل لحد دمج الاقتصاد الموازي في تونس والجزائر مع الاقتصاد الرسمي، حيث يعاني البلدين من هذه الظاهرة كنتيجة لفشل السلطات الرسمية في وضع خطط التي من شأنها التقليل منه أو القضاء عليه، كما أنه في كثير من الأوقات تحول الاقتصاد الموازي إلى ركيزة هامة في البنية الاقتصادية باعتباره ملاد أمنا لطبقات الضعيفة لمزاولة نشاطاتها هروبا من أزمة البطالة ووسيلة أمام العديد من رجال الأعمال لتبييض الأموال.³

هذا ويعد الاقتصاد الموازي في تونس والجزائر حجة عثر أمام ضخ أموال لصالح الخزينة العمومية جراء عدم دفع الضرائب، كما أن تلك النشاطات ليس بالإمكان الاستفادة منها لصالح صناديق الضمان

¹ هدى الطرابلسي، "تونس تتعثر في الفساد وسط رياح التغيير"، تاريخ الاطلاع 2023 / 11/16، على الرابط: <https://2u.pw/CbB9dUUJ>

² لقرع بن علي، "زبائن الريع في الجزائر: رؤية تحليلية لدور رجال المال"، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع 2023/11/14، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=57491>

³ حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص. 324.

الاجتماعي في تونس والجزائر، وبالتالي وجود مليارات دولار تعود بالمنفعة على أصحابها دون أن تخدم اقتصاد البلد وتساهم في الرفع من ناتج المحلي الوطني.

ثانيا-تأثير جائحة كورونا.

تعرضت الجزائر وتونس على غرار باقي دول العالم لصدمات جراء جائحة كورونا ليس بسبب عدد الوفيات الكبيرة فقط، بل لامتدادات الجائحة على النواحي الاقتصادية وفي هذا الصدد كان تأثير الجائحة كبيرا على الاقتصاد التونسي حيث تم تصنيف مخلفات الجائحة على اعتبارها أكبر أزمة أصابت البلد منذ سنة 1962 حسب البنك المركزي التونسي، وذلك بعد تسجيل تراجع في الناتج المحلي وصل 61% بالإضافة تراجع الاستثمار 13%، كما هو الشأن بالنسبة لادخار بواقع 6% و عرف قطاع السياحة أيضا باعتباره مصدرا هاما لدخل تراجعا على مستوى العائدات بنسبة وصلت 60% مقارنة بسنة 2019، و تقلص إنتاج الزيت الزيتون إلى فارق وصل 210 ألف طن حيث وصل الإنتاج إلى 140 ألف فقط هذا بسبب توقف نشاطات الزراعية.¹

أما الجزائر فما لبثت أن تتعافى من الصدمة البترولية حتى جاءت جائحة كورونا لتزيد من أزمة الاقتصاد بعد أن عرفت مرة أخرى تراجعا في أسعار النفط حيث وصل السعر لحد 30 دولار للبرميل ما أدى إلى خسائر كبيرة في عائدات المحروقات وصلت 24 مليون دولار كل يوم، هذا إلى جانب خسائر الغاز وذلك بعد فقدانها 18% من الطلب الأوربي.

تلك الأوضاع الاقتصادية كان لها انعكاسات وذلك بتراجع تدفق العملة الصعبة باعتبار المداخيل الكبيرة التي تحققها هي من عائدات الغاز والبترول والتي تشكل نسبة 98% ما أدى إلى وجود عجز في الميزانية العامة مرة أخرى، جاعلة النخبة الحاكمة تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كأزمات إضافية إلى جانب الوضع السياسي بعد 2019²، هذا ما دفع كثير من طبقات الاجتماعية الهشة والحرفيين إلى جانب من يمارسون مهن أخرى بالضغط على الحكومة بهدف إعطائهم منح مالية جراء توقف نشاطاتهم.

¹ عبد الهادي ربيع، "مؤشرات الاقتصاد التونسي التنسي تنهار.. الأسوء منذ 58 عاما"، تاريخ الاطلاع 2023/11/13، على الرابط: <https://al-ain.com/article/tunisia-economic-downturn>.

² خالد تلعيش، مرجع سابق، ص 229.

من خلال ما سبق يمكن القول إن وجود عراقيل لبناء اقتصاد حقيقي في تونس والجزائر من شأنها أن تؤثر على الاستقرار السياسي الأمر الذي يجعل عملية الإصلاح السياسي لا تسير بوتيرة منتظمة بالشكل الذي لا يجعلها تعمل بكفاءة عالية لتحقيق جوانب التنمية السياسية الهادفة لتحسين أداء المؤسسات السياسية وتحديثها وإعطائها فاعلية لتجاوب مع متطلبات المجتمع، وبالتالي إن فشل سياسات الاقتصادية قد ينذر بعودة الحركات الاحتجاجية مجددا والتي قد تحمل مطالب سياسيا مما قد يجعل عملية الإصلاح السياسي عملية ديناميكية.

المطلب الثالث: المعوقات الاجتماعية في تونس والجزائر.

تقف العديد من المعوقات ذات الصلة بالبعد الاجتماعي أمام تطبيق عمليات الإصلاح السياسي بكفاءة وفعالية والتي تعتبر وليدة السياقات التاريخية التي اكتسبتها تونس والجزائر سواء بعد استقلالها أو التي أنتجتها الممارسة السياسية في البلدين والتي شكلت عائقا أمام تحقيق التنمية السياسية، وترجع المسببات ذات الصبغة الاجتماعية لحالات التصدع في القيم والمعايير المتحكمة في سير المجتمع في ظل عدم إيجاد صيغ توافقية يحدث الإجماع حولها لتكون بذلك قاعدة مرجعية تجعل المجتمع يعيش في بوتقة واحدة بعيدا عن أي انقسامات متعلقة بالدين أو اللغة أو الجغرافيا إضافة إلى بعض الظواهر الاجتماعية الأخرى وعليه يمكن وضع المعوقات المتعلقة بالجانب الاجتماعي كالآتي:

أولا- الصراع الهوياتي في المجتمع.

تميز البنية المجتمعية في تونس والجزائر بتنوع الثقافات مجسدة بذلك إطار تفاعليا داخل المجتمع، غير أنه في المقابل طرح ذلك التنوع تأثيرات سلبية بخلق فئات داخل المجتمع تسعى جاهدة لفرض منطقتها الأمر الذي جعلها في حالة صدام مع نظيرتها الأخرى الموجودة في المجتمع، وفي هذا الصدد فقد كشفت الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر عن عمق تأثير مسألة الهوية في عملية الإصلاح السياسي لما حملته من خطابات تميزت بطابع التخوين وتكريس منطوق الإقصاء بين مختلف المكونات

¹ ركاش جهيدة، قسايسية إلياس، "التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمية السياسية في الجزائر وأليات تفعيلها"، دراسات في التنمية والمجتمع، ع.3 (ديسمبر 2015)، ص. 396.

المجتمعية حيث غدت تلك الصراعات مسألة فكرة عدم تقبل التعايش الفكري والاعتراف بالرأي الآخر مما صعب في كثير من الأحيان إيجاد رؤية سياسية تعبر عن فكر تشاركي جماعي حول بعض القضايا.¹ في تونس أدى الاهتمام المتزايد بعد الثورة بالجوانب المتعلقة بكيفية إنجاز صورة الديمقراطية من خلال المظاهر المتعلقة بنزاهة العملية الانتخابية وكيفية خلق بيئة تعددية سياسية تحدث قطيعة مع الممارسات سابقة إلى إغفال بعض الجوانب السلبية ذات التأثير الكبير كقضية توظيف الهوية في ظل الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في دستور 2014 حول طبيعة دين الدولة الأمر الذي جعل من الجوانب الإجرائية لا تكفي لتسريع عملية إصلاح سياسي، حيث عجزت النخب السياسية عن إنشاء ثقافة نسم بتقبل آراء الآخرين وخلق ثقافة توافقية مشتركة²، فالاستقطاب السياسي في تونس حول مسألة الهوية لطالما أطل من عمر الأزمات وعن كيفية إيجاد مخرج لها عبر عملية الإصلاح السياسي ما زاد من تفاقم الوضع بظهور مشاكل أخرى اجتماعية.

في حين إن إثارة موضوع الهوية في الجزائر ارتبط منذ استقلال حيث ظهرت بوادر الصراع الأيديولوجي والفكري بعد طرح قضايا خلافية وسط المجتمع الجزائري على غرار مسألة العرب والأمازيغ، حيث لطالما تبني التيار القومي الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية كأحد ثوابت المجتمعية بينما ذهب فريق آخر لإثبات المد الأمازيغي كثقافة ولغة ضاربة في تاريخ شمال إفريقيا وقد دافع عن ذلك الطرح فئة ذات التوجه العلماني، كما ثم طرح أيضا اللغة الفرنسية كطرف حساس في المجتمع الجزائري كمرور استعماري ممثلا في فئة مساندة جسدها دوي الميول لثقافة الفرانكفونية³، إن موضوع الهوية سواء تعلق الأمر باللغة أو الأيديولوجية السياسية غداه بشكل كبير الاستعمار الفرنسي بهدف خلق طوائف ثقافية متناحرة فيما بينها وظهر ذلك جليا في بعض الفترات التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال فعلى سبيل المثال ثم استغلال الإسلام السياسي بعد عملية التحول الديمقراطي سنة 1989 وأزمات المتعلقة بمناطق القبائل وأحداث غرداية بسبب الصراع الديني العرقي كل هذه

¹ محمد سعدي، رشيد سعدي، "محنة الإنتقال الديمقراطي العربي وعودة الثورة قلق المسارات والمعابر"، أطوار الإنتقال الديمقراطي من الثورات العربية (قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص. 276.

² المرجع نفسه، ص. 272.

³ إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص. 186.

الأحداث كانت سببا في انتشار العنف كما كان معضلة لنظام السياسي الجزائري الذي عجز عن معالجتها.

وامتداد لذلك تم توظيف موضوع الهوية في الحركات الاحتجاجية سنة 2019 من خلال الشعارات التي رددتها المتظاهرين عندما هتفوا ضد النخبة الحاكمة التي تخدم في نظرهم مصالح والأجندة الفرانكفونية ودعوا إلى فك الارتباط معها، كما وصل الصراع بين المتظاهرين أنفسهم الذين رأوا أن بعض الشخصيات السياسية والأحزاب وفئات مجتمعية في الحراك الشعبي يسعون لتطبيق مشروع ثقافي وسياسي لا يمثل الهوية الإسلامية، وبالتالي ثم إعادة إنتاج الصراع العربي البربري وهو ما دفع المؤسسة العسكرية بالتنويه له وذلك بحث المتظاهرين بعدم رفع الأعلام التي من شأنها أن تهدد الوحدة الوطنية الأمر الذي خلف تباينا وسط المحتجين بين مؤيد لطرح وبين معارض باعتبار ذلك في نظرهم تجسيد للثراء الثقافي واللغوي للجزائر.¹

ثانيا- معضلة التباين في عملية التوزيع.

تمثل العدالة التوزيعية أحد عناصر إقرار المساواة في المجتمع لما تحدثه من رضى داخل نفوس المواطنين الأمر الذي يجعل كل خطوات النخبة الحاكمة في عملية الإصلاح السياسي تحظى بالتأييد والمساندة، وعلى إثر ذلك فقد شكلت العدالة التوزيعية أحد معيقات الإصلاح السياسي لتفعيل التنمية السياسية في تونس والجزائر بعد 2011.

حدث إجماع كبير في تونس بأن الحكومات المتعاقبة لم تنجح في تحقيق المطالب الاجتماعية الموضوعية في شعارات الثورة سواء في ظل المرحلة الانتقالية أو بعد بناء المؤسسات بسبب محافظتها على الاستراتيجيات القديمة القائمة على الأسس الليبرالية التي أنتجت عدم وجود توازن جهوي بين المناطق التونسية جاعلة كثير من النشاطات الاقتصادية تتركز في المناطق الساحلية الأمر الذي أدى لزيادة معدل الطبقات الهشة والفقيرة وغياب عناصر الأساسية للحياة كالماء والخدمات الصحية في المناطق الداخلية والجنوبية²، حيث كان لتلك السياسات تأثير سلبي على المشاركة السياسية بشكل كبير وذلك بابتعاد

¹ علي إدريس، مرجع سابق، ص. 274.

² توفيق المدني، "تونس بين خيارى الديمقراطية الاجتماعية أو الانفجار الإجتماعي"، تاريخ الاطلاع 23/11/2023، على الرابط: <https://2u.pw/fUP7RvXA>.

الفصل الرابع: أفاق الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.

مختلف سكان تلك المناطق عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية والذهاب لتصويت في مختلف العمليات الانتخابية¹.

أما الجزائر أدت عائدات الربيع من العملة الصعبة بانعكاسات على مستوى الاجتماعي تمثلت بوجود اختلالات في عملية توزيع الدخل ما أدى لاتساع الفوارق في المجتمع بين الأغنياء والفقراء، حيث يعود ذلك الأمر إلى سياسات القروض الممنوحة التي أدت إلى ظهور أقلية رأسمالية تحكمت في الثروة ما جعلها تستقل بثروتها بعيدا عن الدولة، كما أعطها ذلك هامش النفوذ وصلت في مناسبات لعدم دفع الضرائب بشكل يتناسب مع حجم ثروتها وأحيانا لحد لتهرب الضريبي بسبب عدم التصريح بكل الممتلكات².

كما لم تختلف الجزائر عن تونس في القضاء على معضلة التوزيع بين المناطق بسبب الإستراتيجيات التنموية عند وضع المشاريع الكبرى حيث تركزت الكثير من النشاطات الاقتصادية الكبرى بالمناطق الشمالية أكثر من مناطق الهضاب والجنوب وهي سمة ظلت ثابتة منذ الاستقلال³، كل تلك الفوارق ساهمت بشكل كبير في زيادة حدة الاحتقان وسط شرائح المجتمع دفعتهم إلى الاحتجاجات المتكررة على غرار احتجاجات الجنوب فيما يخص عملية التوظيف لشعورهم بالإقصاء وغياب التنمية بالإضافة إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية لدى أوساط الشباب وغيرها من الظواهر السلبية في المجتمع الجزائري.

بعد تشخيص وتحليل لأهم المعوقات التي واجهت الإصلاح السياسي في تونس والجزائر لتفعيل التنمية السياسية تستدعي الدراسة مواصلة البحث عن سبل اللازمة لمعالجة المشاكل التي شأنها تطوير الإصلاحات السياسية مستقبلا لتحقيق التغيير المنشود.

¹ علاء عبدالرزاق مطلق، "الهيمنة الجهوية على شؤون الحكم في تونس وتأثيرها على بنى النظام السياسي"، مجلة العلوم السياسية، ع.21 (2021)، ص. 360.

² سهام معط الله، "خلل توزيع الدخل في الجزائر: المسؤولية والحل"، تاريخ الاطلاع 2023/11/25، على الرابط: <https://2u.pw/AkOmOg>

³ ركاش جهيدة، قسايسية إلياس، مرجع سابق، ص. 397.

المبحث الثاني: متطلبات الإصلاح السياسي لتفعيل التنمية السياسية في تونس والجزائر.

عند دراسة الإصلاحات السياسية ومدى تفعيلها التنمية السياسية في تونس والجزائر لا يمكن اغفال الجهود المبذولة إلا أن ذلك لازال يحتاج لجهود كبيرة على مستويات عدة حتى تصل عمليات الإصلاح لمستويات عليا، وبناء على ذلك تطرح الدراسة جملة من المتطلبات الكفيلة لتفعيل التنمية السياسية.

المطلب الأول: تحديث المؤسسات الدستورية وفق المتطلبات العصرية.

إن من العمليات الأولى التي تثبت جدية عملية الإصلاح السياسي هو جعل المؤسسات المنصوص عليها في دستور داخل صلب الاهتمامات ليس من أجل اقامة تغييرات تخضع لمصلحة النخبة الحاكمة بهدف الاستمرارية أو التحكم فيها، بل من أجل إعطاء قوة داخل النظام السياسي وهو ما تحتاج له تونس والجزائر.

أولا- تعزيز مكانة السلطة التشريعية.

يشكل إصلاح المؤسسة التشريعية أحد النقاط الهامة للوصول لتفعيل التنمية السياسية وخطوة هامة لتعزيز الديمقراطية، حيث يحتاج ذلك العمل على أكثر من صعيد بهدف معالجة مواطن القصور نظرا لما يشكله البرلمان من ثقل وتأثير على الحياة السياسية في أي بلد، وعليه يتطلب إصلاح المؤسسة التشريعية في تونس والجزائر وجود ثلاثة عناصر هي كالآتي:

1-إعادة بناء العلاقة مع السلطة التنفيذية.

عند مراعاة البنية الدستورية في الجزائر عبر مختلف دساتيرها خصوصا دستوري 2016 و2020 وكذلك بالنسبة للحالة التونسية بعد دستور 2022 يستدعي الأمر إعادة النظر في العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية لإيجاد صيغ عمل بين المؤسساتين تحول دون هيمنة الأخيرة (السلطة التنفيذية)، ويكون ذلك إلا عن طريق صياغة دستور يسمح بوجود فصل بين السلطات يحدد لكل سلطة وظيفتها ويعطي للمؤسسة التشريعية مكانة هامة في عملية صنع القرار دون وجود أية ضغوط ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تقليص صلاحيات الرئيس (الجمهورية) في العمل التشريعي وذلك بحصرها في مجالات معينة.¹

¹ نفيسة رزيق، مرجع سابق، ص. 333.

ولتعزيز أهمية المؤسسة التشريعية في المجال الرقابي يتطلب ذلك تعزيز وظائفها للوصول للمراقبة ومساءلة الحكومة على مختلف نشاطاتها بشكل فعال، حيث لا يجب أن تقف المؤسسة على ما تقدمه السلطة الحاكمة من أرقام وإحصائيات سواء عن تقديم سياساتها العامة أو عند عرضها لقوانين الموازنة العامة، بل يتحقق الدور الفعال لرقابة بإنشاء لجان برلمانية مستقلة منصوص عليها دستوريا في تصفي الحقائق مهمتها المراقبة المستمرة من أجل النفاذ حول صحة المعلومات المقدمة ومدى الوصول الفعلي لتطبيق السياسات والبرامج في الواقع ولا يكون ذلك إلا بالتنسيق مع الإدارات الوصية¹، إن وجود مثل هكذا ممارسات سيدفع بالجمهور إلى الالتفاف حول الهيئة التشريعية، كما أن المراقبة الفعالة قد تعيد بالنفع على الحكومة بإعادة تصويب سياستها ومعالجة المشاكل التي تعترضها.

2-انفتاح البرلمان على بيئته الخارجية.

إن من بين المتطلبات المؤدية لنجاح المؤسسة التشريعية هي أن تقيم علاقة مشتركة مع الفواعل الأخرى داخل بيئتها على غرار انفتاحها على وسائل الإعلام وذلك بالسماح له بتغطية كل الأحداث والنشاطات البرلمانية لمعرفة أداء المنتخبين الذين صوت عليهم الشعب ومعرفة حدود تأثيرهم في أداء وظيفتهم من خلال تشريع القوانين والمساءلة للحكومة والأسئلة الكتابية والشفوية ذات الصلة المباشرة مع المطالب المطروحة من طرف المجتمع.²

ولا يقتصر الانفتاح على الإعلام التقليدي فقط، بل تفرض التحولات المجتمعية وما أحدثته الثورة على مستوى وسائل تكنولوجيا الاتصال وعولمة الديمقراطية في التوجه نحو المجتمع الرقمي الأمر الذي يتطلب من الهيئة التشريعية العمل الجاد نحو مواكبة التغييرات ذلك بتعزيز مكانة البرلمان الإلكتروني e-parliament³، وما يقدمه هذا الأخير من توفير المعلومات للمواطنين بصفة سريعة عبر المنصات الإلكترونية كالفيسبوك واليوتوب وغيرها من مواقع التواصل ما يجعل المؤسسة أكثر شفافية أمام الجماهير وذلك بعرضها لكافة النشاطات مع أفراد هامش للمساءلة الإلكترونية عبر استقبال الملاحظات حول القضايا التي تمت معالجتها.

¹ المرجع نفسه، ص.331.

² Ralph Negrine and Colin Seymour-Ure and ohter, **The Challenge of Adaptation,the future of parliament issues for a new century**,edited by philip gidding (new york :Palgrave Macmillan, 2005) ,pp.231-232.

³ Global centre ictp parliamentn, World e-parliament report 2008 , United Nations,2008,p.12.

ولا تقتصر المساءلة على أداء الحكومة فقط بل يتطلب الأمر مساءلة أعضاء البرلمان كأفراد وجماعات (أحزاب)، ولن يحدث ذلك إلا من خلال فتح باب الحوار بين عضو البرلمان والمواطنين يلتزم فيه العضو بعرض نشاطاته وتقديم حججه إزاء الأسباب الذي أدت به لتصويت على موضوع معين أو طرحه لمعالجة بعض المشاكل، لأن في حالة فشل عضو البرلمان عن تأدية الأدوار المنوطة له لتحقيق المطالب المجتمعية المطروحة يجعل الوعاء الانتخابي الذي انتخب على أساسه العضو أو الحزب يوقع على عقوبة ضده تمثل بعدم التصويت عليه في العهدة القادمة من الانتخابات التشريعية سواء كفرد أو كحزب¹.

3-الإصلاح على المستوى الداخلي.

يطرح بشدة في تونس والجزائر مسألة إصلاح البرلمان من الداخل لما يمثله من عنصر هام من أجل زيادة كفاءته وفعاليته ليتماشى مع التطورات الحاصلة في الدول ذات المستوى العالي من الديمقراطية، ولتحقيق تطوير على مستوى أداء البرلمان في تونس والجزائر لا بد أن يدرج في عملية الإصلاح تكريس الديمقراطية التشريعية، يكون ذلك من خلال العمل على وضع تشريعات دستورية وداخل النظام الداخلي المسير له بإقرار حقوق للمعارضة البرلمانية في إبداء رأيها اتجاه التوجهات الحكومية وفق مبدأ التنافس مع الكلكة الحاكمة أو المؤيدة لتوجهات الرئيس دون تضيق عليها في مسألة حريتها، وأن لا يكون دورها هامشيا مما قد يجعلها معارضة صوتية داخل المؤسسة التشريعية فقط بل يكون ذلك بحفظ حقوقها في المبادرة بمشاريع القوانين وإعطائها حيزا زمني لمناقشته²، وترأسها للجان البرلمانية ذات الطابع الحيوي ما يعطي للمعارضة البرلمانية حق تبني برامج بديلة لنخبة الحاكمة في إطار تقاسم الأدوار ويفتح الأبواب أمامها لخلافة النخبة الحاكمة وهو ما يعطي تنافسا إيجابيا للمؤسسة.

إن التنافس داخل البرلمان بين السلطة والمعارضة يحتاج لكوادر بشرية مؤهلة، وعلى هذا الأساس فإن كفاءة المؤسسة التشريعية في تونس والجزائر مرتبطة بما يحتويه القانون الانتخابي من شروط لتولي تلك المهمة ما يستلزم وضع شروط كالمستوى التعليمي على سبيل المثال وضع شرط الشهادات الجامعية للوصول للبرلمان وليس الاكتفاء بوضع نسب معينة كما هو الحال بالنسبة للجزائر الذي اشترط ثلث القائمة

¹ديفيد بيثام، البرلمان والديمقراطية في القرن الواحد والعشرين (بيروت: الاتحاد البرلمان الدولي، 2006)، ص. 113.

²بول سيلك، رودري والترز، كيف يعمل البرلمان (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص. 12.

فقط وهو بعدد قليل، لأن مناقشة القضايا الوطنية كقوانين المالية وقوانين الاستثمار والتقاعد وغيرها من القوانين ذات التأثير المباشر على حياة الافراد وعلى مستقبل البلاد تحتاج لعنصر بشري له دراية كبيرة بإيجابيات وسلبية المسائل المعروضة عليه من طرف السلطة، لأن التحكم في المواضيع المطروحة سيساعد في رسم سياسات تجسد تطلعات الناخبين، إضافة لذلك من العناصر التي تزيد رقي المؤسسة هو القيام بدورات تدريبية لاستدراك النقائص التي توجه أعضاء البرلمان.

وفي نقطة أخرى متصلة مع نائب البرلمان هي وجوب إصلاح طريقة تفكيره وتوعيته بأهمية المنصب الذي يشغله باعتباره مكلف من طرف الناخبين الدين وضعوا فيه ثقتهم لدفاع عن مصالحهم وليس من أجل إستغلالها بهدف إنشاء علاقات غير رسمية مع نخب عليا في الدولة لتحقيق مصالح شخصية¹، لأن اهتمام النائب بزيادة رصيده المالي والبحث على الثروة لا شك أنه سوف يؤثر على أدائه الأمر الذي قد يفسح المجال أمام النخبة الحاكمة لتمرير القوانين.

ثانيا-استقلالية السلطة القضائية.

إن المضي نحو بناء دولة أساسها العدل والمساواة كآلية لتفعيل التنمية السياسية تحتاج لجهود إصلاحية كبيرة على مستوى البناء القانوني والمؤسسي، حيث التطورات التي تشهدها العديد من دول العالم سببها الاهتمام الكبير بمسائل العدالة نتيجة للمطالب التي طرحتها المنظمات الحكومية وغير الحكومية للارتقاء بالقواعد الناظمة لسير لسلطة القضائية، وفي هذا الصدد عند معالجة للمسألة الفصل بين السلطات في تعديلات الدستورية في تونس والجزائر فيما سبق تطرح الدراسة ضرورة الإهتمام بالسلطة القضائية لكونها الجهة المختصة لحفظ الحقوق والحريات ووسيلة ضبط كل مخالف للقانون.

تعد استقلالية القضاء في تونس والجزائر أحد المسائل التي ينبغي الإلمام بها عند مراجعة العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية نظرا للتدخلات الكثيرة لسلطة التنفيذية في سير السلطة القضائية، حيث ظهر ذلك جليا في دور رئيس الجمهورية بالجزائر في قيامه بحركة في سلك القضاة عبر فترات متفاوتة وكذلك سيطرة الرئيس قيس سعيد على السلطة القضائية بعد دستور 2022 الذي مكّنه من حل المجلس الأعلى للقضاء، فالإصلاحات التي حصلت سابقا لم تصل للمستوى المأمول في إعطاء استقلالية كبيرة للقضاء ما يستدعي فتح عملية الإصلاح السياسي بشأن هذا الموضوع من جديد حيث

¹ نفيسة رزيق، مرجع سابق، ص. 331.

يتعين على كلا البلدين التأكيد على استقلالية القضاء ذلك على مستوى القانون الناظم للقضاء وكذلك على مستوى الممارسة، فاستقلالية القضاء هي عملية متعددة الجوانب ينبغي أولاً أن تهتم بالموارد البشري أي إصلاح الجهة المخولة في تعيين القضاة والنظام القانوني لشغل وظيفة القاضي كمعيار الكفاءة والجدارة بالإضافة لحماية القاضي من الضغوط الخارجية على غرار تأثير صانعي القرار ورجال الأعمال والنخب العسكرية على القرارات وتغيير الأحكام وكذلك الحماية من الضغوط الداخلية التي يتعرض لها القاضي من طرف من يشغلون مناصب سامية سواء القضاة أو الإداريين.¹

ولا يكون هذا إلا من خلال فسخ المجال أمام السلطة القضائية من لعب الدور المنوط لها في النظام السياسي لبلدين وجعلها تقف على نفس المسافة إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث لا يمكن الحديث عن نجاح أي إصلاح سياسي إن لم تكن هناك عدالة قوية تدير شؤونها لوحدها ذلك سيزيد من حداثة الدولة ويعزز من فعاليتها في المساهمة بشكل كبير أمام تخطي الصعاب التي تواجه تحقيق التنمية السياسية، فاستقلال القضاء يجب أن يتماشى مع متطلبات الموجودة في الدول الديمقراطية وذلك من خلال الانفتاح على التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال لاستفادة منها² ولا يتأتى ذلك إلا من خلال وجود عزيمة وإرادة سياسية لنخب الحاكمة تسعى بموجبه جاهدة لإقامة إصلاحات حقيقية بدل التغييرات الشكلية.

ولسير على خطى الدول ذات التجربة في المجال استقلالية القضاء تحتاج تونس والجزائر لمجالس قضائية أعلى متطورة كما هو معمول به دول أمريكا وبعض الدول الأوروبية (مجالس قضائية) لما تتميز به من خصائص تجعلها تقوم بتسيير السلطة القضائية بعيد عن أي وصاية وفي هذا الصدد يمكن وضع سبع عناصر وهي معايير دولية يجب أن تتوفر بها مجالس الأعلى القضائية من أجل وجود سلطة قضائية نزيهة هي النحو الآتي:

- طابع الحياد: معنى ذلك أن تعمل بصفة بما يمليه القانون الناظم والضمير الأخلاقي بعيداً عن جهة معينة مع مساءلة القضاة من طرف المجلس الذي يسير كافة مسارهم المهني.

¹ Frans van djik, **Perceptions of the Independence of Judges in Europe Congruence of Society and Judiciary** (switzerland: palgrave macmilan, Springer Nature, 2021), p p .17-19.

² نفيسة رزيق، مرجع سابق، ص. 341.

الفصل الرابع: أفاق الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.

- الجانب الهيكلي: يقصد به هنا طريقة تشكيل المجالس القضائية والصلاحيات المنوط له وحدود عمله ويكون ذلك بإيجاد آليات تضمن استقراره وعدم جعله يتأثر بأي سلطة أو مؤسسة من الدولة.
- البيئة المناسبة: ذلك من خلال الحرص على توفير الدعم الكامل سواء تعلق الأمر بتزويده بالموارد المالية إضافة للكوادر البشرية المؤهلة ذات المستوى العلمي العالي مصحوبا بعمليات التكوين والتدريب.
- مستوى التمثيل: هو أن تضم تشكيلة المجلس عددا كبيرا من القضاة دون تواجد أي شخص عن جهة أخرى غير القضائية بما فيها وزير العدل من اجل تمكينه العمل باستقلالية كبيرة.
- العضوية: أن تكون عملية اختيار أعضائه تتميز بشكل شفاف من طرف نظرائهم في المهنة دون تدخل السلطة التنفيذية مع مشاركة فاعلين في المجتمع المدني لإشراف على عملية الاختيار.
- المهام والصلاحيات: تختلف صلاحيات المجالس القضائية عبر مختلف الدول لكن رغم الاختلاف إلا أن هناك إجماع حول مهامها، فالمجالس لها صلاحيات عدة أبرزها عملية اختيار القضاة والإشراف على مسارهم المهني.
- المراقبة والتقارير: متابعة مدى تطبيق القانون والقرارات هذا لا يعني أن المجالس المستقلة لا يوجد من يحاسبها ويتابع نشاطاتها بالتالي ضرورة إيجاد آليات لمراقبة نشاطاته.¹
- إن تبني مثل هكذا إجراءات سيعزز من سلطة القضاء في بسط قانون الدولة ما يجعل عملية الإصلاح السياسي تعمل بوتيرة منتظمة ودقيقة وهو ما ينعكس إيجابا بتعميم شعور بالرضا لدى الجماهير في حفظ حقوقهم ومساندة النخب الحاكمة في عملية الإصلاح لكونها تقوم على أسس شرعية.
- ثالثا-تعزيز مكانة المحكمة الدستورية.

إن السبيل خروج القوانين لحيز النشاط وأن يثبت دستوريها لا بد أن يمر قبل ذلك على أهم مؤسسة رقابية داخل تنظيم الدساتير الوطنية ألا وهي المحاكم الدستورية، والفكرة الأساسية من تأسيسها هي الحفاظ على علوية الدستور على جميع المؤسسات داخل النظام السياسي وتعود سياقات العمل بها عادة لانتقال الدولة من نظام استبدادي لنظام يميل أكثر لتبني القيم الديمقراطية لما تحمله من إيجابية كثيرة

¹فيولين أوثمان، ساندر ايلينا، المجالس القضائية أفضل الممارسات الدولية أمثولات من أوروبا وأمريكا اللاتينية، ترجمة (المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2004)، ص.4.

الفصل الرابع: أفاق الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.

تمثل بتطبيق روح الدستور بشكل متساو بين أفراد المجتمع¹، وبناء على ذلك نصت الدساتير في تونس 2014 و2022 والجزائر دستور 2020 على استحداث المحاكم الدستورية، كما أدرجت كيفية تكوينها وحدود عملها إلى جانب القانون الخاص بها الذي تناولها بشكل تفصيلي.

غير أن النقطة التي تحاول الدراسة معالجتها هي مسألة كيفية تعزيز استقلالية مكانة المحكمة الدستورية، لأن الإصلاحات في تونس أظهرت سيطرت الرئيس في تعييناتها المكونة من تسعة قضاة وكذلك في الجزائر بمنح رئيس الجمهورية سلطة تعيين أربع أعضاء منها بما فيهم رئيسها، كما تظهر قوته على مستوى المصادقة على القرارات التي تقرها المحكمة في حالة تساوي الأصوات ما يعني ترجيح كفة ما يميله الرئيس الجمهورية بطريقة غير مباشرة ما دام هو من يعين رئيس المحكمة الدستورية²، بناء على ما سبق يتعين على تونس والجزائر الدفع نحو مزيد من الإصلاحات لجعل المحكمة تعمل باستقلالية كاملة حتى تتجنب تكرار الكثير من السلبيات على مستوى الحياة السياسية واستخلاص الدروس منها لتجنب تعثر عملية الإصلاح على مستوى القانوني والدستوري أو على مستوى المؤسسي، حيث كثيرا ما عرف المجلس الدستوري في الجزائر قبل تأسيس المحكمة تبعية لسلطة التنفيذية وفشله في تطبيق المواد ضد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بعد وجود مانع يثبت عجزه عن تأدية مهامه وقبلها في تعديل الدستور سنة 2008 الذي فتح العهود الرئاسية، كما هو الحال بالنسبة لتونس فقد سمح عدم تأسيس المحكمة الدستورية لقيس سعيد بتعديل الدستور وفق وجهة نظره، وبالتالي لا شك أن كل ما تم ذكره سيكون دافعا لإعطاء هامش كبير لحرية المحكمة الدستورية في تونس والجزائر لأن وجود محكمة دستورية قوية مستقلة سيكون دعامة كبيرة نحو إيقاف الاستبداد وحفظ وحقوق حريات الأفراد.

¹ سوجيت شودري وكاثرين غلين بايس وآخرون، المحاكم الدستورية بعد الربيع: آليات التعيين والاستقلال القضائي النسبي (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2014)، ص.20.

² الفصل 125 من دستور التونسي 2022، دستور الجزائري سنة 2020 المواد من 185 إلى 198.

المطلب الثاني: الاهتمام بالثقافة السياسية لتطوير الممارسة السياسية.

عند مراجعة الكثير من الإصلاحات السياسية بالوطن العربي نجدها كثيرا ما أولت اهتمام كبير للجوانب المتعلقة بالدساتير والقوانين وآليات عمل المؤسسات، غير أنها في المقابل أغفلت القضايا المتعلقة بكيفية بناء ثقافة سياسية حديثة من أجل إنجاح مشاريع الإصلاح السياسي وهو ما تسعى الدراسة لطرحة فيما يلي:

أولا- تغيير الثقافة السياسية كدعامة لبناء سلوك سياسي جديد.

تعد الثقافة السياسية أحد فروع الثقافة العامة فهي تمثل بذلك جملة التصورات الناتجة عن إدراكات ومعارف التي تساهم بالتأثير على المشاعر والمواقف ومن ثم يبني عليها تقييمات لتصبح فيما بعد معتقدات اتجه ظواهر السياسية¹، وبناء على التعريف المقدم يمكن القول بأن تواجد ثقافة سياسية عالية ستجعل المجتمع على دراية بالمسؤوليات الملقاة على عاتق النظام السياسي نظرا لكونه المنظم والمنسق لمطالبه على أرض الواقع، إن الثقافة السياسية تختلف درجتها من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى ونجدها قد تختلف أيضا داخل المجتمع الواحد وهو كذلك بالنسبة لدول العربية نجد ذلك الاختلاف في الثقافة السياسية في دول الخليج العربي تختلف عن دول المغرب العربي حتى وإن كانت هناك نقاط تتشارك فيها ذلك نتيجة وجود مرجعيات فكرية وخصوصيات اجتماعية لكل مجتمع².

انطلاقا مما سبق إن عملية الإصلاح السياسي في تونس والجزائر لا يجب أن تشتمل على الأشياء المادية فقط إن أردت تفعيل التنمية السياسية بل تحتاج أيضا لعوامل متعلقة بسلوكيات سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي، لهذا ثم تناول الثقافة السياسية كأحد الجوانب الهامة التي يجب أن تحظى بهامش من الدراسة والتعمق في كيفية إحداثها والمحاولة البحث عن ترسيخها داخل المجتمع السياسي التونسي والجزائري لتصبح بذلك نمط حياة حتى يكتب لعملية الإصلاح السياسي النجاح وعليه تطرح الدراسة كيفية إرساء الثقافة السياسية على مستويين:

¹ Carole pateman, "political culture, political structure and political change", **british journal of political science**, vol.1, issue .3, (july 1971), p.293.

² فايد العليوي، الثقافة السياسية في السعودية (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص ص 14-15.

1- تكريس الثقافة السياسية على مستوى النخب السياسية.

تحتاج النخب السياسية في تونس والجزائر لبناء ثقافة سياسية جديدة، لأن التغيير على مستوى الأفكار يكون عاملاً إيجابياً للتغيير على مستوى الممارسات، حيث كلما تشبعت النخب السياسية بمستويات عليا من الثقافة السياسية أدى ذلك إلى فعالية عملية الإصلاح السياسي، فتحدث الأفكار بما يتماشى مع التحولات العالمية من قيم ديمقراطية لا شك في ذلك أنه يؤدي لدولة حديثة وهو ما يصب في مؤشرات التنمية السياسية.

إن تونس والجزائر كما هو معروف هما جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وبالتالي نخصوية النسق العربية تتميز في عملية الإصلاح بخضوعها لمعايير تقليدية أي يغلب عليها الطابع الأبوي وهذا ثم اكتشافه في الإصلاحات السياسية سنة 2011 و2019 بالجزائر والإصلاحات السياسية بتونس بعد الأخذ بالتدابير الاستثنائية سنة 2021 وما تبعها من إجراءات قيضت الإنجازات بعد الثورة التونسية مؤكدة سمة منغرسه داخل صناعة القرار في الأنظمة السياسية العربية، فالنزعة الأبوية هي نزعة أحادية وسلطوية¹ تتفرد بموجها الأنظمة السياسية بتملك الحقيقة حيث ترى نفسها الأجدر لقيادة عملية الإصلاح السياسي وترى الفواعل الأخرى بنظرة القصور، فحتى عمليات المشاورات التي تأخذها لا تأخذ طابع الجدية بل من أجل تطبيق الطرح القائل ديمقراطية الواجهة وديكتاتورية القرار.

إن القاعدة الأولى لبدء في وضع خطط إصلاحية هي أن تتخلى النخب الحاكمة عن تلك الممارسة الأبوية و عن المبادرات ذات الطابع الشكلي والانفرادي في بعض الأحيان وتعويضها بثقافة انفتاح تتسم بطابع الجددي بعيدا عن الصراعات السياسية، ولا يكون ذلك إلا بفتح المجال أمام المعارضة السياسية للانخراط في الحياة السياسية وتمهئة الظروف المناسبة لأداء نشاطها دون أي تضيق أو حرمانها من حقوقها والنظر إليها كمنافس سياسي يمكن أن يكون بديلا لها في إطار من يستحوذ على ثقة الرأي العام حتى تكون هناك آلية سلمية لتداول على السلطة²، وليس في إطار أن المعارضة تشكل خطرا

¹ هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص. 16.

² عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة السياسية في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 19.

لأخذ الحكم لأن تكريس ذلك لاشك سيساهم بتأسيس مجال لتعايش المشترك ليجسد بذلك سلوكا جديدا وحضاريا.

إضافة لما تم ذكره الحرص على تقوية دور مؤسسات المجتمع المدني وجعلها شريك لم يمكن الاستغناء عنه في عملية الإصلاح وليس توظيفه فيما يخدم أجندة السلطة، فالشراكة الحقيقية هي أن يشكل المجتمع المدني همزة وصل في نقل انشغالات ما يجري من خلال العمل الجمعي الذي يقوم به اتجاه المواطنين في المجتمع لتدارك النقائص أو ما يقدمه هو بالذات من اقتراحات لسلطة بالشكل الذي نتقبله الأخيرة شريطة أن يتماشى مع القيم الديمقراطية، كما يحتاج المجتمع المدني لتجاوز بعض الممارسات السلبية التي مرست عليه بوضع حد لها كالضغوطات عليه في جانب التمويل المالي سواء الداخلي أو الخارجي أو على مستوى الأفراد المنضويين تحت اسمه، وفي ذات الإطار مما يزيد من ثقافة سياسية لنخب الحاكمة أفراد مساحة أكبر لاحتكاك بالوسط الجامعي أو النخب الوطنية المثقفة في البلدين التي بمقدورها المساهمة في تقديم الإضافات المرجوة في عملية الإصلاح السياسي.

2- ترسيخ الثقافة السياسية على مستوى الأفراد.

إن طريق نجاح عملية الإصلاح السياسي لتفعيل التنمية السياسية يحتاج بشكل كبير لتعزيز الثقافة السياسية للفرد داخل المجتمع لأنه جوهر العملية يؤثر ويتأثر، فمن ناحية التأثير فالفرد التونسي والجزائري يحتاج لأن يكون لديه رصيد من الخبرات والمعارف بما يسمح له بتحديد ما يريده من مطالب حتى يكون على دراية بواجباته، فالفرد يجب أن تكون نظرتة إيجابية اتجاه النظام السياسي واتجاه العملية الإصلاحية يكون فيها وضع أولوية المصلحة العامة فوق كل اعتبار عن أي مصلحة شخصية أو جهوية.

إن توافر مثل هكذا ذهنية للفرد من شأنها إحداث تغييرات على مستوى البناءات السياسية والاجتماعية، كما يكون لها دور في تشكيل عقل جماعي يساهم في بناء سلوكيات جديدة على مستوى الممارسة السياسية حيث تدفع المصلحة العامة للفرد للاهتمام بالقضايا ذات الشأن العام ومن يديرها، ومن هنا يبدأ الفرد بوضع نفسه كطرف فاعل في عملية الإصلاح السياسي من خلال التخلي عن الممارسات القديمة القائمة على العزوف السياسي والإهمال واللامبالاة بما يحدث سياسيا كقطاعة

الفصل الرابع: أفاق الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.

الانتخابات وعدم الانضمام للأحزاب السياسية أو ما تصدره النخبة الحاكمة من مخرجات إلى ممارسات جديدة أكثر عقلانية تميز بطابع عصري لتصبح ثقافة راسخة لديه.¹

إن ترسيخ الثقافة السياسية على مستوى الأفراد في تونس والجزائر يحتاج بجملة من الجهود داخل المجتمع بداية بالسعي الجاد لتطبيق أسس التنشئة السياسية بشكل صحيح في سبيل تحديث قدرات الافراد ويكون ذلك من خلال تطوير برامج التربية والتعليم والتلقين لتطوير الثقافة، لأن التنشئة تساهم في خلق وعي لدى الأفراد وتكرس مبادئ العمل الجماعي وتعزز قيم المواطنة للفرد وتدفع بالفرد نحو الاعتزاز بقيم الانتماء لدولة القانون والمؤسسات، كما تسعى التنشئة السياسية لتطوير الافراد على صعيد الحياة السياسية لما نتيحه الافراد من تكوين سياسي يسمح لهم بتبوء المناصب وتطوير قدراتهم.²

كما تحتاج البنية المجتمعية لتجاوز الأطر التقليدية النازمة للمجتمع التونسي والجزائري (بدرجة أقل المجتمع التونسي) التي لها تأثير على النواحي السياسية على غرار التعصب للقبيلة وعلاقات المصاهرة، لأن الرابط التقليدي قادر على أن يشل أي بنية يسطير عليها فهو يصادر حرية الفرد بأولوية الإنتماء القبلي على حساب الاستقلال الذاتي ما يكون له تأثيرات سلبية تمثل في القضاء على القدرة الإبداعية في فهم اللعبة السياسية، كما يساهم ذلك بصعود أفراد يتميزون باتمائهم التقليدية الأمر الذي سيحد من تحديث المؤسسات السياسية كالبرلمانات ويضعف من أدائها.³

تلك الممارسات لطالما وضفت كثيرا في المواعيد الانتخابية والتعيينات الحكومية في البلدين حيث أصبح تجاوزها مطلبا ضروريا أكثر من أي وقت مضى لتحل محلها روابط الحداثة كالأخذ بمعايير الكفاءة بدل المصالح الضيقة، فإن حدث ذلك سيزداد رصيد الثقافة السياسية للأفراد ويتحررون من التبعية للأطر التقليدية ويقطعون رابط الثقافة الاستهلاكية مع نخب الحاكمة بمعنى عدم تقبل كل ما تقدمه من إصلاحات دون إبداء أي سبيل لاعتراض على سياساتها، وبالتالي يصبح الفرد مستقلا ويمكن التعويل عليه وهو ما يدفع النخب الحاكمة لأخذ ذلك بالحسبان بأن تركيبة المجتمع تغيرت بشكل يسمح بأن تكون شريكا رئيسيا في عمليات الإصلاح السياسي.

¹ نفسية رزيق، مرجع سابق، ص 369.

² صبيحة عبداللاوي، "أثر التنشئة السياسية على الممارسة الديمقراطية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، م7، ع1، (مارس 2020)، ص 178.

³ هشام شرابي، مرجع سابق، ص 66.

ثانيا- تكريس ثقافة التداول السلمي على الحكم.

يمثل التداول السلمي على السلطة أحد العناصر التي يمكن قياس من خلالها مدى تحقيق الديمقراطية في أي بلد والتي تعد ميزة تتميز بها العديد من الأنظمة الليبرالية، كما يشكل أحد المؤشرات الهامة بالنسبة لتكريس التنمية السياسية، فكما هو معروف لدى العام والخاص فإن مسألة التداول السلمي للحكم على مستوى الأنظمة السياسية العربية يعد من المواضيع المستعصية والمثيرة للجدل والغير القابلة لنقاش لدى النخب الحاكمة العربية، هذه الأخيرة لطالما استندت في حكمها على عدة أساليب لتبرير شرعيتها كاتجاه سياسات لأجل المواصلة في الحكم تمثل تارة في وضع أهداف معلنة كالدعوى لإكمال الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية، وتارة العمل على إقامة إصلاحات سياسية لكن في باطنها السطوة على الحكم أو عن طريق القوة في بعض الأحيان.

وتعد مسألة التداول على السلطة نقطة جديرة بالاهتمام في تونس والجزائر لكونها شكلت أحد المعوقات فيما سبق والتي كانت أحد العوامل في تأجيج الأوضاع وخروج الحركات الاحتجاجية للمطالبة بعملية الإصلاح السياسي، فالتنمية السياسية تتطلب استمرارية التداول على الحكم بشكل سلمي وبطابع ديمقراطي عبر مختلف المؤسسات المنتخبة وهذا يجعل كل من تونس والجزائر في حالة بحث عن إيجاد الوضعيات المناسبة من قوانين وممارسات لتحقيق ذلك.

إن التداول السلمي على السلطة المكتسب بعد الثورة التونسية فيما يخص الرئاسة والبرلمان عبر عن ظرف زمني قصير، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تكريسه كثقافة لنظام السياسي التونسي بل يتطلب الأمر المواصلة على نفس النسق المتبع مع إقامة إصلاحات سياسية لتوطيده، في المقابل يتعين على الجزائر التخلص من الإرث التاريخي الذي شكل أحد تقاليد النظام السياسي الجزائري بتعثر التداول على الحكم بطريقة سلمية، حيث كانت تتم عملية انتقال السلطة في غالب الأحيان فيما يخص الرئاسة بوضعيتين الأولى عن طريق الوفاة أما الثانية عن طريق الاستقالة أو فيما يخص بالنسبة للبرلمان الذي سيطر عليه التيار الوطني منذ بداية التعددية الحزبية ماعدا الانتخابات التي فاز بها الحزب المنحل الجبهة الإسلامية والتي توقف على إثرها المسار الانتخابي سنة 1992.

لتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب توافر جملة من الشروط مرتبط بعضها بالجانب الدستوري يتمثل في الفصل النهائي بشأن العهدة الرئاسية في تونس والجزائر وجعل المواد التي تناول العهدة الرئاسية من

المواد الغير قابلة لتعديل حتى يتم التصدي لكافة التعديلات الدستورية التي يطرحها الرئيس لزيادة ديمومة حكمه، ولن يكون ذلك إلا في حالات الاستثنائية إن وقعت ظرف طارئ لدولتين على سبيل المثال في حالة الحرب حتى لا يتكرر من جديد مظاهر السلطوية والانفراد بالحكم.

كما يستدعي تكريس التداول السلمي على السلطة في شق آخر وجود بيئة سليمة تكون مساعدة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة¹ كالذي حصل في تونس بعد الثورة لكن ترسيخها يتطلب استمرارية هذا بالوقوف على بعض أوجه قصور الإصلاحات السابقة، بدءا بوضع قوانين تسمح بوجود تعددية حقيقية تطرح فيها الأفكار بين المعارضة والسلطة دون أي تضيق على المعارضة سواء على مستوى الممارسة في تعبير عن آراءها أو على مستوى القوانين من خلال تسهيل تأسيس الأحزاب السياسية من جهة ومن جهة أخرى على مستوى النظم الانتخابية حتى تكون عادلة تعمل على عدم تهميش الأحزاب، وهنا يمكن الإشارة في هذا الصدد للحالة التونسية من خلال تغيير نمط الاقتراع على الافراد حتى يتسنى للأحزاب السياسية المشاركة مرة أخرى في المواعيد الانتخابية إلى جانب كل ما تم ذكره تحتاج النزاهة العملية الانتخابية لإدارة مستقلة عن السلطة التنفيذية حتى لا يكون هناك تزوير تلاعب بأصوات المواطنين ومصادرة اختياراتهم، وهو ما اتهمت به كثير السلطة الجزائرية منذ بداية التعددية الحزبية خاصة خلال المرحلة الدراسة ما بين 2012 و2019 قبل استقالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

وعليه فإن الأخذ بمثل هكذا إصلاحات سياسية سيسهل من عملية دخول وخروج نخب سياسية، وبالتالي تصبح عملية دوران النخبة السياسية تتم وفق عملية ديناميكية متوازنة ويكون بذلك له أثر إيجابي على استقرار الحياة السياسية في المجلد وبصفة خاصة على صعيد المؤسسات السياسية كالرئاسة والبرلمان وهو ما يجعل أداء المؤسسات يتسم بكثير من الكفاءة والفعالية.

¹ فوزية بن عثمان، الحوكمة السياسية وحقوق الإنسان (عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2023)، ص 38-39.

المطلب الثالث: اتخاذ استراتيجيات داعمة لعملية الإصلاح السياسي.

لا يمكن الحديث عن تطوير البنى المؤسسية والقانونية تتماشى مع المتطلبات العصرية من دون اتخاذ السلطات التونسية والجزائرية مجموعة الجهود التي تمكن من وضع عملية الإصلاح السياسي في البيئة المناسبة لها حتى تحقق أهدافها الرامية لتفعيل التنمية السياسية.

أولا- إصلاح البنى الاقتصادية والاجتماعية في سبيل دعم الاستقرار السياسي.

يعد عامل الاستقرار السياسي أحد العناصر الهامة التي تسمح لعملية الإصلاح السياسي بمعالجة كافة النقائص كما يعد حجر زاوية في سبيل تحقيق التنمية السياسية، ومن هذا المنطلق تحتاج تونس والجزائر لتحقيق الاستقرار السياسي. فكما سبق الذكر فالحركات الاحتجاجية كانت نتاجا لعدة عوامل منها ما تعلق بالشق الاقتصادي والاجتماعي حيث أثبت الواقع في تونس والجزائر أنه كلما تعثر النشاط الاقتصادي والاهتمام بالجانب الاجتماعي أدى لظهور مطالب سياسية مما جعل في بعض الأحيان عملية الإصلاح السياسي عملية ديناميكية، على إثر ما تقدم تحتاج الجهود الحكومية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لدعم سبل الاستقرار السياسي وذلك من خلال:

1- تطوير البنية الاقتصادية في تونس والجزائر.

عند النظر لبنية الاقتصاد في تونس والجزائر نجدهما قد عرفا تقلبات كثيرة خلال الفترة 2011 و2023 الأمر الذي أدى إلى التأثير على الجانب السياسي والاجتماعي وهو ما دفع للبحث عن السبل الناجمة من أجل النهوض الاقتصادي، كما هو معلوم رغم تنوع الاقتصاد التونسي (المواد الطبيعية، زيت الزيتون، السياحة) والاقتصاد الجزائري القائم على أحادية الإنتاج وما يدره القطاع من أموال فإن ذلك لا يمنع من إقامة عمليات إصلاح تتضمن إستراتيجية واضحة للحد من المشاكل التي تجعلهما إقتصادين هشين تتصدع بنيتهما كلما كانت هناك أزمات .

إن تونس والجزائر بحاجة كبيرة لإحداث تغييرات اقتصادية لإقامة نسق اقتصاد قوي ومتطور وقابل لنماء بإطراد بما يوفر حاجة المجتمع الأساسية ويهدف لتعبئة الموارد وتحفيز مناخ الاستثمار في أصول الانتاجية البشرية والمادية وبعث بيئة اقتصادية يكون الانتقال بموجبها من تركيز سيطرة العائلات

الفصل الرابع: أفاق الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.

الريعية على كثير من النشاطات الاقتصادية إلى حياة اقتصادية ذات كفاءة عالية قائمة على قواعد وأسس صحيحة وعلمية تسم بطابع الشفافية ومنفتحة على الجميع.¹

إن التطور الاقتصادي لا يكتفي بالذهاب نحو عمليات التصنيع المحلي وحده بل إلى الاهتمام بعمليات الاستثمار ويعني ذلك خلق فضاءات جاذبة للمستثمرين وهنا يجب أن لا يكون الاستثمار يقتصر على المجال الموارد الطبيعية بل يشمل مجالات أخرى، ولا تنجح عملية الاستثمار إلا إذا توفرت الشروط القانونية السليمة لتحقيق طفرة اقتصادية تشمل إعادة النظر في الجوانب التشريعية المنظمة لعملية الاستثمار كتوفير بيئة مساعدة من خلال التسهيلات والمزايا مثل على ذلك تقديم تخفيضات ضريبية وتسهيل حركة الأموال وتقديم الضمانات الكافية لحماية الممتلكات والأفراد ووضع إصلاحات إدارية تتماشى مع متطلبات الوقت الحالي وذلك بالقضاء على كل مظاهر الإدارية السلبية التي تقف أمام نشاطات المستثمرين² بداية بشفافية الحصول على المشاريع إلى مراحل تجسيدها والحصول على مستحقاتها لأن التميز بطابع الشفافية ووضع قواعد ربح للمستثمرين خصوصا الأجانب سيكون حافزا أمام الشركات الكبرى للحصول على المشاريع في تونس والجزائر.

إن الوصول لتحقيق تنمية اقتصادية يعني تحقيق استقرار اقتصادي هذا الأخير هو عنصر استقرار للجانب الاجتماعي بما يحدثه من التغييرات على الصعيد الاجتماعي من خلال القضاء على أزمة البطالة وظواهر الفقر وإحداث عملية تغيير على مستوى المعيشي للأفراد، فتحقيق ذلك سيمنع من ظهور الحركات الاحتجاجية كل مرة عند كل أزمة، أما في الجانب السياسي إن تلبية المتطلبات الاقتصادية للأفراد وذلك بتأمين حقوقهم في العمل وتوفير سبل الحياة لهم سيدفعهم للمشاركة السياسية.

2- تعزيز الوحدة الوطنية.

تشكل الوحدة الوطنية أحد أهم العناصر الهامة لبناء وتقدم أي دولة، فهي حجر الأساس لبناء وطن على أسس صحيحة في الوقت الحالي لما تحدثه من ارتباط وثيق وتلاحم بين النخب الحاكمة والطبقة المحكومة داخل المجتمع، كما تعد ركنا ثابتا لتكريس الاستقرار وتشكل أيضا أحد أهداف التنمية

¹ برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي (الأردن: المكتب الإقليمي لدول العربية، المطبعة الوطنية)، ص. 165.

² نفسية رزيق، مرجع سابق، ص. 406.

الفصل الرابع: أفاق الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.

السياسية وهذا ما يجعلها أحد الاستراتيجيات التي تسطرها الحكومات بغية تقويتها والحفاظ عليها¹، ففهوم الوحدة الوطنية يشير إلى حالة اجتماعية وسياسية داخل الدولة تعبر عن وحدته بقطع النظر عن مكوناته وتركيبته الثقافية والدينية واللغوية للوصول لهدف واحد يشتركون فيه جميعا ويكون كافة المواطنين خاضعين لتشريعات وقوانين وقيم العدالة والمساواة دون أية تمييز.²

إن التركيبة الثقافية والهوياتية داخل المجتمع التونسي والجزائري تستدعي بشكل أكبر من النخب الحاكمة إلى توفير كافة السبل داخل المجتمع للعيش المشترك ضمن بيئة يسودها التسامح والتأزر ونبد كل الأفكار الداعية للكراهية والعنف والعمل على تكريس احترام خصوصيات الأفراد وكذلك احترام التنوع والتعدد الهوياتي³ وجعله عنصرا إيجابيا لا يؤثر على استقرار البلد بل ثراء يكون ذلك عن طريق المؤسسات المجتمعية بدءا من الأسرة وتوظيف الوسائل المتاحة الأخرى على غرار المساجد ودور الخطاب الديني الموجه للجماهير ووسائل الإعلام بمختلف تكويناتها المرئية والمسموعة.

كما تحتاج النخب الحاكمة في إطار تجسيد أركان الوحدة الوطنية ضرورة إعادة النظر في السياسات التنموية للمجتمع بالسهر على تطبيق الفعلي للعدالة الاجتماعية بشكل يجعل كل أفراد متساوون فيما يخص الخدمات المقدمة وتكافؤ الفرص وتطبيق القانون والتوزيع العادل لثروات وإقامة توازنات جهوية بين المناطق فيما يخص توزيع المشاريع حتى لا يسمح بتهميش منطقة على حساب أخرى ولا يتولد شعور بنقص لدى سكان بأنهم معزولون، وبالتالي إن تحقيق ذلك سيقوي من روابط الانتماء إلى الوطن ويمنع أي اختراقات من شأنها التأثير على سلوك الفرد اتجاه المصلحة العليا لبلده ويجعل هناك حلقات ترابطية بين المواطن والنخب الحاكمة.

في المحصلة إن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي هما جزء من عملية الاستقرار الشاملة، فهما عاملان محفزان في المساهمة بتراجع الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر شريطة ان تتوفر شروط الاستقرار السياسي بين النخب السياسية.

¹ حسن عزوزي، "مفهوم الوحدة الوطنية"، تاريخ الاطلاع 2023/12/27، على الرابط: <https://2u.pw/63ufuu0>.

² طلال مشعل، "البحث عن الوحدة الوطنية"، تاريخ الاطلاع 2023/12/27، على الرابط: <https://2u.pw/HthGc>.

³ حسن عزوزي، مرجع سابق.

ثانيا-مكافحة الفساد وفق متطلبات الحكم الرشيد.

يعد الفساد ظاهرة عالمية منتشرة في العديد من الدول حيث لم تسلم الدول العربية من تفشيهِ واستفحاله أخذاً بذلك عدة مجالات وهو ليس بذلك الشيء الجديد بل أصبح ظاهرة مزمنة نظراً للأثار المترتبة عنه في عرقلة مسائل التنمية بكافة أشكالها وسداً منيعاً أمام تحقيق تطلعات الشعوب، كما يمثل أيضاً خطراً محققاً أمام تكريس دولة القانون والمؤسسات¹.

وفي هذا الصدد عند دراسة الإصلاح السياسي بين فترتي 2011 و2023 اتضح أن تونس والجزائر لم تصل للقضاء على الفساد بشكل نهائي حيث لازال على كلا البلدين إقامة جهود كبيرة على أكثر من صعيد لمحاربتة، لأن التنمية السياسية تتطلب بنية مؤسسية قوية وعصرية وممارسات تخلو من أية شبهات تتعارض مع تطبيق القانون أو النيل من حقوق الأفراد أو التضيق على الحريات وفي هذا الجانب لا يمكن التغلب على مظاهر الفساد إلا بالأخذ بتطبيق جملة من الاستراتيجيات.

تقتضي معالجة الفساد في تونس والجزائر الأخذ بالأسس التي يقوم عليها الحكم الرشيد لما يتيح من معايير بإمكانها المساهمة في الحد من تفشي الظاهرة كما هو معمول في العديد من الدول التي تشهد مستويات دنيا من الفساد، وهنا يتم الإشارة إلى تطبيق الفعلي لمراحله بداية في بادئ الأمر يحتاج العمل الحكومي في تونس والجزائر على تكريس مبدأ الشفافية ويعني ذلك انفتاح النخب الحاكمة على عامة الشعب بشكل يزيل الغموض حول ما يقومون به ويكون ذلك عبر إتاحة المجال لنفاذ للمعلومات اللازمة وجعلها في متناولهم بكل مصداقية لأن وجود نسب عالية من الشفافية ستؤدي حتماً إلى وجود مخارج ذات جودة عالية أيضاً وفي المقابل فإن تكريسها يكون عاملاً مهماً يربطها بعامل الشرعية فتوضيح السياسات للجمهور ومعرفة وإدراكها سيجعلهم في حالة رضى².

إن توافر المعلومات الكافية يفسح المجال أمام تقييم أداء المؤسسات بشكل جماعي أو فردي سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الحكومية أو الإدارية عبر الوقوف على نتائج أعمالها ومقارنتها بالأهداف المسطرة

¹ منظمة الشفافية العربية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد كآب المرجعية، تحرير وإصدار المركز اللبناني، لبنان، ص.12.

²Siti ngatikoh,wahyudi kumorotomo,nunuk dwi retnandri,transparency in government :a review on the faillures of corruption prevention in indonesia, **Annual Conference of Indonesian Association for Public Administration (IAPA 2019)**, Advances in Economics, Business and Management Research, vole.122 (janury 2020) ,p p.182-188.

الفصل الرابع: أفاق الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.

وبكيفية الموارد المالية المتاحة لها، حتى يتسنى للجهات المخولة اتخاذ تدابير المساءلة القانونية.¹ ومساءلة الجهة التي فشلت في تأدية مهامها خصوصا إذا كان هناك حالات فساد ما من أجل محاسبة المتورطين لأن سياسة اللاعقاب كثيرا ما ثم غض الطرف عنها في العديد من الدول العربية اتجاه مسائل الفساد إذا تعلق الأمر بالنخب الحاكمة أو الأشخاص الذين لديهم نفوذ.

تحتاج المساءلة لمؤسسات رقابية يمنحها القانون صلاحية مساءلة أي جهة مهما كان موقعها في الدولة التونسية والجزائرية، ويبرز ذلك في الحاجة لوجود برلمان قوي كما ذكر سابقا أو عبر المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد وفي هذا الصدد يمكن الإشارة للمؤسسة الدستورية الممثلة في السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر على سبيل المثال إلى جانب المؤسسة المكلفة بحماية الفساد في تونس بأن تكون هيئتين مستقلتين غير تابعتين لسلطة التنفيذية حتى تعمل بحرية تامة ويكون بمقدورها كشف على شبهات الفساد وتحويل قضايا الفساد للجهات القضائية التي بدورها يتوجب أن تكون مستقلة قادرة على فتح قضايا الفساد ومحاسبة كل شخص تسبب في أخذ المال العام أو غيرها من الأعمال الفساد التي تؤثر على أداء مؤسسات الدولة أو تمس بشكل مباشر حقوق الأفراد، فالمحاسبة يجب أن تشمل كل شخص قام بأعمال فساد دون استثناء وليس مكافحة الفساد من منظور سياسي بتوظيف القضاء لإقامة عدالة انتقائية يحاسب فيها جزء بينما يتخلص آخرون أي بمعنى تطبيق سيادة القانون على الجميع.

علاوة على ذلك تستدعي الحوكمة الرشيدة للحكم الإمام بعنصر النزاهة وهو شرط ضروري لمكافحة الفساد لما يحمله من صفات تتعلق بالصدق في أداء الأمانة، فالنزاهة تقتضي على الأشخاص الذين يتقلدون مناصب عليا سياسية أو إدارية في تونس والجزائر الكشف عن ممتلكاتهم المالية والعقارية في الداخل والخارج وغيرها من الممتلكات قبل توليهم المسؤوليات وكذلك بعد نهايتها² هذا من جهة الثروة، لكن في الجهة الأخرى تحتاج النزاهة كمطلب أساسي لا بد أن تمتع به النخب الحاكمة أو من يشغلون مناصب عليا في الدولة والذين يملكون صناعة القرار أثناء عملية التعيين أخدين بالحسبان ضرورة مراعاة الكفاءة العملية والأخذ بمبدأ الجدارة ولا يجب أن تتأسس التعيينات وفق أسس تقليدية بناء

¹ نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، مرجع سابق، ص.36.

² عبير مصلح وآخرون، النزاهة والشفافية في مواجهة الفساد (فلسطين: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان، 2007)، ص.22.

على المحاباة أو علاقات المصاهرة أو الولاءات الجهوية حتى لا تتشكل تلك النخب فيما بينها حلقات تعاون التي من شأنها التستر على عمليات الفساد والحول دون خروجها للعلن.

وهذا لم يمكن للمؤسسات الرسمية أو تلك ذات الطابع الاستشاري بلعب لوحدها الدور المنوط لها في مكافحة الفساد وحصر نطاقه بل يتطلب ذلك الانفتاح على مشاركة الفواعل الأخرى داخل المجتمع ويكون ذلك عبر إشراك المجتمع المدني¹ في ذلك سواء عبر آليات التعاون مع المؤسسات الرسمية شريطة أن تكون هناك إرادة سياسية ومصداقية لمحاسبة المفسدين والكشف عن ملفات الفساد أو بشكل مستقل بالنسبة للمجتمع المدني دون التضييق على أدائه ذلك بفتح هامش حرية للكشف عن الفساد وتقديم المعلومات للجهات المخولة بمحاربة الفساد أو للجهات القضائية، وبالتالي إن مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد سيجعل كثير من الأشخاص المفسدين بمختلف مواقعهم يدقون ناقوس الخطر ويبادرون بالكف عن ممارساتهم نظرا لإدراكهم بقوته (المجتمع المدني) داخل المجتمع الأمر الذي قد يسهل الوصول إليهم.

وفي نقطة جد مهمة يستدعي الإشارة إليها تتمثل حول دور المجتمع المدني في المساهمة محاربة الفساد وذلك عبر وضع برامج تحسيسية متنوعة على غرار إقامة ندوات وطنية وتجمعات شعبية وكذلك انخرجات الميدانية الموجهة نحو الجماهير بهدف توعيتهم بمخاطر الفساد والآثار السلبية المترتبة عنه حتى يكونوا جزءا هاما وفعالا في عملية محاربة الفساد والعمل بشكل جدي على بناء ثقافة مجتمعية مناهضة لكافة أشكال الفساد وبعث في نفوس الافراد قيم تنادي بتعزيز الشفافية والمساءلة.

إضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى مساعدة في محاربة الفساد كدور مجال الاعلام بمختلف أنواعه سواء تعلق بالمرئية والمسموعة² أو من خلال وسائط الاعلام الجديدة وما تحدته من تأثير على الرأي العام وذلك بخلق صفحات موثقة ورسمية تنشئها الحكومات أو منظمات المجتمع المدني تعمل على التسويق للحد من الفساد كون جل متابعات الأخبار وما يجري في العالم أصبح المواطن التونسي والجزائري يتابعه عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، وبالتالي هي تشكل مجالا اقراضيا بإمكان التعويل عليه في الحد من الظاهرة.

¹ ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص. 282.

² نفيسة رزيق، مرجع سابق، ص. 400.

إن القضاء على مشكل الفساد أو التقليل من مستوياته بات أمرا ضروريا في تونس والجزائر إن أراد البلدين المضي قدما في نجاح عملية الإصلاح السياسي، لأن القضاء على الفساد في المؤسسات السياسية سيكون عاملا مهما في نزع الخلايا التي تهدر مواردها وتعيق فعاليتها في المجتمع كما هو الحال بالنسبة لحد من الفساد داخل المجتمع فإن حدث ذلك سيقودنا نحو مجتمع قوي لأن قوة المؤسسات السياسية وقوة المجتمع سيشكلان لا محالة مؤشرات إيجابية لتحقيق التنمية السياسية.

المبحث الثالث: سيناريوهات المستقبلية لعملية الإصلاح السياسي والتنمية السياسية في

تونس والجزائر.

بعد معالجة فيما سبق للمعيقات التي واجهت عملية الإصلاح السياسي في تونس والجزائر خلال الفترة بين 2011 و2023 وتشخيص المشكلات التي تقف عائقا أمام تفعيل التنمية السياسية والتي أدت ل طرح متطلبات الواجب اتباعها لتحقيقها هذا على صعيد المؤسسات والقوانين والممارسات وتبني الإستراتيجيات تصل الدراسة في الأخير إلى وضع استشراف لمعرفة مستقبل عملية الإصلاح السياسي وتحقيق التنمية السياسية، إن الدراسات الاستشرافية تحظى بأهمية كبيرة في علم سياسة لما تقدمه من توقعات لظواهر حول ما قد يؤول عليه الوضع في قادم السنوات سواء كان ذلك على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد، غير أنه في هذا الصدد الدراسة لا تقيم معيارا زمنيا لعملية الإصلاح السياسي وتحقيق التنمية السياسية بل يتعلق الأمر حول إمكانية نجاح الإصلاح في تحقيق التنمية السياسية من عدمه وعليه تطرح الدراسة سيناريوهين.

المطلب الأول: سيناريو نجاح عملية الإصلاح السياسي وتفعيل التنمية السياسية في تونس

والجزائر.

تطرح الدراسة سيناريو أول مفاده قدرة تونس والجزائر في إنجاح عمليات الإصلاح السياسي بالشكل الذي يجعلها تستجيب لتحقيق الأهداف المسطرة والتي من ضمنها التنمية السياسية وعلى هذا الأساس يمكن تناول السيناريو على النحو الآتي:

أولا- سيناريو نجاح الإصلاح السياسي وتفعيل التنمية السياسية في تونس.

ينطلق سيناريو نجاح الإصلاح السياسي في تونس بناء على تصور مفاده أن المرحلتين المتناقضتين التي عاشتها تونس، مرحلة أولى عرفت حالة من الديمقراطية شكلت خلالها نموذجا مميزا على مستوى

الفصل الرابع: أفاق الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.

الوطن العربي ومرحلة ثانية عرفت كثير من الاضطرابات السياسية يعدان مرجعان لاستخلاص الدروس والعبر منهما هو ما يطرح بشدة لإعادة التفكير في بناء نموذج إصلاحي ضمن سياقات جديدة تتميز بطابع الاستمرارية عكس ما سبق.

وفقا لذلك تقوم ترى النظرة التفاؤلية للوصول لصيغة مثالية للإصلاح السياسي لا تكون إلا عن طريق الاستثمار في المرحلتين لمعرفة إيجابيات وسلبيات كل مرحلة، فعرفة الإيجابيات سيعيد الكثير من الثوابت التي كانت عنصر النجاح فيما سبق، كما هو الحال بالنسبة لمعرفة لسلبيات التي يتم تجاوزها لكونها لم تحقق الأهداف المرجوة.

إن إدراك ذلك سوف يكون حافزا لنخبة الحاكمة في وضع رؤية شاملة عما يجب القيام به هو ما يدفعها لاتخاذ إجراءات جديدة بهدف تصحيح مسار الإصلاح السياسي المتعثر، يكون بداية بإعادة بعث الحوار الوطني الجاد بين كافة مكونات المجتمع من أحزاب سياسية ومجتمع مدني لتحديد الأهداف المشتركة وفق طابع توافقي في مقدمتها تعديل الدستور باعتباره مصدر الأزمات السابقة وذلك بتعديله في شكل الذي لا يسمح بعودة مظاهر الاستقرار الحكومي (دستور 2014) أو تركز السلطات في يد الرئيس (دستور 2022)، فبناء دستور جديد سيكون له إنعكاسات إيجابية على الصعيد القانوني، كقانون الانتخابات بعودة الأحزاب للمشاركة في العمليات الانتخابية بالشكل الذي لا يعيق عمل المؤسسات التمثيلية كالبرلمان فيما سبق وكذلك قانون تنظيم المجتمع المدني وهيئة المستقلة للانتخابات، كما أن التجربة السابقة على مستوى الممارسة ستجعل مختلف النخب السياسية بمختلف مواقعها قد استوعبت ما جرى لتقوم بتعديل ممارستها بالانتقال من أولوية المصلحة الخاصة والحزبية نحو المصلحة العامة لتفادي سيناريو المناكفات السياسية.

إن سيناريو النجاح يرتكز في تحقيقه على عنصرين متلازمين أولهما متعلق بالقانون وهو ما يتيح في تنظيم المؤسسات والعلاقات فيما بينها والعنصر الثاني متعلق بطبيعة الممارسات للوصول لتجويد الإصلاح السياسي وتفعيل التنمية السياسية.

ثانيا-سيناريو نجاح الإصلاح السياسي وتفعيل التنمية السياسية في الجزائر.

ينطلق سيناريو نجاح الإصلاح السياسي في الجزائر من تصور مفاده إن التراكبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها تساهم بشكل كبير في بناء مجموعة من الخبرات لدى كافة شرائح المجتمع في الجزائر بمختلف مواقعهم خصوصا النخب الحاكمة. تأسيسا على ما سبق يعد الرصيد التاريخي عاملا مهما ومساعدة لنخب السياسية في الجزائر لاتخاذ التغيير نحو الأفضل ذلك ببناء أفكار جديدة على أنقاض الماضي يقابلها اعتقادات إيجابية بشأن القدرة على نجاح الإصلاح السياسي وتحقيق التنمية السياسية، فالدول التي تعرف مستويات كبيرة سواء من التنمية السياسية أو الديمقراطية على غرار الدول الغربية نجدها لظالما استلهمت قوتها بمعالجة وتدارك نقائص ماضيها.¹

فوفق لهذا الطرح فإن النظرة التفاؤلية بنجاح الأمر ترى أن الجزائر بحاجة لتستوعب الدروس من الفشل المتلاحق لعمليات الاصلاح السياسي السابقة والتي تكررت بشكل كبير دون جدوى وكانت سببا في ضعف المؤسسات السياسية والبنى القانونية، واستحضار أوجه القصور الذي شاب الأزمات المتكررة ويمكن الاشارة في هذا الجانب لتعلم من المحطات التاريخية البارزة على سبيل المثال الحراك الشعبي لسنة 2019 لتفادي تكرار وقوع الأمر من جديد.

إن إدراك ما سبق وأخذه بحمل الجد لاشك سوف يدفع النخب الحاكمة بفسح المجال أمام بيئة تعددية سياسية حقيقية وفتح المجال أيضا أمام المشاركة السياسية لإحداث توافقات سياسية دون إقصاء لأن تحقيق توافقات سوف ينعكس بالإيجاب نحو توفير بيئة قانونية ودستورية ذات طابع ديمقراطي ما قد يدفع لتنامي كبير في ظهور جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بشكل مستقل تسعى لأن تكون شريكا هاما في عملية الإصلاح السياسي²، ما قد يسمح بخلق فضاء لتفاهم والتعاون وبناء وجهات نظر مشتركة تكون عاملا في بناء ثقافة سياسية مبنية على سلوكات جديدة غير التي كانت في السابق بين مكونات النظام السياسي التي بإمكانها إعطاء دفعة قوية لأداء المؤسسات السياسية وعصرتها.

¹ نفيسة رزيق، مرجع سابق، ص.427.

² مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي في القاهرة، سيناريوهات الإصلاح في المنطقة العربية، يومية الوسط المستقلة، 2004 تاريخ الاطلاع 16/12/2023، على الرابط: <https://2u.pw/FEwNXAeK>

كما أن سيناريو النجاح ليس مرهون بالتجارب المحلية السابقة والاستثمار فيها فقط، بل لا يكتمل إلا بالانفتاح على البيئة الخارجية من طرف النخب الحاكمة في الجزائر وما يحدث فيها من تغييرات شاملة بسب انتشار كبير لعولمة قيم الإصلاح السياسي، حيث نجد أن العديد من الدول عرفت تحولات كبرى نتيجة لقيامها بعمليات الإصلاح سياسي شكلت من خلاله نموذج يحتذى به نظرا للنجاحات الباهرة المحققة وهي دول كانت على نفس المسافة من الجزائر في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد استقلالها من الاستعمار، وهنا يمكن الإشارة لبعض الدول الآسيوية على غرار ماليزيا واندونيسيا التي خاضت كلاهما مسارا كبيرا يمكن الاقتداء به والعمل على نفس النهج لتحقيق ما وصلت إليه تلك الدول، ولدراسة مثلا أيضا على دولة أخرى إسلامية وهي دولة تركيا التي عرفت كذلك تطورا على مستويات عدة لعل أبرزها المجال السياسي نظير التغيير الذي جاء به حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم إضافة إلى التجارب الأفريقية على غرار جنوب إفريقيا ذلك سيكون دافعا للجزائر لتعلم من تجاربهم، إن سير على خطى بعض الدول لا يستدعي المحاكاة في كل شيء بل يكون ذلك وفق ضوابط تراعي خصوصيات المجتمعية والثقافية والدينية للمجتمع الجزائري لبناء إصلاح سياسي قائم على أساس إنتاج نموذج خاص واستخلاص الدروس من جلب التجارب الجاهزة عن النمط الغربي¹ التي أسقطت على واقع الدول العربية لكنها لم تنجح في الأخير نتيجة وجود فوارق بين البيئتين الغربية والعربية.

وعليه فإن الاستفادة من التجارب السلبية السابقة على مستوى المحلي واستخلاص الدروس منها قد تكون بمثابة الفهم والإدراك الجيد لوضع البيئة الداخلية وفي الجهة المقابلة فإن الانفتاح بشكل كبير على البيئة الخارجية بمنطق العقلانية في أخذ ما يخدمها دون فتح باب الصراع مع الفواعل الدولية الدولي يعدان بمثابة خطوة هامة لعنصر النجاح ومראה عاكسة للمستقبل بشأن الوضوح في كيفية التعاطي مع عمليات الإصلاح السياسي بشكل جدي وتحسينها وتجنب الإصلاحات الشكلية التي لا يمكن أن تجر عنها أي بوادر لتحقيق التنمية السياسية.

¹ نفيسة رزيق، مرجع سابق، ص ص. 427.

المطلب الثاني: سيناريو فشل الإصلاح السياسي وعدم تفعيل التنمية السياسية في تونس والجزائر.

يطرح السيناريو الثاني وفق النظرة الاستشرافية فكرة مفادها عدم قدرة تونس والجزائر على اتخاذ عملية إصلاح سياسي تتجاوز مع تطورات الجماهير التي خرجت مطالبة بالتغيير والتي من شأنها المساهمة في التغلب على جوانب القصور ذات التأثير على تحقيق التنمية السياسية، ليؤكد بذلك هذا التصور عن استمرار الفشل نتيجة غياب الآليات الكفيلة من طرف النظام السياسي للبلدين في تغيير الوضع على مستويات عدة من السيئ نحو الأحسن.

أولا- سيناريو فشل الإصلاح السياسي وعدم تفعيل التنمية السياسية في تونس.

ينطلق سيناريو الفشل من معطى جد مهم ثم البناء عليه وهو الإجراء الذي أقدم عليه الرئيس التونسي قيس سعيد بعد اتخاذ التدابير الإستثنائية سنة 2021 وما تبعه من إجراءات طرح من خلاله العديد من التصورات أبرزها عودة للأذهان مختلف الشرائح داخل المجتمع التونسي لسمات مظاهر الحكم الفردي في المستقبل والذي بات تهديدا حقيقيا لثوابت الجمهورية الثانية خصوصا لدى العديد من النخب السياسية المعارضة لتوجهاته، كما شكل ذلك الاجراء بداية لتنامي أفكار سياسية تسم بالشك بأن المسار النضالي الذي اتخذته الشعب التونسي في الإطاحة بالديكتاتورية وفسح المجال أمام تكريس الحقوق والحريات والمضي قدما في بناء نظام ديمقراطي تتركز قواعده الأساسية على وجود عملية إصلاح سياسي حقيقي تبحث عن أفق لتحقيق التنمية السياسية بدأ يتلاشى بفعل ما أنتجه الواقع السياسي من خلال العدول عن الكثير من المكتسبات التي حاز عليها التونسيون بعد الثورة¹.

تلك الإجراءات دفعت لوضع تنبؤات بشأن قدرة تونس على وضع إصلاحات سياسية ذات جودة عالية قد يكون من الصعب قياسا على التغييرات المعمولة الذي أحدثتها الرئيس قيس سعيد وبالنظر لخصوصية البيئة السياسية يرحح أن تتجه نحو الفشل وهو ما يكون له الأثر السلبي في قادم السنوات في تحقيق التنمية السياسية من دون شك إذ بقي الوضع على حاله.

فالواقع ربما قد يسهل على وضع تصورات بناء على السلوك السياسي الذي اتخذته الرئيس قيس سعيد بإقامة إصلاحات قد تندر بخطر يهدد بنية النظام السياسي في تونس مستقبلا والذي تحول

¹ عزيزة علوي، مرجع سابق، ص ص. 264-268.

لهاجس كبير يؤرق التونسيين مخافة تكريس ثقافة الفرد الواحد بسبب الصلاحيات الممنوحة بعد دستور 2022 خصوصا بأن الرئيس قيس سعيد على مشارف انتهاء عهده وترجيح كفة عدم التجديد له لولاية رئاسية أخرى بسبب المصاعب التي تلاقها في عهده والفشل في معالجة بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل استحالة تعديل الدستور.

ذلك الأمر سيضع عملية الإصلاح السياسي أمام منحرجات صعبة وجد خطيرة في ظل التحديات التي تنتظر الرئيس المقبل لتونس بوضعه بين خيارين لا ثالث لهما إما بالعودة لنهج الديمقراطي الذي بني بعد الثورة والذي تحقق جزء منه في المرحلة بين 2011 و2019 أو الإكمال على سابقه قيس سعيد بالاحتفاظ بنفس الصلاحيات الدستورية، وهو ما يرح كفة استقرار الرئيس على الخيار الثاني خصوصا إذا فكر بمنطق أن المشهد السياسي في تونس منذ الثورة يعيش حالة من المناكفات السياسية بين الأحزاب السياسية فيما بينها وبين الأحزاب والرئيس ما يدفع الأخير إلى الإقدام على إصلاحات سياسية قد يقودها بنفسه تكون مخرجاتها لا ترقى لتطلعات الأحزاب واجماهير تحتفظ بتراجع مستوى مشاركة السياسية أي شكلية لا تتم بطابع تشاركي شفاف مع الحفاظ على نفس القوانين المعمول بها دون وضع استراتيجية حقيقية لإعادة بناء المؤسسات السياسية بالشكل الذي يجعلها تؤدي الأدوار المنوطة لها ذلك الأمر إن حدث سيكون له تأثير سلبي في فشل عملية الإصلاح السياسي من جديد.

حتى وإن حدثت إصلاحات سياسية فإن ذلك يتطلب وقتا كبيرا كما حدث في السابق لإحداث توافقات سياسية بين الأحزاب فيما بينها أولا وبين الأحزاب والرئاسة ثانيا لكونها عملية جد معقدة نتيجة الانقسامات الحزبية وكذلك الصراعات الايدلوجية خصوصا بين الأحزاب العلمانية والإسلامية الأمر الذي قد ينجر عنه عودة الأزمات من جديد.

ثانيا-سيناريو فشل الإصلاح السياسي وعدم تفعيل التنمية السياسية في الجزائر.

ينطلق سيناريو فشل الإصلاحات السياسية في الجزائر مستقبلا من دوغمائية الطرح القائل بأنها لا تهدف في مجملها نحو بناء نظام جديد قائم على احترام التعددية السياسية وإقامة الأسس القانونية والدستورية لحماية مبدأ الفصل بين السلطات وعدم الاهتمام أيضا بإرساء حريات التعبير بل هي محصلة للتغيرات التي تطرحها المتغيرات البيئية الداخلية و البيئية الخارجية¹ يحاول النظام السياسي الجزائري

¹ سهام زروال، مرجع سابق، ص. 322.

قدر الإمكان التكيف معها وأخذ الوقت لسيطرة على الوضع بإحداث تغييرات ذات طابع شكلي لا ترقى لتطلعات الجماهير بسبب غلبة عليها منطق الأبوي.

بناء على ذلك يمكن القول بأن عمليات الإصلاح السياسي في الجزائر قد لا تتحسن في المستقبل ذلك لعدة اعتبارات، عند استقراء السياقات التاريخية وإسقاطها على المستقبل نجدها قد لا تشد عن القاعدة التي جاءت لأجلها والمتمثلة في حفظ أسس النظام السياسي والمنع من انهياره وزاولة بدرجة الأولى دون وجود قابلية التغيير كبير على مستوى الممارسات وعمل المؤسسات بالشكل الذي يستجيب لتحديات المطروحة، حيث تسيطر صورة نمطية لنخب الحاكمة في الجزائر بأن الإصلاح السياسي بالدرجة الأولى هو وسيلة لضبط الاستقرار السياسي فملتبع لشأن الإصلاحات في الجزائر يرى بأنها كلها مرتبطة كثيرا بالحركات الاحتجاجية وهنا يمكن الإشارة في ذلك إلى أحداث 5 أكتوبر 1988 التي أتت بإصلاحات 1989، أحداث 2001 كانت سببا لتعديل الدستور سنة 2002، وأحداث 2011 جاءت بورشة إصلاحات استباقية لتفادي موجة الربيع العربي وأخرها الحراك الشعبي لسنة 2019.

إن فرص تحسين عملية الإصلاح السياسي يبقى ضئيلا بفعل سيطرة تلك الصورة لدى صانع القرار في الجزائر بتفضيل خيار عدم التفريط بالاستقرار السياسي على حساب إصلاحات تقوي الممارسات والمؤسسات السياسية والبحث عن تحقيق التنمية السياسية، كون الاستقرار يعد بمثابة إرث مكتسب جاء بعد نكسة عانت الجزائر من خلالها ويلات انتشار العنف والقتل والجمود المؤسسي والتي أثارها مازالت باقية في نسق ذاكرة لنظام السياسي الجزائري والتي لن يتوقف عن توظيفها في المستقبل متى استدعت الضرورة عند شعور بخطر محقق¹ قد يلحق بأركانه لتفادي ذلك قد يلجأ لاستعمال الأدوات المعهودة كالإعلام عن طريق سرد نماذج عربية فاشلة في مساعي التغيير أو التسويق السياسي لنظرية المؤامرة وأطروحة التدخل الخارجي الذي لا يريد للجزائر خيرا.

كل ذلك سيجعل عملية الإصلاح السياسي في المستقبل تستمر بالفشل وتقتصر على مجالات محددة ومعينة بعيدا عن أي جرأة في البحث عن تغييرات كبرى، هذا ما يبقى عملية الإصلاح السياسي تمتاز بديمومة مؤقتة تنتهي صلاحياتها مع وجود احتجاجات أخرى لتحل محلها إصلاحات أخرى أو مع

¹فضيل إبراهيم مزاري، مرجع سابق، ص. 144.

صعود نخبة حاكمة لتضع إصلاحات خاصة بها كما حدث مع العديد رؤساء الدين تعاقبوا على الحكم في الجزائر.

بناء على ما سبق إن سيناريو الذي نثوق له النخب السياسية والجمهير في تونس والجزائر مما لاشك فيه هو سيناريو نجاح الإصلاح السياسي في تفعيل التنمية السياسية عبر المرور من مراحل الفشل نحو مراحل التطوير والتغيير الهادف نحو قيام دولة قوية على عدة جبهات سواء على الصعيد المؤسسي أو الإداري أو الاقتصادي الذي صار ضرورة حتمية لا بديل عنها في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم والتي تجبر الدول نحو المسارعة لتطوير نفسها للحاق بركب الدول الحديثة، غير أن السيناريو الأقرب لتحقيق في المستقبل هو سيناريو نجاح الإصلاح السياسي في تفعيل التنمية السياسية في تونس ذلك لعدة اعتبارات أهمها التجربة الديمقراطية التي مرت بها من قبل بسبب العمل الجماعي الذي قد يكون مرجعا في المستقبل لاستنساخ التجربة السابقة لكن وفق آليات عمل جديدة.

خلاصة الفصل الرابع.

تطرق الفصل الرابع والأخير من الدراسة بالوقوف على الصعوبات التي واجهت عملية الإصلاح السياسي في تونس والجزائر بعرض أهم العقبات التي واجهت عملية تحقيق التنمية السياسية ليكون بذلك انطلاقة نحو إيجاد متطلبات الكفيلة وفق ما تقتضيه رؤية الباحث لتقوية الإصلاح السياسي والمتمثلة في جوانب تتعلق بتحديثات تمس الجوانب بشكل كبير وظائف المؤسسات وتركيبها وأدائها إضافة لمسألة الثقافة السياسية مع طرح الاستراتيجيات التي تتخذها النخب الحاكمة في بناء مجتمع قوي لتصل الدراسة في النهاية لوضع سيناريوهات مبنية على احتمالات وبعد النهاية من هذا الفصل تم التوصل بجملة من الاستنتاجات التي يمكن وضعها في النقاط التالية :

-إن الإصلاحات السياسية في تونس والجزائر لم تصل لم تصل لمستويات عالية من الكفاءة والفعالية والديمومة نتيجة اصطدامها بجملة العوائق والتي لم تكن وليدة الصدفة بل نتاج لتراكمات مند سنين عديدة فشلت النخب الحاكمة في تجاوزها والتغلب عليها الامر الذي صعب من مأمورية تحقيق التنمية السياسية وبقية هدفا مؤجلا لوقت لاحق.

-أظهرت تجارب الإصلاح السياسي في تونس والجزائر أنها لا تزال تحتاج لجهود كبيرة لمواكبة المتطلبات العصرية على مستوى القوانين والدساتير بهدف الوصول لمؤسسات قوية داخل النظام السياسي

الفصل الرابع: أفاق الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.

لكل بلد يكون فيها حدود لكل سلطة مع إعطاء كل مؤسسة بلعب الدور المنوط لها ولكي تتم عملية التطوير للحاق بالدول الحديثة فإن ذلك الامر يتطلب مشاركة الجميع الفاعلين في المجتمع عن طريق تفعيل المشاركة السياسية وذلك بانفتاح النخب الحاكمة عليها مع تحديد الأهداف المشتركة لعملية الإصلاح السياسي ومعالجة مكامن الفشل حتى يصل كلا للبلدين لتحقيق التنمية السياسية.

- إن نجاح تحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر لا يحتاج فقط المتطلبات المذكورة، بل أيضا لتخلي عملية الإصلاح السياسي عن مظاهرها السلبية والمتمثلة في الديناميكية والتغيير المستمر لها واستبدالها بخاصية خلق بيئة مستقرة لها وجعل الغرض من عملية الإصلاح السياسي خدمة المصلحة العامة وألا تتحكم فيها نخب معينة.

انخاتمة

حاولت الدراسة معرفة مخرجات الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي بالوقوف على المقارنة بين تونس والجزائر في مرحلة بالغة الأهمية ارتبطت مع تنامي الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، وذلك لتبيان جودتها في الاستجابة للمطالب المطروحة من قبل الجماهير وتأثيراتها على التنمية السياسية، وبغية الإلمام بكافة الجوانب البحثية لدراسة فقد تم تناول مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية وذلك بعرض سياقات التاريخية لهما وعرض الجوانب النظرية المقدمة من طرف الباحثين والمفكرين وعرض سبل الناجعة لتحقيق التنمية السياسية.

كما عرضت الدراسة المراحل التاريخية لتطور النظامين السياسي في تونس والجزائر من خلال الفحص والتحليل من أجل الاستعانة بهم عند فهم تطورات أدائها بعد عملية الإصلاح السياسي أثناء عملية المقارنة وعند نهاية الدراسة، وعرضت أيضا سياقات قيام الحركات الاحتجاجية لفهم طبيعة الأسباب التي طالبت من خلالها الجماهير بالإصلاح السياسي والصدى الذي أحدثته على مستوى البيئة الخارجية.

وعالجت الدراسة مسار الإصلاح السياسي في تونس والجزائر وذلك بإسقاطها على مؤشرات التنمية السياسية من خلال المحاور المتعلقة بكيفية بناء الدساتير وحدود التوافق في عملية الصياغة وصولا عند مخرجاتها وإبراز مسألة تأثير الإصلاح على المشاركة السياسية من خلال الفواعل غير الحكومية كالأحزاب السياسية والمجتمع المدني وقضايا التكوين المتعلقة بالمرأة، ومسار العمليات الانتخابية في البلدين وطرق تنظيمها وحدود المشاركة فيها، والوقوف على المعوقات التي واجهت عملية الإصلاح في تحقيق التنمية السياسية وسبل تحقيقها ومستقبلها.

وبعد التحليل والتوصيف والإلمام بكافة الجوانب البحثية خلصت الدراسة في إطار معالجتها للإشكالية المطروحة بالقول أنه رغم الأشواط الذي قطعهما البلدين إلا أن الواقع أثبت في النهاية عن وجود صعوبات كثيرة حالت دون تحقيق التنمية السياسية بسبب وجود مجموعة من الإكراهات تعلقت أساسا بغياب الكفاءة والفعالية لنظام السياسي في تونس والجزائر ويعود ذلك لافتقادهما لمجموعة القدرات بالشكل الذي يصبح عصريا وفق للتعبير الذي قدمه غابريل الموند الأمر الذي كان عاملا رئيسيا في عدم معالجة المشكلات المتعلقة بالتنمية السياسية والمتمثلة في أزمات التوزيع، أزمة المشاركة، أزمة الهوية.

أما بالنسبة للنتائج المتعلقة بالفرضيات فقد توصلت الدراسة إلى نفي ما جاء في الفرضية الأولى بالقول إن النظام السياسي التونسي والجزائري لم يكتسبا درجة عالية من التمايز بعد الإصلاح السياسي، بل احتفظا بمظاهر السلطوية في غالب الأحيان من خلال الموقع الهام لسلطة التنفيذية مع باقي السلطات وهي حالة لم تنفك عن السمة التقليدية لنظامين قبل الحركات الاحتجاجية لسنة (2011)، فحتى حالات التمايز في تونس عبرت عن حالة ظرفية لكنها لم تحظى بطابع الاستمرارية.

بينما تؤكد صحة الفرضية الثانية والثالثة بالقول إن التغييرات المستمرة للقوانين والدساتير وحالات الاستقطاب السياسي في تونس والجزائر كان لها تأثير سلبي على جودة الإصلاحات السياسية ما جعل هدف تحقيق التنمية السياسية أمر جد مستبعد، ذلك الوضع ساهم بشكل كبير بتراجع مستويات المشاركة السياسية سواء من طرف الفواعل غير الرسمية أو من قبل الجماهير نتيجة عدم ثقافتها في قدرة النخب الحاكمة.

أما نتيجة المتعلقة بالفرضية الرابعة فإنه بعد الدراسة يمكن إثبات عدم صدقيتها لأنه ليس بضرورة أن يؤدي التوافق بين النخب السياسية إلى تفعيل التنمية السياسية، لأن الوصول إليها يتطلب جوانب مكملة كالقوانين والدساتير شريطة ألا تحتوي على قصور الذي من شأنه أن يؤدي عرقلة سير المؤسسات إلى جانب الاستمرارية.

من خلال الدراسة والتحليل لموضوع انعكاسات الإصلاح السياسي على التنمية السياسية ثم التوصل لمجموعة النتائج والتي يمكن وضعها في شكل النقاط التالية:

- إن الإصلاحات السياسية التي باشرتها تونس بعد نهاية الحركة الاحتجاجية شكلت نموذجا عربيا مميزا باتخاذها خطوات سليمة من ناحية القوانين والممارسات للانتقال من نظام تسلطي نحو ديمقراطي رغم الوتيرة البطيئة في عملية البناء المؤسساتي والاكراهات التي صاحبت عملية الانتقال على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، غير أن مسار ترسيخ ثقافة التوافق السياسي بين مختلف الفواعل السياسية عرف مرحلة عسيرة وهي مرحلة عرفت حدة كبيرة من الاستقطاب السياسي أثرت بشكل كبير على أداء المؤسسات السياسية والتمثيلية مما أدى إلى فشل عملية الترسخ الديمقراطي.

-شكل تركيز الإصلاحات السياسية في تونس على الجوانب الإجرائية المتعلقة ببناء القوانين وصياغة الدساتير والاهتمام بالمؤسسات السياسية والتمثيلية إلى إهمال جانب جوهري يتمثل في بناء نظام سياسي أكثر استقراراً.

-توصلت الدراسة بأن الإصلاحات السياسية في الجزائر لم تكن تهدف في المجمل لتطوير المؤسسات السياسية والممارسات والذهاب نحو إنتاج نظام جديد، بقدر ما كانت تنشُد سبل البحث عن كيفية تحقيق الاستقرار لنظام سياسي لتكييف مع المتغيرات التي أنتجت البيئة الداخلية والخارجية، لتكشف لنا بذلك استعصاء اتخاذ إصلاحات جوهريّة تمس أسس النظام، حيث جعل منها عملية محدودة لا تتجاوز القوانين والدساتير مع هامش محدود لفاعِل الناشطة في المجال السياسي وهذه المخرجات لا ترتقي للحد الذي يجعل النظام السياسي يستجيب للمطالب المطروحة بتحديث نفسه وفقاً للمتطلبات التي تطرحها التنمية السياسية.

-حافظ النظام السياسي الجزائري على رفضه لديمقراطية العملية الإصلاحية والتي تعطي لنظام سياسي شرعية القيام بها، حيث لم يكتسب ممارسات جديدة ترمي لبناء مشروع إصلاح حقيقي متكامل تجمع فيه كل مكونات المجتمعية باختلاف مواقعها.

-أثبتت التغييرات المستمرة للقوانين والدساتير في تونس والجزائر عن عمق الأزمة التي تعيشها النخب الحاكمة في إيجاد حل للمشاكل المتعلقة بالحكم ومحدودية تقديم البدائل الناجمة للمواجهة الأزمات السياسية المتكررة والتي أفرغت الإصلاحات السياسية من محتواها في إجراء تحسينات إيجابية.

-أظهرت الانتخابات بوصفها أحد الأساليب الديمقراطية والتي تعبر في مجملها عن تعبير الجماهير عن اختياراتها لبناء المؤسسات السياسية التمثيلية ومجال لتقلد الأفراد لمناصب بغية المشاركة في صنع القرار أنها لم تعد تستهوي الكثير من الجماهير بسبب قناعة ترسخت بمرور الوقت بأن الانتخابات لم تعد تنتج نخبة سياسية جديدة ولم تعد وسيلة للتغيير لما يستجيب لتطلعات.

-إن الإصلاحات السياسية ليست الوسيلة الكفيلة للحد من ظاهرة الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر، بل هي ظاهرة متجددة تظهر عند تعثر سياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي قد تحمل مطالب سياسية.

-ساهمت وسائط التواصل الاجتماعي في نقل المجتمعات من مرحلة السكون نحو مرحلة التفاعل مع الأحداث، فقد شكلت مجالا لتجميع المطالب والتعبير عنها وأداة لتعبئة في الفضاء الافتراضي متجاوزة بذلك الأدوار التي كانت تقوم بها الأحزاب السياسية، كما أصبحت مجالا لتقويم السياسات الإصلاحية والتأثير في العمليات الانتخابية.

-أثبتت الدراسة أن الدساتير في تونس (2022) والجزائر (2016، 2020) لم تعطي أليات عمل جديدة بالنسبة على مستوى درجة المؤسسة والاستقلالية حيث أن معظم التعديلات التي مست المؤسسات خصوصا منها التمثيلية ارتبطت كثير بالجانب الكمي بزيادة أو نقصان ولم تبحث عن سبل تقويتها بما يستجيب للتحويلات والتغيرات مع مظاهر الدولة الحديثة.

-تميز الأداء الحزبي في تونس بنوع من التباين توزع على مرحلتين، اتسمت المرحلة الأولى بالقوة فيما يخص تجميع المطالب وإحداث توافقات سياسية والمساهمة في عملية الإصلاح السياسي (القوانين، الدساتير) غير أن النقطة السلبية في هذه المرحلة أن كثيرا من الأحزاب لم تحافظ على استمرارية النجاح باستثناء حركة النهضة بفعل الانقسامات، بينما المرحلة الثانية هي مرحلة التراجع وكانت بفعل عمليات الإصلاح التي أحدثتها قيس سعيد وما صاحبها من تأثيرات، أما الجزائر لم تكون الأحزاب السياسية عند مستوى تطلعات الجماهير سواء في الحركتين الاحتجاجيتين الأولى 2011 والثانية 2019 سواء الحاكمة التي لم تستطع تطبيق برامجها بسبب تبعيتها لشخص الرئيس أو على مستوى الأحزاب المعارضة التي لم تستطع تقديم مشروع إصلاحي بديل بسبب الهشاشة التي تعترتها.

من خلال الدراسة تم التوصل لمجموعة من التوصيات التي بإمكانها المساهمة في إنجاح عملية الإصلاح السياسي وتحقيق التنمية السياسية، ولتفادي التكرار مع ما تم تناوله في المبحث الثاني من الفصل الرابع من الدراسة يمكن وضع التوصيات التالية:

-توصي الدراسة من أجل تقوية مكانة السلطات إعادة النظر في دستور الجزائري 2020 ودستور التونسي لسنة 2022 بوضع إصلاحات دستورية تحد من هيمنة رئيس الجمهورية كلا البلدين على الحياة السياسية.

-إطلاق ورشات كبرى للحوار من تنظيم السلطات الرسمية وفق أسس ديمقراطية تكون بمثابة حاضنة لكافة الفواعل الناشطة في المجتمع من أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني يتم بموجبها الاتفاق على

تشخيص المشاكل وطرح الحلول اللازمة لتجاوزها مع تقديم ضمانات بشأن كفاءة وفعالية مخرجاتها مع تحديد الأهداف الرئيسية للمجتمع بشكل توافقي حتى تصل لتحقيق التنمية السياسية.

- ضرورة النظر في القوانين الناظمة للأحزاب السياسية والمجتمع المدني والعمليات الانتخابية وما يعترها من قصور بهدف ضمان العدالة والمساواة في تحقيق المشاركة السياسية وإتاحة هامش الحرية لها حتى تؤدي الأدوار المنوطة لها.

- استفادة النخب الحاكمة مما تصدره الجامعات من أبحاث وملتقيات علمية التي تبحث في مسائل الإصلاح السياسي والتنمية السياسية، كما تستدعي التغييرات الحاصلة على مستوى البيئي الداخلية والخارجية لنظام السياسي في تونس والجزائر إعادة بحث تخصص العلوم السياسية من جديد باعتباره تخصص حيوي نظرا لما يتيح لصانع القرار من معلومات حول ما يجري من تطورات في العالم.

- تشجيع على تأسيس المراكز البحثية المتخصصة في قياس الرأي العام وسبر الآراء التي تكون بمثابة الأداة التي تستند إليها النخب الحاكمة لمعرفة الأرقام المتعلقة بالمشاركة السياسية وكذلك آراء الجماهير حول القضايا المتعلقة بالسياسات التي تتخذها الحكومة، ومسائل حرية التعبير وغيرها من القضايا والتي تكون بمثابة المرشد لنخب الحاكمة في تقويم مخرجاتها الإصلاحية.

- تحرير الإعلام بمختلف أنواعه من كل القيود المتعلقة بالجوانب القانونية والأخرى ذات الصلة بالممارسة ونبد كل الممارسات التي من شأنها التضيق على نقل المعلومات للجماهير كفضاء لتشجيع الحريات وتعدد الأفكار داخل المجتمع وتكون تلك الحرية مسؤولة من الشتم والقذف.

- دعم جهود مكافحة الفساد من خلال سن تشريعات قانونية صارمة لحماية المال العام من النهب إضافة إلى توسيع دوائر استعمال الإدارة الإلكترونية في الوزارات والإدارات وتعزيز الرقابة الرقمية.

- ينبغي مراعاة الكفاءة العملية والنزاهة عند التعيين في المناصب العليا لدولة والابتعاد عن كافة الممارسات التي لا تمت بصلة بالدولة الحديثة كالتعيينات القائمة على أسس جهوية وقبلية وعلى أساس علاقات زبائنية.

قائمة المراجع

أولا-المصادر.

- 1-القرآن الكريم، سورة البقرة.
- 2-المنشورات الرسمية.
1. الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 14 لسنة 2011 مؤرخ 23 مارس 2011 متعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، ر.ر، ع.20، 25 مارس 2011.
2. الجمهورية التونسية، المرسوم رقم 6 سنة 2011، مؤرخ 18 فيفري 2011 متعلق بإحداث هيئة عليا لتحقيق اهداف الثورة، ر.ر، ع.13، بتاريخ 1 مارس 2011.
3. الجمهورية التونسية، أمر عدد 236 لسنة 2011، مؤرخ 19 فيفري 2011 متعلق بتعيين سمير بودربالة للجنة لاستقصاء الحقائق والتجاوزات، ر.ر، ع.14، 4 مارس 2011.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، امر 01-11 المتضمن رفع حالة الطوارئ، ج.ر، ع.23، 12 فيفري 2011.
5. دستور الجمهورية التونسية المؤرخ بتاريخ 25 جويلية 2022.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-422 متعلق بإصدار التعديل الدستوري، ج.ر، ع.82، 30 ديسمبر 2020.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 01-16 مؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن تعديل الدستور، ج.ر، ع.7، 7 مارس 2016.
8. الجمهورية التونسية، مرسوم 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 متعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية المتصلة بأنظمة المعلومات، ر.ر، ع.103، 16 سبتمبر 2022.
9. الجمهورية التونسية، مرسوم 87 لسنة 2011 24 سبتمبر 2011 متعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، ر.ر، ع.74، 30 سبتمبر 2011.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 04-12 مؤرخ 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب، ج.ر، ع.2، 15 يناير 2012.
11. الجمهورية التونسية، المرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 متعلق بتنظيم الجمعيات، ر.ر، ع.74، 30 سبتمبر 2011.

12. الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 116 لسنة 2011 مؤرخ في نوفمبر 2011 متعلق بحرية الاتصال السمعي البصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة لسمعي البصري، ر.ر، ع.84، 4 نوفمبر 2011.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي 07-19 مؤرخ في 14 سبتمبر 2019 متعلق بالسلطة الوطنية للانتخابات، ج.ر، ع.55، 15 سبتمبر 2019.
14. الجمهورية التونسية، مرسوم رقم 55 سنة 2022 مؤرخ في 15 سبتمبر 2022 المتعلق بتنقيح القانون الأساسي رقم 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي المتعلق بالانتخابات، ر.ر، ع.102، 15 سبتمبر 2022.
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 10-16 المتعلق بنظام الانتخابات مؤرخ 25 أوت 2016، ج.ر، ع.50، 28 أوت 2016.
16. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر 01-21 مؤرخ 10 مارس 2021 المتعلق بالقانون العضوي للانتخابات، ج.ر، ع.17، 10 مارس 2021.
17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر 02-21 مؤرخ في 10 مارس 2021 المحدد لدوائر الانتخابية وتحديد المقاعد لشغلها في إنتخابات البرلمان، ج.ر، 16 مارس 2021.
18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي المتعلق بالانتخابات 01-12 مؤرخ 12 يناير 2012 المتعلق بالانتخابات 2012، ج.ر، ع.1، 14 يناير 2012.
19. الجمهورية التونسية، المرسوم عدد 27 مؤرخ 18 أفريل 2011 المتعلق باستحداث الهيئة المستقلة للانتخابات في تونس، ر.ر، ع.27، 19 أفريل 2011.
20. الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 23 لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ر.ر، ع.21، 101 ديسمبر 2021.
21. الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 22 لسنة 2022 مؤرخ في 21 افريل 2022 متعلق بالقانون الأساسي للهيئة المستقلة للانتخابات، ر.ر، ع.45، 22 أفريل 2022.
22. الجمهورية التونسية، المتضمن قرار الهيئة العليا ع34 مؤرخ في 21 نوفمبر 2014 المتعلق بالتصريح بالنتائج النهائية للانتخابات التشريعية 2014، ر.ر، ع.94، 21 نوفمبر 2014.
23. قرار الهيئة المستقلة للانتخابات، عدد 6 لسنة 2023 مؤرخ 25 فيفري 2023 المتعلق بالتصريح النهائي بالنتائج النهائية لدورة الثانية للانتخابات أعضاء المجلس النواب.

24. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي 96-438 مؤرخ في 7 ديسمبر 1996 المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، ج.ر، ع.76، 8 ديسمبر 1996.

ثانيا- المراجع.

أ-باللغة العربية.

1-الكتب .

1. أبراش، إبراهيم. علم الاجتماع السياسي. مقارنة إبستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي. عمان: دار الشروق، 1998.

2. الأقدحي، هشام محمود. التنمية الإجتماعية والسياسية في الدول النامية. إسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2015.

3. أوثمان، فيولين. ايلينا، ساندر. المجالس القضائية أفضل الممارسات الدولية أمثولات من أوروبا وأمريكا اللاتينية. المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2004.

4. أيمن، ياسمين وأخرون. أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية تداعيات الحراك. القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2019.

5. بشارة، عزمي. الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

6. بلاح، بشير. تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989. الجزائر: دار المعرفة، 2006.

7. بلحاج، صالح. المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الإستقلال إلى اليوم. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2015.

8. بلحاج، صالح. النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2013.

9. بلقزيز، عبد الإله وأخرون. المعارضة السياسية في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

10. بن عثمان، فوزية. الحوكمة السياسية وحقوق الإنسان. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2023.

11. بن محمد الجيلالي، عبد الرحمن. تاريخ الجزائر العام. بيروت: دار مكتبة الحياة ، ط.2، 1965.

12. بو الشعير، سعيد. النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1989، ج.2. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2013.
13. بو الشعير، سعيد. القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج.2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
14. بو الشعير، سعيد. النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963 و 1976، ج.1. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2013.
- بوجلال، عمر طيب. إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.
- بوحنية، قوي وأخرون. الانتخابات الرئاسية الجزائرية (أفريل 2014) والأسئلة الحرجة. الأردن: دار حامد لنشر والتوزيع، 2015.
15. بوحوش، عمار. التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.
16. بوديار، حسني. الوجيز في القانون الدستوري. الجزائر: دار العلوم لنشر، 2003.
17. بوراوي، محمد سامي. من الإستبداد إلى الثورة: تحليل لفترة حكم بن علي لتونس من منظور علم النفس السياسي. تونس: مكتبة علاء الدين، 2019.
18. بوعزيز، يحي. الموجز في تاريخ الجزائر القديمة والوسيطه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2009.
19. بوعزيز، يحي. سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
20. بوكراع، إلياس. الجزائر الرعب المقدس. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار anep، 2003.
21. بيثام، ديفيد. البرلمان والديمقراطية في القرن الواحد والعشرين. بيروت: الاتحاد البرلمان الدولي، 2006.

22. البيج، حسين علوان. المشاركة السياسية: الأهمية، الأنماط، الأبعاد. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020.
23. التيمومي، الهادي. موسوعة "الربيع العربي" في تونس 2010-2020، ج.3، مارس 2013- جانفي 2014 حكومة الترويكا الثانية أو عندما تحافر الجراح الغائرة. تونس: دار محمد علي للنشر، 2020.
24. التيمومي، الهادي. موسوعة الربيع العربي في تونس 2010-2020: 2011 سنة كل المخاطر. تونس: دار محمد علي للنشر، ط.2، 2020.
25. الجابري، محمد عابد. في نقد الحاجة إلى الإصلاح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
26. الجاسور، ناظم عبد الواحد. موسوعة علم السياسة. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
27. جيسار، فانسون. مصطفى بن جعفر الطريق العسير نحو الديمقراطية. تونس: دار بوجميل للطباعة والنشر، 2014.
28. جيمس، بتراس. الثورة العربية والثورة المضادة امريكية الصنع، تر. فاطمة نصر. القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2012.
29. حاج، عامر ميلود. التنمية السياسية فهم الأصول والتأويلات السياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية. الأردن: دار الخليج لنشر والتوزيع، 2022.
30. حداد، حلیم ميشال. موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم: 21-22 تاريخية - جغرافية- وأدبية: تونس الجزائر. الجزائر: edito creps int.، 1998.
31. حسنين، توفيق إبراهيم. ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999.
32. حسين حمودة، عبد الحميد. تاريخ المغرب في العصر الإسلامي مند الفتح الإسلامي وحتى قيام الدولة الفاطمية. القاهرة: الدار الثقافية لنشر، 2006.
33. حسين، ناهدة. الأسدي، علي. ربيع الثورات العربية اسبابه وتحولاته. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014.
34. حناشي، عبد اللطيف. تونس من الثورة التائهة إلى الإنتقال الديمقراطي العسير. تونس: سوتيميدا للنشر والتوزيع، 2019.

35. الخزرجي، ثامر كامل. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
36. الخشت، عثمان محمد. المجتمع المدني والدولة. مصر: نهضة مصر لطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
37. الخطيب، أحمد عبد التواب، جودة، محمود خليفة. الحركات الإجتماعية وثورات الربيع العربي: دراسة الحالة المصرية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017.
38. رمضان، طارق. الإصلاح الجذري الأخلاقيات الإسلامية والتحرر، تر: الأيوبي أمين. لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011.
39. روييرو، شارل اجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيس عصفور. بيروت: منشورات عويدات، 1982.
40. زايد، طيب مولود. علم الاجتماع السياسي. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007.
41. الزبيدي، هشام جليل. مبدأ الفصل بين السلطات وعلاقته باستقلال القضاء. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2020.
42. الزيري، محمد العربي. تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962. د.ب.ن: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999.
43. الزعيلات، عبدالله. التنمية السياسية في الأردن وأفاق أدوار الشباب، دراسة إستطلاعية. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2021.
44. الزييات، عبد الحليم. التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي الابعاد المعرفية و المنهجية، ج.1. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1986.
45. الزييات، عبد الحليم. التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ج.2. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000.
46. زيتوني، محمد. إدارة المرحلة الإنتقالية ومسارات التحول والانتقال الديمقراطي في تونس ومصر 2011-2014 دراسة مقارنة. تلهسان: النشر الجامعي الجديد، 2021.
47. الزين، حسن محمد. الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط. بيروت: دار القلم، 2013.

48. ستورا، نجامين. تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988، تر: صباح كعدان ممدون. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.
49. السرجاني، راغب. قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011. القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011.
50. سعد الله، أبو القاسم. الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.
51. سعد الله، أبو القاسم. الحركة الوطنية الجزائرية، 1900-1930. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط. 4. المنقحة، 1992.
52. السعدون، حميد. التنمية السياسية والتحديث "العالم الثالث". العراق: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2011.
53. سعدي، محمد. سعدي، رشيد. أطوار الإنتقال الديمقراطي من الثورات العربية. قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
54. سلطاني، أبو جرة. جذور الصراع في الجزائر. الجزائر: شركة دار الأمة، ط. 2، 1999.
55. شرابي، هشام. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
56. شعبان، عبد الحسين. المجتمع المدني سيرورة وسيرورة. لبنان: أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، 2012.
57. شلي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997.
58. شودري، سوجيت وأخرون. المحاكم الدستورية بعد الربيع: آليات التعيين والاستقلال القضائي النسبي. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2014.
59. شيت، داليا عادل. التغيير السياسي وأثره في الواقع الإجتماعي العربي بعد عام 2011 دراسة حالة مصر. الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2022.
60. صادق الشريفي، نداء. تجليات العولمة على التنمية السياسية، دراسة إستقرائية استنباطية. الأردن: جبهة للنشر والتوزيع، 2007.
61. صالح، محمد وليد. العلاقات العامة والتمكين السياسي للمرأة. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015.

- 62.الضمور، أويب فايزا. فقه الإصلاح والتغيير السياسي.الأردن:دار مأمون لنشر والتوزيع، 2011.
- 63.ضيف، شوقي. عصر الدول والإمارات ليبيا تونس صقلييا. القاهرة : دار المعارف، 1992.
- 64.طاشمة، بومدين. دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 65.طاهري، حسين. التنظيم القضائي الجزائري. الجزائر: دار هومه لطباعة والنشر والتوزيع، ط.2، 2008.
- 66.طرشونة، لطفي وأخرون. ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، 2012.
- 67.الطيبار، محمد رضا. أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية العربية في العالم العربي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.
- 68.عارف، نصر محمد. إستراتيجية السياسة المقارنة النموذج المعرفي-النظرية-المنهج. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2002.
- 69.عاشور عبد العزيز، رانده. دور واقع شبكات التواصل الاجتماعي في تدعيم الصورة الإعلامية لرئيس الدولة في ظل إنذلاع الثورات العربية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.
- 70.العامري، محمد محسن. سعدي، عبد السلام محمد. الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي. مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2010.
- 71.عائشة، عباش. إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجا. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2017.
- 72.عبد الباقي، عيسى. الصحافة والإصلاح السياسي دراسة في تحليل الخطاب. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط.2، 2017.
- 73.عبد الرحمن، أسامة. البيروقراطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة لنفط. الكويت: عالم المعرفة، 1982.
- 74.عبد العظيم، سعيد. الديمقراطية ونظريات الإصلاح في الميزان. الإسكندرية: دار الإيمان للنشر الطبع والتوزيع، مصر، 2004.

75. عبد الغفار، فيصل. الربيع العربي . الأردن: الجنادر للنشر والتوزيع، 2016.
76. عبد الكافي، عبد الفتاح. معجم مصطلحات عصر العولمة. (مصطلحات سياسية، اقتصادية، واجتماعية ونفسية وإعلامية)، www.kotobarabia.com
77. عبد الوهاب، حميد رشيد. التحول الديمقراطي في العراق: الموارث التاريخية والأسس التوافقية والمحددات التاريخية. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006.
78. عبدالله، ثناء فؤاد. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
79. العسل، إبراهيم. التنمية في الإسلام مفاهيم -مناهج وتطبيقات. لبنان: المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، 1996.
80. علك، منال فنجان. مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
81. العليوي، فايد. الثقافة السياسية في السعودية. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012.
82. عميمور، محي الدين. الجزائر الحلم والكابوس. بيروت: دار الفارابي، 2005.
83. عيم، سمير. العصبية العائلية والمشاركة السياسية دراسة حالة في قرية مصرية. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2015.
84. الغرايبة، محمود. أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية. الأردن: دار يافا العملية لنشر والتوزيع، 2010.
85. قحطان، خلف الجميلي همسة. الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011.
86. القرقوري، معتز. النظام السياسي التونسي. تونس: مجمع الأطرش لكتاب المختص، 2020.
87. قوي، بوحنية. الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015.
88. قيرة، إسماعيل وآخرون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002.

89. الكواري، علي الخليفة وآخرون. المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
90. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون. الموسوعة السياسية، ج.1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دس ن.
91. لعروق، محمد الهادي. أطلس الجزائر والعالم. الجزائر: دار الهدى. د.س ن.
92. الماجري، الأزهر. الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والإحتواء. تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011.
93. ماهر، عبد مولا، حقوق الإنسان والحريات العامة في تونس جدلية التأصيل والتحديث. تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014.
94. المشاقبة، أمين . داود علي، عواد المعتصم بالله. الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012.
95. مصلىح، عبير وآخرون. النزاهة والشفافية في مواجهة الفساد. فلسطين: الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان، 2007.
96. المنوفي، كمال. أصول النظم السياسية المقارنة. الكويت: شركة الريعان لنشر والتوزيع، 1987.
97. موريس شربل، كمال. الموسوعة الجغرافية للوطن العربي. بيروت: دار الجيل، 1998.
98. ميرل، روبر، مذكرات أحمد بن بلة تز: الأخضر العفيف. بيروت: منشورات دار الأدب، د س ن.
99. الميلي، مبارك بن محمد الهلالي. تاريخ الجزائر في القديم والحديث. الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964.
100. الهادي الشريف، محمد. تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تز: الشاوش محمد، عجينة محمد. تونس: دار سراس للنشر، ط.3، 1993.
101. هنتغتون، صامويل. الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تز: عبد الوهاب علوب. الكويت: دار سعاد الصباح ، 1993.
102. هوجبول، ريكي هوستروب وآخرون. الحوار الوطني في تونس عام 2013. ألمانيا: برافوغ فونداشن، 2017.

103. وهبان، أحمد. التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000.
104. وول، ألان وأخرون. أشكال الإدارة الانتخابية. السويد: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2007.
105. يجياوي، إبراهيم عمر. تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على العملية التعليمية في الجزائر. عمان: دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، 2016.
106. يوسف، الطاهر. القلاي، محمد مختار. القوى المضادة للثورة في تونس -الباجي القايد السبسي نموذجاً. تونس: مطبعة فن الطباعة، 2012.
107. اليوسفي، محمد الطيب. دولة الغنيمة: من سقوط بن علي إلى مآزق الإنتقال الديمقراطي. تونس: PR: FACTORY-LEaDERS، 2023.

2-المجلات.

1. بته، الطيب. "مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري على ضوء الدساتير المتعاقبة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م.6، ع.1 (2021).
2. بنحقي، نفيسة. "مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر"، مجلة البحث في الحقوق والعلوم السياسية، ع.4 (أكتوبر 2016).
3. بدري، إبتسام. "دور الأحزاب السياسية في هندسة التحول الديمقراطي في الجزائر بين واقع الخصوصية وطموح التكيف"، مجلة المفكر، ع.9 (د،س).
4. بقوق، عبد الرحمن. العيدي، صونيا. "التنمية السياسية النشأة والمفهوم" مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع.5 (2013).
5. بركات، محمد. "الانتخابات الرئاسية لما بعد 22 فيفري 2019 تؤسس لجزائر جديدة"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، م.4، ع.2 (جانفي 2020).
6. بلحاج، الهواري. "ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها"، مجلة الدراسات الحقوقية، م.9، ع.2 (2022).
7. بن السبع، عبدالقادر. سعدي، أميرة. "المجتمع المدني في الجزائر والمعوقات المشكلة له: دراسة سوسيو سياسية"، مجلة دفاتر المخبر، م.1، ع.18 (2023).

8. بن سعيد، مراد. "انتخابات الرئاسة الجزائرية: تراجع أم تقدم"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.43/ 44 (صيف خريف 2014).
9. بن سعيد، مراد. زياني، صالح. "النخب والسلطة والأيدولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي"، مجلة المستقبل العربي، ع.430 (ديسمبر 2014).
10. بوزريدة، ضاوية. بوريش، رياض. "تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م.9، ع.2 (2020).
11. بوقرن، توفيق. "السلطة الوطنية المستقلة لانتخابات كآلية لضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019"، مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية، م.3، ع.6 (نوفبر 2020).
12. بولعراس، فتحي. "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.35 (2012).
13. بومدين، عربي. "الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول، مجلة سياسات عربية، ع.25 (2017).
14. التايب، عائشة. "الترويكا الحاكمة في تونس: حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات"، سياسات عربية، ع.1 (مارس 2023).
15. تسعديت، مسيح الدين. "الإصلاحات الدستورية في الدول العربية بين الاستجابة للثورة واستباق القطيعة السياسية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، ع.3 (جوان 2017).
16. جديد، فادي محمد. " دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الجمهورية العربية السورية"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م.37، ع.2 (2021).
17. خننو، فات. "الاصلاح الدستوري في الجزائر: جدلية التوافق و التعارض بين النصوص القانونية والواقع السياسي"، المجلة الجزائرية لدراسات السياسية، م.4، ع.1 (2017).
18. الدراجي، السعيد. " معوقات حرية الممارسة الصحفية"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، ع.28 (سبتمبر 2016).
19. دراجي، المكي. سويد، عبد الفتاح. "المجتمع المدني و عماية الإنتقال الديمقراطي في تونس"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، م.1، ع.3 (2017).

20. دريادي، حميد. "الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائر.. تعزيز للمسار الديمقراطي أم حفاظ على الوضع القائم"، مجلة أبحاث، م.1، ع.12 (ديسمبر 2016).
21. ربوح، ياسين. "النشاط الإعلامي في الجزائر: من الأحادية إلى تحرير القطاع السمعي البصري"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.29 (2017).
22. الرحية، خديجة توفيق. "إشكالية التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، م.35، ع.1 (2019).
23. ركاش، جهيدة. قسايسية، إلياس. "الإصلاح السياسي والتنمية السياسية": دراسة في الأطر الفكرية والمقاربات النظرية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، م.1، ع.3 (2013).
24. ركاش، جهيدة. قسايسية، إلياس. "التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمية السياسية في الجزائر وآليات تفعيلها"، دراسات في التنمية والمجتمع، ع.3 (ديسمبر 2015).
25. روشو، عبدالقادر. "الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج"، مجلة الاقتصاد الجديد (2016-2030)، ع.3 (2021).
26. رياض، بشير. "التفاوت التنموي في تونس.. قبل الثورة وبعدها"، مجلة المستقبل العربي، م.40، ع.468 (2018).
27. زروال، سهام. "الإصلاح الدستوري في تونس بعد 2011: الرهانات والسياقات الجديدة"، مجلة الفكر، ع.14 (2017).
28. زنبط، فربحة. بن قسيمة، أحمد. "قراءة في التعديلات الدستورية لسنة 1996"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، م.2، ع.4 (2018).
29. زيتوني، محمد. "عبير بوعكاز"، قراءة تحليلية في التعديل الدستوري الجزائري 2020، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، ع.4 (جوان 2021).
30. ساسي، محمد فيصل. "مبدأ الفصل بين السلطات وإستقلالية القضاء كضمانات لحماية الحريات العامة"، مجلة القانون والعلوم السياسية، ع.2 (جوان 2015).
31. سليمان، مباركة. "أفاق تفعيل الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات، ع.22 (2016).

32. سليمان، مباركة. "السياسة الأمريكية والأوروبية تجاه الإصلاح السياسي في المنطقة العربية: الجزائر والمملكة المغربية نموذجا"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع.12 (2019).
33. سويقات، الأمين. "تعزيز مكانة المجتمع المدني كألية للإصلاح السياسي في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.2 (2023).
34. شباح، فتاح. "آليات الرقابة البرلمانية على الحكومة في ظل التعديل الدستوري 2020"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، ع.1 (جوان 2022).
35. شلال، زهير. بن طالي، فريد. "الأزمة النفطية لعام 2014 وانعكاساتها على بعض المتغيرات الاقتصادية"، المجلة الدولية لأداء الإقتصادي، ع.2 (ديسمبر 2018).
36. شلغيم، عبير. "الانتخابات التشريعية في الجزائر 2021: دراسة للواقع والنتائج"، مجلة دفاتر المتوسط، م.6، ع.2 (ديسمبر 2021).
37. شلغيم، غنية. "ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.27 (2016).
38. شليغم، عبير. "الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017 تغيير أم استمرار"، مجلة رؤية تركية (خريف 2017).
39. ضريف، قدور. "مكانة مؤسسة الحكومة على ضوء مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، م.3، ع.1 (2021).
40. ضيف، محمد. "طبيعة نظام الحكم في ظل التعديل الدستوري"، مجلة المحكمة الدستورية، ع.2 (2020).
41. عباسي، عبد القادر. مرضي، مصطفى. "النخبة السياسية ودورها في الإصلاح السياسي في الوطن العربي" تونس نموذجا 2010-2014"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، ع.10 (جوان 2018).
42. عبداللاوي، صبيحة. "أثر التنشئة السياسية على الممارسة الديمقراطية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، م.7، ع.1 (مارس 2020).
43. عرايسية، أحمد تقي الدين. "مطالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، م.6، ع.2 (2020).
44. العزاوي، وصال. "الثورات العربية واستحقاقات التغيير: دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية"، مجلة قضايا سياسية، م.26، ع.1 (2012).

45. عيدات، عبد الغني. إنزرن، عادل. "تأثير الإصلاح السياسي على النظام الإنتخابي في الجزائر: الانتخابات التشريعية 2021 نموذجا"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، م.6، ع.2 (2022).
46. عيدان المجعي، محمد شطب. "النخبة السياسية وأثرها على التنمية السياسية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، م.1، ع.4 (2009).
47. غنو، أمال. "مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التغيير السياسي في الجزائر"، مجلة جامعة الامير عبدالقادر للعلوم الاسلامية، م.1، ع.3 (2021).
48. فراج، سلوى السعيد. عبد الحكيم، رشا عطوة. "انعكاسات الاصلاح السياسي على التمكين السياسي للمرأة المصرية في الفترة من (2014،2020)"، مجلة البحوث المالية والتجارية، م.22، ع.4 (2021).
49. فرحات، علاء الدين. جارش، عادل. "الإصلاح السياسي في الجزائر: دراسة في المعوقات والأفاق"، مجلة الفكر، م.11، ع.2 (2016).
50. قصاص، هنية. "عن ثنائية السلطة التنفيذية في الدستور التونسي لعام 2014"، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية، م.4، ع.2 (2019).
51. قندوز، عبدالقادر. مبطوش، الحاج عمر كعيبوش. "الانشقاقات الحزبية وانعكاساتها على العملية الديمقراطية في تونس"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، م.9، ع.1 (2023).
52. قوي، بوحنية. "أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.30 (ربيع 2011).
53. كاهي، مبروك. "التنمية السياسية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع"، مجلة تحولات، ع.1 (2018).
54. كربوسة، عمراني. عربي، مسلم بابا. "أبعاد تحقيق المواطنة على ضوء المبادرة الإصلاحية الجديدة في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، ع.12 (ديسمبر 2018).
55. لعمراني، آسيا. "دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، م.12، ع.17 (2021).
56. لقرع، بن علي. "التعددية الحزبية في الجزائر المسار والخرجات"، مجلة المستقبل العربي، ع.464 (أكتوبر 2017).

57. مباركية، منير. "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دفا تر السياسة والقانون، ع . خ (أفريل 2011).
58. مجدان، محمد. "مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر(2012-2021) بين الفاعلية والضعف"، مجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، م.12، ع.17 (ديسمبر 2021).
59. محمديد، حميد. "حقوق الإنسان في ظل دستور 2020 وضمانات حمايتها"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع.1 (2022).
60. مدافر، فايزة. "التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية: من نظام الكوتا إلى مبدأ المناصفة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، ع.5 (2021).
61. مزاري، فضيل إبراهيم. "مستقبل العملية السياسية في الجزائر بين الدستور والدستورانية وشبكة العلاقات الزبونية"، مجلة المستقبل العربي، م.40، ع.460 (جوان 2017).
62. مطلق، علاء عبدالرزاق. "الهيمنة الجهوية على شؤون الحكم في تونس وتأثيرها على بني النظام السياسي"، مجلة العلوم السياسية، ع.21 (2021).
63. مغرواي، لقمان. "دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني 1989-2020"، مدارات سياسية، م.5، ع.1 (2021).
64. المهداوي، فيصل شلال عباس. "موقف جامعة الدول العربية من ثورات العربي في شمال إفريقيا"، مجلة الأستاذ الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م.2، ع.225 (2018).
65. ناجي، عبد النور. "الانتخابات الرئاسية الجزائرية عام 2014 وعسر المرحلة الإنتقالية"، سياسات عربية، ع.11 (نوفبر 2014).
66. ناجي، عبد النور. "موقف القوى الغربية من الحركات الاحتجاجية والثورات الشعبية في المغرب العربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.1 (2011).
67. نحال، نريمان. بولشفار، عبد المالك. "التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في ظل العولمة: قراءة في التشريع والممارسة، مجلة الحقيقة، م.17، ع.4 (ديسمبر 2018).
68. هاشم، نوار جليل. طعمه، أمجد زين العابدين. "الموقف الروسي من الثورات العربية، الموقف الروسي من الثورات العربية: ليبيا ومصر وسوريا أمودجا"، مجلة سياسات عربية، ع.12 (2015).
69. هكوى، أمينة. "مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية"، مجلة المستقبل العربي، ع.432 (فبرابر 2015).

70. هني، عامر. "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ع.4 (2018).
- 3- الرسائل والأطروحات.
1. إدريس، علي. نمط بناء الدولة وأثره على الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2020-2021.
 2. باقي، نصر الدين. النخبة السياسية الجزائرية ومعضلة التنمية السياسية دراسة في العوائق والآليات 1995-2019، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022-2023.
 3. باهي، سمير. الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغط الدولي: دراسة لنوذجي تونس وليبيا، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2017-2018.
 4. بطيب، نزيهان. البناء المؤسسي للدولة في ظل الإصلاحات السياسية "دراسة حالة تونس بعد 2011"، أطروحة دكتوراه. جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 2019-2020.
 5. بلحربي، نوال. طرق إنتقال في النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020.
 6. بلحيمر، محمود. الإنتقال الديمقراطي في الجزائر 1988-2016، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017.
 7. بلهوارى، كريمة. النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2014، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2017.
 8. بن المداني، عامر مستقبل الإصلاح السياسي-دراسة نقدية إستشرافية، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022-2023.
 9. بن رقية، فتيحة ناير. التحولات الديمقراطية وأثرها على الإستقرار السياسي في المنطقة المغاربية دراس حالة: الجزائر، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2017.
 10. بن عمراوي، بدر الدين. أسس الشرعية السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي في المغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب)، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016-2017.

11. بوزيدي، حمزة. الإستمرارية والتغيير في النظم السياسية المغاربية بعد 2011: دراسة مقارنة بين تونس والجزائر، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021-2022.
12. بوسبعين، سعيد. جدلية الحركة الاحتجاجية والسياسة العامة في الجزائر من 1999 إلى 2011، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015.
13. بوسدر، رشيدة. المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021-2022.
14. بوضياف، محمد. مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2008.
15. حدرباش، وهاب. الثورات العربية بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017.
16. حريزي، زكرياء. المشاركة السياسية في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022.
17. رزيق، نفسية. الترسخ الديمقراطي في الجزائر المشكلات والأفاق ، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015-2016.
18. رمضان، عبدالمجيد. توجهات السياسة الإعلامية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2015-2016.
19. زيتوني، محمد. الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية: دراسة حالي تونس ومصر 2011-2014، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018.
20. سمينة، نعيمة. نظام الحصص النسائية وتأثيره على التمثيل السياسي للمرأة المغاربية في المجالس المحلية المنتخبة دراسة حالي تونس والجزائر، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2016-2017.
21. سيدهم، ليلي. دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي بالجزائر 1989-2016، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2017.
22. شنين، مصعب. دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي 2011-2016، أطروحة دكتوراه. جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

23. شوبكي، محمود سليم هاشم. سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي 2010-2015، رسالة ماجستير. جامعة نابلس: كلية الدراسات العليا، 2016.
24. صغور، عبدالرزاق. بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.
25. صوشة، حمزة. رقابة منظمات المجتمع المدني كألية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه. جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 2022-2023.
26. العابد، الهواري. أثر إصلاحات سياسات العامة في محاربة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه. جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021-2022.
27. عارف عبد الله، محمد. دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، رسالة ماجستير. نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012.
28. علوي، عزيزة. أثر التحولات السياسية على الاستقرار السياسي في مصر وتونس بعد 2011، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021-2022.
29. عوير، عيسى. التنمية السياسية وأثرها على الإستقرار السياسي في الجزائر (1989-2015)، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2022.
30. العيدي، صونية. واقع الممارسة المواطنة في ظل الاصلاح السياسي الحاصل في الجزائر: دراسة ميدانية ببعض ولايات الشرق الجزائري (بسكرة، باتنة، سكيكدة)، أطروحة دكتوراه. جامعة بسكرة: كلية علم الاجتماع، 2014.
31. قرة، عائشة. الأساليب الإتصالية للأحزاب السياسية الجزائرية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية: دراسة ميدانية على حزبي msp-fln، أطروحة دكتوراه. جامعة سطيف: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2020-2021.
32. قليعي، زينب. التحول الديمقراطي في العالم العربي : دراسة مقارنة بين تونس ومصر 1987-2013، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات والدولية، 2017-2018.
33. قندوز، علي. المشاركة السياسية للمرأة المغاربية في ظل الإصلاحات السياسية: دراسة مقارنة الجزائر تونس 1989-2017، أطروحة دكتوراه. جامعة الجلفة: كلية العلوم السياسية، 2020-2021.

34. قوال، فاطمة. التحول السياسي في تونس وإشكالية البناء الديمقراطي، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2018-2019.
35. لرقط، الحسين. تأثير بناء التوافق السياسية على عملية الترسخ الديمقراطي في تونس 2010-2019، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم سياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020.
36. لويشي، هشام. التنمية السياسية بالوطن العربي دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنوية والاصلاح السياسي، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2010-2011.
37. مزغيش، سمية. الهندسة الانتخابية كألية لتعزيز المشاركة السياسية خلال الانتخابات التشريعية حالة الجزائر من 2007-2017، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2021-2022.
38. مسلم، بابا العربي. الإصلاح السياسي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2014-2015.
39. معيني، فتحي. دور النخبة التونسية في التغيير السياسي 2011-2017، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019.
40. مقيدش، زكرياء. دور المواطنة في إرساء عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020-2021.
41. نش، حمزة. التغيير السياسي في الحيز السياسي العربي أنموذج تونس بعد 2010، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2019-2020.
42. ولد عامر، نعيمة. التنمية والاستقرار السياسي، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021.
- 4-التقارير.
1. تقرير تحليلي الهيئة العليا المستقلة لإتصال السمعي البصري، تغطية لمسار الانتخابي لسنة 2014 في وسائل السمعية والبصرية التونسية، ص. 4.
2. مركز كارتر، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس التقرير النهائي أكتوبر نوفمبر ديسمبر 2014.
3. بعثة الإتحاد الاوروبي، التقرير النهائي لانتخابات الرئاسة 15 سبتمبر و13 أكتوبر 2019 (تونس 2019)،

4. مركز كارتر، التقرير النهائي -الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس 2019.
5. قرار الهيئة المستقلة لانتخابات ،عدد6 لسنة 2023 نؤرخ 25 فيفري 2023 متعلق بالتصريح النهائي بالنتائج النهائية لدورة الثانية لانتخابات أعضاء المجلس النواب.
برنامج الأمم المتحدة ،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي (الاردن: المطبعة الوطنية المكتب الإقليمي لدول العربية).
- 5-الدراسات.
1. بلغيث، عبد الله. "الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الإستقرار السياسي". تقرير مركز الجزيرة لدراسات (ديسمبر 2019).
2. بوحنية، قوي. الإنتخابات المحلية الجزائرية: قراءة متقاطعة في النتائج والسلوك الانتخابي. ورقة تحليلية لمركز الجزيرة لدراسات (ديسمبر 2021).
3. بوحنية، قوي. الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الأمن ،تقرير مركز الجزيرة لدراسات، (أوت 2019).
4. بوحنية، قوي. المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي. تقرير مركز الجزيرة لدراسات (مارس 2014).
5. البوشي، شريف. الانتقال الديمقراطي العوامل والمراحل والأشكال. المعهد المصري لدراسات السياسية والإستراتيجية (2019).
6. تقدير موقف، الأزمة السياسية والدستورية في تونس حيثياتها وأفاقها. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أبريل 2021).
7. الجراي، فتحي. "الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي تقرير مركز الجزيرة لدراسات (يناير 2014).
8. الحناشي، عبداللطيف. انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي الإطار المسار والنتائج. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2012).
9. سليمان، هيثم. التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات .قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مارس 2017).

10. صديقي، العربي. التحول الديمقراطي المستدام رئاسيات 2019 بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة. تقارير مركز الجزيرة لدراسات (نوفمبر 2019).
11. فرجاني، فتحي. تونس: ترتيب أوضاع مابعد انتخابات الرئاسة. تقرير مركز الجزيرة للدراسات (ديسمبر 2014)
12. قراءات نظرية التغيير السياسي المفهوم والابعاد. المعهد المصري لدراسات السياسية والاستراتيجية (2016).
13. قوي، بوحنية. الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد. تقارير لمركز الجزيرة لدراسات (ماي 2014).
14. قوي، بوحنية. التشريعات الجزائرية إعادة تشكل في ظل الإستمرار، تقرير مركز الجزيرة لدراسات (21 ماي 2017).
15. قوي، بوحنية. قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية، ورقة تحليلية لمركز الجزيرة للدراسات (جويلية 2021).
16. مباركية، منير. الانتخابات التشريعية في الجزائر قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2012.
17. هوادف، عبد الله. مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقات وانعكاساته على المشهد السياسي. قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، جوان 2020.
18. وحدة الدراسات السياسية. انتخابات الجزائر التشريعية: إعادة إنتاج النظام أم خطوة نحو الجزائر الجديدة؟. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، جوان 2021.
19. وحدة الدراسات السياسية، تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2019).
20. وحدة تحليل السياسات. الانتخابات التشريعية في الجزائر. قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، جوان 2012.
- 6- الجرائد.

1. قفة، خالد عمر. في انتخابات الجزائر الكل خاسرا ماعدا النساء، جريدة العرب، س 39، ع 10625، بتاريخ 7 ماي 2017.
- 7-المواقع الإلكترونية.
1. بركات، بسمة. "من هن النساء الثماني في حكومة هشام المشيشي التونسية؟"، على الرابط: [.https://2u.pw/IgfjDtZA](https://2u.pw/IgfjDtZA)
2. بركات، بسمة. "تونس:نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية"، على الرابط: [.https://2u.pw/VDKhOuav](https://2u.pw/VDKhOuav)
3. بن بريك، حميس. "في تونس النساء يسيطرن على % 31 من مقاعد البرلمان"، على الرابط: [. https://2u.pw/jw1FZaFN](https://2u.pw/jw1FZaFN).
4. بن بريك، حميس. "ولدت ميتة خيبة أمل بعد رفض البرلمان التونسي منح الثقة لحكومة الجبلي"، على الرابط التالي: [.https://2u.pw/q8WKZpIr](https://2u.pw/q8WKZpIr)
5. بن مسعود، وجدي. " أحداث الخبز 1984: انتفاضة كسرت حاجز الخوف من الشارع في نفوس "التونسيين" على الرابط: [. bit.ly/3WjvZy](http://bit.ly/3WjvZy)
6. البناء، أسماء. "أزمة التحول الديمقراطي في تونس: الاسباب والمؤثرات والدروس المستخلصة"، على الرابط: [.https://2u.pw/CWZptXk9](https://2u.pw/CWZptXk9)
7. بيكار، دنكان. "تونس الوضع الراهن لعملية وضع الدستور"، مركز مالكوم كير - كارينغي للشرق الأوسط، على الرابط: [. bit.ly/3JBmxzg](http://bit.ly/3JBmxzg)
8. التليلي، وليد. "متى تنتهي حالة الطوارئ في تونس؟"، على الرابط: [. https://www.alaraby.co.uk/politics](https://www.alaraby.co.uk/politics)
9. التهامي، فضيل. "الثورات الديمقراطية في العالم العربي، تونس نموذجا-الجزء الأول"، على الرابط: [. bit.ly/4db1cup](http://bit.ly/4db1cup)
10. الثابتي، عادل. "هل حكمت النهضة وحدها تونس لمدة 10سنوات؟"، على الرابط: [.https://2u.pw/HSbvqWuD](https://2u.pw/HSbvqWuD)
11. جلة، سماعيل. "تقاطعات التغيير السياسي في الجزائر والمصالح الإقليمية للدول الكبرى"، مجلة السياسة الدولية، على الرابط: bit.ly/3QnsyDP

12. الجمعاوي، أنور. "عن تدجين الإعلام في تونس"، على الرابط: <https://2u.pw/fAOjRFJN>.
13. الجمعاوي، أنور. "عن ضهور منظمات المجتمع المدني في تونس"، على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk>.
14. الجمعاوي، أنور. "قانون إنتخابي في تونس على مقاس الرئيس"، على الرابط: <https://2u.pw/mifmWYko>.
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963 الصادر في 10 سبتمبر 1963 ،على الرابط: [.bit.ly/4aUz6S](http://bit.ly/4aUz6S).
16. جميل، دنيا. "المجتمع المدني التونسي: من تأثر إلى حارس سلام"، على الرابط: <https://2u.pw/3vOH4PPT>.
17. حداقة، عبد الحكيم. " الانتخابات الرئاسية في الجزائر..ردود الفعل ودلالات الأرقام، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/politics>.
18. حسن، البحري. "إنهاء الدستور، الموسوعة العربية"، على الرابط: <https://arab-ency.com.sy/law/details/26024/3>.
19. حمدي، سمير. "مستقبل التعددية السياسية في تونس"، على الرابط: <https://2u.pw/wSrb07tD>.
20. حمودي، علاء. "الحكومة التونسية تعلن نتائج الاستشارة الالكترونية"، على الرابط: [.bit.ly/4dhEQ](http://bit.ly/4dhEQ).
21. حنا، عيسى. "مفهوم البرلمان وأهمية وجوده ووظائفه"، من الموقع الإلكتروني أمد للإعلام، على الرابط: <https://www.amad.ps/ar/post/389025>.
22. خليل، سامي أيوب. "موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن، ع3564، على الرابط: [.bit.ly/3QoppDE](http://bit.ly/3QoppDE).
23. خميس، أحمد. مصطفى أحمد، فؤاد. "دور الأحزاب في صنع السياسات العامة"، من موقع المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=82070>.
24. دواجي، حسان. "الجيش وعلاقته بالسلطة في الدول النامية"، على الرابط: <https://2u.pw/GZBFVJqt>.
25. الديوان الوطني للإحصائيات التونسي، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2011، على الرابط: <https://www.ons.dz>.
26. ربيع، عبدالمهدي. "مؤشرات الإقتصاد التونسي تنهار..الأسوء منذ 58 عاما"، على الرابط: <https://al-ain.com/article/tunisia-economic-downturn>.

27. زماموش، فتيحة. "الإعلام في الجزائر.. خطوة إلى الأمام من أجل خطوتين إلى الوراثة"، على الرابط:
<https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1528>
28. زهار، حسان. "الجزائر جدل المرحلة الانتقالية يقسم الحراك، 19 جويلية 2019"، على الرابط:
bit.ly/3UISaBU
29. سالمى، محمد. "قراءة في ما وراء أرقام انتخابات الرئاسة الجزائرية"، على الرابط:
[./https://www.aa.com.tr](https://www.aa.com.tr)
30. سعدي، رنا العاشوري. "التجربة الديمقراطية في تونس هاجس متأصل ومسار متعثر"، مجلة المستقبل، على
الرابط: Users/USER/Downloads/mustaqbal_434_rana_al3ashori_als3di.pdf
31. السويبي، منير. "ماذا وراء الإفراط في تأسيس أحزاب جديدة في تونس؟"، على الرابط :
<https://2u.pw/CmVEkpMx>
32. شارف، عابد. "تجربة الإصلاح في الجزائر.. درس إجهاض الديمقراطية"، على الرابط: bit.ly/4bdrhXU
33. الشمري، طالب قاسم. "دور الإعلام في بناء التنمية السياسية"، على الرابط:
<https://2u.pw/4IVsxMyk>
34. الصلابي، علي. "عقبة بن نافع.. من قادة الفتوح في شمال إفريقيا"، على الرابط: bit.ly/44lxfDM
35. طالب، أشرف. "أويحيي يستعرض التعديلات الدستورية بعد فشله في المشاورات"، على الرابط:
bit.ly/49Yf4Fe
36. طاهر، هاني. "تعدد الأحزاب السياسية في تونس نعمة أم نقمة"، على الرابط:
<https://2u.pw/HYxdrf2n>
37. الطرابلسي، هدى. "تونس تتعثر في الفساد وسط رياح التغيير"، على الرابط:
[./https://www.independentarabia.com](https://www.independentarabia.com)
38. الطرابلسي، هدى. "كيف نقرأ تراجع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان تونس"، على الرابط التالي:
<https://2u.pw/KkbTvt43>
39. عدد سكان تونس، على الرابط: <https://ar.tradingeconomics.com/tunisia/population>
40. عزوزي، حسن. مفهوم الوحدة الوطنية، على الرابط التالي: <https://2u.pw/63ufuu0>
41. العشي، خولة. "انشقاقات الأحزاب التونسية منذ الثورة: تحالف من ورق"، على الرابط:
<https://2u.pw/YYycOJmh>
42. العشي، خولة. "جمعيات مراقبة الانتخابات في تونس: مشاريع ضخمة وصمت حول مصادر تمويلها"، على
الرابط: <https://2u.pw/tFVi2>

43. عماري، تيسير. "الأحزاب والإصلاح السياسي"، على الرابط: <https://alrai.com/article/10438467>.
44. العوادت، محمد. "كيف تتحول البرلمانات الديمقراطية إلى وسيلة للاستعصاء السياسي"، على الرابط: <https://2u.pw/q4RvhTwL>.
45. غانم، دالية. "قرار الأحزاب الإسلامية مقاطعة الانتخابات الرئاسية المقبلة في الجزائر يكشف تفكك وضعف التيار الإسلامي"، مركز مالكوم كارينغي للشرق الأوسط، على الرابط: <https://carnegie-mec.org/sad>.
46. فضلي، زهرة. "التصدع يصيب حزب قلب تونس ويعيد سيناريو النداء"، على الرابط: <https://2u.pw/p0hxgvxW>.
47. فقيري، نجاهة. "الاستشارة الشعبية بتونس بين كفتين.. فهل ترحم الثالثة"، على الرابط: bit.ly/49R6poc.
48. القابس، يامنة. "مشهد الإعلامي في تونس في الصيف السادس على الثورة"، على الرابط: <https://ijnet.org/ar>.
49. القدرات، ماهر. "السياسة التوافقية والديمقراطية في تونس: تحديات الإصلاح السياسي"، على الرابط: <https://2u.pw/qopWmn0a>.
50. القدوة، أحمد. "100 حزب تنشط في تونس بعد الثورة"، على الرابط: <https://2u.pw/5QfncpHg>.
51. لحياي، عثمان. "إنفجار فضائي في الجزائر يخلق فوضى قنوات"، على الرابط: <https://2u.pw/s3Py0bRC>.
52. لطيفي، محمد علي. "بعد نجاحها في الانتخابات المحلية والتشريعية هل تنجح نساء تونس في تقلد مناصب سياسية متقدمة في إنتخابات 2019"، على الرابط: <https://2u.pw/nqfeiMcA>.
53. لقرع، بن علي "الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية"، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=48593>.
54. لقرع، بن علي. "زبائن الريع في الجزائر: رؤية تحليلية لدور رجال المال"، المركز الديمقراطي العربي على الرابط التالي: <https://democraticac.de>.
55. ماسنسن، شربي. "بعد أربع سنوات من حراك 22 فيفري 2019 في الجزائر بين القمع القضائي وتعزيز الحكم الاستبدادي"، على الرابط: bit.ly/3UBidX6.
56. المديني، توفيق. "تونس بين خيارى الديمقراطية الاجتماعية أو الانفجار الإجتماعي"، على الرابط: <https://2u.pw/fUP7RvXA>.

57. المرصد الوطني للمجتمع المدني، إحصائيات الجمعيات في الجزائر، على الرابط التالي: [/https://marsad.dz](https://marsad.dz)
58. مركز إفاد للجمعيات، "العدد الإجمالي لعدد الجمعيات في تونس"، على الرابط: [. https://www.ifeda.org.tn/stats/arabe.pdf](https://www.ifeda.org.tn/stats/arabe.pdf)
59. مركز كارتر، "التقرير النهائي - الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس 2019"، على الرابط: [/https://www.cartercenter.org](https://www.cartercenter.org)
60. مزلجي، ندى. "حكومة نجلا بون: محطة بارزة في مسيرة طويلة لتمكين المرأة التونسية، على الرابط: [.https://2u.pw/bmiYgQyQ](https://2u.pw/bmiYgQyQ)
61. مشعل، طلال. "البحث عن الوحدة الوطنية، على الرابط التالي: [. https://2u.pw/HthGc](https://2u.pw/HthGc)
62. معط الله، سهام. "خلل توزيع الدخل في الجزائر: المسؤولية والحل"، على الرابط: [.https://2u.pw/AkOmOg](https://2u.pw/AkOmOg)
63. مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي في القاهرة، سيناريوهات الإصلاح في المنطقة العربية، يومية الوسط المستقلة، 2004، على الرابط التالي: [. https://2u.pw/FEwNXAeK](https://2u.pw/FEwNXAeK)
64. موفق، هشام. "الإنترنت توتق احتجاجات الجزائر"، على الرابط: [.bit.ly/3wcORoC](http://bit.ly/3wcORoC)
65. المولودي، الأحمر. "خصائص الانتقال الديمقراطي في تونس: راديكالية ناعمة قد تنتهي بالتوافق"، الحوار المتمدن، ع. 4012، على الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=346983>
66. نظيف، أحمد. "الأزمة السياسية في تونس وأفاقها المستقبلية"، على الرابط: [.https://sitainstitute.com/?p=10125](https://sitainstitute.com/?p=10125)
67. الهلالي، أمال. "نشر تقرير هيئة الحقيقة والكرامة لماذا يعد انتصارا للعدالة الانتقالية بتونس"، على الرابط: [.https://2u.pw/gRB83ag6](https://2u.pw/gRB83ag6)
68. وكالة الأنباء الجزائرية، الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد، على الرابط: [.https://www.aps.dz/ar/algerie](https://www.aps.dz/ar/algerie)
69. وكالة الأنباء الكويتية، "الحملة الانتخابية لتشريعات العاشر من مايو تنطلق اليوم"، على الرابط: [.https://2u.pw/YdeHtZYG](https://2u.pw/YdeHtZYG)
70. الوناس، مروان. "الجزائر تطلق المشاورات السياسية حول الدستور"، على الرابط: arbne.ws/3JC0RDj
71. يوسف، آدم. "أي دور لبرلمان محدود الصلاحيات في النظام التونسي"، على الرابط: [. bit.ly/3UaZwZ2](http://bit.ly/3UaZwZ2)

1. Aghrout, Ahmed. , bougherira, redha m. **algeria intranstion reforms and development prospects**. london: routledge curzon, 2004.
2. almond, Gabriel. powell, bingham. **comparative poltics a developmental approach**. Usa: brown and company,1966.
3. Bebawi, Saba. and ohter. **Social Media and the Politics of Reportage The ‘Arab Spring**. uk: palgrave macmillan, 2014.
4. Bellin, Eva. and ohter. **the arab spring** . usa: Palgrave Macmillan , 2013.
5. birch ,Sarah. And other. **Embodying Democracy Electoral System Design in Post-Communist Europe**. New york :palgrave macmillan, 2002.
6. Boughzala, Mongi. And ohter .**the arab spring five years later**. hafez ghanem editor .Washington: the brookings institution, 2016.
7. dle sueur, James. **algeria since1989 :between terror and democracy**. Canda: fernwood puplishing, 2010.
8. filiu, jean pierre. **the arab revolution**. New York : Oxford University Press ,2011
9. Global centre ictp parliamentn, World e-parliament report 2008 , United Nations,2008
- 10.Hellum, Anne. and sinding aasen, henriette.and ohter. **introuduction of boks,women’s human rights"cedaw in international regional and national law**. Cambridge University Press, 2013.
- 11.hopwod, Derek. **habib bourrguiba of tunisia the tragedy of longevity**. usa: St. Martin's Press, Inc., 175 Fifth Avenue , 1992.
- 12.Kingsbury, Damien . **political development** .new york: routledge taylor & francis group ,2007.
- 13.Pennisi, Aline. and other.**evaluation and optimization of electoral systems**. Society for Industrial and Applied Mathematics,1999.
- 14.Ralphn, Negrine. and Colin, Seymour –Ure. and ohter. **The Challenge of Adaptation,the future of parliament issues for a new century**.edited by philip gidding . new york :Palgrave Macmillan, 2005.
- 15.saad, Mohamed. Meliani, hakim. and benosman, mahfoud. **transition& development in algeria :economic,social and cultural challenges**. UK: Intellect Ltd, 2005.
- 16.talani, Leila simona. **the arab spring in the global political econmy**. new york: palgrave macmillan, 2014.

17. van djik, Frans. **Perceptions of the Independence of Judges in Europe Congruence of Society and Judiciary**, switzerland: palgrave macmillan, Springer Nature, 2021.
18. vasquez, Ian.a and porcnic,tanja. **the human freedom index a global measurement of personal,civil and economic freedom**. canada : the fraser institute,2015.
19. vibert, Frank. **the rise of the unelected democracy and new separation of powers**. cambridge university pressn , 2007.
20. Zayani, Mohamed. and ohter. **media evolution on the eve of the arab spring**. New York: palgrave macmillan, 2014.

2-الكتب بالفرنسية:

1. benchicou, Mohamed. **bouteflika une imposture algérienne** .la Algérie: edtion le matin ,2003.
2. sifaoui, Mohamed. **bouteflika le roitelet, le megalomane le chef de clan**. France :l'intrigant .., éditions encre d'orient, 2011.

3- مجلات بالانجليزية

1. anderson, Lisa. "demystifying the arab spring parsing deffernces between tunisa,egybt and libya", **foreign affairs**, vol.90, no.3 (may2011).
2. campbell ,Bonnie. "Governance, institutional reform & the state: international financial institutions & political transition in Africa ",**review of African political economy**, vol.28, issue.88 (2001).
3. jhangiani ,Rajiv. "Psychological concomitants of the 11 September 2001 terrorist attacks", A review, **Behavioral Sciences of Terrorism and Political Aggression**, Vol.2, issue.1 (2010).
4. kundi,Mansoor akbar. "crisis of poltical development and human rights violation", **pak for peace studies** , (april 2009).
5. ngatikoh, Siti. kumorotomo, wahyudi. retnandri, nunuk dwi. "trnasprency in government" , review on the faillures of corruption prevention in indonesia, Annual Conference of Indonesian Association for Public Administration (IAPA 2019), Advances in Economics, **Business and Management Research**, vol. 122 (janury 2020).
6. packenham, Robert a. "Approaches to the Study of Political development", **world politcs**, vol.17, issue.1 (octber1964).
7. pateman, Carole. "poltical culture,poltical structure and poltical change",**british journal of poltical science** , vo.11, issue.3 (july1971).

8. Thompson, Mark. "off the endangered list Philippine democratization in comparative perspective", **comparative politics**, vol.28, n.02 (1996).
9. Weiner, Myron. and ohter. " crises and sequences in poltical devlopment, by **Princeton University Press**,usa (1971).

4-مجلات بالفرنسية.

1. bouony,Lazhar. "relations de pouvoir et démocratie consensuelle en tunisie: propos sur le pacte national", **annuaire de l'afrique du nord**, vol .36 (1997).
2. denoeux ,Guilain. "tunisie : les election presidentielles et legislatives 20 mars 1994,magherb-machrek", **La Documentation française**, vo.l3, no. 145 (1994).
3. dris-ait hamadouche, Louisa. "les femmes dans le système politique algérien : entre inclusion sélective et exclusion" , **ciblée insaniyat** , no.74 (décembre 2016).

5-دراسة أجنبية:

1. khatib, Kamleh. How Promotion of Political Reform by the European Union is Perceived in the Arab World: The Cases Of Lebanon and the Palestinian Territories, Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, ,2009

5-مواقع إلكترونية أجنبية.

1. abouaoun,Elie.and siebert ,leo ". what 's next for tunisia 's transtion ?,united states institute of peace", <https://2u.pw/UcLqo6RR>.
2. baker,Veroncia . "the role of civil society in the tunsian democratic transtion,a thesis submitted"(the universty of colorado at boulder,2015),p64. https://scholar.colorado.edu/concern/undergraduate_honors_theses.
3. la couture, Jean. " bourguiba habib ", encyclopædia universalis consulte le 29 mars 2023 <https://www.universalis.fr/encyclopedie/habib-bourguiba/2-fondateur-de-l-etat-tunisien>
4. **Transpanrcey internaional**, "CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX", <https://www.transparency.org>

قائمة الأشكال

والجداول

1- الأشكال.

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل رقم
64	أعمدة بيانية تمثل تطور سكان تونس بين سنة 2011 و2022	01

2- الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول رقم
101	نسب البطالة في تونس والجزائر بين سنتي 2007-2010.	01
103	ترتيب تونس والجزائر حسب مؤشر CPI بين سنتي 2008-2010.	02
106	طريقة إنتقال السلطة في تونس والجزائر.	03
122	نسبة المشاركة العامة في انتخابات المجلس التأسيسي في تونس 2011.	04
123	النتائج النهائية لإنتخابات المجلس التأسيسي في تونس سنة 2011.	05
129	نتائج الإنتخابات الرئاسية في الجزائر سنة 2019.	06
133	نسبة المشاركة العامة في إستفتاء دستور تونس سنة 2022.	07
136	نسبة المشاركة العامة في استفتاء تعديل الدستور في الجزائر سنة 2020.	08
137	طريقة إعداد الدستور في تونس والجزائر خلال الفترة 2011-2023.	09
144	الترتيب العالمي تونس والجزائر في مجال حقوق الإنسان بين 2015-2022.	10
149	المشاركة الحزبية في الحكومات التونسية بعد الثورة.	11
171	الترتيب العالمي لحرية الصحافة في تونس والجزائر بين 2011-2023.	12
176	أرقام متعلقة بمشاركة المرأة في الإنتخابات المحلية بالجزائر سنة 2012.	13
177	النسب المئوية لتمثيل المرأة داخل مجلس النواب والمجلس الوطني الشعبي بين 2011-2023.	14
177	الترتيب العربي للبرلمان التونسي والجزائري حسب مشاركة المرأة سنة 2022	15
177	التصنيف العالمي لمجلس النواب التونسي والمجلس الوطني الشعبي الجزائري في أخر مشاركة للمرأة لسنة 2023	16

قائمة الأشكال والجداول

191	النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في الجزائر سنة 2014.	17
192	المشاركة العامة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية بين 2011-2023	18
193	نتائج المرشحين المتأهلين لدور الثاني للانتخابات الرئاسية في تونس سنة 2014	19
194	النتائج النهائية لانتخابات الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية في تونس 2014.	20
194	نسبة المشاركة العامة في الانتخابات الرئاسية بتونس سنة 2014.	21
196	نسبة المشاركة العامة في الانتخابات الرئاسية بتونس سنة 2019.	22
198	نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2012	23
200	نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2017.	24
203	نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2021.	25
205	نسبة المشاركة العامة في الانتخابات التشريعية بالجزائر خلال الفترة 2011-2023.	26
208	نسبة المشاركة العامة في الانتخابات التشريعية بتونس خلال الفترة 2011-2023.	27

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
01	مقدمة
11	الفصل الأول: الإطار العام لمفهوم الإصلاح السياسي والتنمية السياسية.
14	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي.
14	المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي.
19	المطلب الثاني: علاقة الإصلاح السياسي بالمفاهيم المشابهة له.
24	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإصلاح السياسي.
29	المبحث الثاني: ماهية التنمية السياسية.
29	المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية.
36	المطلب الثاني: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.
44	المطلب الثالث: الأزمات المرتبطة بالتنمية السياسية.
49	المبحث الثالث: آليات الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية.
49	المطلب الأول: أهمية الفواعل الرسمية في تحقيق التنمية السياسية.
52	المطلب الثاني: الأطر القانونية للإصلاح السياسي وتأثيرها على التنمية السياسية.
55	المطلب الثالث: الفواعل غير الرسمية باعتبارها محركا لتنمية السياسية.
61	الفصل الثاني: طبيعة النظام السياسي ومسببات الإصلاح السياسي في تونس والجزائر
63	المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في تونس (1956-2010).
63	المطلب الأول: قراءة تاريخية في تكوين الدولة التونسية.
66	المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في عهد حبيب بورقيبة (1957-1987).
72	المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي في مرحلة زين العابدين بن علي (1987-2010).
78	المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي في الجزائر (1962-2010)
78	المطلب الأول: قراءة تاريخية في تكوين الدولة الجزائرية.
83	المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في عهد الأحادية الحزبية (1962-1989).
90	المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي في عهد التعددية الحزبية (1989-2010).
97	المبحث الثالث: توصيف أسباب الإصلاح السياسي في تونس والجزائر وتداعيتها.

97	المطلب الأول: الأسباب الإجتماعية والإقتصادية للإصلاح السياسي في تونس والجزائر.
104	المطلب الثاني: الأسباب السياسية ودور وسائط التواصل في إصلاح السياسي في تونس والجزائر.
109	المطلب الثالث: ردود الفعل إتجاه الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر.
115	الفصل الثالث: واقع الإصلاح السياسي في تونس والجزائر وتأثيره على التنمية السياسية.
117	المبحث الأول: الإصلاح المؤسسي والدستوري في تونس والجزائر.
117	المطلب الأول: إدارة المرحلة الانتقالية في تونس والجزائر.
130	المطلب الثاني: حدود التوافق في عملية البناء الدستوري في تونس والجزائر.
138	المطلب الثالث: مخرجات الهندسة الدستورية في تونس والجزائر.
145	المبحث الثاني: تأثير الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في تونس والجزائر.
145	المطلب الأول: موقع الأحزاب السياسية في ظل عملية الإصلاح السياسي.
156	المطلب الثاني: واقع مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية بتونس والجزائر.
166	المطلب الثالث: مكانة الإعلام في عمليات الإصلاح وحدود تأثيره بتونس والجزائر.
172	المطلب الرابع: التمكين السياسي للمرأة في تونس والجزائر.
180	المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية وتأثيرها على ديمقراطية العملية الإنتخابية في تونس والجزائر.
180	المطلب الأول: إصلاح النظام الإنتخابي في تونس والجزائر.
185	المطلب الثاني: إدارة العملية الإنتخابية في تونس والجزائر.
189	المطلب الثالث: تأثير الإصلاح السياسي على المشاركة الانتخابية في تونس والجزائر.
211	الفصل الرابع: أفاق الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.
213	المبحث الأول: معوقات الإصلاح السياسي لتفعيل التنمية السياسية في تونس والجزائر.
213	المطلب الأول: المعوقات السياسية في تونس والجزائر.
218	المطلب الثاني: المعوقات الإقتصادية في تونس والجزائر.

223	المطلب الثالث: المعوقات الإجماعية في تونس والجزائر.
227	المبحث الثاني: متطلبات الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية في تونس والجزائر.
227	المطلب الأول: تحديث المؤسسات الدستورية وفق المتطلبات العصرية.
234	المطلب الثاني: الإهتمام بالثقافة السياسية لتطوير الممارسة السياسية.
240	المطلب الثالث: إتخاذ استراتيجيات داعمة لعملية الإصلاح السياسي.
246	المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للإصلاح السياسي والتنمية السياسية في تونس والجزائر.
246	المطلب الأول: سيناريو نجاح عملية الإصلاح السياسي وتفعيل التنمية السياسية في تونس والجزائر
250	المطلب الثاني: سيناريو فشل الإصلاح السياسي وعدم تفعيل التنمية السياسية في تونس والجزائر.
255	خاتمة
261	قائمة المراجع
292	قائمة الأشكال والجداول
295	فهرس المحتويات
299	الملخص

المخلص

تهدف الدراسة لمعالجة مخارج الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي بدءا من سنة 2011 تزامنا مع التصاعد الكبير لظاهرة الحركات الاحتجاجية وذلك بإسقاطها على مؤشرات التنمية السياسية مع التركيز على حالة تونس والجزائر ضمن الإطار المقارن لتبيان مدى قدرة النظام السياسي في كلا البلدين في تحقيق المطالب التي طرحتها البيئة الداخلية والخارجية الهادفة في المجمل لتطوير المؤسسات السياسية والممارسات.

قدمت التجربة التونسية نموذجا مميزا للإصلاح السياسي على مستوى العربي سواء في ظل المرحلة الانتقالية أو بعد بناء المؤسسات السياسية بسبب الطابع الديمقراطي التي تميزت به في طريقة انتقال السلطة وصياغة الدستور والقوانين أو على مستوى المشاركة السياسية وديمقراطية العملية الانتخابية، لكن ذلك النجاح لم يحظى بطابع الاستمرارية الأمر الذي جعل عملية الترسخ الديمقراطي تتعثر بسبب الصراع بين النخب السياسية الذي أنتج في النهاية مرحلة ثانية من عملية الإصلاح سياسي ساهمت بشكل كبير في التراجع عن المكتسبات المتحصل عليها بعد ثورة، أما الجزائر فإن عملية الإصلاح السياسي تميزت بطابع التغيير المستمر سواء للقوانين والدساتير نظرا لإرتباطها بشكل كبير بالحركات الاحتجاجية حيث لم تكن تهدف بالأساس لإقامة نظام سياسي جديد مبني على أسس عصرية قائمة على توسيع المشاركة السياسية وبناء مؤسسات سياسية قوية بل كانت تستهدف التكييف مع الوضع وتحقيق الاستقرار السياسي.

توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات السياسية في تونس والجزائر لم تصل لمستويات عالية من الجودة بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق التنمية السياسية نظرا لوجود مجموعة من العوائق ارتبطت بشكل كبير بالنظام السياسي في كلا البلدين اللذان افتقدا لتوظيف قدراتهما الأمر الذي جعل من بالغ الصعوبة التغلب على بعض الأزمات كالهوية والمشاركة السياسية والتوزيع، لذلك طرحت الدراسة مجموعة من المتطلبات التي من شأنها تجاوز قصور الإصلاحات السياسية السابقة السياسية والتي تمحورت حول جوانب متعلقة بتطوير المؤسسات الدستورية والممارسات إضافة إلى جوانب اجتماعية واقتصادية لتفعيل التنمية السياسية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي، التنمية السياسية، تونس، الجزائر، الحركات الاحتجاجية.

The study aims to address the outcomes of political reform in the Maghreb States beginning in 2011, in conjunction with the dramatic escalation of the phenomenon of protest movements by dropping them on political development indicators, focusing on the situation of Tunisia and Algeria within the comparative framework to demonstrate the ability of the political system in both countries to meet the demands put forward by the internal and external environment aimed at developing political institutions and practices.

Tunisia's experience has provided a distinctive example of political reform at the Arab level, both in the transitional period and after the building of political institutions because of the democratic nature of the transfer of power and the drafting of the Constitution and laws, and at the level of political participation and democracy of the electoral process. But that success was not sustained, and the process of democratization was hampered by the conflict between the political elites, which eventually produced a second phase of the process of political reform that contributed significantly to the reversal of the gains made after a revolution. Algeria's political reform process has been characterized by a continuous change in both the laws and the constitutions, since it is heavily linked to protest movements. It was not primarily aimed at establishing a new political order based on modern foundations based on the expansion of political participation and the building of strong political institutions, but rather at adapting to the situation and achieving political stability.

The study found that the political reforms in Tunisia and Algeria did not reach high levels of quality in such a way as to allow them to achieve political development because of a range of obstacles that were heavily linked to the political system of both countries, which lacked their capabilities, making it extremely difficult to overcome some crises such as identity, political participation and distribution. The study presented a set of requirements that would overcome the shortcomings of previous political reforms, centred on aspects related to the development of constitutional institutions and practices, as well as social and economic aspects of the functioning of political development.

Keywords: political reform; political development; Tunisia; Algeria; protest movements.